وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابـل
كليّة الآداب / قسم اللغة العربية

النقدُ النحوي عند ابن معصوم المدني (ت١١٢٠هـ) في كتابه (الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة)

رسالة قدَّمها الطالب

محمد جليل حسن أحمد الشمَّري

إلى مجلس كلية الآداب/ جامعة بابل، وهي جزءٌ من متطلباتِ نيلِ شهادةِ الماجستير في اللغةِ العربيةِ وآدابها / اللغة.

بإشراف الأستاذ المساعد

الدكتور علاء كاظم جاسم الموسوي

١٤٤٣هـ ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ٧٦﴾ [سورة يوسف/٧٦]

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إلى روح والديَّ ، رحمهما الله ، وأسكنهما فسيح جناته ..
وإلى روح شقيقيَّ الشهيدين : ماجد وخالد جليل ، تغمدهما الله بوافر رحمته ، وأسكنهما فسيح جناته .

شكرٌ وامتنان

من واجب الاخلاص والوفاء أن أشكر مَنْ كان له كبير الفضل والمنَّة عليَّ في اتمام هذه الرسالة ومنْ مدَّ يد العون إلى بالمساعدة أو الدعاء ، وأخص منهم:

- مشرفي وشيخي الأستاذ المساعد الدكتور: علاء كاظم جاسم الموسوي الذي واكب هذه الرسالة منذ كانت فكرة حتى نمت واستوت على سوقها، فأمدَّني بالمصادر والدعم والتشجيع والتوجيه والارشاد ، فله مني كل الامتنان والعرفان والاحترام ، وأدعو الله العليَّ القدير أن يمتعه بتمام الصحة والعافية ويبقيه ذخرا للعربية وأهلها.

- وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى أساتيذي في كلية الآداب قسم اللغة العربية لمرحلة الماجستير، وأدعو اللهَ أنْ يمتعهم بتمام الصحة والعافية ويبقيهم للعربية نبراسا منيرا .
- وشكري وامتناني لأُم أولادي وأولادي الذين تحملوا معي أعباء مسيرة البحث وصعوباته .
- وعرفانا بالجميل يطيبُ لي أن أشكر القائمين على مكتبة كلية الآداب – جامعة بابل – والمكتبة المركزية فيها ، ومكتبة كلية التربية للعلوم الانسانية .
- وشكري وامتناني لمن فاتني ذكره ، أو مَنْ قدّم لي كلمةَ تشجيعٍ وتحفيز أو دعوةً في ظهر الغيب ، ممتن منكم جميعا .

الباحث

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمــة	**أ – هـ**
التمهيد : - **ابن معصوم منهجه وألفاظه في النقد النحوي**	**١-١٥**
الفصل الأول : نقده النحوي في الأسماء .	**١٦-٤٨**
- **المبحث الأول :الأسماء المرفوعة .**	**١٧-٢٨**
- مواطن استتار الفاعل وجوبًا.	**١٧-٢٠**
- حذفُ الخبرِ وجوبًا بعد مبتدأ صريحٍ في القسم .	**٢١-٢٣**
- الأقوالُ في وقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا	**٢٤-٢٨**
- **المبحث الثاني :الأسماء المنصوبة .**	**٢٩-٤٢**
- تقديم التمييز على عامله.	**٢٩-٣٥**
- " جئتُ أنا وزيدا " بين جوازِ نصبِهِ على المفعول معه ، أو رفعِهِ على العطف .	**٣٦-٤٢**
- **المبحث الثالث :الأسماء المجرورة**	**٤٣-٤٨**
- الخلافُ في اضافةِ المُضمرات.	**٤٣-٤٨**
الفصل الثاني : نقده النحوي في الأفعال	**٤٩-٧٩**
المبحث الأول: نقده النحوي في المنصوبات	**٥٠-٦٩**

– (لام الجحود) بين الخصوصية والعموم .	٥٠–٥٤
– ناصبُ الفعل المضارع بعد (أو)	٥٥–٥٨
– المنصوب الثاني بعد (ألفى) ، بين المفعولية والحال .	٥٩–٦٣
– توجيه الفعل المضارعِ التالي لـ(إذن) المسبوقةِ بـ(الواو) أو(الفاء).	٦٤–٦٩
المبحث الثاني: نقده النحوي في مسائلَ أخرى في الأفعال	٧٠–
– الخلاف في فعلية (عسى)	٧٠–٧٤
– الجزم بـ (إذ) و (حيث) مقرونين بـ (ما) .	٧٥–٧٩
الفصل الثالث : نقده النحوي في الحروف	٨٠–١١٦
المبحث الأول: نقده في الحروف غير العاملة.	٨١–١٠١
– استعمال (الهمزة)حرفًا للنداء.	٨١–٨٤
– جواز وقوعِ (إذ) بعد (بينا) من عدمه .	٨٥–٨٩
– الخلاف في جواب (لو) .	٩٠–٩٦
– (أل) بين الاسمية والحرفية .	٩٧–١٠١
المبحث الثاني : نقده في الحروف العاملة .	١٠٢–١١٦
– استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان والزمان.	١٠٢–١٠٦
– (أَنْ) الداخلة على فعل الأمر المسبوقة بـ (الباء) بين المصدرية والتفسيرية.	١٠٧–١١١
– التوهمُ والخلطُ بين التعديةِ بـ (الباء) والتعديةِ بسائر حروفِ الجر.	١١٢–١١٦

الفصل الرابع : نقده النحوي في الحدود ومسائل متفرقة	**١١٧-١٥٧**
المبحث الأول : نقده النحوي في الحدود .	**١١٨-١٣٦**
- توطئة في اصطلاح الحد و شروطه	١١٨-١١٩
- نقدُهُ في حدِّ الإعراب .	١٢٠-١٢٣
- نقدُهُ في حدِّ اسم الفاعل .	١٢٤-١٢٨
- نقدُه في حدِّ المفعول المطلق .	١٢٩-١٣٢
- نقده في حدِّ التنازع .	١٣٣-١٣٦
المبحث الثاني : نقده النحوي في مسائل متفرقة	**١٣٧-١٥٧**
- اقترانُ المؤكِّدُ بالعاطف	١٣٧-١٤٤
- الكلام في إثبات واسطة بين المعرب والمبنيّ.	١٤٥-١٥٠
- صحة استعمال " لا غير" .	١٥١-١٥٧
- **الخاتمة .**	١٥٨-١٦١
- **روافد البحث .**	١٦٢-١٩٠
- **ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية .**	**A-C**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي جعل شكرَهُ دوامًا للنعم، فله الحمدُ أولا وآخرا، حمدا يداني جميلَ كرمه ، وكثرةَ منَّهِ وإحسانه ، وجزيلَ عطاياه وتوفيقاته ، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمد خاتمِ الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيّبين الطاهرين المنتجبين ، وصحبِه الغرِّ الميامين ، وسلّم تسليما كثيرا .

أمّا بعدُ:

فقد ارتبطت نشأة النحو العربي، وأهميته مع بدء انتشار الاسلام وامتداد دولته بكثرة الفتوحات، واختلاط الألسن ، وتفشي اللحن بين العجم والعرب، وأخطره ما كان في القرآن الكريم، فظهرت الحاجة لوضع الضوابط التي تحمي اللسان العربي وتحفظ اللغة العربية التي اكتسبت قدسيتها من قدسية القرآن الكريم الذي نزل بها ، والحديث النبوي الشريف والتراث العربي الضخم ؛ لذا فقد بادر علماء العرب لوضع تلك الضوابط التي تحكم الكلام العربي ، فظهر النحو العربي تدريجيا، وتنامى معه النقد النحوي الذي كانت بداياته متواضعة ، وتمثلتْ بتوجيه النحاة الأوائل نقودا للشعراء والخطباء والعامة حين يزيغون عن ضوابط اللغة فيرفعون منصوبا أو ينصبون مرفوعا .. ، وهكذا بدأت أولى بذرات النقد النحوي .

والنقد النحوي الذي سنقف عليه في رسالتنا يقوم فيه النحوي بتوجيه نقدهِ لحُكمٍ سَبَق وأن اتخذه نحويٌ سابق ؛ فهو إعادةُ نظرٍ بحكمٍ نحوي سابق في مسألةٍ عادةً ما تكونُ شائكةً وتحتملُ أكثرَ من وجه نحوي، إمّا بتأييده وتعضيده بأدلة جديدة ، أو ردّه ورفضه ، أو ترجيحه على غيره

من الأوجه المُحتملة ، أو بتضعيف الآراء السابقة له وطرح رأي جديد ، مستندا في كل ذلك – غالبا– إلى ما تُمليه عليه الصنعة النحوية من سماعٍ وقياسٍ واجماع .

وقد عرضت عليَّ لجنة العلمية في كلية الآداب –قسم اللغة العربية – مشكورةً دراسة " النقد النحوي عند ابن معصوم المدني (ت:١١٢٠هـ) في كتابه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة " عنوانا لرسالة الماجستير، وقد رحَّب الأستاذ المشرف: أ.م.د علاء كاظم الموسوي بالفكرة ، وبعد اجراء الجرد والاحصاء على نسخة الحدائق الندية بتحقيق السيد أبي الفضل سجادي تبيَّن للباحث أنَّ هناك نسخة أُخرى للكتاب بجزأين بتحقيق السيدين : حسين خاتمي وعلي خاتمي ؛ فاعتمدت نسخة السيد أبي الفضل سجادي في الرسالة برمتها ، واعتمدت النسخة الثانية بتحقيق السيدين للتحقق من نصوص المسائل المدروسة بالمقابلة بين التحقيقين، وقد أستعين أحيانا بالكتب المعتبرة التي ناقشت المسألة نفسها للتحقق من صحة النص ، وقد أشرت إلى النسخة الأُولى بـ " **الحدائق النديَّة بتحقيق سجادي**" وإلى النسخة الثانية بـ : " **الحدائق النديَّة بتحقيق خاتمي** " اختصارا.

وقد اقتضت طبيعة المادة تقسيمَ الرسالة على أربعة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد مذيَّلة بخاتمة ذكرتُ فيها أهم النتائج التي خلص إليها البحث متبوعةً بثبت روافد البحث. و تضمَّن **التمهيد** محاور متعددة منها تضمّنَت موجزا للتعريف بالماتن الشيخ البهائي وآخر للتعريف بالشارح ابن معصوم المدني ، وتوضيحا لمفهوم النقد النحوي ، ثم جردا بألفاظ النقد النحوي التي استعملها ابن معصوم، وأساليبه في النقد النحوي وأخيرا الأُسس التي اعتمد عليها. أمّا **الفصل الأول** فقد كان في نقد ابن معصوم في الأسماء ، وقد تضمَّنَ ثلاثة مباحث ،الأول منها في نقده للأسماء المرفوعة، والمبحث الثاني في نقده للأسماء المنصوبة، والثالث في نقده للأسماء المجرورة .

أمّا الفصل الثاني فقد وقفت فيه عند نقده النحوي في الأفعال ،و تضمن مبحثين ، الأول منهما نقده النحوي في المنصوبات ، و المبحث الثاني في نقده النحوي في مسائلَ أخرى في الأفعال. والفصل الثالث تضمَّن نقده النحوي في الحروف ، وكان في مبحثين ، الأول منهما كان في نقده للحروف غير العاملة ، والثاني كان في نقده النحوي للحروف العاملة .

أمّا الفصل الرابع فقد اختصَّ في نقده النحوي في الحدود ومسائل متفرقة وكان في مبحثين ، الأول منهما كان في نقده النحوي في الحدود، والمبحث الثاني في نقده النحوي في مسائل متفرقة.

وقد تنوعت مصادر البحث ومراجعه بدءا بالقرآن الكريم ، وكتب النحو منها كتاب سيبويه وشروحه ، ومقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والمفصّل للزمخشري ، وشرح المفصّل لابن يعيش ، وشرح الرضي على الكافية ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وشروح الألفية ، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، ومغني اللبيب لابن هشام ، وشرح التصريح للأزهري ، وهمع الهوامع للسيوطي ... ، وغيرها .

ومنها كتب التفسير واعراب القرآن مثل : معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج ، والكشاف للزمخشري، وتفسير الطبري، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، والتحرير والتنوير لابن عاشور... وغيرها من كتب القراءات والحديث .

وهناك دراسات متعددة سابقة دارت حول ابن معصوم المدني إلّا أنّها لم تختص بموضوع النقد النحوي عنده في كتابه الحدائق الندية ، نذكرها حسب أسبقيتها :

١. الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، رسالتا ماجستير، محمد نوري الموسوي– القسم الأول، ونجلاء حميد مجيد – القسم الثاني ، كلية التربية – جامعة بابل –٢٠٠٦م .

٢. الجهود اللغويّة والنحويّة عند ابن معصوم المدني ، د. عادل عباس النصراوي ، العتبة العلوية المقدسة ، ط١: ٢٠١١م .
٣. الحدائق الندِيَّة في شرح الفوائد الصمديَّة لعلي بن معصوم المدني (١١٢٠هـ) دراسة وتحليل، رسالة ماجستير، محمد عبد الرضا فيّاض ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ،٢٠١٠م.
٤. تنبيهات السيد علي خان المدني(١١٢٠هـ) في كتابه (الحدائق الندِيَّة في شرح الفوائد الصمديَّة) في باب الأسماء ، نور عايد عبد الله الخفاجي، كلية التربية– جامعة بابل– ٢٠١٥م.
٥. الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق الندِيَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة – ٢٠١٨م. باشراف: د.عادل عباس النصراوي.

أمّا أهم الصعوبات التي واجهتني تمثلت بتزامن البحث مع تفشي مرض كورونا، وما ترتب عليه من حظر كلي أو جزئي وغلق المكتبات، وصعوبة التنقل وخطورته . فضلا عن تعرضي لانزلاق غضروفي حاد حال دون مقدرتي على الجلوس إلّا لأوقات وجيزة ومتقطعة عافانا الله واياكم .

أمّا منهج البحث ، فقد اتبعت فيه المنهج الوصفي التحليلي وذلك بذكر نص البهائي أو ذكر نص ابن معصوم الذي يتضمن فحوى المسألة وعبارة ابن معصوم النقدية، ثم أقومُ بتخريج آراء النحاة الذين ذكرهم ابن معصوم من مظانها الأصلية ، مع ذكر أغلب الآراء المهمة في هذه المسألة ممَنْ لم يذكرهم ابن معصوم أيضا ، مخرِّجا الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، والشواهد الشعرية، وأمثال العرب ، وأقوالهم، كلٌ من مصادرها الأصلية والمعتبرة ، وجمع الآراء

المتشابهة والمتقاربة مع بعض ، والمخالفة في طرف آخر؛ للوصول إلى جوهر الخلاف ، والتوصل إلى أقرب الآراء وأمثلها إلى روح اللغة العربية واستعمالاتها، والمعهود من نظامها اللغوي السليم.

وقبل الختام ، لابدَّ من كلمة شكرٍ وعرفان ووفاء أتقدَّم بها إلى مشرفي وأستاذي الفاضل: أ.م.د علاء كاظم الموسوي؛ لرحابة صدره، وكريم خلقه ، فقد كان لي مرشدا وموجها حتى استوت الرسالة على سُوقِها ، كما أودُ أن أشكر اللجنة العلمية في كلية الآداب– قسم اللغة العربية– وأخصُّ بالذكر منهم السيد عميد الكلية الأستاذ الدكتور صالح الجبوري والأستاذ الدكتور حيدر ميران اللذين أنارا طريقي بسديد توجيههما وارشادهما ، وأشكر جميع أساتذتي في مرحلة الماجستير فما هذه الثمارُ إلّا جَنى غرسِهم فجزاهُم الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول لأساتذة اللجنة المناقِشَة لتكبدهم عناء قراءة هذه الرسالة ورفدها بالملاحظات والتصويبات لتخرج إلى النور بأبهى صورة؛ فلهم مني كل الشكر والتقدير والثناء ، وفقكم الله لخدمة اللغة العربية وأهلها.

وأخيرا فإن عملي هذا جهدُ عامٍ وأشهر، بذلت فيه قصارى جهدي، فإن أكن قد وُفّقتُ فيه ، فبتوفيق الله ومَنّه، وإن كانت الأخرى فلقصورٍ مني، وعزائي أنَّ الكمال لله وحده ، عليه توكلت ، وإليه أُنيب ، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربّ العالمين .

الباحث

التمهيد

ابنُ معصوم ، منهجهُ وألفاظهُ في النقد النحوي

لمحة عن حياة الشيخ البهائي

هو: الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمد ، لُقِّب بالبهائي، والحارثي، والعاملي، والهمداني[١].نسبةً إلى الحارثي الهمداني الذي كان من أصحاب أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وخواصه[٢]. ولد في بعلبك سنة (٩٥٣هـ) وانتقل به والده وهو صغير السن إلى ايران ، فنشأ في حجره بتلك الأقطار المحمية ، وأخذَ عن والده وغيره من جهابذة العلم . وكان أبوه عالما ماهرا محققا مدققا من فضلاء تلامذة الشهيد الثاني (رحمه الله) [٣]. وهو صاحب الفوائد الصمدية في النحو وغيرها من المؤلفات التي وصلت إلى الستين مؤلفاً وبعضهم أوصلها إلى المئة بين كتاب ورسالة[٤].

وقد كُتبَ له التوفيق في مؤلفاته فذاعت ، وأقبل عليها العلماء والمتعلمون في القرون الأربعة الأخيرة ، "وندر أنْ يُقدَّر لغيره ما قُدّر له من بقاء الذكر وطيب الأُحدوثة وجميل الأثر"[٥].ومن كتبه المشهورة التي لاقت رواجا واقبالا كبيرين من لدن العلماء والمتعلمين مختصره النحوي الموسوم بـ (الفوائد الصّمديّة) الذي ألَّفهُ لأخيه الأصغر عبد الصمد؛ ليساعده على تعلُّم النحو [٦]؛ ولأنَّه كان من بين أدق المختصرات النحوية وأوجزها وأوفاها بالمراد وأشملها، وأخلاها من الحشو فضلا عن ابداع الشيخ البهائي في تبويبه الذي" ابتدع فيه تقسيماتٍ لا خلف لها ولا سلف سواء بالمواضع العامة أو في المباحث الداخلية " [٧]؛ الأمر الذي سهَّلَ على الطلبة الوصول إلى مبتغاهم بأسهل الطرق وأيسرها ؛ فكثرت شروح العلماء

---

(١) ينظر: أمل الآمل: ١/١٥٥ ، وسلافة العصر: ٤٨٥.

(٢) ينظر: الأربعون حديثا/ للبهائي : ٦٣.

(٣) أعيان الشيعة : ٦/ ٦٤.

(٤) ينظر: الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، محمد نوري الموسوي، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بابل – ٢٠٠٦م ، ص١٦.

(٥) الحدائق الندية ، تحقيق خاتمي : ١٦.

(٦) ينظر: أعيان الشيعة:٦/٦٤، الجهود اللغويّة والنحويّة عند ابن معصوم المدني: ٢٣٩.

(٧) الفوائد الصمدية والتهذيب : ٣٨.

عليه حتى فاقت عشرين شرحا [١]، ومن شروحه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة للسيد علي خان المدني الملقب بابن معصوم محل الدراسة .

أمّا التبويب الذي اعتمد عليه وابتدعه الشيخ البهائي وامتاز به ، فهو: تقسيمه للكتاب على خمسة أقسام ، وسمَّى كل قسم منها حديقة تشويقا للطلبة والمريدين ، وجعل الحديقة الأولى في عموميات النحو ، والثانية في الأسماء، والثالثة في الأفعال ، والرابعة في أنواع الجمل ، والخامسة اختصت في المفردات والحروف ، وبذلك غطَّى معظم موضوعات النحو . [٢] توفي الشيخ البهائي سنة (١٠٣٠هـ) في أصفهان وقيل (١٠٣١هـ) [٣]ونُقل إلى المشهد الرضوي المقدس –عملا بوصيته– فدُفن في داره قرب الحضرة المقدسة.

لمحة عن حياة ابن معصوم[٤]

"ولد ابن معصوم في المدينة المنورة سنة(١٠٥٢ هـ) ، في أُسرة علويّة كريمة طنّب سرادقها بالعلم والشرف والسؤدد، ومن شجرة طيّبة أصلها ثابتٌ وفرعها في السماء تؤتي أُكلها كلّ حين" [٥]، عُرفت بالتقوى والصلاح والعلم، جذورها محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وعلي بن أبي طالب وأولاده وبنوه (عليهم السلام) [٦]. كان والدهُ من العلماء الكبار؛ فهيّأ لابنه سُبُل التعلُّم وسهّل له طريق العلم، فدرس اللغة والنحو والأدب والحساب والفقه وعلم الكلام على أيدي كبار علماء المدينة، أمثال: الشيخ محمد بن محمد الشامي، والشيخ جعفر بن كمال الدين البحراني (ت:١٠٨٨هـ)، فضلا عن والده الذي كان مجلسه حافلاً بطلاب العلم. ولمّا أتمَّ ستة

---

(١) ينظر: الحدائق النديَّة ، تحقيق خاتمي:٣٧ –٣٨.

(٢) ينظر: م .ن : ٣٨.

(٣) ينظر: نسمة السحر: ٦٠/٣، سلافة العصر: ٤٨٥، والذّريعة : ١٥٣/٤.

(٤) ينظر: تذييل سلافة العصر:١٢، وبحار الأنوار:٧٠، وكشف الظنون:٢/ ١٠٧٦، وأعيان الشيعة ٨/ ١٥٢، وهدية العارفين :١/ ٧٦٣.

(٥) الغدير : ١١/ ٤٠٠.

(٦) بيبليوغرافيا المصادر العلمية والأدبية لابن معصوم المدني : ٢٢٨.

عشر عاما استدعاه أبوه للالتحاق به بـ (حيدر آباد) ، فسافر ابن معصوم إلى الهند ووصلها عام (١٠٦٨ هـ) حيث يشغل والده هناك منصب نائب السلطنة في عهد قطب شاه في الهند.[١]

وامتازَ ابن معصوم بثقافةٍ موسوعية عالية ؛ مما جعل مؤلفاته غزيرةً بمحتواها العلمي والأدبي ؛ فألف في شتى العلوم وأصبحت مؤلفاته مصدراً مهماً من مصادر المؤلفين والمؤرخين من بعده [٢] .وقد اكتسبت مؤلفاته شهرة ذائعة ، ومكانة رائعة ، يدلُّ تنوعها على غزارة علمه وسعة اطلاعه وإحاطته ، ومواصلته البحث طوال حياته ، فضلا عن قوة شاعريته وبُعد شأوه فيها [٣]، ومن مؤلفاته :

١ ـ أنوار الربيع في أنواع البديع (وهو شرح على بديعيته) ، طبع طبعات متعددة منها في مطبعة النعمان–النجف، ١٩٦٨.

٢ ـ سلافة العصر في محاسن أعيان العصر: وهو تراجم لأدباء القرن الحادي عشر الهجري، طبع طبعات متعددة منها طبعة مصر– القاهرة– أمين المكتبي، ١٣٢٤هـ.

٣ ـ الحدائق الندية في شرح الصمدية للشيخ البهائي (وهو موضوع دراستنا).

٤ ـ الطراز في اللغة: وهو على نسق القاموس (طبع بتحقيق مؤسسة آل البيت –عليهم السلام–ايران–مشهد، ط١: ١٤٢٦هـ.

٥ ـ رسالة في أغاليط الفيروز آبادي في القاموس، (غير مطبوع) .

٦– موضح الرشاد في شرح الإرشاد: في النحو ، (غير مطبوع) .

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين:٢/ ١٥٩، وأعلام العرب في العلوم والفنون :١٢٩/٣.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين:٢/ ١٥٩.

(٣) ينظر: أعلام العرب في العلوم والفنون :١٢٩/٣.

وليس بنا كبير حاجة إلى البحث عن حياة ابن معصوم مفصَّلةً ، فهذا أمرٌ قد بُحث [١] ، ولمّا كان موضوع بحثنا خاصا بالنقد النحوي يطيبُ لي بيان مفهومه ، وهو على النحو الآتي:

النقدُ لُغةً :

للنقد تعريفاتٌ متعددة ذكرها أصحاب معجمات ، قال الخليل(ت ١٧٥هـ): النَّقْدُ والتَّنْقادُ: تَمْيِيز الدَّرَاهِم وَالدَّنَانِير جيدها من مدخولها [٢] ،وإخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا ، والنقْدُ: خلافُ النَّسيئة ؛ ونَقَدَني ثمنَ الشيء أَي: أَعطانيه نَقْداً مُعَجَّلًا، فانتَقَدَها أَي قَبَضَها [٣] . وَنقدَ الرجلُ الشَّيْء بنظره ينقده نَقْدا، وَنقد إِلَيْهِ: اختلس النّظر إليه حتّى لا يُفْطَنَ له [٤] .

النقدُ اصطلاحا :

لعلَّ مفهوم النقد اصطلاحا لا يختلف كثيرا عن مفهومه لغةً ؛ ولا يخفى ما بينهما من وشائج ؛ فأول ما يشير إليه المعنى اللغوي هو : التمييز بين الجيد والرّديء من الدّراهم والدنانير، ولا يكون هذا إلّا عن خبرةٍ وموازنةٍ وتدبُّر وفهْم ، ثم اتخاذ قرار سديد يستند إلى كل ذلك . وبذلك فهو أقرب المعاني إلى مفهوم النقد اصطلاحا عند خيرة النقاد المحدثين وثقاتهم ويتوافق – في الوقت نفسه– مع أغلب أقوال المتقدمين إذ يعرَّفه الدكتور أحمد الشايب: قائلا : " النّقد دراسة النتاج الفني وتحليله و تفسيره ومقارنته بغيره المشابه له أو المقابل له ، ثمّ الحكم عليهما ببيان قيمتهما ودرجتهما، يجري هذا في الحسيّات والمعنوّيات وفي العلوم والفنون وفي كلّ شيء متصّل بالحياة " [٥] . وقيل : هو الوقوف على النصّ بُغية الكشف عن مواضع القوّة

---

(١) ينظر مثلا: الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، محمد نوري الموسوي، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بابل –٢٠٠٦م ، ٢٠– ٢٣، والجهود اللغويّة والنحويّة عند ابن معصوم المدني: ١٤– ٣٥.

(٢) ينظر: كتاب العين: ١١٨/٥

(٣) ينظر: لسان العرب: ٣/ ٤٢٥، مادة :(نقد).

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٣١٦.

(٥) أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب : ١١٥.

والضعف فيه. [١] ، ويستلزم مِمَنْ يتصدى له علمًا وإلمامًا واسعين، وذوقًا رفيعًا، وتمكّنًا من الأُسس والأدوات النقدية، فضلاً عن الإنصاف والموضوعية. [٢]

ولم يظهر مصطلح النقد النحوي عند العرب إلاّ في العصر الحديث مقارنة بظهور تطبيقاته مبكرًا في الدراسات الأدبية عندهم [٣]،إلا أنَّ هذا لا يعني أَنّه لم يكن موجودا في دراسة النحويين الأوائل ، فقد ظهر مع بواكير دراستهم للنحو ، " وهو أقدم أنواع النقد عند الإسلاميين؛ إذ إنَّ أول فساد اللغة جاء من اختلال النحو والصرف " [٤].

والدارس لكتاب الحدائق الندّية في شرح الفوائد الصمدية لابن معصوم يجد فيه ظواهر نقدية متناثرة هنا وهناك بين طيات الكتاب . كشف بها ابن معصوم عن مقدرة فذّة ، وثراء لغوي، ومعرفة وإحاطة بتوجهات النحويين إزاء تلك المسائل الشائكة ، متبعا فيها منهجية علمية رصينة استند نقده فيها إلى السماع والقياس والإجماع ، والناظر لكتابه يجدُهُ عالمًا متمكنا يُجيدُ عرض موضوعاته بأسلوب يتسمُ بالسهولة والوضوح البعيدين عن التعقيد ، ويكثر فيه من الشواهد القرآنية ، والشعرية ، ومن كلام العرب وأمثالهم ، ويلحظ براعته في التحليل والتعليل والنظرة النقدية والمناقشة العلمية للنحويين

ويُعدُّ كتاب الحدائق الندية لابن معصوم من أهم الشروح على مختصر الشيخ البهائي المسمى بـ (الفوائد الصمدية) ؛ لِما تميَّز به شرحه من توسُّعٍ وإحاطة وغزارة مادته وكثرة شواهده

---

(١) ينظر: النقد الأدبي، أحمد أمين :١٤.

(٢) ينظر: النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك ، بحث ، د. صبيحة حسن طعيس ، ود. سلام حسين : مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية ، العدد: ٦٨، ٢٠١١: ٣٠.

(٣) ينظر: النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، عباس حمد عبد سلطان، (رسالة ماجستير) ،كلية التربية – جامعة ذي قار، ٢٠٢٠م. ص٣.

(٤) تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث ، داود سلّوم : ١٢٠.

الشعرية والقرآنية وجمع آراء معظم كبار النحاة في كل مسألة منها من قدماء ومتأخرين ومعاصرين ومن شتى المشارب والاتجاهات؛ مما جعل الكتاب كأنّه موسوعة لغوية ضخمة . لم يكتفِ فيها ابن معصوم بجمع آراء النحاة وتقصيها في بطون الكتب بل كان يعقّبُ أحيانا مُبديا رأيه مرجحا و مؤيدًا ومعضدًا أو رافضًا رادّا موهِّنا ، مستندا إلى ثقافةٍ لغويةٍ عالية تنمُ عن علو شأنه في هذا الجانب . وقد ارتأيتُ أن أَدرس نماذج من تلك الترجيحات والردود والمؤاخذات لتضمَّها النقد النحوي ، أخذا برأي وجيه لسيف الدين البرزنجي إذ يقول : ".. والأقيس في ذلك أن يُسمّى بتسميته الصحيحة : (النقد النحوي) ، لأنا نسمّي المؤاخِذ والراد : (ناقداً) ، ونسمّي المؤاخَذ والمردود عليه : (منقوداً) ؛ والأقيس أن يُسمّى ما كان بينهما من علاقة (نقداً) لا مؤاخذةً ولا ردّاً ولا خلافاً ولا تقويماً ولا تصويباً ولا إصلاحا ولا تصحيحاً ، فهذه كلها ألوان نقدية تجتمع في إطار النقد العام ، ومصطلح (النقد) يدل على هذه الجزئيات كلها ، في حين لا تدلّ هي إلا على نفسها ." [١]

ويقع **النقد النحوي** غالبا بين النحويين ، وتنحصر موضوعاته في المسائل النحوية وكلُّ ما يتصل بتقعيد المسائل النحوية وتأصيلها [٢] وصولا بالقاعدة النحوية إلى ما يُقرِّبها من حقيقة الاستعمالات اللغوية عند العرب [٣]؛ وعليه فهو نقدٌ خاص بالنحويين لا يشاركهم به أحد ؛ لكونه أداة من أدوات التنظير النحوي لصياغة القواعد وترتيبها في أبواب [٤]، ويدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالجودة والحسن أو الرداءة والقبح ، وصولا إلى الرأي

(١) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري ،(رسالة ماجستير) سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، كلية التربية – جامعة ديالى ، ٢٠٠٦م : ٨.

(٢) ينظر: م . ن: ١٥.

(٣) ينظر: م .ن :٩٣-٩٥.

(٤) ينظر: النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : ٣.

الأصوب الذي يتفق وقواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم ، مستندا في ذلك الحكم إلى أدلةٍ وحججٍ مختلفة [١] .

وأمّا ألفاظ النقد النحوي التي استعملها ابن معصوم في حدائقه النديَّة فيمكن بيانها كما يأتي:

١) **ألفاظ القبول والاستحسان :** استعمل ابن معصوم ألفاظا متنوعة للدلالة على رضاه وقبوله واستحسانه للرأي أو الوجه أو التخريج المطروح إزاء بعض المسائل النحوية. نذكر منها حسب كثرة استعمالها عنده:

الصحيح [٢] **، وهو الصحيح** [٣] **، والأصح** [٤] **، أولى** [٥]**، والحق** [٦] **وهو التحقيق** [٧]**، وهو الظاهر**[٨]**، وهو المشهور**[٩] **، وهو حسن** [١٠] **،وهو المختار** [١١] **والذي يصح** [١٢]**، وهو جدير بالقبول** [١٣] **، الأرجح** [١٤] **، وهو أوجه الوجهين** [١٥]**، وهو متفقٌ عليه** [١٦]

---

(١) ينظر: النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك : ٣٠.
(٢) ينظر: الحدائق الندية : ١٤٨، ١٦١، ١٧٢،...، ٧٣٠.
(٣) م. ن : ٢٩٠، ٣١٧، ٤٨٢... ، ٦٦٩.
(٤) م. ن : ٣١، ٤٦، ...، ٦٧٧، ٨٢٢.
(٥) م. ن : ٨٢، ١٤٨، ...، ٨٤٥، ٩٢٠.
(٦) م. ن : ٨٧، ١٠٥، ...،٨٥٣، ٨٦٩، ٨٧٧.
(٧) م. ن : ١٠٢، ٤٩٥، ٦٦٢، ...، ٨٥٦، ٧٧٢.
(٨) م. ن : ٤٧٧، ٦٦٤، ٨٢٢، ...، ٨٨٦، ٩١٢.
(٩) م. ن : ٣٠٥، ٣٣٦، ٦٦٤، ٦٩٠، ٩١٧.
(١٠) م. ن : ٨٣، ١٠٦، ٦٧٣، ٦٨٦.
(١١) م. ن : ٦٠، ٧٠.
(١٢) م. ن : ٣٢٢.
(١٣) م. ن : ٧٣٢.
(١٤) م. ن :٢٩٠.
(١٥) م. ن : ٤٤٩.
(١٦) م. ن : ٩٢٠ .

٢) **ألفاظ الرفض وعدم الاستحسان :** استعمل ابن معصوم ألفاظا متنوعة للدلالة على الردّ والرفض، وعدم القبول لترجيحات وتوجيهات بعض النحاة لبعض المسائل النحوية :

وفيه نظر [١] **، وليس كذلك** [٢] **، ليس بشيء** [٣] **، وهو سهوٌ** [٤] **، وهو وهمٌ** [٥] **، هذا تكلف** [٦] **، لا نظير له بالعربية** [٧] **، غير ظاهر** [٨] **، وهو باطل** [٩] **، وهو ضعيف** [١٠] **، لا يقاس عليه** [١١] **، الأول أقيس** [١٢] **، وتأويلها تعسف** [١٣]**، وجه مخدوش** [١٤]**، غلط فاحش فاحذره** [١٥] **، فيه تسامح** [١٦] **، تمحل** [١٧] **، وهو غريب** [١٨] **، لا يُلتفت إليه** [١٩] **، وهذا لا يلزم** [٢٠]**، وهذا لم يقل به أحدٌ** [٢١] .

---

(١) ينظر: الحدائق النديَّة: ٦٠٥، ٧١١، ...، ٧٣١، ٨٤٠.
(٢) م. ن : ٦٩١، ٨١٠، ٨٢٧، ٩١٣، ٩٢٢.
(٣) م. ن : ٨٤٤، ٨٤٧، ٩٢٦، ٩٢٨.
(٤) م. ن : ٨٤٤، ٨٤٩، ٩٠١، ٩٠٦.
(٥) م. ن : ١٦٨، ٣١٥، ٣٧٠، ٨١٦.
(٦) م. ن : ٤١٣، ٣٢٨، ٤٨٦، ٩٠٤.
(٧) م. ن : ٧٠٣، ٨٧١، ٩١٨.
(٨) م. ن : ١٦٦، ١٦٧.
(٩) م. ن : ٤١٩، ٨٠٩.
(١٠) م. ن : ٦٥١، ٧٢٨.
(١١) م. ن : ٨٥٧، ٨٨٧.
(١٢) م. ن : ٨٤.
(١٣) م. ن : ٣٦١.
(١٤) م. ن : ٨٢٢.
(١٥) م. ن : ٨١٢.
(١٦) م. ن : ١٧٥.
(١٧) م. ن :٨٤٦ .
(١٨) م. ن : ٣٨٤.
(١٩) م. ن : ٨٨٤.
(٢٠) م. ن : ٤٧٠.
(٢١) م. ن : ٨٠٨.

وتنوعت أساليب ابن معصوم في نقده للآراء النحوية ، بدءا من كيفية عرضها للنقاش وانتهاءً بالاستدلال عليها ، نذكر منها:

١) **الموازنة بين الآراء ثم يعرض رأيه:** وهو من أكثر الأساليب المتبعة عنده ، يقوم فيه ابن معصوم بذكر وعرض جميع الآراء حول المسألة النحوية بطريقة الخلاف النحوي معضدا الرأي الأصوب عنده بأدلة الصناعة النحوية من سماع أو قياس أو اجماع . ومثال ذلك : مسألة أنواع الترنيم [١] ، وفي تناوله لمسألة الضمير العائد على النكرة [٢] ، وفي مسألة الظرف والجار والمجرور أ هما الخبر أم لا ؟ [٣]

٢) **تقديم الرأي الراجح على الرأي المرجوح** في إشارة غير مباشرة إلى الرأي المرجوح عنده .كما فعل ذلك في تقديمه رأي البصريين بإعمال الثاني في باب التنازع في اشارة إلى أنه المختار عنده . [٤].

٣) **النقد بآراء غيره من كبار المحققين الذين يثق بهم،** كالزمخشري (٥٣٨هـ) والرضي (٦٤٦هـ) وابن هشام (٧٦١هـ). ومثال ذلك استعانته برأي الرضي (رحمه الله) مكتفيا بردّه في مسألة : إنكار وقوع (إذ) بعد (بينا) [٥] .

٤) **النقد المباشر** : وجدنا فيه أنَّ ابن معصوم ينقد الرأي الضعيف مباشرةً دون غيره .مثال ذلك نقده المباشر لابن معطٍ (٦٢٨هـ) في الفيته حين عَدَّ اسم العلم (محمد) اسمًا مرتجلا لا منقولا؛ فردَّه ابن معصوم معقبا وناقدا : " وهو سهوٌ منه " . [٦]. وفي ردّه على المصّنف (الشيخ البهائي) فيما يخص زمن فعل الأمر. [٧]

---

(١) ينظر: الحدائق النديَّة: ٧٠.
(٢) م. ن : ٨٧.
(٣) م. ن : ٣٣٤.
(٤) م. ن :٧٢٨.
(٥) م. ن : ٨٢٧.
(٦) م. ن : ٧٩.
(٧) م. ن :٩٨ .

٥) **عرض الآراء من دون ترجيح أو اشارة** ؛ لتساوي حظوظها عنده؛ فيترك الأمر للقارئ. مثالُ ذلك : تناوله مسألة المعرَّف بالنداء [١] .

وهناك جملة **أُسس اعتمدها ابن معصوم المدني في نقده النحوي** ، فعلى الرغم من أنَّ دراسة ابن معصوم والشيخ البهائي للأصول والمنطق جعلتهما ميَّاليْن للمذهب البصري ومنطقه إلاّ أنَّ ابن معصوم كان حياديا في تقييماته، منصفا وموضوعيا في الأعم الأغلب ، لا يتبع فيها ميوله وهواه بل يستند فيها إلى ما تمليه عليه الصنعة النحوية من سماع وقياس وإجماع وغيرها . ويُعَدُّ السماع (النقل) من أهم الأسس التي اعتمد عليها ابن معصوم في تقييمه وتثبيت أحكامه ويدلنا على ذلك كثرة استشهاده بالقرآن الكريم وأشعار العرب حتى إنه لا يعتدُّ بالقياس وحده إن لم يسعفه السماع ويرفض الاحتكام إليه وحده ، فيقول : "وهو حسن إن ساعفه السّماع ، وإلا فلا عبرة به ، إذ اللغة لا تثبت بالقياس" [٢] . ومصادر السماع:

١) **الاستشهاد بالآيات القرآنية** : وهو أحد أهم الأُسس التي اعتمد عليها ابن معصوم في تثبيت رأي أو مسألةٍ أو تفنيدها ، ويدلُّنا على ذلك استشهاده بـ(١٤٥٣) موضعا وشاهدا من القرآن الكريم [٣] ، من مثل استشهاده بالآية القرآنية الكريمة في مسألة وجوب تأخير الفاعل وتقديم المفعول إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول، وذلك في قوله تعالى : ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾ [البقرة :١٤٢] ، معللا ذلك بالقول : "إذ لو قُدِّمَ الفاعل وأُخِر المفعول لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبةً". [٤]. واستشهاده بآيتين قرآنيتين في مسألة وجهي الرفع والنصب للفعل المضارع بعد (إذن) المسبوقة بـ(الواو) أو(الفاء) و ذلك في قوله تعالى : ﴿**وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً** ﴾ [الإسراء / ٧٦] ، ﴿ **فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً** ﴾

---

(١) ينظر: الحدائق النديَّة : ٨٧ .

(٢) م. ن: ٩٥.

(٣) ينظر: الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، رسالة ماجستير ، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة – ٢٠١٨م:٢٦.

(٤) الحدائق النديَّة :١٧٤.

[النساء / ٥٣] واحتكامه للرفع وعدَّه أجود للفعل لوروده في القرآن الكريم ، ولكثرة سماعه ووروده على لسان العرب[١] .

٢) **الاستشهاد بالقراءات القرآنية** : مثل استشهاده بقراءة: ﴿ **وَبُعُولَتُهُنَّ**﴾ [البقرة :٢٢٨] ، فيمن قرأ بسكون التاء ، في موضوع حذف حركة الإعراب [٢] . ولـ (حيث) **في قراءة** بعضهم ﴿ **سَنَسْتَدْرِجُهُم** مِّنْ **حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ [سورة الأعراف: ١٨٢] بالكسر تحتمل لغة فقعس. [٣].

٣) **الاستشهاد بالحديث النبوي** : وكان ابن معصوم مقلًّا في استشهاده بالحديث النبوي الشريف أسوةً بالنحاة الأوائل ؛فاستشهد به في (٣٠) موضعا [٤]، ومنه استدلاله على فعلية(نعم وبئس) لاتصالهما بتاء التأنيث الساكنة مستشهدا بقول الرسول محمد (ﷺ)[٥] : "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَبِهَا **وَنِعْمَتْ** ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ" [٦] وفي استشهاده لنصب(إنَّ) للاسم والخبر «لغة» لبعض العرب كقول النبي (ﷺ) [٧]: " إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ **لَسَبْعِينَ** خَرِيفًا" [٨] .

وللدلالة على أَنَّ من معاني (مِنْ) : النسبة، استشهاده بقول الرسول محمد(ﷺ) للإمام علي (عليه السلام) يوم المؤاخاة [٩]: " **أنت منّي بمنزلة هارون من موسى** ". [١٠]

---

(١) الحدائق النديَّة : ٦٥٩، وأمثلته كثيرة ، مثلا الصفحات : ص٨١٤، ٨١٩، ٨٧٩.

(٢) ينظر: الحدائق النديَّة: ص١٠٥،

(٣) م. ن : ص١١٦، ينظر مثلا الصفحات: ص١٠٥، ٨١٥، ٨١٩، ٨٤٠ ، ٨٤٤، ٨٧٣، ٩١٢، ٩١٤، ٩١٩.

(٤) ينظر: الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، رسالة ماجستير، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة – ٢٠١٨م:٣٢.

(٥) مسند أبي داود: ٢/ ٦٨٨.

(٦) الحدائق النديَّة :٦٨٩.

(٧) المستدرك على الصحيحين: ٤ / ٦٣١.

(٨) الحدائق النديَّة : ٨٢٣.

(٩) سنن الترمذي : ٤٢٢/١.

(١٠) ينظر: الحدائق النديَّة :٣٦٣ ، وينظر كذلك الصفحات : ٣٧٢، ٧٠١، ٩٠٣، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٢٧.

٤) **الاستشهاد بشعر عصر الاحتجاج** : وقد اعتمد عليه ابن معصوم في تثبيت الأحكام أو تفنيدها مستشهدا بقرابة (٨٧٧) بيتا شعريا من عصر الاحتجاج [١] ومثاله : استشهاده بالبيت الشعري : [٢]

نُبِّئْتُ عَمْراً غيرَ شاكِرِ نِعْمَتي ... والكُفرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ

في استشهاده بأن نائب الفاعل هو أول مفعولات لا ثاني باب (علمتُ) ولا ثالث باب (أعلمتُ). [٣]

وفي استشهاده ببيت امرئ القيس[٤] للدلالة على استخدام (الهمزة) لنداء القريب: [٥]

أفاطِمُ مهلًا بعضَ هذا التَّدَلّلِ ... وَإن كنتِ قد أزمعتِ صَرْمي فأجملي

ومثله كثير في الكتاب .

٥) **الاستشهاد بالنثر من أقوال العرب:** ومما ذكره ابن معصوم استشهاد الكوفيّين عدا الكسائي على اسمية صيغة (ماأفعَله) بقول العرب: ما أُحيسنه وما أُميلحه ، والتصغير من خصائص الأسماء. [٦]

واستشهد بقولهم :(**إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإياهُ وإيَّا الشَّوابِّ**)[٧]، للاستدلال على إضافة (أيا) إلى المضمر كما أُضيفت إلى الاسم الظاهر . [٨]

واستشهد بالمثل العربي القائل : (**تَسْمَعُ بالُمَعْيِدِيّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ**) [٩] ، برفع تسمع ، وعدم تقدير السابك ، وهو الحرف المصدريّ ، على أنَّه تركيب فصيح كثير الاستعمال، ولا شذوذ فيه [١٠] .

---

(١) ينظر: الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، رسالة ماجستير، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة – ٢٠١٨م: ٣٤.

(٢) ديوان عنترة : ٢١٤.

(٣) ينظر: الحدائق النديَّة : ١٨١.

(٤) ديوان امرئ القيس: ٣٢.

(٥) الحدائق النديَّة :٤٢٤.

(٦) م . ن:٧٠٥.

(٧) ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم: ١/ ١٤١.

(٨) الحدائق النديَّة :٣٣٧ ، وينظر : ١٣٧، ٩١٧.

(٩) مجمع الأمثال للميداني : ١٢٩/١.

(١٠) الحدائق النديَّة :٧٧٥ ، وينظر في كلام العرب أيضا الصفحات : ١٣٧ ،٨٨٦، ٨٩٨، ٩٠٣، ٩١٧.

ثانيا: القياس : يعدُّ القياس الأساس الثاني الذي اعتمده ابن معصوم؛ لتثبيت أحكامه حيال المسائل ، ومثاله : **في موضوع نصب الفاعل ورفع المفعول** : قد ينصب الفاعل شذوذا ، إذا فهم المعنى ، كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، برفع الثوب ونصب المسمار ،وقراءة بعضهم ﴿**فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ**﴾ [البقرة / ٣٧] بنصب (آدم) ، ورفع (كلمات) ، فيمكن حمله على الأصل ، لأنّ من تلقّى شيئا فقد تلقّاه الآخر. (١)

وقد رفض ابن معصوم الأخذ بالقياس من سامعٍ يعضّده ، قال الرضيّ : والّذي أرى أنّ النيابة عن الفاعل في المفعول الثاني ، والثالث يجوز قياسا (٢)، فاعترض ابن معصوم قائلا : هذا من حيث القياس ، ولا شكّ أنّ السماع لم يأت إلا بقيام مفعولي (علمت) لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل ، والجار أحقّ بصفته ، وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفعولات أعلمت (٣) ، كقول الشاعر المتقدم(٤):

نُبِّئتُ عَمْراً غَيْرَ شاكِرَ نِعْمتي ... والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لنفْس المُنْعِم

وقاس ابن معصوم شرط عمل (إذن) على سائر النواصب ، بقوله: أن يكون الفعل المضارع «مقصودا به الاستقبال» ، فلو قصد به الحال لم تنصبه ، نحو قولك : إذن تصدق لمن قال : أنا أحبّك ، **قياسا على سائر النواصب** (٥) .

ونظيره استناده للقياس في الحكم على ما يُعرف بالمسألة الزنبورية ، قائلا : " وما أجاب به سيبويه سؤال الكسائيّ ، وهو(فإذا هو هي) ، **هو الحقّ** ، **وهو وجه الكلام** مثل : ﴿**فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ**﴾ [الأعراف / ١٠٨] ، ﴿**فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ**﴾ [طه / ٢٠] ، وأمّا (فإذا هو إيّاها)

---

(١) الحدائق النديَّة: ١٦٥.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٢١٨/١.

(٣) الحدائق النديَّة :١٨١.

(٤) ديوان امرئ القيس: ٣٢.

(٥) الحدائق النديَّة: ٦٥٨.

إن ثبت **فخارجٌ عن القياس واستعمال الفصحاء** كالجزم بـ(لن) ، والنصب بـ(لم) والجرّ بـ(لعلّ) ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلّم به بعض العرب ". [١]

ثالثا : الإجماع :

وهو الأساس الثالث الذي اعتمده ابن معصوم لإثبات الحكم أو نفيه ، مثل استدلاله بـ**الإجماع** للرد على ابن مالك الذي أوجب هاء السكت في الفعل إذا بقي على حرفين : أحدهما زائد [٢]، نحو :(لم يعِه) ، قائلا :" وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف ،على نحو : ﴿**وَلَمْ أَكُ**﴾ [مريم / ٢٠] ." [٣]

وكذلك احتكم للإجماع في (إمّا) الثانية في نحو قولنا : (جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو) فعدّها الجمهور حرف عطف ، وأنكر يونس والفارسيّ وابن كيسان كونها عاطفة ، ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالبا ، وانتفاء دخول عاطف على عاطف ، قال : ولأنّ وقوعها بعد الواو متبوعة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الـ(واو) مسبوقةً بمثلها في(لا زيد ولا عمرو فيها) ، و(لا) هذه غير عاطفةٍ بإجماع ، فلتكنْ (إمّا) كذلك بل أولى. [٤]

---

(١) الحدائق النديَّة : ٨٣٩.

(٢) ينظر: الفية ابن مالك :٧٢، وشرح ابن الناظم على الالفية: ٥٧٦.

(٣) الحدائق النديَّة: ٢١٦.

(٤) م. ن : ٨٤٥.

روافد البحث

***القرآن الكريم .**

- **أولا : الكتب المطبوعة .**

– أ –

- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزَبيدي (ت:٨٠٢ هـ)، تحـ: د. طارق الجنابي، ط١، ١٩٨٧م .
- أبو الحسن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ، علي مزهر الياسري ، دار الرشيد للنشر– بغداد ، ط١، ١٩٧٩م.
- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، ١٩٧٤ م.
- أحكام القرآن ، أبو بكر أحمد بن علي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، تحـ: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) ، تحـ: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨١م.
- الأربعون حديثاً، الشيخ البهائي (ت: ١٠٣٠هـ)، تحـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم– إيران، ١٤٣١هـ .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨ م .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، برهان الدين بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ)، تحـ: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط١، ١٩٥٤ م .
- الأُزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروي (ت: ٤١٥هـ)، تحـ: عبد المعين الملّوحي ، مجمع اللغة العربية في دمشق ط٢ ، ١٩٩٣م
- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) تحـ : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- أسرار العربية ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحـ: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م .
- إسفار الفصيح ، أبو سهل محمد بن علي الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تحـ: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، المملكة العربية السعودية ، ط١ ،١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، تحـ: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١، ١٩٨٥م .
- أصول النقد الأدبي ،أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ط١٠ ، ٢٠٠٤م.
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحـ: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.

- إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣ هـ)، دار ابن كثير – دمشق – بيروت ، ط٤، ١٤١٥ هـ .
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة، ط١، ١٩٩٩م .
- الأعلام ، خير الدين ، الزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- أعلام العرب في العلوم والفنون ، عبد الصاحب عمران الدجيلي، مطبعة النعمان– النجف ، ط٢، ١٩٦٦م .
- أعيان الشيعة، محسن الأمين العاملي، تحـ، حسن الأمين ، دار التعارف للمطبوعات، ،ط٥ ،٢٠٠٠ م .
- ألفية ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، ضبطها و علق عليها الدكتور: عبداللطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة – الكويت، ط١، ٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق .: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، د.ط ، ١٩٨٩ م .
- أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل، محمد بن الحسن، الحر العاملي (١١٠٤هـ)، تحـ: أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس – بغداد ، ط١ ، ١٣٨٥هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١ ، ٢٠٠٣م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبو سعيد البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)،تحـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .د.ت.
- الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)، تحـ: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٩٦٩ م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، تحـ: موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ط١، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت: ٣٣٧ هـ) ، تحـ: الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت، ط٥ ، ١٩٨٦ م.
- إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس ، أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر، د. ت.

– ب –

- بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، محمد باقر بن محمد تقي مجلسي، وزارة الارشاد الاسلامي – طهران، ط١، ١٩٨٦م .
- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحـ: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت ، ١٤٢٠ هـ.
- بدائع الفوائد ، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ط ، د.ت .
- البديع في علم العربية ، أبو السعادات ، مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

- البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٩٥٧ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، د. ت .
- البلاغة والتطبيق ، د. أحمد مطلوب ، د. كامل حسن البصير ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد، ط١، ١٩٨٢.

– ت –

- تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث ، د. داود سلّوم ، مكتبة الأندلس – بغداد، د. ط ، ١٩٦٩م.
- التبصرة والتذكرة ،لأبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصّيمري ، من نحاة القرن الرابع الهجري، تحـ: فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر – دمشق ، ط١، ١٩٨٢م .
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ) ، علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحـ: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤م .

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، للأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦ هـ)، تحـ : د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية – بغداد ، ط١ ، ١٩٩٢.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ،بدر الدين الدماميني (ت: ٨٢٧هـ)، تحـ :محمد بن مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث ، إربد –الأردن ، ط١، ٢٠١١م.
- تحقيقات نحوية ، للدكتور: فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر –عمان ، ط١ ،٢٠٠١م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحـ: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي،ط١، ١٩٨٦ م .
- تذييل سلافة العصر، عبد الله الجزائري ، تحـ : السيد هادي باليل الموسوي ، المكتبة الأدبية المختصَّة ، د.ط ، ١٤٢٠هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي، تحـ: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط١، ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م .
- تصحيح الفصيح وشرحه ، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه (ت: ٣٤٧هـ)، تحـ: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ، د.ط ، ١٩٩٨م .
- التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، د.ت.
- التعسف في الرأي النحوي عند علماء العربية ، د. غانم هاني كزار الناصري، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات – القاهرة ، ط١، ٢٠١٧م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧ هـ)، تحـ: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الناشر: بدون، ط١، ١٩٨٣ م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي، الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحـ: د. عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، ١٩٩٠م .
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن ، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محب الدين محمد بن يوسف ،المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب اللغة ، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحـ: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، ٢٠٠١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١ ، ٢٠٠٨م .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين (ت: ٦٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع ، ط٢، ١٩٨١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف ، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي (ت: ١٠٣١هـ) ، عالم الكتب – القاهرة ، ط١، ١٩٩٠م .

– ج –

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) ، تحـ: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠١ م .
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد القرطبي، تحـ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م .
- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحـ: د. فخر الدين قباوة ، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ، ١٩٩٢م .
- الجهود اللغويّة والنحويّة عند ابن معصوم المدني ، د. عادل عباس النصراوي ، العتبة العلوية المقدسة ، ط١، ٢٠١١م .

– ح –

- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي ، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)، الطبعة الخديويَّة، تصوير دار صادر – بيروت، ١٢٨٣هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٧م .
- حجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ) ، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني ،مؤسسة الرسالة ، ط٥، ١٩٩٧م .

- الحدائق النَّديَّة في شرح الفوائد الصَّمديَّة ، السيد: علي خان المدني الشيرازي(١١٢٠هـ)، تصحيح وتحـ وتعليق : الدكتور : السيد أبو الفضل سجادي ، قم – ذوي القربى – ط٢، ١٤٣٢هـ.
- الحدائق النَّديَّة في شرح الفوائد الصَّمديَّة ، السيد: علي خان المدني الشيرازي(١١٢٠هـ)، حققهُ وعلَّق عليه : السيد حسين الخاتمي والسيد علي الخاتمي ، قم – دار الهجرة – ط٢ ، ١٤٣١هـ .
- الحدُّ النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري ، د. رياض يونس السّواد ، دار الرّاية – عمان ، ط١، ٢٠٠٩.
- الحدود في علم النحو ، شهاب الدين أحمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، الأندلسي (ت: ٨٦٠هـ)، تحـ: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١ ،٢٠٠١م .
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحـ: سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت ، ط١، د. ت.

– خ –

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧ م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحـ: محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤ ، ٢٠١٠م .
- الخلاف النحوي في الأدوات ، عامر فائل محمد بلحاف ،عالم الكتب الحديث ، إربد – الأردن ، ط١، ٢٠١١م .

– د –

- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحـ : الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ، د: ط، د:ت .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة ، د. ط ، ١٩٧٢م.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، د. المختار أحمد ديرة ، دار قتيبة –دمشق، ط٢ ، ٢٠٠٣م.
- الدُّرَّةُ الألفية (الفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة) ، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي (٥٦٤هـ–٦٢٨هـ) ، ضبطها وقدَّم لها : سليمان ابراهيم البلكيمي ، دار الفضيلة – القاهرة ، ط١، ٢٠١٠م .
- درّة الغواص في أوهام الخواص ، أبو محمد القاسم بن علي ، الحريري (ت: ٥١٦هـ)، تحـ: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م .
- دليل الطالبين لكلام النحويين ، مرعي بن يوسف بن أبى بكر المقدسي(ت: ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، د.ط ، ٢٠٠٩ م .
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق وشرح : د. انطونيوس بطرس ، دار صادر – بيروت ، ط١، ٢٠٠٣م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق : د. محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز– مصر، ط١، د. ت.
- ديوان امرِئ القيس ، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي: دار المعرفة – بيروت ، ط٢، ٢٠٠٤م.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحـ: د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٣، ١٩٨٨م.
- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري ، شرح وتقديم : عبد أ.مهنّا، دار الكتب العلمية – بيروت ،ط٢، ١٩٩٤.
- ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق: رانهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية – بيروت ، ١٩٨٠م .
- ديوان الراعي النميري ، شرح د. واضح الصمد، دار الجيل – بيروت ، ط١، ١٩٩٥.
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدّم له :علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٨٨م .
- ديوان العباس بن مرداس السَّلمي، جمع وتحقيق : د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة – بيروت– ط١، ١٩٩١ م.
- ديوان عدِّي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطباعة – بغداد ، ط١، ١٩٦٥م.
- ديوان عنترة ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي، المكتب الاسلامي ، ط١ ،١٩٧٠م .
- ديوان كثير عزَّة ، جمع وتحقيق :د. إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت ،١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، اعتنى به: حمدو طمّاس ، دار المعرفة – بيروت، ط١، ٢٠٠٤ م.
- ديوان مالك ومتمِّم ابنا نويرة اليربوعي ، ابتسام فريد الصّفار، مطبعة الرشاد– بغداد، ط١، ١٩٦٨م.
- ديوان النابغة الذبياني ، تحـ: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف – مصر، ط٢، د. ت.

- ديوان الهذليين ، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ط١– ١٩٦٥ م.

– ذ –

- الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة ، الشيخ آقا بزرك الطهراني ، : دار الأضواء ، ط٢، د.ت.

– ر –

- ردود ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) على النحاة ، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد ، مؤسسة المختار ، ط١، ٢٠٠٨م .
- رسالة منازل الحروف ، أبو الحسن ،علي بن عيسى ، الرماني (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، د.ت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النّور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق :أ.د. أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم – دمشق ، ط٢ ، ١٣٩٤هـ.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحـ: عمر عبد السلام السلامي دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م .

– ز –

- الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر ،محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحـ: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٩٢م .

- زهر الأكم في الأمثال والحكم، أبو علي، الحسن بن مسعود اليوسي (ت: ١١٠٢هـ)، تحـ: د محمد حجي، د محمد الأخضر، الشركة الجديدة – دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب ، ط١، ١٩٨١م.

– س –

- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحـ: محمد حسن اسماعيل و أحمد رشدي عامر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- سلافة العصر في محاسن اهل العصر ، علي بن معصوم المدني الحسيني ، تحـ : د. محمود خلف البادي ، دار كنان للطباعة والنشر،ط١، ٢٠٠٩م.
- سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحـ: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، دار الرسالة العالمية ، ط١، ٢٠٠٩ م.
- سنن الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة (جـ ٤، ٥) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ط٢، ١٩٧٥ م.
- سير أعلام النبلاء ، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣ ، ١٩٨٥ م.
- السيرة النبوية لابن هشام ، أبو محمد، عبد الملك بن هشام (ت: ٢١٣هـ)، تحـ: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط٢، ١٩٥٥ م .

– ش –

- شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر بن محمد النحّاس (ت: ٣٣٨هـ) ، تحـ : الدكتور: زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحـ: الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٩٧٤ م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، تحـ: عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث– بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى) ، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ) .
- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة ، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقى (ت: ٥٤٠هـ)، قدّم له مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط١ ، د. ت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن، علي بن محمد الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، تحـ: محي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١ ، ١٩٩٨م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل الهمداني (ت: ٧٦٩هـ)، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٩٨٠ م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١،٢٠٠٠ م.
- شرح تسهيل الفوائد ، أبو عبد الله، جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحـ: د. عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان،ط١ ، ٢٠٠٠م .

- شرح جمل الزجاجي (شرح الكبير) لابن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) ، تحـ : د. صاحب ابو جناح ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي، لابي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت: ٦٠٩هـ) ، تحـ: سلوى محمد عرب ، جامعة ام القرى ، ط١ ،١٤١٩هـ.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت: ٦٤٦ هـ) ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر– جامعة قار يونس – ليبيا، ط١، ١٩٧٥ م .
- شرح سنن ابي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ،د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ) ،تحـ: محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، د. ط ، ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحـ: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا ، د. ط، د، ت .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري (ت: ٨٨٩هـ)، تحـ: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤م .
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد بن محمد حسن شُرَّاب ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٧ م .
- شرح شواهد مغني ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي ، د. ط، ١٩٦٦ م .

- شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد، عبد الله جمال الدين ابن هشام(ت: ٧٦١هـ) ، تحـ: محمد محيى الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة – القاهرة ، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢ م .
- شرح كتاب الحدود في النحو ، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت:٩٧٢ هـ)، تحـ: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٩٩٣ م .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ) ، تحـ: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م .
- شرح المفصل في صنعة الأعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ) ، تحـ: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط١، ٢٠٠١ م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للأستاذ أبي علي الشلوبين (ت: ٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ) تح: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية – الكويت ط١، ١٩٧٧ م.
- شعر أبي زبيد الطائي ، حرملة بن المنذر المتوفي حوالي سنة (٤١هـ) ، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المعارف – بغداد ، ط١، ١٩٦٧م.
- شعر الخوارج ، د. أحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت – لبنان ، ط٣، ١٩٧٤.

- شعر زياد الأعجم ، جمع وتحقيق ودراسة: د. يوسف حسين بكار، دار المسرة ، ط١، ١٩٨٣ م.
- شعر عمرو بن معدي كربٍ الزبيدي ، جمع وتنسيق : مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط٢، ١٩٨٥.
- شعر المخبل السعدي : صنعة حاتم الضامن ، مجلة المورد ،المجلد الثاني ،العدد الأول ، بغداد ١٩٧٣.
- شواهد النحو الشعرية : قراءة في الإقصاء والإستبقاء ، د. فيصل صفا ،عالم الكتب الحديث – إربد ، ط١، ٢٠١٢ م .

– ص –

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م .
- صحيح البخاري ، أبو عبد الله ، محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ) ، تحـ: جماعة من العلماء، مطبعة بولاق ، مصر ١٣١١ هـ .
- صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي ، د. نعيم سلمان البدري ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق ، ط٢، ٢٠١١.

– ض –

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م .

– ط –

- طبقات فحول الشعراء ،محمد بن سلّام الجمحي (ت: ٢٣٢هـ) ، تحـ: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة ، د. ط ، د. ت .

– ظ –

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م .

– ع –

- العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (ت: ٦٥٠هـ)، تحـ: فير محمد حسن ، المجمع العلمي العراقي – بغداد، ط١ ، ١٩٧٨م .
- العُدّة في إعراب العُمدَة ، أبو محمد بدر الدين بن فرحون(ت: ٧٦٩هـ)، تحـ: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد) ، دار الإمام البخاري – الدوحة ، ط١، د.ت.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ)، تحـ: الدكتور عبد الحميد هنداوي ،المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣ م.
- علل النحو ، أبو الحسن، محمد بن عبد الله ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحـ: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط١، ١٩٩٩م .
- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) تحـ: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

– غ –

- غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين ابي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) ، تحـ: برجستراسر– دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
- الغدير في الكتاب والسنَّة ، عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (ت:١٩٧٢م) ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت – لبنان ، ط٢، ١٩٩٤م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، أبو القاسم برهان الدين الكرماني (ت: نحو ٥٠٥هـ)، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، د. ط ، د.ت.
- غريب الحديث ، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحـ: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، ط١، ١٩٦٤ م .
- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، تحـ: سعيد اللحام ، د. ط ، د.ت.

– ف –

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ،أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠ م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، أبو سعيد صلاح الدين الدمشقي (ت: ٧٦١هـ)، تحـ: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط١ ، ١٩٩٠م .
- فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٦٤م.
- الفوائد الصمدية والتهذيب ، بهاء الدين محمد بن الحسين المعروف بالشيخ البهائي (ت: ١٠٣٠هـ)،تحـ :علي الخاتمي ، نور المعارف – قم ، ١٣٩٦هـ.

- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ط ٢، ٢٠٠٥ م.

– ق –

- القاموس المحيط ، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ) ، تحـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨ ، ٢٠٠٥ م .
- القول الفصل في حقيقة (أل) ، د. سعدون بن احمد بن علي الرَّبعي ، مطبعة دار الأرقم ، ط١، ٢٠٠٩م .

– ك –

- الكافية في علم النحو ، جمال الدين بن عثمان بن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، تحـ: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م .
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ، الملقب بسيبويه (١٨٠هـ) ،تحـ: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٩٨٨ م.
- كتاب فيه لغات القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، ط١ ، ١٤٣٥هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو ، جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحـ: الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠٦ م ..
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) ، تحـ: محمد شرف الدين يالتقايا ، مكتبة المثنى – بغداد، ط١ ، ١٩٤١م.

- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحـ: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .
- الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن أيوب، (ت: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠ م .

– ل –

- اللامات ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحـ: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢،١٩٨٥م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ) ، تحـ: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١ ، ١٩٩٥م .
- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ)، تحـ : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- لسان العرب ، جمال الدين ، محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- لسان الميزان أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحـ: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية ، ط١، ٢٠٠٢ م.
- اللمحة في شرح الملحة ، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) ، تحـ : إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١، ٢٠٠٤م .
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ،تحـ: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية– الكويت ،١٩٧٢م .

– م –

- مُثُل المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) ،تحـ : صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية – القاهرة ، ط١، ٢٠٠٦م.
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: ٢٠٩هـ)، تحـ: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، ط١، ١٣٨١ هـ .
- مجالس ثعلب ، أبو العباس، أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحـ : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف– مصر ، ط٤ ،١٤٠٠هـ .
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحـ: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان ، د.ط ، ١٩٥٥م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)، تحـ:عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطي في النحو) لابن إياز البغدادي (ت: ٦٨١هـ)، تحـ: د. شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار– الأردن ،٢٠١٠ م.
- المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ) تحـ: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ٢٠٠٠ م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، ط٢، ١٩٥٨ م.
- المرتجل (في شرح الجمل) ، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت: ٥٦٧ هـ) ، تحقيق ودراسة: علي حيدر، طبعة – دمشق ، ١٩٧٢ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل (ت:٧٦٩ هـ)، تحـ: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط١، ١٩٨٠م .

- المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) تحـ: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٩٩٠م.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ) تحـ: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي: دار هجر – مصر ، ط١، ١٩٩٩م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحـ: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ط١ ، ١٩٩٥ م .
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ) ، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط،٤، ١٩٩٧ م.
- معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحـ: محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحـ: أحمد يوسف النجاتي وآخرون ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١، د.ت.
- معانى القرآن للأخفش ، أبو الحسن البلخي ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) ، تحـ: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت: ٣١١هـ) ، تحـ: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٨٨ م .
- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ٢٠٠٠ م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحـ: احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٨ م.

- معجم القراءات ، د. عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين – دمشق ، ط١، ٢٠٠٢م .
- معجم القواعد العربية ، عبد الغني بن علي الدقر (ت: ١٤٢٣هـ) ، دار القلم – دمشق ، ط١، ١٣٧٣هـ .
- المعجم المفصل في شواهد العربية ، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١،١٩٩٦ م .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى – بيروت، ط١، ١٩٥٧م .
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، عبد الرحمن ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحـ: أ. د محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، ط١، ٢٠٠٤ م .
- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين ، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، ط١، ١٩٧٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد، عبد الله جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحـ: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق، ط٦ : ١٩٨٥م .
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
- المفتاح في الصرف ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١، ١٩٨٧م .
- المفصَّل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو ، جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ، تحـ : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحـ : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون ، معهد إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧ م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينّي (ت: ٨٥٥ هـ)، تحـ: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠١٠ م .
- المقتضب ، أبو العباس، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، ٢٠١٠م .
- المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى ، عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت: ٦٠٧هـ) ، تحـ: د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط ١، ١٩٨٨م .
- المقرَّب ، علي بن مؤمن المعروف بأبن عصفور(٦٦٩هـ) ، تحـ : أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة ، ط٢٠، ١٩٨٠م .
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)، تحـ: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، خالد بن عبد الله الأزهري(ت: ٩٠٥هـ)، تحـ: عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، ط١ ، ١٩٩٦م .

– ن –

- نتائج الفكر في النَّحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحـ: عادل أحمد عبد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٢ م .
- النحو الوافي ، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥ ، د، ت .
- نسمة السحر بذكر من تشيّع وشعر، ضياء الدين يوسف بن حسين الصنعاني (١١٢١هـ) تح: كامل سلمان الجبوري، دار المؤرخ العربي، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٩م.
- النقد الأدبي ، أحمد أمين ، كلمات عربية – جمهورية مصر العربية ، ط١، ٢٠١٢م.
- النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، للحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ) .تحـ: رشيد بلحبيب ، المملكة المغربية – وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ، ١٩٩٩م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحـ: طاهر أحمد الزاوى ، محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية – بيروت، ١٩٧٩م.
- نهج البلاغة ، شرح الشيخ محمد عبده ، خرَّج مصادره : حسين الأعلمي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت –لبنان ، ط١، ١٩٩٣.

– هـ –

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلة – استانبول ، ط١، ١٩٥١ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحـ :عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت ، ١٩٧٩ م.

– و –

- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحـ: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م .

ثانيًا: البحوث المنشورة:

- بيبليوغرافيا المصادر العلمية والأدبية لابن معصوم المدني ، د. حسين مرعشي ، د. عادل عباس النصراوي ، مريم إشراقبور ، جامعة شيراز – طهران ، مجلة كلية الفقه – العدد (٢٩) – ٢٠١٩م.
- ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنحوي – مفهوما وتطبيقا ، د. محمد ذنون يونس، د. أحمد صالح يونس، مجلة كلية الآداب – جامعة مصراته – العدد الثالث ، ٢٠١٥ م.
- المرار بن سعد الفقعسي: حياته وما بقي من شعره، نوري حمودي القيسي ، مجلة المورد– العدد: ٢، ١ أبريل ١٩٧٣.
- المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ، بحث د . حامد عبد المحسن كاظم الجنابي و د. علي جميل أحمد العبيدي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية –جامعة القادسية ، المجلد : ١٤ – العدد (١–٢) /٢٠١١م .
- النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك ، بحث ، د. صبيحة حسن طعيس ، ود. . سلام حسين : مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية ، العدد: ٦٨، ٢٠١١.

ثالثًا : الرسائل والأطاريح :

- آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شراح الألفية في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية) لمحمد عمر عمَّار الدراوشة ، رسالة ماجستير – كلية الآداب – الجامعة الاسلامية بغزة – ٢٠١٥ م.
- الترجيح النحوي عند المرادي (ت: ٧٤٩هـ) في كتبه(توضيح المقاصد، والجنى الداني ، وشرح التسهيل) ، حسين عليوي حسين عبود السيلاوي ، أطروحة دكتوراه ،كلية التربية للعلوم الانسانية –جامعة بابل ، ٢٠١٨م .
- الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق الندِيَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، رسالة ماجستير، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨م
- الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار . دراسة ومعجم ، زاهدة عبد الله العبيدي، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٩٩٦م .
- الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، محمد نوري الموسوي، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بابل –٢٠٠٦م .
- الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، نجلاء حميد مجيد ، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بابل –٢٠٠٦م .
- النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ،عباس حمد عبد سلطان، رسالة ماجستير ،كلية التربية – جامعة ذي قار، ٢٠٢٠م.
- النقد النحوي في فكر النحاة الى القرن السادس الهجري ،(رسالة ماجستير) سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، كلية التربية – جامعة ديالى ، ٢٠٠٦م.

رابعًا : المخطوطات :

- الغرَّةُ المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفية لابن معطي ، أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخبَّاز (٦٣٩هـ) ، الناسخ : علي بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمود بن بلدجي ، تاريخ النسخ : ٦٨٥هـ.

الفصل الأول

نقده النحوي في الأسماء

المبحث الأول : الأسماء المرفوعة

المبحث الثاني :الأسماء المنصوبة

المبحث الثالث :الأسماء المجرورة

المبحث الأول

الأسماء المرفوعة

١- مواطن استتار الفاعل وجوبًا :

الْفَاعِلُ عِنْد أهل الْعَرَبِيَّة : " كل اسْم ذكرته بعد فِعْلٍ وأسندتَ ونسبتَ ذَلِك الْفِعْل إلى ذَلِك الِاسْم" (١) ، وحقُّه الرفع (٢) ، والفاعل قد يكون اسما ظاهرا ، من مثل : قام زيدٌ ، وقد يكون مستترًا من مثل: قمْ ، أي : أنت .

ورصد الشيخ البهائي في فوائده الصمدية مواطن استتار الفاعل وجوبًا وجعلها في ستة مواطن ، قال: "والاستتارُ يجب في الفعل في ستّة مواضع : فعل الأمر للواحد المذكّر ، والمضارع المبدوء بتاء الخطاب ، للواحد أو بالهمزة أو بالنون ، والفعل الاستثنائي ، وفعل التعجّب" (٣) .

وانتقد ابن معصوم هذا الحصر الذي ذكره الشيخ البهائي قائلًا : " وأهمل المصنّف موضعين آخرين في غير الفعل ، يجب فيهما الاستتار ، أحدهما : اسم الفعل غير الماضي كـ (أوّه) ، ونَزَالِ. والثّاني : المصدر النائب عن فعله ، نحو : **﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾** [محمد / ٤] ، ففيهما أيضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية"(٤) .

---

(١) اللمع في العربية : ٣١ ، وينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٣٠٩/١ .

(٢) يُنظر :المفصل في صنعة الإعراب : ٣٨ .

(٣) الفوائد الصمدية : ٩٢ ، والحدائق الندية :١٦٢.

(٤) الحدائق الندية :١٦٦.

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

ذكر النحاة المتأخرون جملة مواطن يجب فيها استتار الفاعل ، وهي المرفوع بأمر الواحد، كـ "قم" ، أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ "أقوم" ، أو بالنون، كـ "نقوم" ، أو بفعل استثناء، كـ "خلا، وعدا، ولا يكون" في نحو قولك: "قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولا يكون زيدًا ، أو بأفعل في التعجب [١] ، فهذه ستة قد ذكرها الشيخ البهائي كما تقدم ، وقد زاد ابن معصوم موطنين آخرين ، وهما: **اسم الفعل غير الماضي كـ (أوّه) ، ونَزَالِ ، والثّاني : المصدر النائب عن فعله .**

والحَقُّ أنَّ ما ذكره ابن معصوم قد سبقه إليه ابن هشام (٧٦١هـ) ، والأزهري(٩٠٥هـ) [٢] ، فاسم الفعل (أوّه): هو اسم فعل مضارع بمعنى : أتوجَّعُ ، أي : أنا ، ونَزَالِ : اسم فعل أمر بمعنى : إنزل ، أي : أنت [٣] ، والضمير فيهما مستتر وجوبًا سواء كانا لمفرد مذكر أو غيره، نحو: نَزَالِ يا زيد ، ويا زيدان ، و يا زيدون ، و يا هند و يا هندان و يا هندات ، وكذا كل اسم فعل أمر، ومثال المصدر النائب عن فعله قوله تعالى :﴿ **فَضَرْبَ الرِّقابِ**﴾ [محمد / ٤] [٤] ، وَالتَّقْدِيرُ في الآية : فَاضْرِبُوا ضَرْبَ الرِّقَابِ؛ فَضَرْبٌ هُنَا مَصْدَرُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ ؛ وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ نَفْسُ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ [٥] .

ولم يكن ابن هشام ببعيد عن **نقد ابن معصوم** في هذه المسألة النحوية ، فقد ألحق ابنُ هشام (أفعل التفضيل) بمواطن استتار الفاعل وجوبًا[٦] ، إذ وصف ابن معصوم رأي الأنصاري

---

(١) يُنظر : أوضح المسالك : ١٠٣/١ ، وشرح التصريح :١٠١/١ ، والحدائق الندية : ١٦٦ .
(٢) يُنظر : أوضح المسالك : ١٠٣/١ ، وشرح التصريح :١٠١/١ .
(٣) يُنظر :المفصل في صنعة الإعراب : ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٣٨٥ .
(٤) يُنظر : حاشية الصبان : ١٦٨/١ .
(٥) يُنظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٦١/٢.
(٦) ينظر: أوضح المسالك: ١٠٣/١.

بأنه : **(غير ظاهر)** ، قال : " وعدّ ابن هشام في (الأوضح) ممّا يجب فيه الاستتار (أفعل) التفضيل ، وهو **غيرُ ظاهرٍ** ؛ لأنّه قد يرفع الظاهر في مسألة (الكحل) عند جميع العرب [١] ، ويرفع الضمير البارز على لغة ، نحو : مررت برجل أفضل منه أنت ، إذا لم يعرب أنت مبتدأ ، **ولقد أحسن المصنّف في عدم ذكره له** " [٢] .

فقد ذكر ابن هشام (أفعل) التفضيل من مواطن استتار الفاعل وجوبًا في كتابه (أوضح المسالك) ، وجعل منه (هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا) [مريم:٧٤] [٣]، وهو أمرٌ غير ظاهر عند ابن معصوم ، والحق فرأيه قد سبقه إليه الأزهري في تصريحه [٤] .

وما غفل عنه ابن هشام في هذا الموطن قد عاد فتداركه في باب (أفعل) التفضيل في الكتاب نفسه[٥]، إذ ذكر أنَّ(أفعل) التفضيل يرفع ضميرًا مستترًا على العموم ، لكنه يرفع اسمًا ظاهرًا في مسألة (الكحل) ، وضميرا منفصلا في لغة ضعيفةٍ كما ورد عن سيبويه(١٨٠هـ)[٦] ، وثبت ابن هشام على هذا الرأي في سائر كتبه [٧] .

---

(١) وهي مسألة معروفة ، وهو قولهم :" ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحلُ منهُ في عين زيد ". لُغَة ضَعِيفَة حَكَاهَا سِيبَوَيْهِ ، واتفقت الْعَرَب على جَوَازها ، وضابطها أَن يكون أفعل صفة لاسم جنس مَسْبُوق بِنَفْي، وَالْفَاعِل مفضلا على نَفسه باعتبارين ، ينظر : كتاب سيبويه : ٣١/٢ ، وشرح كتاب سيبويه : للسيرافي : ٣٦٢/٢ وشذور الذهب:٥٣٢ .

(٢) الحدائق الندية :١٦٦.

(٣) يُنظر :أوضح المسالك:١٠٣/١.

(٤) يُنظر : شرح التصريح : ١٠١/١-١٠٢.

(٥) يُنظر : أوضح المسالك:٢٦٧/٣.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/٢.

(٧) يُنظر : شرح شذور الذهب:٥٣٠/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٨٢ .

ويظهر مما تقدم ما يأتي :

١. عَدَّ الشيخ البهائي في الفوائد الصمدية مواطن استتار الفاعل وجوبا ستة مواطن ، غير أنه قد خصَّها بالفعل ، ولعلَّه قد جنح إلى التيسير في هذه المسألة رأيا راجحًا ، وقد يكون وجها جديدًا إذا ما علمنا أن ابن مالك(٦٧٢هـ) وبعض شُرّاح كتبه قد جعلوها خمسة مواطن[١] .

٢. **نقد ابن معصوم ما رصده الشيخ البهائي** ، بإغفاله موطنين ، واتضح أنهما مما ذكره ابن هشام والأزهري .

٣. لم يكن ابن هشام ببعيد عن **نقد ابن معصوم** حين عدّ (أفعل التفضيل) من مواطن حذف الفاعل المستتر وجوبا . وتبين أنه رأي الأزهري من جهة ، واتضح عدم ثبات ابن هشام على هذا الرأي من جهة أخرى .

٤. أثنى ابن معصوم على الشيخ البهائي في عدم عدِّ (أفعل التفضيل) من مواطن استتار الفاعل وجوبًا ، وكان مُحقًا في **نقده النحوي** .

(١) يُنظر : شرح ابن الناظم :١ /٣٨ ، وتمهيد القواعد: ١٠١/١ ، وشرح الأشموني ٨٩/١.

٢- حذفُ الخبرِ وجوبًا بعد مبتدأ صريحٍ في القسم .

ذكر الشيخ البهائي مواطن حذف الخبر وجوبا وحددها بأربعة مواطن ، قال :

" وقد يُذكرُ المبتدأ بدون الخبر، نحو :" كلُّ رجلٍ وضيعته " ، وضرْبي زيدًا قائمًا ، وأكثرُ شربي السويقَ مَلتوتا ، ولو لا عليٌّ (ع) لهلك عمر ، ولعمرك لأقومنّ ".(١)

وبيان ذلك أنَّ الخبر قد يُحذفُ : " جوازاً لقرينةٍ، ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً ، وفي قَسَمٍ صريح، وبعد (واو) المصاحبة الصريحة، وقبل حالٍ إن كان المبتدأ او معمولُه مصدراً عاملاً في مفسِّر صاحبِها أو مؤوَّلاً بذلك" (٢).

وذكرَ ابنُ معصومٍ المدني من موطنَ حذفِ الخبرِ وجوبا ما ورد بعد مبتدأ صريحٍ في القسم أن : " نحو : «لعمرُكَ» أو لَيمينُ الله «لأقومنَّ» ، أي لَعمرُكَ أو ليمينُ الله قسمي ، فَحُذِفَ الخبرُ للعلم به ؛ إذ تعيّنُ ذلك للقسم دالٌّ على تعيينِ المحذوف ، ووجبَ الحذفُ لسدِّ جوابِه مسدَّهُ ." (٣)

ثم أردفَه بذكر رأي ابن عصفور(٦٦٩هـ) (٤) الذي خرج عن إجماع النحويين بتقدير حذف المبتدأ لا الخبر في نحو (لعمرك) ناقدًا إيّاه ، ومعللا السبب إذ قال: " وجوَّزَ ابنُ عصفور أن يكونَ المحذوفُ في ذلك هو المبتدأ ، والتقديرُ(لقسمي عمرُك) ، **والأوّلُ أولى** ؛ لأنّ الحذفَ بالأعجازِ أولى منه بالأوائل ". (٥)

---

(١) يُنظر : الفوائد الصمدية : ٩٥ ، والحدائق الندية : ١٨٥.

(٢): شرح التسهيل : ابن مالك : ١/٤٤-٤٥ ، ويُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى :١٢٦.

(٣) الحدائق الندية : ١٩٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٦٠.

(٥) الحدائق الندية: ١٩٢.

ويمكن بيان المسألة على النحو الآتي:

عدَّ ابن جني الحذف من شجاعة العربية [١] ، والحذف لغة – كما يحكي ابن سيده (٤٥٨هـ) – قطْعُ الشيء من طرفه[٢] ، وقيل : هو الْإِسْقَاطُ ، وَمِنْهُ حَذَفْتُ الشَّعْرَ إِذَا أَخَذْتُ مِنْهُ.

والحذفُ اصْطِلَاحًا: إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ[٣] ، ولَا يجوز الْحَذفُ حَتَّى يكون الْمَحْذُوف مَعْلُوما[٤].

وأمّا الخبر: فهو الذي يستفيدُ منه السامعُ ويصيرُ المبتدأُ به كلامًا [٥] ، وقيل هو : ما يحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور. [٦]

وأمّا القَسمُ الصريحُ : فهو ما يُعلَمُ بمجردِ لفظِهِ كون الناطق به مُقسِما، من مثل : أحلفُ بالله ، ولعَمْرِ الله، وايمن الله. وغيرُ الصريح: ما ليس كذلك نحو: عَلِمَ الله ، وعليَّ عهدُ الله . فليس بمجرد النطقِ بشيء من هذا الكلام يُعلمُ كونَه قَسَمًا، بل يجب أن يُذكر بقرينةٍ كذكرِ جوابٍ بَعده، نحو: عليَّ عهدُ الله لأنصُرَنَّ دينَه، وفي ذمّتي ميثاقُ الله تعالى لا أعينُ ظالما، ومنه قوله تعالى:

﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢] [٧]

---

(١) يُنظر : الخصائص : ٢/ ٣٦٢ .
(٢) يُنظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٢٩١/٣ ، مادة (ح ذ ف) .
(٣) يُنظر : البرهان في علوم القرآن : ٣/ ١٠٢ .
(٤) يُنظر :المقتضب :٨١/٢.
(٥) يُنظر :الأصول في النحو ٦٢/١.
(٦) يُنظر : شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي: ١٩٨.
(٧) يُنظر: شرح التسهيل:١٩٥/٣، والمقاصد الشافية : الشاطبي١٠٩/٢.

ومما تقدَّم يرى الباحث ما يأتي :

١. **انتقد ابنُ معصوم** [١] وجَمعٌ من النحويين المتأخرين[٢] ابنَ عصفور(٦٦٩هـ) لعَدِّه المحذوف وجوبا في مثل (لعمرك) يحتمل أن يكون الخبرَ أو المبتدأ ، مرجحًا ما ذهب إليه الجمهور الذين يرون أن المحذوف في مثل (لعمرك) هو الخبر حصرا قائلا: بأنه **(أولى)** ومعللا حكمه بالقول **(الحذفُ بالأعجازِ أولى منه بالأوائل .)**

٢. تبين للباحث أنَّ أول من ذكر ذلك هو أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه(١٨٠هـ) إلّا أنَّهُ كان قد ساق أمثلةً صحيحةً ، فقد ذكر أن مثل (يمين الله) تَحتملُ أن يكونَ المحذوفُ فيها هو الخبرُ أو المبتدأ ، في حين يتوجب أن يكون المحذوف في مثل (لعمرك) الخبر حصرًا بسبب دخول لام الابتداء إذ قال: " وإنما لم يجز في (لَعَمْرُ اللهِ) أن يكون المحذوف المبتدأ لمكان اللام." [٣]

٣. وجد البحث أن بعض النحاة المتأخرين ومنهم ابن معصوم ، كانوا محقين في **نقدهم** لابن عصفور الذي اختار مثالا مخطوءًا وهو: (لعمرك) جوَّزَ فيه أن يكون المحذوفُ فيه المبتدأ أو الخبرَ غير أنَّ (لام الابتداء) قد حتَّمَ أن يكون المحذوف هو الخبر على حين أنهم جوَّزوا ذلك في مثل :(يمين الله) .

٤. والمتحصَّل من ذلك أنَّ ابن معصوم **كان موفقا في نقده** بدليل الإجماع بوصفه أصلا من أصول النحو وبدليل التعليل ، وقد قال ابن جني : إن الحذفَ ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور. [٤]

---

(١) ينظر: الحدائق الندية: ١٩٢.

(٢) يُنظر : ارتشاف الضرب: ١٠٩٠/٣، والتذييل والتكميل:٢٨٣/٣، وأوضح المسالك:٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك :٢٥٢/١-٢٥٣ ، وشرح التصريح على التوضيح:٢٢٧/١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:٢٩٠/١.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه :ابو علي الفارسي:١٣/٤.

(٤) يُنظر :الخصائص : ابن جني : ٢/ ٣٦٤.

٣-الأقوالُ في وقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا

قال: الشيخ البهائي في حديثه عن الأحرف المشبَّهة بالفعل : " ولا يتقدَّمُ أحدُ معموليها عليها مطلقا، ولا خبرُها على اسمِها ، إلاّ اذا كانَ ظرفًا أو جارا ومجرورا ، نحو: ﴿ **إنَّ في ذلك لعبرةً** ﴾ [آل عمران :١٣] "[١]

فاستثنى الشيخ البهائي الظرف والجار والمجرور من الخبر وكأنهما منه ؛ مما حدا بابن معصوم بالقول: **(ظاهرُ كلامِهِ أنَّ الخبرَ هو الظرفُ والمجرورُ أنفسُهُما)** ، وفصَّلَ قائلا :(وفي ذلك أقوالٌ: أولها: قولُ ابنِ كيسان : إنَّ الخبرَ في الحقيقةِ هو العاملُ المحذوفُ ، وإنّ تسميةَ الظرفِ والمجرور خبرًا مجازٌ ،[٢] وعليه جمعٌ من المحقّقين منهم ابنُ مالك وابنُ هشام.

الثاني : هو قولُ أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح ابن جني : إنّ الخبر هما الظرفُ والمجرورُ نفسُهما ، وإنّ العاملَ صار نسيا منسيّا .

الثالث : وهو قول مرتضي الرضيّ والسّيّدُ عبدُ الله : إنَّ الخبر هما الظرفُ والمجرورُ ومتعلقهُما)، ورجَّحَ ابن معصوم القول الأول قائلا :**(والأوّلُ هو التحقيق)** [٣] .

ويمكن دراسة المسألة على النحو الاتي:

قسَّم النحاةُ الخبرَ على قسمين: مفردٍ وجملة ، خلافا لابن السراج(٣١٦هـ) في إثباته قسما ثالثا لا مفردًا ولا جملةً وهو الظرفُ والجارُ والمجرور.[٤] وقد سمّاهُ النحويون المتأخرون (شبه

---

(١) الفوائد الصمدية و التهذيب: ٩٩ .

(٢) ينظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة : ١٢٢.

(٣) الحدائق الندية : ٢٢٧.

(٤) يُنظر : الأصول في النحو ٦٢/١ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٧٤/١.

الجملة) ؛ لأنه ينوب مقام الفعل مع فاعله ويسدُّ مسدَّهُما ، وأوضحَ ابن يعيش(٦٤٣هـ) سبب التسمية :

(ولما كان كل من الظرف والجار والمجرور صالحا للتعلق بالفعل المحذوف، والدلالة عليه بغير خفاء أو لَبْس كان شبه الجملة بمنزلة ما ينوب عنه، وما يقوم مقامه؛ ولأن الفعل مع فاعله جملة، فما ناب عنهما وقام مقامهما فهو شبهٌ بهما، لذلك أسموه: "شبه الجملة". وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كونا عاما ووقع خبرا، أو صفة، أو حالا..) [١]

ويُشترط في الظرف الوَاقع خبراً، وفي الجار مع المجرور أَن يكون تَاما، نَحْو: زيدٌ خلفك ، وَزيدٌ فِي الدَّار، بِخِلَاف النَّاقِص ، وَهُوَ مَا لَا يُفهم بِمُجَرَّد ذكره وَذكر معموله مَا يتَعَلَّق بِهِ، نَحْو: زيد فِيك أَوْ بك أَو عَنْك، أَي: راغب فِيك واثق بك ومعرض عَنْك ؛ فَلَا يَقع خَبرا إِذْ لَا فَائِدَة فِيهِ.[٢]

وإنصافا للنحوين نذكر أن رأيهم في وجوب تعلق(شبه الجملة) سديدٌ ، وأن حجتهم في تحتيم ذلك التعلق قوية ، وتتلخصُ في أن الخبر هو المبتدأ معنى، والمبتدأ هو الخبرُ معنى، مثل قولنا: (عليٌ الخطيبُ) فالخطيبُ في هذه الجملة هو علي، وعليٌ هو الخطيبُ، فكلاهما من جهةِ المعنى هو الآخر. وهذا لا يتحقق في حال كون الخبر شبه جملة ففي قولنا : محمدٌ في الدار ، فمحمدٌ ليس الدار ، والدارُ ليست محمدا. ولا يستقيم المعنى إلا بتقدير خبر محذوف تقديره كائن او موجود تتعلق به شبه الجملة [٣] ؛ لذلك قُدَّر أن يكون الخبرُ محذوفا ، وذلك ما أكَّده ابنُ مالك وجمهورُ النحاة ؛ وقد قال ابن مالك:[٤]

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرْ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقِر

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش :٤٧٧/١.
(٢) ينظر :همع الهوامع :٣٧٥/١.
(٣) ينظر: النحو الوافي : ٤٧٨/١.
(٤) الفية ابن مالك : ١٧.

فليس الظرف والجار والمجرور هما الخبر في الحقيقة، وإنمّا العامل فيهما هو الخبر ، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، فمن قدَّر(كائنا) جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدَّر (استقرَّ) جعلهما من قبيل الخبر "الجملة". [١] هذا هو الرأي الأول ، وأمّا الرأي الثاني فهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي الذي يرى أن شبه الجملة (من الظرف والجار والمجرور) هي الخبر من دون أن يقدِّر خبرا محذوفا بقوله: " ولو قلت: علمي بزيد كان يوم الجمعة، كان مستقيما؛ لأن يوم الجمعة يكون خبراً عن علمي لأني أقول: كان علمي بزيد يوم الجمعة فيكون ظرف الزمان خبراً من الحدث الذي هو علمي" [٢]

وقدَّر تلميذه ابن جني[٣] ومن بعدهما ابن يعيش[٤] أنَّ شبه الجملة (من الظرف والجار والمجرور) قد نابت مناب الخبر المحذوف وجوبا وسدَّت مسدَّهُ . ولا ضيرَ في عدِّها الخبر تيسيرًا.

وأمّا الرأي الثالث فهو ما ذهب إليه الرضي(٦٤٦هـ) [٥] وابن الهُمَام (٧٩٠ – ٨٦١ هـ) [٦] والسيد عبدُ الله.. وفيه أن شبه الجملة ومتعلقهما هما الخبر . فنظر القائل بالقول الأول إلى أن العامل هو الأصل وأن معموله قيد له، وأمَّا القائل بالقول الثاني فقد نظر إلى الظاهر، والقائل بالثالث نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما. [٧]

---

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية.٣٤٩/١ و توضيح المقاصد: ٤٧٩/١ ، و أوضح المسالك :٩٩/١، وحاشية الصبان :٢٩٣/١.
(٢) الإيضاح العضدي : ٥١ ، ١٨٨.

(٣) جاء في اللمع :" تَقول زيد خَلفك ف (زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ والظرف بعده خبر عَنهُ وَالتَّقْدِير(زيد) مُسْتَقر خَلفك فَحذف اسْم الْفَاعِل تَخْفِيفًا وللعلم بِهِ وأقيم الظّرْف مقَامه " اللمع في العربية : ٢٨.
(٤) يُنظر: شرح المفصَّل: ابن يعيش :٢٣١/١-٢٣٢.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٢ .
(٦) ابن الهُمَام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام، من علماء الحنفية. عارف بالفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس. ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة وكان من أرباب الدولة. توفي بالقاهرة. الأعلام للزركلي : ٢٥٥/٦.

(٧) يُنظر: حاشية الصبان :٢٩٣/١.

والأولى أن يتبنى دعاةُ التيسير النحوي في العصر الحديث مذهبَ أبي علي الفارسي وابن جني وابن يعيش والشيخ البهائي لبساطته، قال ابن يعيش : (واعلم أنّ الخبرَ إذا وقع ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: " عمرٌو في الدار" و " زيدٌ عندك"، ليس الظرفُ هو الخبرُ حقيقةً ، لأن "عمرٌو" ليس "الدار" في الحقيقة، وإنمّا الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقديرُ: زيدٌ استقرّ عندك، أو حَدَثَ، أو وَقَعَ، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبارُ في الحقيقة بلا خِلاف بين البصريين ، وقد تمَّ حذفها واقامةُ الظرفِ مقامها إيجازا واستغناءً، لدلالة الظرف عليه وبذلك صار الظرف هو الخبر، والخبر الحقيقي المحذوف صار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهارُهُ). [١]

وانتقد الأستاذ عباس حسن مذهب بعض النحاة القدماء المتقدّم : حين ذهبوا في تقدير الخبر ويتنقلون بين تقسيمات وتفريعات شاقة، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع، وفي المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلًا أو اسمًا؛ وغير هذا مما لا حاجة اليوم إليه ، ولا ضرر في إهماله، بل الخير في إهماله، والاقتصار عند حذف العامل على إعراب الظرف والجار مع مجروره هو الخبر، أو الصفة، أو الصلة، أو الحال وأخيرا يقول معاتبا ، ولِمَ الإعناتُ وفي استطاعتنا التخفيفُ والتيسيرُ بغيرِ إفساد؟ وقد دعا لهذا بعض القدامى كما أشرنا، وكما ورد عند بعض النحويين من مثل ابن يعيش وغيره [٢] .

نخلص مما سبق :

١. الظاهرُ أنَّ الشيخ البهائي قد اعتمد رأي أبي علي الفارسي وابن جني في عَدِّه الظرف والجار والمجرور هما الخبرُ في نحو جملة : زيدٌ في الدّار، لأن كتابَهُ كان تعليميًا ، ويميلُ فيه لضربٍ من التيسير، وهذا يتساوقُ والفوائدَ الصمدية وسبب تأليفها .

(١) يُنظر: شرح المفصَّل: ابن يعيش :١/٢٣١-٢٣٢.

(٢) يُنظر: النحو الوافي : ٢/٤٤٧.

٢. **انتقد ابنُ معصوم** هذا الوجه ، ورجَّحَ ما ذهب إليه الجمهور من أنَّ الخبر في مثل : زيدٌ في الدار . محذوف وتقديرهُ كائن أو مستقر أو استقر. أخذًا برأي الجمهور . ووجدتُهُ يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك ، وابن هشام، والمرادي (ت٧٤٩هـ)، والأشموني (٩٠٠هـ)، والصبَّان (١٢٠٦هـ).

٣. يميل البحث إلى مذهب أبي علي وابن جني وابن يعيش والشيخ البهائي وعباس حسن في ميلهم للتيسير غير المُخل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلّقة بالمسائل النحوية التيسيريّة التي قال بها أعلامٌ من النحاة السابقين؛ لتُظهر النحو مشرقا وضَّاحا سلسا، وفي متناول المتعلمين ، وتبقي المسائل الكؤود لذوي الاختصاص .

استعمل ابن معصوم لفظة (التحقيق) بقوله :**(الأول هو التحقيق)** ، واتخذها دليلا لتمييزه بين التراكيب النحوية المُختلف عليها وتوصيفا **لنقده النحوي** ، فالتحقيقُ تعني: الصبرُ والأناةُ وطولُ المراجعة حتى تفضِّلَ دليلا على آخر .

المبحث الثاني

الأسماء المنصوبة

١- تقديم التمييز على عامله.

فرّق الشيخُ البهائي بين التمييز والحال حين حَدَّ التمييز، بقوله :

التمييزُ: " النكرةُ الرافعةُ للإبهام المستقرّ عن ذاتٍ أو نسبةٍ . ويفترقُ عن الحال بأغلبيّةِ جمودِهِ ، وعدمِ مجيئه جملةً ، وعدمِ جواز تقدُّمِهِ على عامله **على الأصح** . "[١]

ويقالُ له: التفسِّيرُ والتَبيينُ والمُمّيزُ والمُفسِّرُ والمُبيِّنُ [٢] .

قال الشريف الجرجاني(٨١٦هـ) في حَدِّهِ اصطلاحا بأنَّهُ :" ما يرفعُ الإبهامَ المستقرَ عن ذاتٍ مذكورةٍ ، نحو: منوان سمنًا، أو مُقدرةٍ، نحو: لله درَّه فارسًا؛ فإن فارسًا تمييز عن الضمير في درّه: وهو لا يرجع إلى سابقٍ معين ."[٣]

وفصَّلَ ابن معصوم في ما ذكره البهائي من عدم جواز تقدم التمييز على عامله على الأصح بالقول :

(عدم جواز تقدّمه [التمييز] على عامله مطلقا بخلاف الحال -كما مرَّ - ؛ سواء كان عامله اسما نحو : عندي رطلٌ زيتا ، أو فعلا جامدا ، نحو : ما أحسَنَه رجلا ، أو فعلا متصرّفا تمييزُهُ غيرُ منقول ، نحو : (كفى بزيدٍ رجلا) ، بإجماعٍ في هذه الثلاثة كما نقله ابن مالك ، فلا

---

(١).الفوائد الصمدية : ١٠٩.

(٢)ينظر : شرح ابن عقيل ٢٨٦/٢ ، والأشموني : ٤٦/٢ ، والحدائق الندية : ٣٢٨ .

(٣) التعريفات: للشريف الجرجاني :٦٦ ،وينظر: اللمع في العربية:٦٤، وينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٥٢ .

يقالُ : عندي زيتًا رطلٌ ونحوه ، أو متصرّفا تمييزه منقول ، نحو : طابَ زيدٌ نفسًا ، **فلا يجوز**: نفسًا طابَ زيدٌ **على الأصحّ** وفاقا لسيبويه والفرّاء(٢٠٧هـ) وأكثر البصريّين ومتأخّري المغاربة ؛ وذلك لأنّ التمييز في هذه الصورة فاعلٌ في الأصل.

وقد نُقلَ الإسنادُ عنه إلى غيرِه لقصدِ المبالغة ، فلا يُغيَّرُ عمّا كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. وقيل : لأنّ التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعتُ لا يتقدّمُ على عامله ، فكذلك ما أشبَهَهُ ؛ قاله الفارسيّ [١]، واستحسنه ابن خروف(٦٠٩هـ) ، وصحّحَ ابنُ مالك وأبو حيّان(٧٤٥هـ) جوازَهُ قياسا على غيرِهِ من الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرّفٍ ولكثرةِ السماعِ فيه ، قال الشاعر :

أتَهْجُر ليلى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفْسا بالفراق تَطيبُ [٢]

وقال الآخر:

ضَيَّعتُ حَزمِيَ في إبْعاديَ الأمَلا ... وما ارْعَوَيْتُ وشَيْباً رأسي اشْتَعَلا [٣]

---

(١) لم أجد هذا الرأي في كتب الفارسي المطبوعة ، لكن تناقله النحاة ، فأورده الزجاجي(٣٣٧هـ) في جمله والأزهري في شرح التصريح ؛ ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٩١/١، وشرح التصريح على التوضيح :١/ ٦٢٩.

(٢) شعر المُخبَّل السعدي: ١٢٤، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ولم أجده في ديوانه. ويُنظر : المقتضب ٣/ ٣٧، الخصائص: ٢/ ٣٨٦ ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت بقوله "وما كان نفسا بالفراق تطيب" فإن اسم كان ضمير شأن محذوف وخبرها جملة تطيب، ونفسا: تمييز نسبة، والعامل فيه هو قوله تطيب، وقد تقدم التمييز على عامله، وهذا غير جائز في سعة الكلام عند الجمهور .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٤، شرح الأشموني : ٢/ ٥٤ . ويرى الدكتور نعيم البدري أنَّه من صناعة ابن مالك . ينظر: صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك : ١١١.

وقال الآخر:

وَلَسْتُ إذا ذَرْعاً أضيقُ بِضارِعٍ ... ولا يائسٍ عند التَّعَسُّر مِن يُسْرِ[١]

وقال الآخر:

أنفسًا تطيب بِنَيْلِ المُنى ... وداعِي المَنونِ يُنادي جِهارا[٢]

وللمجيز من الشواهد غير ذلك. **والحق أنّ تأويل كلّ ذلك تكلّف** ، كيف وهم يبنون الحكم على أقلِّ من ذلك ، لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسب كان انصافا) [٣].

والمجيزُ الذي ذكرَ المزيد من الشواهد هو ابن مالك ، جاء في شرح التسهيل :

(أجمع النحويون على امتناع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا، فإن كان متصرفا نحو: (طاب زيد نفسا) ، ففي ذلك خلافٌ، والمنعُ مذهبُ سيبويه ، والجوازُ ما ذهبَ إليه الكسائي(١٨٩هـ)[٤] والمازني(٢٤٩هـ) والمبرد(٢٨٥هـ) ، وبه أقول: قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرف، ولصحةِ ورودِ ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح) [٥]، ثم ذكرَ الأبيات التي نقلها ابن معصومٍ عنه .

---

(١) البيت مجهول القائل ، انظر : شرح الكافية الشافية٢/ ٧٧٧. وشرح التّسهيل ٣٨٩/٢، والمقاصد النّحويّة ٣/ ١١٨٧. ويرى الدكتور نعيم البدري أنَّه من صناعة ابن مالك . ينظر: صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك : ١١١.

(٢) البيت مجهول القائل ، انظر : شرح التّسهيل ٣٨٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٧/١، وأوضح المسالك ١١٥/٢، والمقاصد النّحويّة ١١٩٢/٣ . ويرى الدكتور نعيم البدري أنَّه من صناعة ابن مالك . ينظر: صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك : ١١١.

(٣) ينظر: الحدائق الندية : ٣٢٨ .

(٤) يُنظر رأيُه في: شرح التّسهيل ٢/ ٣٨٩، و شرح الكافية الشّافية ٢/ ٧٧٦ ، وشرح ابن النّاظم ٣٥١، وأوضح المسالك: ١١٦/٢ ، والهمع : ٧١/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل : ابن مالك :٣٨٩/٢ .

ويمكن دراسة المسألة على النحو الاتي :

لم يجز سيبويه تقدُّم التمييز على معموله على كلِّ حال ؛ لأنه يرى أنَّ مثل "امتلأتُ ماء" و " تفقأتُ شحما" من أفعال الانفعال (المطاوعة) ، وهي أفعال لازمة لا تتعدى إلى مفعولها بنفسها ، وأن أصلها (تفقأتُ من شحم ، وامتلأت من ماء) حُذف منها حرف الجر استخفافا ؛ لذا فهو لا يجيز تقدّمها على معموليها ؛ لأنها فاعل في المعنى . [١] فيما أجاز المبرِّد ومن قبله أستاذه المازني تقدّم التمييز على عامله إنْ كان العامل فيه جملة فعلية فعلُها متصرف ، معززًا المازني رأيه برواية بيتٍ يَرويه نُسِبَ للمخبل السعدي ، ونفَوا صحة قياس سيبويه ، بالقول:

فإِذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمه؛ لتصرف الْفِعْل، فَقلتَ: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فَإِن شِئْت قدمتَ، فَقلتَ: شحما تفقأت، وعرقا تصببتُ وهو ما ذهب إليه الكسائي والجرمي(٢٢٥هـ) . [٢]

وذهب ابن السراج مذهبَ سيبويه وذكرَ أنَّ الكوفيين قد تابعوه في هذه المسألة ، ويبدو لي أنَّ ابن السراج قد عزا هذا الرأي إلى الكوفيين تجوزا والتحقيقُ أنَّهُ رأي الفراء، [٣] ووقف ابن جني موقفا متشددا من جواز تقدُّم التمييز على معموله معللا بتعليل سيبويه ، ومُسقطا روايةَ المازني بأنَّ البيت قد رُوي برواية أخرى تسقطُ مذهبهم وهي : (وما كان نفسي بالفراق ..) فرواية برواية ليبقى القياس حاكما بين الخصمين . [٤]

---

(١) يُنظر : كتاب سيبويه :٢٠٥/١ .

(٢) ينظر: المقتضب للمبرد : ٣٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش :٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية : ٧٧٦/٢.

(٣) ينظر :الأصول في النحو ٢٢٣/١ ، وارتشاف الضرب : ١٦٣٤/٤، وشرح الأشموني ٢/ ٥٢.

(٤) الخصائص :٢/ ٣٨٦.

وذهبَ ابنُ الورَّاق إلى أننا لو قدرنا ما ذكرتموه فإن وروده في الشعر قليلٌ على سبيل الشذوذ؛ فلا يكون فيه حجة. (١)

وذهب ابن عصفور الإشبيلي أن لا حجةَ لما ذهب إليه أبو عثمان المازني في البيت الذي رواه عن المخبل السعدي ولا في القياس ؛ لأنّ التمييز كسائر التوابع التي لا يتقدَّمُ فيها تابعٌ على متبوعه . (٢) وقد أوردَ ابن معصوم تلك العلة كما تقدم .

وذهب العكبري(٦١٦هـ) مذهب سيبويه معللا عدم جواز تقديم التمييز بأن التقديم يفقده أهم خصلة له وهي كونه :إيضاح أو تفسير أو تبيين بعد إبهام يسبقه ، فإن تقدَّمَ فَقَدَ هذه الخصوصية ، ولم يعُد تمييزا ؛ لذا لا يجوز تقديمه . (٣)

وقد وصف الرضي علة سيبويه هذه وأنصاره (بغير المُرضية) إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، ولا يراعي ذلك الأصل [أي أنّها علّة غير مطّردة] كنائب الفاعل كان له عندما كان مفعولا، أن يتقدم على فعله ، لكنه حين أصبح نائبا للفاعل ارتفعَ بالفاعلية ولازمَ مكانه دون مراعاة للأصل بل راعى ما آلَ إليه . (٤)

وقد وضَّحَ الرضي كلام ابن عصفور بقوله : ويُقال: إنَّ أصل التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصبت به ، سواء أكان التمييزُ عن مفردٍ، أو عن نسبة، وكأن أصله كان: عندي خلٌ راقودٌ، ورجلٌ مثلُهُ ، وسمنٌ منوان، وكذلك كان الأصلُ في (طاب زيد نفسا) : لزيدٍ نفسٌ طابتْ

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق : ٣٩٢ ، و الانصاف في مسائل الخلاف : ٦٨٢/٢- ٦٨٥ مسألة١٢٠

(٢) ينظر:شرح الجمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي: ص١٠٠٢ .

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين : للعكبري : ٣٩٥.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٧١/٢.

، وقد خولِفَ بها لغرض الإبهام أولا، وليكون أوقع في النفس، لأن النفسَ تتشوق إلى معرفة ما أُبهم عليها، وكذلك فإنَّ تفسيرك له بعد الابهام يُعَّدُ كذكرك له إجمالا ثم تفصيلا، وتقديمه مما يَخلُّ بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزا، لم يجز ذلك . (١)

أمَّا ابن مالك وأبو حيان (٧٤٥هـ) فقد أجازا التقديم لكثرة وروده سماعا وقياسا على سائر الفضلات ، علمًا أنَّ ابن مالك قد جعلهُ نزرا في الألفية بقوله (٢):

وعاملُ التمييزِ قَدِّم مُطلقا ... والفعلُ ذو التصريفِ نَزرا سُبِقا

وقد تكلف غير المجيزين تأويل تلك الأبيات كما وردت تلك التأويلات في كتب الخلاف والعلل والشواهد النحوية(٣).

والمتحقق ممّا تقدَّم ما يأتي :

١) ذهب سيبويه إلى عدم تقديم التمييز على عامله مطلقا اذا كان عامله متصرفا أو غير متصرف ، ووافقه في ذلك أغلبُ البصريين والفراء من الكوفيين وبعضُ المغاربة ، محتجينَ بالقياس وهي علَّةُ الأصل ؛ لأنَّ التمييز في هذه الصورة فاعلٌ في الأصل ، فضلاً عن علَّة الشبه ؛ لأنَّ التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدّم على عامله .

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٧١/٢.

(٢) ألفية ابن مالك : ٣٤.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق : ٣٩٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف :٢: ٦٨٢ – ٦٨٥ مسألة١٢٠ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : للعكبري : ٣٩٥ – ٣٩٧ ، والمقاصد النحوية **٣/ ١١٨٨**.

٢) شككَ النحاةُ الذين وافقوا مذهب سيبويه برواية الشاهد المنسوب للمخبل السعدي ، وزعَمَ بعضُهم أنَّهُ لو صَحَّ فإنَّهُ من قبيل الشذوذ الذي لا يمكن الركون إليه .

٣) أجازَ المبرِّدُ ومن قبلِهِ أُستاذُهُ المازني والكسائي والجرمي(٢٢٥هـ) تقدّمَ التمييز على عامله ان كان فعلا متصرفا ، وخصَّهُ المتأخرون من مثل ابن مالك وأبي حيّان الأندلسي بالشعر لكثرة ورودِهِ سماعًا ، وقياسًا على سائر الفضلات التي أجازت التقديم ، وقد رأى الدكتور نعيم البدري أَنَّ تلكُم الشواهد الشعرية التي استشهدَ بها ابنُ مالك تأييدا لرأيه هي من صناعته الشعرية .

٤)ظاهر نصِّ ابن معصوم أنَّهُ وافقَ ابن مالك حينما زعَمَ وروده في الكلام الفصيح بأنَّهُ خاصٌ في الشعر وأنكر التأويل المتكلف لتلك الأبيات مستنكرا من يبنون حكما على شاهدٍ واحدٍ في اشارةٍ إلى مذهب الكسائي . ويبدو لي هنا أنَّ ابن معصوم قد وقفَ موقفا وسطا في نقده النحوي ؛ فلم يذهب مذهبَ المجيزين على اطلاقه ولم ينكر مقالة سيبويه وعلله ، ويرى البحث عدم دقّة ابن معصوم في نقده النحوي هنا ؛ استنادا إلى بيَّناه من صناعة الشواهد الشعرية عند ابن مالك والخلاف الدائر حول صحة رواية الشاهد الوحيد الذي رواه المازني .

٥) استعمل ابن معصوم لفظة **(على الأصح)** قائلا " **لا يجوزُ ذلك على الأصح** " واتخذها دليلا لتمييزه بين التراكيب النحوية المختلف عليها توصيفا لنقده النحوي ، وهذه اللفظة وان كان ظاهرها ترجيحا نحويا لكنها لا تخرج أيضا عن دائرة النقد النحوي ، ضربا من التوسُّع في استعمال المصطلح .

٢-" جئتُ أنا وزيدا " بين جوازِ نصبِهِ على المفعول معه، أو رفعِهِ على العطف .

قال الشيخ البهائي :

" المفعولُ معه : وهو المذكورُ بعد واو المعية لمصاحبته معمولَ فعلٍ . ولا يتقدَّم على عامله ، نحو : " سرتُ وزيدا" و" مالكَ وزيدا " و " جئتُ أنا وزيدا " . والعطفُ في الأوّلين قبيحُ ، وفي الأخيرِ سائغٌ ، وفي نحو : ضربتُ زيدًا وعمرا " واجبٌ اتفاقا ." [١]

وقال ابن معصوم :

" والعطفُ في المثال الأخير وهو : (جئتُ انا وزيدا) ونحوه من كل جملةٍ اسميةٍ أو فعليةٍ بعدها واو(مع) وقبل الواو ضميرٌ متّصلٌ مرفوعٌ مؤكَّدٌ بضميرٍ منفصلٍ سائغٌ ، فيجوزُ نصبُهُ على المفعول معه ورفعُه على العطف.

وفصَّلَ الرضي[٢] بين أن يُقصدَ النصُّ على المصاحبة فيجبُ النَصْبُ ، وبين أن لا يُقصدَ النصُّ عليها فلا يجبُ ، **وهو الصحيحُ** ، والعطف في نحو : ضربت زيدا وعمرا واجبٌ اتّفاقا ، لأنّ أصل الواو الّتي قبل المفعول معه هو العطف ، وإنّما يعدلُ ما بعده عن العطف إلى النصب نصّا على المعنى المراد من المصاحبة ، لأنّ العطف في نحو : جاءني زيدٌ وعمروٌ ، يحتملُ تصاحبُ الرجلين في المجيء ، ويحتملُ أحدهما قبل الآخر ، والنصبُ نصٌّ في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة؛ لكون النصب في العطف الّذي هو الأصل أظهرُ." [٣]

---

(١) الفوائد الصمدية و التهذيب :١٠٧.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٣٧٥/١.

(٣) الحدائق الندية : ٢٩٥.

ويمكن بيان المسألة على النحو الآتي:

المفعولُ معه : "هو المذكورُ بعدَ الواو لمصاحبة معمولِ فعلٍ لفظا، أو معنًى " [١]، وقيل : " هو الاسمُ المذكورُ فضلةً بعد واو بمعنى "مع" ، مسبوقة بفعل أو شبهه " [٢] ، وقيل : هو الاسمُ الفضلةُ ، التالي واوا أُريدَ بها التنصيصُ على المعية، مسبوقةً بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه. [٣]

ففي (جئتُ أنا وزيدٌ) على العطف يحتمل أن يكون المجيء متزامنا وغير متزامن ، أما جئتُ أنا وزيدا– على المعية فلا يعني إلا مجيئهما معا ؛ لذلك قيل له تخصيصٌ على المعية .

وذكر صاحب اللباب في علل البناء والإعراب أنَّ :(الفرق بين النصب على المعية والرفع على التبعية في مثل : (اذْهَبْ أَنْت وزيداً) أنَّك: إِذا رفعتَ كنتَ آمراً لِكليهما بالذهاب ، وَإِن نصبتَ كنت آمراً للمُخاطَب فقط دون زيد حتّى لَو لم يذهب زيدٌ لم يلْزم الْمُخَاطب الذّهاب ، وإِنَّما يتوجبُ عليه مُتَابعَة زيد فِي الذّهاب . وَتقول كنت(أَنا وَمحمدُ أَخَوَيْنِ) إِذا رفعت ثنَّيت الْخَبَر وَإِذا نصبت لم تجز الْمَسْأَلَة ؛ لأنَّك لَو صرَّحت ب (مَعَ) لم تجز التَّثْنِيَة كَقَوْلِك كنت مَعَ محمد أَخَوَيْنِ.) [٤]، وقال سيبويه :

" فإن سُبِقَ المفعول معه باسم قدّروا له اضمار الفعل؛ لقبح الكلام ، وأما "هذا لك وأباك" فقبيح ؛ لأنك لم تذكر فعلًا ولا اسما فيه معنى فعل ." [٥] والقبيح هنا الممتنع أو غير الجائز. [٦]

---

(١) الكافية في علم النحو :٢٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية :٢ / ٦٨٧.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى:٢٣١، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي .٢٢١.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٢٨١.

(٥) كتاب سيبويه : ٣١٠/١ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك :٢/ ٢٦٣. وينظر: شرح التصريح ١/ ٢٢٩ .

وللاسم الواقع بعد الواو ست حالات:

إحداها: وجوب العطف نحو: "كلُ رجلٍ وضيعتُهُ" ، ونحو: اشترك زيد وعمرو، ونحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ؛ لعدم تقدم جملة في الأول فَلَا يجوز هُنَا النصب ؛ لِأَنَّهُ لَا ناصب لَهُ وَمَا يطْلب الْفِعْل وَالْخَبَر هُنَا مُقَدّر مَعْنَاهُ مقترنان وَنَحْو ذَلِك ، ومن عدم الفضلة في الثاني فالفعل بطبيعته يتطلب مشاركة فاعلين ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما ؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين، ومن عدم المصاحبة في الثالث لوجود القرين قبل ، أو بعد التي تتعارض مع مفهوم المصاحبة الذي يستوجب الاقتران الزمني. (١)

قال ابن مالك: (٢)

وَالعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَق

وَالثَّانِي مَا يتَعَيَّن فِيهِ النصب : مثل (مشيتُ والساحلَ) وَ(سَارَ زيدٌ والجبلَ) فَلَا يجوز غير النصب لِأَن العطف هنا يستوجب المشاركة ، والْجَبَل والساحل لَا يشتركان فِي الْمَشْي وَالسير فيتعذر الْعَطف لفساد الْمَعْنى.(٣)

وَالنَّوْع الثَّالِث الْعَطف أرجح : عندمَا يجوز فِيهِ الْعَطف، وَالنّصب لَكِن الْعَطف أرجح . مثل قَوْلهم: مَا أَنْت وَزيد؟ وَمَا أَنْت وَالْفَخْر؟ و"جاء زيد وعمرو، ويرَجْحُ العطفُ متى أمكنَ بغيرِ ضعفٍ من جهة التركيب، ولا من جهة المعنى" . (٤)

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية :٢ / ٦٨٧، وأوضح المسالك : ٢/ ٢١٤، وشرح التصريح للأزهري: ١/ ٥٣٣ .

(٢) متن الألفية : ٣١.

(٣) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١٨٨ .

(٤) ارشاد السالك : ١/ ٣٧٨.

النوع الرابع : المفعول معه أرجح ، وذلك في نحو قوله : فكونوا أنتم وبني أبيكم ، ونحو: "قمت وزيدا"؛ لضعف العطف في الأول من جهة المعنى، وفي الثاني من جهة الصناعة. (١) فقوله:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ (٢)

أَي مَعَ بني أبيكم ؛ لِأَنَّهُ أَمرهم بموافقة بني أَبِيهِم وَلم يَأْمر بني أَبِيهِم بِالدُّخُولِ مَعَهم فِي الْأَمر، فَوَجَبَ نصبهم على الْمَفْعُول مَعَه . وَلَو كَانُوا بني أَبِيهِم مأمورين لكانوا مرفوعين بالْعَطْف على الضَّمِير فِي كونُوا ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكد بقوله: أَنْتُم ، فَكَانَ يُمكن الْعَطف فَلَمَّا عدل عَنهُ مَعَ إِمْكَانه دلّ على أَن الْأَمر لأولئك وحدهم فَتعين النصب . (٣)

النوع الخامس : امتناع الأمرين نحو قوله:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ... حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا(٤)

وقوله:

إذا ما الغانيات بَرَزْنَ يومًا ... وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا(٥)

---

(١) ينظر: أوضح المسالك : ٢/ ٢١٤.

(٢) البيت مجهول القائل وهو في: كتاب سيبويه:٢٩٨/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:٢٨٥/١ ، واللمع في العربية :٦٠، واوضح المسالك :٢/ ٢١٥.

(٣) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١٨٨ .

(٤) البيت مجهول القائل ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٧٠/١، والخصائص ٤٣٣/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٢٣/٧ ، والمقاصد النحوية ١٠٨١/٣،

(٥)البيت للراعي النميري في ديوانه وروايته في الطبعتين: وهِزَّة نسوةٍ من حيّ صدقٍ .. يزجِّنَ الحواجب والعيونا ، الأولى ص٢٦٩ تحـ: رانهرت فايبرت ، والثانية ص٢٣٢، شرح د. واضح الصّمد .

،فإن العطف ممتنعٌ لأن الماء لا يشاركُ التبنَ، في العلف إذ لا يسمَّى الماءُ علفًا، فلا يقال علفتها ماء، والمعية ممتنعة؛ لانتفاء المصاحبة فإنه لابد من تقدم أحدهما.

والحال نفسه في قوله :(وزججن الحواجبَ والعيونا) فإن العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج ؛ لأن التزجيج التدقيق واطالة الحاجب، كما أنه لا فائدة في الاخبار بمصاحبة العيون للحواجب لأنها مصاحبة لها دوما ، فأما أن يؤول الفعل الأول بفعل مناسب من مثل: (أنلتها) في البيت الأول ونحو (زَيَّن) في البيت الثاني أو يقدر عامل محذوف، نحو: سقيتها ماء باردا وكحلن العيونا. (١)

النوع السادس : –مَا يجوز فِيهِ الْعَطف وَالْمَفْعُول مَعَه على السوَاء : وَذَلِكَ إذا أكد ضمير الرّفْع الْمُتَّصِل بضمير منفصل ، نَحْو: مَا صنعت أَنْت وأباك؟ وَنَحْو: رَأسه والحائط ، أَي (خل) أَو (دع) وشأنك وَالْحج ، أَي: (عَلَيْك : بمعني الزم) وامرأ وَنَفسه ،أَي :(دع) ، وَذَلِكَ مَقيسٌ فِي كل متعاطفين على إِضْمَار فعل لَا يظْهر. فالمعية فِي ذَلِك والعطف جائزان ، وَالْفرق بَينهمَا من جِهَة المعنى أَن الْمَعِيَّة يُفهمُ مِنْهَا الْكَوْن فِي حِين وَاحِدٍ دون الْعَطف لاحْتِمَاله مَعَ ذَلِك التَّقَدُّم والتأخر.) (٢)

ويبدو مما تقدَّمَ في " النوع السادس " أنَّ السيوطي(٩١١هـ) قد سبق الشيخ البهائي وابن معصوم في ذكر هذا النوع من الأسماء الواردة بعد (واو) المعية ، وذلك حين تتساوى فيه حظوظ المعية والعطف ويحدث ذلك في حال أُكِدَ ضمير الرفع المتصل بضمير رفع منفصل جاز فيه العطف والنصب على المعية ، كما ذكر السيوطي حالات أخرى للتساوي .

(١) ينظر : معاني النحو :٢ :٢٤٠.
(٢) همع الهوامع ٢: ٢٤٧ .

وللسامرائي رأيٌ مهم في هذه المسألة استند فيه إلى رأي الرضي[١] ، إذ يرى السامرائي أن لا تراجحَ بين العطف والنصب على المعية أو تساويهما ، وأنَّ الأمر كله جائزٌ، وإنّ كلَّ ما في الأمر يعودُ إلى المعنى الذي يرمي إليه المتكلم ، وإن الصيغ تتبع المعاني. ففي مثل قولنا : هل جاء زيدٌ وخالدَ ؟ يسأل المتكلم عن مجيئهما معا فقط ، أما عندما يقول : هل جاء زيدٌ وخالدُ ؟ يكون قد سأل عن مجرد المجيء دون رغبةٍ منه في تحديد إنْ كان المجيء سويا أو متعاقبا .

يقول السامرائي : " وفي هذا التقسيم نظر؛ فإنه ليس عندنا جواز أمرين مع الترجيح، أو بدون ترجيح، وإنما ذلك بحسب المعنى والقصد ، فإن قُصِدَ التنصيص على المصاحبة نصب، وإن لم يقصد عطف، ففي قولك: (جاء محمد وخالد) لا يكون العطف أرجح، وإنما هو بحسب المعنى والقصد، فإن أراد أنهما اشتركا في المجيء من دون نظر إلى المصاحبة عطف ، والذي يظهر أن قصد المعية نصا نصبٌ لا غير، وإن لم يقصد المعية نصا رفع لا غير" [٢].

يمكن بيان ثمرة ما تقدّم بما يأتي:

١-يرى الرضي الاسترآباذي أن ترجيحَ العطف أو ترجيح (النصب على المعية) يعودُ إلى رغبة المتكلم ، وهو يتخيَّرُ بينهما تبعا للمعنى الذي يرمي إليه ، لا تبعا لقوة العطف أو ضعفه ، كما يرى ابن مالك ومن تبعه . وقد اختار ابن معصوم رأي الاسترآباذي واصفا إيَاه بأنَّهُ **(الصحيح) مرجحا** أنْ تُحددَ لنا المعاني صيغَ التعبيرِ لا العكسُ. وقد تبعهم في العصر الحديث الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (معاني النحو) مفصلا الأمر على أكملِ وأجملِ وجه ، ويبدو للبحث أنَّ ابن معصوم كان موفقا في اختياره .

---

(١) شرح الرضي على الكافية :١: ٥٢٢.

(٢) معاني النحو :٢: ٢٤١.

٢-استعمل ابن معصوم لفظة (**الصحيح**) واتخذها دليلا للتمييز بين التراكيب النحوية المُختلف عليها **توصيفا لنقده النحوي** .

٣-اختيارُ العطفِ من عدمِهِ أو اختيارُ المصاحبةُ على العطف . تعتمدُ في الأساس الأول على قوة العطف أو ضعفه ، فمتى ما استوجبَ العطفُ يتمُ اعتمادُهُ؛ لأنَّهُ هو الأصلُ ، ومتى ما ضعف العطفُ لسبب لفظي أو معنوي عندها يُصارُ إلى (واو المعية) فرارا إلى ما فيه مندوحة من الكلام ، وفرارا من القلةِ والشذوذ إلى الكثرةِ والورود .

٤-ذكر النحاة للاسم التالي لـ(واو) ستُ حالات : وجوبُ العطفِ ، ووجوبُ النصب على المعية ، وجوازُ العطف ، وجوازُ النصب على المعية ، وامتناعُهُما، وجوازُهما بالتساوي من دون ترجيح ، والأخيرةُ ذكرَها السيوطي في(الهمع) وتبعَهُ البهائيُّ وابنُ معصوم -على ما يبدو- من دون أن يشيرا إلى ذلك ، ذاكرينَ حالةً واحدةً من الحالات الأُخر اللاتي ذكرهُنَّ السيوطي .

المبحث الثالث

الأسماء المجرورة

الخلافُ في إضافةِ المُضمرات.

قال الشيخ البهائي : " المضاف إليه :وهو ما نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطة حرفِ جرٍ مقدَّرٍ مُرادا . ويمتنعُ إضافةُ المضمراتِ ، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، والموصولات ، سوى (أيّ) في الثلاثة."(١)

وفصَّلَ ابن معصوم في مسألة (امتناع إضافة المُضمرات) قائلا :

" واعلمْ أنّ الغالبَ في الأسماء أن تكونَ صالحةً للإضافةِ والإفرادِ كغلامٍ وثوب. و « تمتنعُ إضافةُ المضمراتِ » خلافا للخليل والأخفش (٢١٥هـ) والمازنيّ ومَنْ وافقهم في نحو إيّاي وايّاك ، إذ ذهبوا إلى أنّ (أيّا) اسمٌ مضمرٌ ، وما بعدها مضمرٌ مضافٌ إليه ، وحجّتهم أنّها جاءت إضافتها إلى الظاهر في قول العرب : " **إذا بلغَ الرجلُ السَّتّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ.** " وإذا ثبتت إضافته إلى الظاهر (٢) الّذي يظهرُ فيه الإعراب وجبَ الحكمُ بإضافته إلى الضمير الّذي لا يظهرُ فيه الإعراب.

وأمّا كون الضمايرَ لا تُضافُ فغيرُ مانعٍ من إضافةِ هذا النوع ؛ لأنّ الأحكامَ العامّةَ قد تتخلّفُ في بعضِ الصورِ بدليلِ تخلّفِ (لدن) عن جرّ (غدوةً)، وتخلّفُ (لولا) عن ضمّ المرفوع

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب : ١١٣.

(٢) كذا وردت في الحدائق الندية: تحقيق :السيد حسين خاتمي–علي خاتمي: ١: ٥٣٩ ، أما بتحقيق أبي الفضل سجادي فقد وردت : " **وإذا أثبتت إضافته إي الظاهر**" فلا يستقم معه السياق؛ وفيه خطأ ظاهر .

بها بعدها، وتخلّفُ (عسى) عن اتّصال ضميرِ المرفوعِ بها بعدها ، فكذلك هذا النوعُ من المضمراتِ في منعِ الإضافةِ ، واختاره ابنُ مالك.

والأصحُّ ما ذهبَ إليه سيبويه والأخفش في أحدِ قوليهِ وجمهورُ البصريّين وأبو علي[١] من المتأخّرين من أنّ الضمائرَ لا تُضافُ مطلقا ، ولا تثبتُ إضافة (إيّا) بما رواه الخليل لشذوذه ، وما اتّصلَ بها إنّما هو حرفٌ يدلُ على أحوالِ المرجوعِ إليه من التكلّمِ والخطابِ والغيبةِ ." [٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

الإضافةُ اصطلاحا هي : نسبةٌ تقييديّةٌ بين اسمين توجبُ أن يكونَ ثانيهما مجرورا دائما بفعلِ هذه النسبة. [٣] والغرض من هذه النسبة تقييدُ المضافِ بالمضاف إليه، وإيجادُ نوع من التحديد والقَصر له بعد أن كان عاما مطلقا. ولأن الغرض من الإضافة تعريف المضاف أو تخصيصه ؛ فالمعارف لا تحتاج إلى التعريف ، فهي مُعرَّفةٌ بذاتها وفي مقدمتها الضمائر؛ فهي أشدها تخصيصا . لذا امتنع جمهور النحويين من قبول إضافة المضمرات .

ومن هنا قال ابن جني : " فلا سبيل إلى إضافة المضمر على وجه من الوجوه؛ لأن الغرضَ في الإضافة إنما هو التعريفُ والتخصيصُ، والمضمرُ على نهاية الاختصاص؛ فلا حاجةَ به إلى الإضافة." [٤] ولنا هنا أن نسأل ، من أين بدأت مسألة الإضافة إلى المضمرات ؟ وما الآراء التي قيلت فيها ؟ ومَنْ هم مؤيدوها ومن رافضوها ؟ وبماذا احتج كل فريق ؟

---

(١) هو : ابو علي الشلوبين ، ينظر رأيه في كتابه " التوطئة " : ١٩٢.

(٢) الحدائق الندية : ٣٣٦-٣٣٧.

(٣) يُنظر :أوضح المسالك : ٣/ ٧٠. ، وشرح التصريح: ٢/ ٢٣-٢٤ .

(٤) سر صناعة الإعراب ابن جني: ٣٢٠/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣١١/٢.

وللإجابة عن هذا التساؤل نقول : بدأت المسألة مع رواية سيبويه(١٨٠هـ) لروايةٍ للخليل(١٧٥هـ) كان قد سمعها سيبويه ممن يثقُ بروايته ونصُها :

" وحدَّثني من لا أَتهِمُ عن الخليل أنَّهُ سَمعَ أَعرابياً يقول :((إذا بلغَ الرجلُ الستّينَ فإيّاه وإيّا الشوابِّ[١].))[٢]

وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إيّاك نفسك لم أعنِّفهُ؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة." [٣] يريدُ أن "الكافَ" اسمٌ وموضعها خفضٌ . وقد وردت فيها " إيَّا" مضافةً إلى الاسم الظاهر من بعده " الشَّوابِّ" الذي جاء في موضع جرٍ بالإضافة ، وعلى هذه الرواية قاس الخليل رأيه إذ استدل من اضافة "إيَّا " إلى الاسم الظاهر " الشَّوابِّ" على أَنَّ العلاقة بين "إيَّا " والكاف والهاء والياء في إيَّاك وإياه واياي ، علاقة اضافة أيضا قياسا على تلك الرواية . وقد ذهب الخليلُ إلى أنّ "إيَّا" في "إياك" اسمٌ مضمرٌ مضافٌ إلى الكاف . وحُكي عن المازنيّ مثله أنه مضمرٌ أُضيفُ إلى ما بعده، استنادا إلى تلك الرواية قال الخليل : وقوعُ الظاهر(الشَوابِّ) موقعُ هذه الحروف مخفوضًا بالإضافةِ يدلُّ على أنها أسماءٌ في محلِّ خفضٍ. [٤]

وهذا يتعارض مع القياس والمنطق، فغاية الإضافة التعريف والتخصيص كما أسلفنا، والضمائر لا تُعرَّف وهي في أعلى مراتب التعريف والتخصيص. " فالمعرفة لا تضاف؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره؛ لأن الكَحَلَ يغني عن الكُحْلِ." [٥]

---

(١) الشوابّ: جمع شابّة: لسان العرب ١/ ٤٨٠ (شبب).

(٢) ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم: الحسن بن مسعود بن محمد، نور الدين اليوسي ، ١/ ١٤١.

(٣) نقلا عن سيبويه، ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٧٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١٢ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف :٢/ ٥٧٢ ، المسألة رقم ٨٩.

ويمثل الرأي الأول هذا: الخليلُ (١٧٥هـ) ، والأخفش (٢١٥ هـ) ، والمازني (٢٤٩ هـ) واختاره ابن مالك (٦٧٢ هـ). (١)

مما أورثَ إشكالا نحويا اختلفتْ من بعده الآراء، وتشعبتْ التوجهاتُ ، وأوجه هذه الآراءُ وأقربها إلى روح اللغة وقياسها هو رأي سيبويه شيخ النحاة ، وتبعه أبو علي الفارسي وجمهور النحويين، ويمثل الرأي الثاني ، وفصَّله العكبري بالقول إنَّ :

" إيّا اسْم مُضْمرٌ ، وَالْكَاف وَالْيَاء والهاء حُرُوف معَانٍ . وَالدَّلِيل على ذَلِك أنَّ حدَّ الِاسْم الْمُضمر موجودٌ فِي إيّا ؛ وَلذَلِك لَا يتنكَّرُ بِأي حَال ، وَالْكَاف وَالْيَاء لَو كَانَا اسْمَيْنِ لكانا مَوضِع رفعٍ أَو نصب وَلَا عَامل لَهما هُنَا أَو فِي مَوضِع جرّ بِالْإِضَافَة ، وَالِاسْم الْمُضمر لَا يُضَاف فَصَارَت الْكَاف هُنَا كالكاف فِي ذَاك وَأُولَئِكَ ". (٢)

وقيلَ : "إيَّا" اسمٌ لا مضمرٌ، ولاظاهرٌ ، بل هو مبهمٌ يُكنَّى به عن المنصوبات ، وجُعلت الياءُ والكافُ والهاء بيانًا عن المقصود، ولمعرفة المخاطب من الغائب، وليس لها موضعٌ من الإعراب. ويُعزَى القولُ إلى أبي الحسن الأخفش، إلّا أنّه أشكلَ عليه أمرُ "إيَّا"، فقال: مبهمةٌ هي بين الظاهر والمضمر. (٣)

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٧٩ ، وعلل النحو لابن الوراق : ٤١٦،. واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٤.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٧٩، وينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٢، وعلل النحو لابن الورّاق :٤١٦، وشرح الرضي على الكافية :٢/ ٤٢٦ ، والمساعد في تسهيل الفوائد:١ /١٠٠في: روايته يقول [عند سيبويه والفارسي وقيلَ الأخفش] ، وهمع الهوامع: ١: ٢٤٤ [وفي روايته يقول: قاله سيبويه والفارسي وعُزيَ للأخفش ! **مشككين بنسبة الرأي للأخفش** .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١١، وينظر: آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شراح الألفية في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية) لمحمد عمر عمَّار الدراوشة ، رسالة ماجستير – كلية الآداب – الجامعة الاسلامية بغزة – ٢٠١٥ ، ص٧٦.

والرأي الثالث : نُسِبَ إلى الفراء[١] مرةً ، و إلى ابن كيسان والكوفيين أُخرى[٢]، ونسب إلى " بعضهم [٣]" مرةً ثالثة ، وفصَّلَه ابن يعيش بالقول :(إنَّ الكافَ والهاءَ والياءَ هي الأسماءُ، و"إيَّا" عِمادٌ لها ؛ لأنّها هي الضمائرُ في "أحترمني"، و" إحترمتُك"، و" إحترمتُه"، فلمّا أُريدَ فَصَلها عن عاملها، بالتقديم، أو بالتأخير ، ولم تكن ممّا يقومُ بنفسِهِ لقِلّتِها وضُعفها ؛ فدُعمتْ بـ "إيَّا"، وجُعِلوها وَصلةً إلى اللفظِ بها. فـ "إيّا" عندهُم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّلُ به إلى المضمر، كما أنّ "كِلا" اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّلُ به إلى الضمير في قولنا: "كِلاهما".) [٤]

الرأي الرابع : وهو ما نُسِبَ إلى الزجاج(٣١١هـ) الذي يرى فيه أنَّ (إيَّا) اسمٌ ظاهرٌ أضيف إلى المضمرات حصرا كـ (الكاف او الياء أو الهاء) . ولو قلت: "إيّا زيدٍ حدّثتَ"، كان قبيحًا؛ لأنّه خُصّ بالمضمر[٥]، وهو مذهب السيرافي أيضًا كما يروي الرضي. [٦]

يظهر مما سبق ما يأتي :

١. **انتقد ابن معصوم** رأي الخليل ومن تبعه الذي قاس فيه على روايةٍ شاذةٍ وحيدةٍ وهي : " إذا بلغَ الرجلُ الستّينَ فإيّاه وإيّا الشوابِّ." وخالفَ القياس بتعريفِ المعارفِ – بإضافة بعضها لبعض – وهي في أعلى درجات التخصيص .

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨٠، وهمع الهوامع: ١/ ٢٤٤، ومنحة الجليل :٩٩/١.

(٢)ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤٢٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٥٧٢ ، المسألة رقم ٨٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب :١/ ٣٢٠، و شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١٤، ، و اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨١.

(٥) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١/ ٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤٢٧/٢.

٢. قاسَ الخليلُ على الرواية المتقدمة بحُكمِهِ على الضمائر التي تلحق بـ (إيَّا) وهي (الكاف والهاء والياء) بأنها في موضع جرٍّ بالإضافة .

٣. تناول النحويون من بعده هذه الإشكالية الناتجة عن ادعاء إضافة الضمير المنفصل (إيَّا) إلى الضمائر المتصلة به (الكاف ، والهاء والياء) ، وتتعارض بذلك مع قاعدة (المُعرَّف لا يُعرَّف) ؛ ولكون الضمائر في أعلى درجات التخصيص ؛ فهي غنية عن التعريف .

٤. اختلف النحاةُ في تخريج هذه المسألة ، وما عليه الجمهور وابن معصوم والبحث هو رأي سيبويه وجمهورُ النحويين ، الذي يرى أنَّ (الكاف ، والهاء ، والياء) المتصلة بـ (إيَّا) هي حروفُ لواحق وليست أسماء وقد جِيءَ بها لبيان حال (إيَّا) إن كان للمتكلم او للغيبة أو للخطاب ، ولا محل لها من الإعراب، كالتاء في (أنت) والكاف في (ذلك) . وبهذا التخريج نكون قد تجاوزنا مشكلة الإضافة إلى الضمير التي ترفضها الأصول النحوية .

٥. **رجَّح ابن معصوم** (والبهائي) وهو ما يميل إليه البحث رأي سيبويه وأبي علي الفارسي وجمهورَ النحويين بالقول " **الأَصحُ** " على رأي الخليل الذي قاس على روايةٍ شاذةٍ وادَّعى حصول الإضافة بين معرفتين ، وهذا ما لم يُعهد في العربية ، وأمّا الأخفش فيبدو أنه قد وقف موقفا وسطا بين الرأيين ، وقد أحسن ابن معصوم حين قال : (في أحد قوليه) ما يعني عدم ميله إلى رأي دون آخر، والأظهر أنَّ الأخفش قد وقف موقفا وسطا بين المسموع الشاذ والقياس النحوي .

٦. استعمل ابن معصوم لفظة (**الأصحُ**) واتخذها دليلا لتمييزه بين التراكيب النحوية المُختلف عليها ، **وتوصيفا لنقده النحوي** .

الفصل الثاني

نقده النحوي في الأفعال

- **المبحث الأول: نقدُهُ النحوي في المنصوبات**
- **المبحث الثاني : نقدُهُ النحوي في مسائلَ أُخرى في الأفعال**

المبحث الاول

نقدُهُ النحوي في المنصوبات

١ – " لام الجحود " بين الخصوص والعموم .

تحدّثَ ابنُ معصوم [١]عن ضوابط " لام الجحود" بين الخصوص والعموم وذهبَ إلى أنَّ ما ذُكِرَ من ضابطِ هذه (اللام) من خصوصيةِ الفعلِ وحرفِ النفي واتّحاد المسند إليه هو المشهور، وذكرَ أنَّ بعضهم قد ذهب إلى أنَّ (لام الجحود) تكونُ في أخواتِ (كان) قياسا عليها نحو : ما أصبحَ زيدٌ ليضربَ عمرا ، ولم يصبحَ زيدٌ ليضربَ عمرا. وزعمَ بعضُهُم أنّها تكونُ في (ظننتُ وأخواتُها)، نحو : ما ظننتُ زيدا ليضربَ عَمْرا ، ولم أظنّ زيدا ليضربَ عمرا، وقال أبو حيّان :

وهذا كلُّه تركيبٌ لم يُسمعْ ، فوجبَ منعُهُ. [٢] ووسّعَ بعضُهُم الدائرةَ ، فذهبَ إلى أنّها تدخلُ في كلِّ فعلٍ تقدّمَهُ فعلٌ منفيٌّ ، نحو : ما جاء زيدٌ ليفعلَ ، **والصوابُ أنّ هذه لامُ(كي)** .

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

سُميّت لامُ الجحودِ بهذا الاسم من قبل أكثر النحاة لملازمتها للجحدِ أَي النَّفْي ، قَالَ النّحاس وَالصَّوَاب تَسْمِيَتهَا لَام النَّفْي [٣] ، وهو الصحيح [٤]؛ لِأَن الْجحْد فِي اللُّغَة إِنْكَار مَا تعرفه لَا مُطلق الْإِنْكَار، وما تُسمّى بـ" لام الجحود" يُرادُ بها مطلق الإنكار، والنفي أعم من الجحود ؛ فهي من باب تسمية العام بالخاص فيطلق الجزء ويُرادُ به الكل[٥]. و سميت باللام المؤكدة؛ لأنها

---

(١) ينظر: الحدائق الندية : ٦٦٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦٥٧/٤.

(٣) ينظر: اعراب القرآن للنحاس ١/ ١٩٠، ٣/ ٢٢.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٤٢٧/٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٧٨، وينظر: البلاغة والتطبيق :٣٣٤.

تفيدُ نفيَ الفعل على وجهٍ لا يُستفادُ بدونها؛ فمعنى: (ما كان زيدٌ ليفعلَ): ما كان مستعداً أو مقدراً أو مهيّأ لذلك وما كان زيد ليلعب أي: ما وجد للعب. (١) وقال سيبويه في مثاله: ما كان زيد لهذا الفعل. (٢)

وأمّا أُسلوبها فهو أبلغ من غيره ، فـ (ما كان زيد ليقومَ)أبلغُ من:(ما كان زيدٌ يقومُ)؛ لأن الأولَ نفيٌ للتهيئة والإرادة للقيام، وهو أبلغ من نفي الفعل؛ لأن نفي الفعل لا يستوجب نفي إرادته (٣)، فهي تنفي الشيءَ نفيا قاطعا يَنصبُّ على ما قبلَ اللامِ وبعدها ، وتدُّلُ على أن مَنْ نُفيَ عنه الحدث لم يرتضِ به مطلقا ولم يُهيأْ لقبولِهِ . وانما خُلقَ وهُيءَ لدفعِهِ ورفضِهِ . (٤)

وللامِ الجحودِ جملةُ ضوابطٍ وشروط ، فهي الداخلةُ على الفعلِ المضارعِ والناصبةُ له على مذهب الكوفيين، ومنصوبٌ بأن مضمرة وجوبا على مذهب البصريين ، المسبوقةُ بكونٍ ناقصٍ ماضٍ " لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا "منفي" فالأول: بـ"ما" والثاني: بـ"لم" دون غيرهما من أدوات النفي. نحو: ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ**﴾ [العنكبوت: ٤] ، و ﴿ **لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**﴾ [النساء: ١٣٧] فـ"يظلم" و"يغفر"، منصوبان بـ"أن" مضمرة بعد (اللام) عند البصريين، لا باللام. واللام متعلقة بمحذوف، لا زائدة، وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام، وخالفهم الكوفيون فيهن ،وعلى ذلك جمهور النحويين في صفات وشروط وضوابط لام الجحود (٥) ؛ فإن فَقَدتْ شرطا من شروطها الأربعة لم تكن اللامُ لامَ الجحود، ولم يكن أسلوبها داخلا فيما

---

(١) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد ٣/٧٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه : ٣/٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٩٤.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ / ٤٥٦.

(٤) ينظر: النحو الوافي : ٤/ ٣١٨.

(٥) ينظر: اللامات : للزجاجي :٦٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤/ ١٦٥٦، ، والجنى الداني : ١١٦ ، ومغني اللبيب : ٢٧٩،والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/٧٨ ، وائتلاف النصرة : ١٥٣ ، و شرح التصريح : ٢/٣٧٣، وحاشية الصبان ٣/٣١٨.

نحن فيه [١]. وقد وردت غير مستوفية للشروط في مثل قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ**﴾ [إبراهيم: ٤٦] ، في قراءة غير الكسائي[٢] بِكَسْر اللَّام الأولى وَفتح الثَّانِيَة. أنها لام الجحود، عند الكثيرين ، وقد عقَّب ابن هشام رافضا ذلك ومرجحا أنها (لام كي) لافتقادها لشرطين من شروط لام الجحود ؛ لِأَن النَّافِي على هَذَا غير(مَا) وَ(لم) ولاختلاف فاعلي(كَانَ وتزول) وذهبَ إلى أَنَّهَا (لَام) كي وَأَن(إِن) شَرْطِيَّة أَي وَجَزَاء مَكْرهمْ عند الله وَهُوَ مكرٌ أعظمُ مِنْهُ وَإِن كَانَ مَكْرهمْ لِشِدَّتِهِ معدا لأجل زَوَال الْأُمُور الْعِظَام المشبهة فِي عظمها بالجبال.[٣] وَقد تحذف (كَانَ) قبل لَام الْجُحُود كَقَوْلِ الشاعر:

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلبَ جَمْعَ قَومِي ... مقاوَمَةً ولا فَرْدٌ لفَرْدِ[٤]

أَي:(فَمَا كَانَ جمعٌ)، والشاهد فيه أنَّ «كان» محذوفةٌ قبل لام الجحود، والتقديرُ: فما كان جمعٌ ليغلب. وقيل: إنَّ(ما)عاملةٌ عملَ (ليس)، والتقدير: فما جمعٌ متأهلا ليغلب قومي، ولا فرد غالبا لفرد قومي . وَقَول أبي الدَّرْدَاء (رَضِي الله عَنهُ) فِي الرَّكْعَتَيْنِ بعد الْعَصْر: مَا أَنا لأدعهما، أي: ماكنتُ لأدعهما . [٥]

---

(١) ينظر: النحو الوافي : ٤/ ٣٢٠.

(٢) قِرَاءَةِ الكسائي : (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ) بِنَصْبِ اللامِ الأُولَى وَرَفْعِ الثَّانِيَةِ ، وهي قِرَاءَةِ عَلِيٍّ(عليه السلام) وابن عباس وابن مسعود ومجاهد وابن وثاب وابن جريج وابن محيصن ؛ وعَلَى مَعْنَى قِرَاءَةِ عَلِيٍّ (عليه السلام) أَيْ: مَكَرَتْ قريشُ مَكْرًا عَظِيمًا كَادَتِ الْجِبَالُ تَزُولُ مِنْهُ. ينظر: معاني القرآن للفراء٧٩/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٥٤٢/٣، والسبعة في القراءات:٣٦٣ ، والنشر٣٠٠/٢، ومعجم القراءات: ٢٤٣٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٢٧٨.

(٤)البيت من قصيدة ل(عمرو بن معدي كرب)، افتخر فيها بقومه وقبائله من اليمن. ينظر: ديوانه:١٠١، وشرح أبيات مغني اللبيب :٤/ ٢٨٤، و شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ١/ ٣٣٠.

(٥) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي : ٥/ ١٦٨.

تلك هي الجوازات التي تناقلها النحاةُ بخصوص شروط لام الجحود ومجيئها غير مكتملة ، وتبيّنَ لي أنَّ أَوّلَ مَنْ فتح الباب على مصراعيه هو الصَّيْمري؛ إذ عَدَّ لام الجحود كلَّ (لامٍ) يتلوها فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ ومسبوقةً بنفي، وإن سُبقت بإثبات فهي لام كي (التعليل) دون أيّ شروطٍ أُخرى . (١)

وقد ردّهُ السهيلي بأنَّ : الـ(لامَ) المسبوقةَ بنفي لا يخرجُها ذلك عن كونها لامَ تعليلٍ . (٢)

وبذلك أسقط الشروط الخاصة بـ(لام الجحود)، فلم يشترط وجودَ كونٍ ، وكذلك جعل النفي مطلقا ولم يحدّه ب (ما ، ولم) وأسقط شرط المُضّي . وأما (لام) كي فهي ما عداها، وقسّم بعضهم ما عدا لام الجحود على ثلاثة أقسام: لام كي نحو:(جئت لتُحسنَ إلي) ولام العاقبة نحو: ﴿ **فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا**﴾ [الْقَصَصِ: ٨] ولام زيادة نحو:﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ** ﴾ [النِّسَاءِ: ٢٦] .

وتوسع النحويون المتأخرون (٣) فجعلوا (لام) الجحود في أخوات (كان) ، كقولهم : ما أصبحَ زيدٌ ليضربَ عمرا، ولم يصبحَ زيدٌ ليضربَ عمرا. وتوسَّعَ آخرون أكثر فجعلوها في (ظننتُ وأخواتُها)، نحو : ما ظننتُ زيدا ليضربَ عُمرا ، ولم أظنّ زيدا ليضربَ عمرا. واستنكر أبو حيّان الأندلسي ذلك التوسع كونه قياسا لا يستند إلى سماع من كلام العرب فيقول : وهذا كلُّه تركيبٌ لم

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ، لابن اسحاق الصيمري :١/ ٤٠٤ .

(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٠٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب : ٤/ ١٦٥٦، والجنى الداني : ١١٦، ، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٢٤٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٧٩/٣ ، وشرح التصريح: ٣٧٢/٢، وهمع الهوامع: ٤/ ١٠٨.

يُسمعْ ، فوجبَ منعَهُ. [١] ووسّعَ بعضُهُم الدائرةَ ، فذهبَ إلى أنّها تدخلُ في كلِّ فعلٍ تقدّمَهُ فعلٌ منفيٌّ ، نحو : ما جاء زيدٌ ليفعلَ [٢] والصوابُ أنّ هذه لامُ (كي).

وانتقدَ ابنُ معصوم ذلك التوسعَ واصفا إيّاه بأنَّهُ لامُ كي (لام التعليل)؛ لافتقارها لشروط لام الجحود المعروفة.

وتبيَّنَ للبحث أنَّ النقد النحوي الذي وجهه ابن معصوم في التوسع في (لام) الجحود لم يكن له ، فقد شهدتُه بنصِّه في كتاب همع الهوامع للسيوطي[٣] ، ورأيتُهُ في حاشية الصبان [٤] أيضا ، وعلى العموم فاختيار ابن معصوم لهذا الرأي من دون سواه يمكن عَدَّه انعكاسا لفكره ونقده النحوي.

وصفوةُ القول ممّا تقدَّمَ :

١) أثبتَ البحثُ أنَّ الصيمري أولَ مَنْ توسعَ في شروطِ لامِ الجحود فجعلها كلَ لامٍ يأتي بعدها فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ مسبوقٌ بنفي ، فإن سُبقَ بإثبات فهي لامُ التعليلِ .

٢) تبيَّنَ للبحث أنَّ النقدَ النحوي الذي وجهَهُ ابنُ معصوم للتوسعِ في لام الجحود لم يكنْ منفردا بهِ، بل سبقهُ إليه السيوطي في همع الهوامع.

٣) اتخذَّ ابن معصوم من السماع أصلا من أصول النحو في نقده النحوي، وقد ظهر هذا جليًّا في اعتماده رأي أبي حيان حين ذكر أنّها " تراكيبُ لم يُسمع بها ".

٤) اتخذَ ابنُ معصوم من (الصواب) توصيفا لنقده النحوي بقوله : " **والصواب أنَّ هذه (لامُ كي)**" .

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦٥٧/٤.

(٢) وهو رأي الصيمري كما أسلفنا، ينظر: التبصرة والتذكرة :٤٠٤/١.

(٣) همع الهوامع : ٤/ ١٠٨ ، تحـ: عبد العال سالم مكرم .

(٤) حاشية الصبان: ٤٢٨/٣ .

٢- ناصبُ الفعل المضارع بعد (أو)

جاء في الحدائق الندية :

ما ذكره [الشيخ البهائي] من أنّ النصب ب (أن) مضمرة بعد(أو) هو مذهبُ الجمهور ، وذهب الكسائيّ إلى أنّ (أو) المذكورة ناصبةٌ بنفسها ، وذهب الفرّاءُ، ومن وافقه من الكوفيّين إلى أنّ الفعلَ انتصَبَ بالمخالفة ، **والصحيحُ الأوّل** ؛ لأنّ (أو) حرفُ عطفٍ لا عملَ لها ، ولكنّها عطفَتْ مصدرا مقدّرا على متوهّم[مُتصيَّد] ، لذا لزم إضمار (أن) بعدها .

... والخلاف في الـ(واو) والـ(فاء) كالخلاف في (أو) ، من أنّ ما بعدهما منصوب بالمخالفة أو بهما ، **والصحيح ما تقدّم ، كما ذكره المصنّف.** [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

(أو) حرفُ عطفٍ لأحد الشيئين أو للأشياء كما ذكر النحاة، ويأتي على اثني عشر معنى. [٢]ومن ضمن هذه المعاني يأتي بمعنى (حتى) أو (إلى أن) التعليلية والغائية و(إلاّ أن) الاستثنائية كما ذكرها سيبويه[٣]، إذا تبعها فعل مضارع منصوب . ومثالُ الأولى نحو :لأرضيَنَّ الله أو يغفرَ لي . ومثال الثانية قول الشاعر: [٤]

لأستَسْهلنَّ الصَّعْبَ أو أدْرِكَ المُنى ... فما انقادَتِ الآمالُ إلّاَ لَصابرِ

---

(١) ينظر: الحدائق الندية : ٦٦٦.

(٢) ينظر:الأزهية في علم الحروف:١١١ وما بعدها، ورصف المباني في حروف المعاني :١٣١وما بعدها ،ومغني اللبيب: ٨٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٩/٣ وما بعدها .

(٤) البيت مجهول القائل ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٨٦٥)، وشرح شواهد المغني :١/ ٢٠٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢/ ٧٤ .

والشاهدُ فيه: (أو) أدركَ: إذ نصب المضارع «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى (إلى) أو (حتى)، بأن مضمرة وجوبا. [١] ومثال الثالث ، قول الشاعر زياد الأعجم: [٢]

وكنتُ إذا غَمَزتُ قَناةَ قومٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبهَا أو تَسْقِيما

والشاهد فيه نصبُ(تستقيم)على معنى(إلَّا أن) تستقيم . [٣] وأمّا قولهم : (لأَلْزَمَنَّكَ أوْ تُعطيني حقِّي)، فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمان. كذلك يتعين الأول في نحو قولنا : (لأطيعن الله أو يغفر لي). والثاني في نحو: (لأنتظرنه أو يجيء)، والثالث في نحو: (لأقتلنَّ الكافرَ أو يسلم) . [٤]

واختلفَ النحاةُ في ناصب الفعل المضارع بعد (أو) ؛إذ يرى جمهورُ النحويين أنَّ الفعل المضارع قد نُصِبَ بـ (أن) مضمرة وجوبا ؛ لأن (أو) حرفُ عطفٍ ، ولا يمكن أن ينصبَ بنفسه ؛ فينسبكُ منها والفعل المضارع بعدها مصدرا مؤولا معطوفا بـ (أو) على مصدرٍ مُتوهمٍ أو مُتصيَّدٍ مما قبلها . [٥] ويرى الكسائي وبعضُ أصحابِهِ والجرمي أنَّ (أو) حرفٌ ناصبٌ بنفسِهِ وبذلك فلا تقديرُ ولا تأويل . [٦]

---

(١) ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ١/ ٤١٩، المعجم المفصل في شواهد العربية :٣/ ٤٤١.

(٢) ينظر: ديوانه: ١٠١، وكتاب سيبويه ٤٨/٣ .

(٣) ينظر : تحصيل عين الذهب :٣٩٧.

(٤) ينظر : حاشية الصبان:٣/ ٤٣٢.

(٥) ينظر : كتاب سيبويه:٣/ ٤٩ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي :٣/ ٢٤٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٣/ ٢٣٢، وشرح التسهيل:٢٦/٤، وارتشاف الضرب:٤/ ١٦٨٠، ومغني اللبيب :٩٣، وشرح ابن عقيل :٩/٤، وشرح التصريح:٣٧٢/٢، وحاشية الصبان : ٤٣٢/٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٥٦/٤ ، والمساعد في تسهيل الفوائد: ٣/ ٨٠، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٨، والمقاصد الشافية: ٦/ ٣٢،

أمّا الفراءُ ومَنْ تبعه من أصحابه[١] فيرون أنَّ الفعلَ المضارعَ هنا منصوبٌ على الخلاف ؛ لاختلاف المعنى بين الفعل السابق لـ(أو) العاطفة والفعل اللاحق لها ، وعدم جواز تعاطفهما لتعارض المعنى ، والنصب على الخلاف علامة على هذا التعارض . [٢]

والنصبُ على الخلاف مصطلحٌ كوفي ، وهو عاملٌ معنوي وردَ في مواضعَ متعددة ، فهو الناصبُ عندهم لـ: [٣]

١) المفعول معه ، نحو : سِرْتُ والنهرَ.

٢) الظرف الواقع خبرا ، نحو : البحرُ وراءَك.

٣) الفعل المضارع المنصوب بعد (الواو) ، أو (الفاء) ، أو(أوْ) المسبوقة بنفي أو طلب .

٤) الفعل المضارع المرفوع في مثل قول الشاعر :

على الحكم المأتيّ يوما إذا قَضى ... قضيته ألاَّ يَجورَ ويقصدُ

وقد وجَّه ابن معصوم نقده النحوي مرجحا رأي الجمهور بأنَّ الناصبَ للفعل المنصوب بعد (أو) العاطفة هي (أن) مضمرة وجوبا ، وقد كونت مع الفعل المنصوب بها مصدرا مؤولا عُطِفَ بـ (أو) على مصدرٍ سابق لها مُتصيَّد ، معللا نقده بعلةٍ عقلية ؛ لكون (أو) حرف عطف لا ينصب بنفسه خلافا للكسائي والجرمي الذي يرى ذلك ، وخلافا للفراء ومَنْ تبعه من أصحابه الذين يرون أنَّ الفعل بعد (أو) قد نُصِبَ على الخلاف .

---

(١) يُنظرُ: شرح الرضي على الكافية: ٥٦/٤ ، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤/١، ٧٠/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٥٣، المسألة رقم:٧٥ .

(٣) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها : ٢٩٤، وينظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء:٣٧٤.

وقد تبيَّنَ للبحث أنَّ النص الذي انتقد به ابن معصوم مرجِّحًا ومُضعِّفًا قد ورد في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، وبالنص نفسه[١] ، ومن هنا نرى أنَّ إيراد ابن معصوم لنص المرادي ضربٌ من نقده النحوي ومن اختياراته .

و يتضح مما تقدّم :

١) حاجة النحو الكوفي إلى الدراسة ؛ فالمصادر التي دارت حوله قليلة جدا اذا ما قورنت بالنحو البصري، وحتى ما نُقِلَ الينا من النحو الكوفي هو من خلال نحاة بصريين، ومصنفات بصرية ؛ فلم نشهد استقلالية للنحو الكوفي ، ولا تعريفات دقيقة لمصطلحاته الخاصة في الغالب .

٢) رجح ابن معصوم مذهب الجمهور بالقول : إنَّ الناصب للفعل المضارع المنصوب بعد (أو) هو (أن) مضمرة وجوبا لا منصوبا بـ(أو) نفسها كما ذهب إليه الكسائي والجرمي ولا منصوبا على الخلاف كما ذهب إليه الفراء ومن تبعه .

٣) اعتمد ابن معصوم في ترجيحه على مذهب الجمهور، واستند إلى العلة العقلية القائلة بأنَّ (أو) حرف عطف لا ينصب بنفسه ؛ لذا لابدَّ من تقدير (أن) مضمرة ناصبة؛ لتعطف (أو) مصدرا مؤولا بعدها على مصدرٍ متوهم قبلها .

٤) تبيَّنَ للبحث عند مفاتشة المصادر التي سبقت ابن معصوم أنَّه قد اعتمد على نص المرادي في كتابه : " توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك " في نقده النحوي ضربا من اختياراته، والمُتحصَّل أنَّ البحث يؤيد ما ذهب إليه ابن معصوم ؛ لتعاهد أكثر من دليل على صحَّة ما أورده في الحدائق الندية .

---

(١) ينظر: ٣/ ١٢٤٨ منه.

٣- المنصوب الثاني بعد (ألفى) ، بين المفعولية والحال .

جاء في الحدائق الندية :

من " أفعال القلوب «وَجَدَ» كـ (وَعَدَ) ، ومصدرها (وِجْدَان) عن الأخفش ، و(وجُود) عن السيرافيّ . «وألفى»: أثبتها الكوفيّون وابن مالك [١] [لكونها من أفعال القلوب الناصبة لمفعولين] احتجاجا بقوله :

قدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ المُغيثَ إِذَا ... مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أَحَدِ

وأنكرها البصريّون وابن عصفور [٢]، وقالوا : المنصوب ثانيا حال ، وتأولوا البيت بزيادة الألف واللام ، **وليس بشيء ؛ إذ التأويل خلاف الأصل ، فالصحيح قول الكوفيّين.** وهما(لتيقُّن الخبر) ، أي تفيدان في الخبر يقينا ، نحو قوله تعالى :**﴿وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾**[الأعراف/١٠٢] ، وقوله : **﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آباءَهُمْ ضالِّينَ﴾** [الصافات / ٦٩] " [٣] .

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

التّعدِّي في اصطلاح النحويين: تجاوزُ الفعلُ الفاعلَ إلى المفعول به ، فإن تَجاوزهُ إلى غيرِ المفعولِ به من ظرفٍ أو مصدرٍ أو غيرِ ذلك ولم يَتجاوزْهُ إلى المفعول به لا يسمّونَهُ تعديّا. [٤] ، وتُقسَّم الأفعال من حيث التّعدِّي على نوعين :

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٤٧ ، وشرح ابن الناظم : ١٤٢.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي : ٣٠١/١.

(٣) الحدائق الندية : ٧١١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي: ٢٩٩/١.

الأفعال المتعدية : وهي التي تصل إلى معمولها بنفسها مثل: أكرمتُ الغلامَ. والأفعال اللازمة : وهي التي لاتصل إلى معمولها إلا بواسطة حروف الجر ، نَحْو قَوْلك: مَرَرْتُ بزيدٍ . [١] وحروف الجر هذه إنما دخلت الاسمَ للتعدية، بإيصال معنى الفعل إلى الاسم؛ لأنّ الفعل قبلها لا يصلُ إلى الاسم بنفسه، لضُعفِها عُرْفًا واستعمالًا، فوجبَ تقويتُها بالحروف الجارّة، [٢] ويسمّى الفعل اللازم قاصرا أيضا؛ لقصوره على الفاعل، وغير مجاوِز، وغير واقع. [٣]

أمّا الأفعالُ المتعدية فمنها ما يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، ومنها ما يتعدَّى إلى مفعولين أو ثلاث مفعولات . فالأفعال من باب ظنَّ وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهما مفعولان متلازمان كتلازم المبتدأ والخبر؛ فلا يُذكَرُ أحدهما دون أن يذكر الآخر، وتفيدُ في الخبرِ ظنا أو يقينا أو كليهما أو تحويلا . [٤]

وتُقسمُ على قسمين، أحدهما: أفعالُ القلوب ، وسُميَّتْ بذلك ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، والثاني: أفعالُ التحويل ؛ فإن جاءت لمعانٍ أُخَرى غير القلبية فلا تتعدّى إلى مفعولين .

وتقسم أفعالُ القلوب على قسمين : ما يدلُ على اليقين، وما يدّلُ على الرجحان ، وما تعنينا في هذه المسألة هي أفعالُ اليقين من أفعال القلوب؛ إذ عدَّها بعضُ النحاة خمسة [٥] وهي :

---

(١) ينظر: اللمع في العربية :٥١.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ٢٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب :١/ ٤٧ .
(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٨٩/٢ .
(٤) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٤٣٠.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٨ .

(رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتعلم) وأَلحَقَ بها بعضهم الفعل (ألفى) بمعنى (وَجَدَ) احتجاجًا بقول الشاعر: [١]

قد جَرّبوه فألفَوْه المغيثَ إذا ... ما الرّوْعُ عَمّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أحَدِ

والشاهد فيه قوله: (ألفوه) حيث نصبَ مفعولين لأنه بمعنى (وجَدَ) ، ومن البصريين من يمنع تعدِّي (ألفى) إلى اثنين، وزعموا في توجيه قوله تعالى: **﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾** [الصافات: ٦٩]، أن (ضالين حال) ،[٢] والبيت عليهم حجة ، و قد عدَّهُ الدكتور نعيم البدري من الشواهد التي صنعها ابن مالك[٣]؛ لعدم وروده على لسان العرب من قبل! إلا أنَ الباحث حسين السيلاوي قد أورد ثلاثة أبيات لشعراء في زمن الاحتجاج ورد فيها (ألفى) ناصبا لمفعولٍ ثانٍ معرفٍ بـ(أل) معززا بذلك موقف ابن مالك[٤] .

واختلف النحاة في (ألفى) وغيرها من الأفعال الأُخرى التي ألحقوها في هذا الباب ،فمنهم مَنْ عدَّها ناصبةً لمفعولين ومنهم من أنكرها جاعلا منصوبها الثاني حالا [٥].

ويرى ابن معصوم [٦] أنَّ الكوفيين وابن مالك عدّوا (ألفى) من الأفعال الناصبة لمفعولين احتجاجا بالبيت الشعري المُتقدِّم ، على حين أنَّهُ نسبَ إلى البصريين وابن عصفور القول بأنه حال لا مفعول ثانٍ . وقد رجّحَ رأي الكوفيين اعتمادا على السماع ، منتقدا رأي البصريين الذين عدّوا

---

(١) البيت مجهول القائل ؛ ينظر: شرح التسهيل : ٧٩/٢ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢/ ٨٤٢ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ١/ ٣٤٦ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية :٢/ ٣٧٠.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري:٤٢/١، والبحر المحيط :١/ ٤٨٠.

(٣) ينظر: صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي:٨٠.

(٤) ينظر: الترجيح النحوي عند المرادي (ت٧٤٩هـ) ، اطروحة دكتوراه : ١٦٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤/ ٢١٠٦.

(٦) ينظر: الحدائق الندية :٧١١.

الألف واللام زائدةً في (المُغيثَ) لِيُنكّروه ويعدُّوه حالا . معللا نقده بالقول : إن عدَّهم(المُغيثَ) حالا خلافٌ للأصل؛ لأنَّ الحال لا يأتي إلا نكرةً في الأصل [١] ؛ فالأحوال التي ظاهرُ لفظها التعريف ، ترجع إلى التنكير إنْ أُحسِنَ تأويلها، وعلى ذلك اجماعُ النحاة . [٢] كقولهم: (جاءوا الجمَّاءَ الغفيرَ) بمعنى : جميعا ، و(أرسلها العِراكَ) أي : مُعتركةً في قول الشاعر: [٣]

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ

ومن هنا فالظاهر أنَّ ابن معصوم قد رجَّحَ أن يكون (المُغيثَ) مفعولا ثانيا استنادا إلى علة الأصل . وعليه نرى أنَّ الأُسسَ التي اعتمدها ابن معصوم في نقده كانت صحيحة ويؤيدها البحث. وللدكتور فاضل صالح السامرائي رأيٌ جديرٌ بالذكر في مثل هذه المسألة ؛ إذ يرى أنَّ المعنى ودلالته هما الحَدُّ الفاصلُ في كون المنصوب الثاني حالا أو مفعولا ثانياً . [٤]

ونستنتجُ مما سبق ما الآتي :

١) اختلف النحاة في عَدِّ (ألفى) من أفعال القلوب إنْ جاءت بمعنى (وجَدَ) ؛ فيكون منصوبها الثاني مفعولا به ثانيا على رأي جمهور الكوفيين ، ومنصوبا على الحال أو شبيها بالحال على رأي جمهور البصريين .

---

(١) قال ابن مالك في الالفية : ص٢٣ : " وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كَـ "وَحْدَكَ اجْتَهِدْ".

(٢) ينظر: كتاب سيبويه:١/ ٣٧٢ ، والمقتضب: ٣/ ٢٣٧، والأصول في النحو: ١/ ١٦٤، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٦، والمفصل في صنعة الإعراب :٩١ ، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب :١٦٢، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٣٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٧٧ ، المسألة رقم : ١١٩، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٩٧ ، ومغني اللبيب: ١٧٩.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري ؛ ينظر: ديوانه: ٧٠، وفي خزانة البغدادي: ٣/ ١٩٢، (فأورَدَها) بدلا من (فأَرْسَلَها) ، والدِّخال –بالكسر– بدلا من الفتح : فأَوْرَدَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ.

(٤) ينظر: تحقيقات نحوية : ٨٥ .

٢) **انتقد ابن معصوم** مَنْ عَدَّ المفعول الثاني لـ (ألفى) حالا ؛ لأنَّهُ قد جاء **معرفةً** في البيت الشعري المستشهد به :

قد جَرّبوه فألفَوْه المغيثَ إذا ... ما الرّوْعُ عَمّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أحَدِ

والحال لا يأتي إلاّ نكرةً ، وما جاء منه معرفةً في كلام العرب– على ندرته – يؤولُ بنكرة ؛ لذا رفض ابن معصوم ذلك استنادا إلى علة الأصل ، وقد جزم الأستاذ الدكتور نعيم البدري بأنَّ هذا البيت هو من صنيع ابن مالك ؛ لأنَّه أول منْ استشهد به ، والحق فإنَّ هناك أكثر من شاهد شعري في زمن الاحتجاج قد وردَ مساوقا لما استشهد به ابن مالك .

٣) يؤيدُ الباحثُ ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك وابنُ معصوم من كونِ المنصوب الثاني لـ (ألفى) مفعولا ثانيا لا حالا ولا شبيها بالحال ؛ لأن الحالَ فضلةٌ يمكنُ الاستغناءُ عنها و(**المغيثَ**) التي وردت في البيت الشعري معمولةٌ للفعل (ألفى) بشدة ولا يتمُ معنى الجملة دونها ؛ لذا فهي ليست فضلةً أو حالا بل هي مفعولٌ ثانٍ على الظاهر.

٤- توجيه الفعل المضارعِ التالي لـ(إذن) المسبوقةِ بـ(الواو) أو(الفاء).

جاء في الحدائق الندية [١]:

" وفي المضارع «بعدَ» إذن «التاليةِ للواوِ والفاءِ وجهان» : الرفعُ والنصبُ باعتبارين ؛ فالرفعُ باعتبار كونِ العاطفِ من تمامِ ما قبله بسبب ربطه بعضَ الكلامِ ببعض ، والنصبُ باعتبارِ كون ما بعد العاطفِ جملةً مستقلّةً ، والفعلُ فيها بعد (إذن) ليس من تمامِ ما قبلها ، **والرفعُ أجودُ وأكثرُ في لسانِ العربِ** ، قال تعالى : **﴿وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾** [الإسراء / ٧٦] ، **﴿ فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً ﴾** [النساء / ٥٣] ، وقرئ شاذّا بالنصب فيهما." [٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

" إذن : للجواب والجزاء معا " [٣]، وهي حرف جزاءٍ ومكافأة [٤]، وقيل : هو حرفٌ معناه الجوابُ والجزاءُ، فلا يَصحبُ إلا جملةً هي جوابُ الشرط [٥]، ويُنقلُ الفعلُ المضارع بعدها إلى الاستقبال ، فمَنْ قال : "أنا أزورُك"، فتقولُ له: "إذن أُكرِمَك". فإنّما تريدُ إكرامًا له في المستقبل، وهو جوابُ كلامِهِ وجزاءُ زيارتِهِ . [٦]

---

(١) الحدائق الندية : ٦٥٩.

(٢) قَرأَ أُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود (وإذا لا يلبثوا) بحذف النون ، وهي في مصحفه محذوفة النون . يُنظر: الكشاف ٦٨٦/٢:، وحجة القراءات :٤٠٨، وتفسير الرازي :٣٨١/٢١، والبحر المحيط :٩١/٧، ومعجم القراءات القرآنية :٢٧٢٥. وقرأ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأُبيّ بن كعب (فإذن لا يؤتوا) ، بحذف النون على إعمال (إذن) . ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١،تفسير الرازي ١٠٤/١٠، البحر المحيط ٦٦٨/٣، معجم القراءات القرآنية :٧٦٦. وقرأ الجمهور والقراء السبع بالرفع .

(٣) كتاب سيبويه ٤ /٢٤٣.

(٤)ينظر :الكليات: ٧١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٩/٤.

(٦) ينظر شرح المفصل ٢٢٦/٤.

فهي بذلك تنقلُ الفعلَ إلى الجواب والجزاء وإلى الاستقبال أيضًا بعد أنْ لم يكن كذلك،[١] وهي من الأحرف الناصبة للفعل المضارع ، وذكر النحاةُ لعملها شروطا ثَلَاثَة ، وبَعض النُّحَاة جعلهَا أَرْبَعَة، وَبَعْضهمْ فصّل الشُّرُوط فَجَعلهَا خَمْسَة.

فالشرطُ الأولُ : أَنْ تقعَ "إِذَنْ" فِي صدرِ الْكَلَام:

أَي: فِي أوّله ؛ وستكون حينئذٍ فِي أشرفِ محالها، مثل قولك لمَنْ قال لك : سأزورك ، فتقولُ :إذن أكرمَك . فإن تَأَخَّرت أُلغيت بِلَا خلاف ، نَحْو: "أكرمُك إِذَنْ ، فَإِن تقدمَها كَلَامٌ وتمّ دونهَا كان بإمكانك أن تسْتَأْنف بهَا، وتنصب وَيكون جَوَابا، كَأن لم يتقدمها شَيْء، نَحْو قَول بن عَنَمة الضَّبيّ: [٢]

أُرِدُدْ حمارَكَ لا تُنْزَع سويَّتَه ... إذن يُرَدَّ وقيدُ العيرِ مكروبُ

والشاهد فيه : نصب ما بعدَ (إذن) ؛لأنّها مبتدأةٌ معتمدٌ عليها [٣]. قَالَ ابْن السراج: "فَهَذَا نصْبٌ؛ لأنّ الْكَلَام قبله قد اسْتغنى وتمَّ، أَلا ترى أنّ قَوْله: "أُرْدُدْ حِمَارك لا تُنزعْ سَوِيَّتُهُ" كلامٌ قد تمَّ، ثمّ اسْتَأْنف كأنّه أجَاب من قَالَ: لَا أفعلُ ذلك ، فَقَالَ: "إِذَنْ يُردَّ وقَيدُ العَيرِ مكروبُ". [٤]

وإن وقعتْ في حشو الكلام باعتماد ما بعدها على ما قبلها أهملت، كأَن تتوسط (إذن) بَين الْمُبْتَدَأ وَخَبره، نحو: أنا إذن أكرمُكَ ، وبَين الشَّرْط وجزائه، نَحْو: إن تزرني إِذن أكرمُك ، أوَ بَين الْقسم وَجَوَابه ، قال الشاعر:

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٨١٩/٢ .

(٢) البيت لعبد الله بن عنمة الضَّبيّ، يُنظر : كتاب سيبويه: ١٤/٣، والمقتضب:١٠/٢، وروي(لا يَرْتَع برَوْضَتِنا) بدلا من (لا تُنْزَع سويَّتَه) يُنظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٤/ ٢٢٦.

(٣) ينظر: شرح ابيات سيبويه: ابن السيرافي:١٠٨/٢، وتحصيل عين الذهب : ٣٨٩.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٨/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣٥/١.

" لَئِنْ عَاد لي عَبْدُ العَزيز بمِثْلِها ... وأمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لَا أُقِيلُها" [١]

الشاهد فيه :الغاءُ (إذن) ورفعُ (لا أقيلُها)؛ لاعتمادها على القَسم المُقدَّرُ في أول الكلام ، والتقديرُ : والله لئن عاد لي بمثلها لا أقيلُها إذن ، وقد وَجب إلغاؤها [٢].

الثَّانِي: أَن يكونَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بعْدهَا مُسْتَقْبلا:

وذلك قياسًا على سائر النواصب، فَإِن كَانَ حَالا فَلَا ينصب، كَقَوْلِك لمن يُحدّثك: "إِذَنْ أظنُّكَ صَادِقا" فَترفع؛ لأنّه حالٌ والْفِعْل الْمَنْصُوب لا يكون إلاّ مُسْتَقْبلا. وإليه أشار الناظم بقوله:

– ونصبوا بإذن المستقبلا ... [٣]

قَالَ أَبُو عليّ الشلوبين: وَهي لا تدخلُ إلاّ على مُسْتَقْبل، فَإِذا دخلتْ على فعلٍ حالٍ لم تعْمل، وَإِن كَانَت مُتَقَدّمَة؛ لأنّه لَيْسَ فِي الدُّنيا ناصب يدْخلُ على فعل حالٍ، فَوَجَبَ الإلغاءُ لَهَا هُنَالك. [٤]

الثَّالِث: ألاّ يَفصلَ بَين "إِذَنْ" وَالْفِعْل فاصلٌ :

أَي: أَن تكون مُتَّصِلةً بالفعل الْمُضَارع ؛ لِضعْفِ عملها فِيمَا بعْدهَا مَعَ الْفَصْل ، فإِنْ فُصلت بفاصل بَطلَ عَملهَا، إلاّ أَن تُفصل بـ "الْقسم" و"لَا" ؛ فالْفَصْل بهما كَلا فصلٍ ، قال الشاعر[٥]:

---

(١) البيت لـ "كثير عزة "، ينظر: ديوانه :٣٠٥.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٤٤، وتحصيل عين الذهب :٣٩٠.

(٣) ألفية ابن مالك: ٥٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم: ٤٧٤ .

(٤) ينظر: شرح الجزولية الكبير: ٤٧٧/٢.

(٥) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه :٣٣ .

إذنْ واللهِ نرميَهم بحربٍ ... يُشِيبُ الطِّفلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

والشاهد فيه " إذن واللهِ نرميَهم" إذ نصبتْ (إذن) الفعل (نرميَهم) مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم. [١] فالقَسَمُ هنا لا يعد حاجزا، كما لا يعد حاجزا بين المضاف والمضاف إليه كما حكى الكسائي في قول بعضهم: **(هذا غلامُ والله زيدٍ)** . [٢]

وأجاز نحاة آخرون جواز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع بفواصل أُخرى مع بقاء عملها [٣]. فقد أجاز الكسائي(١٨٩هـ) وهشام الضرير(٢٠٩هـ) [٤] الفصل بمعمول الفعل، وأجاز ابن بابشاذ(٤٦٩هـ) الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور(٦٦٩هـ) الفصل بالظرف. [٥]واعترض المرادي (٧٤٩هـ)، بعد ذكر رأي ابن بابشاذ وابن عصفور في الفصل قائلا " ولم يُسمع شيء من ذلك. فالصحيح منعه ".ووافقه أَبُو حَيَّان (٧٤٥هـ) بالقول: "والصحيح أن ذلك لا يجوز." [٦] " وَلَا يَنْبَغِي أَن يقدم على ذَلِك إِلَّا بِسَمَاع من الْعَرَب" . [٧]

وحكى سيبويه[٨]عن بعض العرب إلغاء "إذن" مع استيفاء شروط العمل. **وهو القياس** ؛ لأنها غيرُ مختصةٍ بدخولها على الاسم والفعل والحرف ، وعدمُ اختصاصها حَطَّ من رتبتها في

---

(١) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب٨:/ ١٠٨، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ١٨٩١/٤ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ١/ ١٠٢.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة:٨٢٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٢/٢، رقم المسألة: ٦٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني:٣٦٣، وارتشاف الضرب :٤/ ١٦٥٢، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٧٠ ، وهمع الهوامع: ١٠٥/٤.

(٤) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير أحد اصحاب الكسائي . ينظر : بغية الوعاة: ٢/ ٣٢٨.

(٥) ينظر: مُثُل المقرب:٢٦٢/١.

(٦) ارتشاف الضرب :٤/ ١٦٥٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني:٣٦٣ ، وهمع الهوامع: ١٠٥/٤.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه :١٦/٣.

العمل عن باقي أخواتها ؛ فاشتُرِطَ في عملها ما لم يُشترطْ في غيرها، وجازَ أن تُلغى أيضا وإن استكملت شروطها. (١)

و(إذن)عند سيبويه في عوامِل الأفعال بمنزلة (ظننت) في عوامِل الأسماء (٢)؛ ولذلك تقع أوّلاً، ووسطًا، وآخِرًا؛ إلاّ أنّها إذا وقعتْ آخِرًا بَطَل عملها لا غير لضعفها؛ لكونها من الحروف ، والحروفُ أضعفُ في العمل من الأفعال؛ لذا جازَ في أفعال اليقين والشكّ الإعمال إذا توسّطت ، أو تأخرت ، ولم يجز إعمال "إذن" في تلك المواضع. (٣)

وإنما أعملها الأكثرون حملًا على "ظن" لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، والمرجع في ذلك كله إلى السماع. (٤)

الرَّابع: ألاّ تقع "إِذَنْ" بعد حرف عطف :

فَإِن وَقعت بعد حرف عطف كالْفَاء أَو الواو ، نَحْو: "فإِذَنْ آتِيك" أَو "وإِذَنْ آتِيك" ، جَازَ فِيهَا وَجْهَانِ: الإِعمالُ(فتنصبُ الفعلَ المضارع بعدها) وإلغاءُ عملها (فيرتفعُ) ، والإلغاء أَجود وَأَكْثر في كلام العرب ، وَبِه قَرَأَ القُرّاء السبعة وقُرئ بالنصب شذوذا . فأما إعمالها (النصبَ) فعلى اعتبار الاستئناف ، وتصدرُها ، وأنَّ ما قبلها لا يعتمدُ على ما بعدها في المعنى ، وأما الإلغاءُ (فيرتفعُ الفعلُ المضارعُ بعدها) فباعتبارِ عدمِ تصدرِها، واعتمادِ ما بعدَها على ما قبلَها في المعنى .

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨/ ٤١٥٤ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه٣/١٥.

(٣) ينظر: علل النحو: ١٩٠ ، وشرح المفصل:٤/ ٢٢٨. تمهيد القواعد: ٨/ ٤١٥٣.

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٧٠.

والإلغاءُ "والرفعُ أجودُ وأكثرُ في لسانِ العربِ" [١] كما ذكر جمهور النحاة ، [٢] وعليه الإجماع عِبر استقراء كلام العرب وورودها في القرآن إلا ما شذَّ من القراءات النادرة.[٣] وعليه فقد رجّحَ ابن معصوم الرفعَ للفعل المضارع التالي لـ (إذن) المسبوقة بـ (الفاء) أو (الواو) مرجحًا الغاءَ عملِها وفقا للشائع من كلام العرب وجمهور القراء على النصب الذي وردَ نادرا في كلامهم وشاذًا في قراءاتِهم القرآنية ، مستعملا لفظة (أجودَ وأكثرَ) مفضلا ومرجحًا كثرةَ الاستخدام والشيوع على الشذوذ والندرة واصفا نقدَهُ إيّاها بـ (الأجودِ والأكثرِ).

وما لابُدَّ ملاحظته أَنَّ (الرفع والنصب) حكمٌ خاضعٌ للسياق، ولِما يقتضيه المعنى . [٤]

وذلك هو الحقُ ؛ فالمعنى هو الرائدُ ، وهو الأساسُ ، وهو ما يرمي إليه المتكلمُ ، وأمَّا ما سواه من صيغٍ وأولويات فهي تبعٌ للمعاني، وقيادُ دفتها يجبُ أنْ يبقى بيدِ المتكلمِ أبدا، يوجهُها حيثُ يشاءُ ؛ لإيصالِ المعاني التي يرمي إليها إلى المتلقي بأيسرِ وأبلغِ وأجملِ السبل .

---

(١) الحدائق الندية :٦٥٩.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه:٣/ ١٤ ، والمقتضب:٢/ ١١، وعلل النحو: ١٩٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب:٢/ ٣٦ ، وشرح الجزولية الكبير: ٤٧٧/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك :٢/ ٢٤٤، والجنى الداني: ٣٦٢ ، وهمع الهوامع : ١٠٥/٤.

(٣) وهي قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأُبيّ بن كعب (فإذن لا يؤتوا) ، (وإذا لا يلبثوا) بحذف النون على إعمال (إذن) . ينظر: هامش صفحة (٦٨) من الرسالة .

(٤) ينظر: النحو الوافي: ٤/ ٣١٣.

المبحث الثاني

نقدُهُ النحوي في مسائلَ أُخرى في الأفعال

١- الخلاف في فعلية (عسى) :

ذكر ابن معصوم في كتابه (الحدائق الندية) جملة أقوال في فعلية (عسى) ، يمكن بيانها على النحو الآتي:

١-القول بفعلية (عسى) مطلقا . وعزا هذا الرأي إلى جمهور النحاة .

٢-وذهبَ ثعلب وابن السراج إلى عدِّه حرفا مطلقا .

٣-وعدَّها سيبويه حرفا في حال اتصالها بضمائر النصب كقول الراجز :

تقول بنتي قد أنَى أناكا ... (يا أبتا علك أو عساكا)

وقد **رجَّحَ ابن معصوم** القول الأول الذي يقضي بفعلية (عسى) معللا ذلك بأنَّهُ رأي الجمهور، ومما يدلُّ على فعلية (عسى) اتصالها بضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة ، وهنَّ من علامات الفعل . [١]

ويمكن بيان المسألة على النحو الآتي:

عسى : فعلٌ مَاضٍ غيرُ متصرفٍ وَمَعْنَاهُ المقاربة والترجي فِي المحبوب والإشفاق فِي الْمَكْرُوه ، وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ **وَعَسَى أَن تكْرهُوا شَيْئا وَهُوَ خير لكم وَعَسَى أَن تحبوا**

(١) ينظر : الحدائق النديَّة : ٢٦٠.

شَيْئا وَهُوَ شَرٌّ لكم ﴾[١] [البقرة :٢١٦] ، وهُوَ يرفع الِاسْم وَينصب الْخَبَر كـ(كَانَ) إِلَّا أَن خَبره لَا يكون إِلَّا فعلا مُسْتَقْبلا وَتلْزَمهُ (أَنْ).[٢]

وقد سُمّيت أفعالُ المقاربة لتقريبها بين الخبر و المُخَبرِ عنه[٣]، وهو من باب تسمية الكل باسم الجزء ، وعلى المشهور ترفعُ عسى معمولا ظاهرا أو ضميرا بلفظٍ موضوع للرفع نحو: عسيتُ وعسيتم كما يقال: كنتُ وكنتُم، وهذا الاستعمال هو المشهور، وبه نزل القرآن العزيز[٤]، قال الله تعالى: **﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾** [البقرة ٢٤٦].

وتتصل (عسى) بضمائر النصب من نحو: (عساك ، عساه ، عساني) ، في لغةٍ ضعيفةٍ كما يُروى عن سيبويه[٥] ، قال : رؤبة بن العجاج: [٦]

تَقُولُ بنتِي قَدْ أَنَى أَناكا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

والشاهد فيه وضع ضمير النصب بعد (عسى) موضع ضمير الرفع تشبيها ب(لعل) ؛ لأنها بمعناه.[٧]

وقال عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنازعني لعليّ أو عساني [٨]

---

(١) يُنظر : مغني اللبيب : ٢٠١، و الجنى الداني: ٤٦٦- ٤٦٧.
(٢) اللمع في العربية :ابن جني :١٤٤.
(٣) يُنظر:المقاصد الشافية : للشاطبي ٢٦١/٢.
(٤) يُنظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ناظر الجيش :١٢٧٧/٣-١٢٧٩.
(٥) يُنظر :شرح كتاب سيبويه : للسيرافي : ١٣٨/١.
(٦) يُنظر : ملحق ديوان رؤبة :١٨١، و كتاب سيبويه :٢/ ٣٧٥ ، والمقتضب :٣/ ٧١ .
(٧) ينظر: تحصيل عين الذهب : ٣٧٥.
(٨) شعر الخوارج : ١٥٨، د. إحسان عباس ، وكتاب سيبويه ١/ ٣٨٨، والخصائص ٣/ ٢٥، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٩ .

الشاهد فيه : اتصال ضمير النصب ب(عسى) ودخول النون على الياء في عساني دليل على أنّ الكاف في عساك ضمير نصبٍ لا جرٍّ؛ لأن النون والياء علامتان للنصب .[١] وهي لغة قليلة، نصّوا على ضعفها جهة السماع، فإنها لم تكثر في الكلام، ومن جهة القياس لإخراج عسى –وهى فعل– من بابها، وهو باب (كان) إلى باب (إنّ). [٢]

وتتصرف (عسى) بشكلٍ خاص في حال اتصالها بضمائر النصب كما لـ (غدوةَ) تصرفٌ خاصٌ مع لدن في قولهم (لدن غدوةً) فألحقها سيبويه في هذه المواطن بـ (لعل) وعدَّها من الحروف كما يحكي السيرافي . [٣]

واتصال عسى بضمائر النصب يُعدُّ مشكلا ؛ لأن حقها الاتصال بضمائر الرفع كما وردت في القرآن الكريم ، فاحتاج الأمر إلى توجيه، وذهب النحاةُ فيه ثلاثة مذاهب[٤] :

- فمذهب سيبويه أنها في موضع نصب و "أن يفعل" في موضع رفع إلحاقًا لـ"عسى" بـ"لعل" كما ألحقت "لعل" بـ"عسى" في اقتران خبرها بـ "أن" كقول متمم بن نويره:

لَعَلَّكَ يَوْما أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللاّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[٥]

والشّاهد فيه: (لعلّك يوما أن تُلِمَّ) حيث جاء خبر (لَعَلّ) مضارِعًا مقترنا بـ (أن) حملاً لها على (عسى).[٦]

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب : ٣٧٥.

(٢) يُنظر : المقاصد الشافية: للشاطبي : ٣٠٠/٢-٣٠١.

(٣).يُنظر : كتاب سيبوية :٣٧٥/٢، وشرح كتاب سيبويه : للسيرافي : ١٣٨/١.

(٤) شرح الشافية الكافية ٧٧/١-٧٨، ويُنظر : الجنى الداني: ٤٦٦-٤٦٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٢٧٧/٣-١٢٧٩.

(٥) يُنظر هذا البيت في: ديوانه: ١١٩، والمقتضب ٧٤/٣.

(٦) يُنظر : خزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٣٤٥.

- ومذهب أبي العباس المبرد (٢٨٥هـ) أن "عسى" على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان اسمًا جعل خبرًا، والذي كان خبرًا جعل اسمًا. (١)
- ومذهب أبي الحسن الأخفش (٢١٥هـ) أن "عسى" على ما كانت عليه من رفع الاسم، ونصب الخبر، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قول الراجز: **يابنَ الْزّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا**(٢) ...

أراد عصيت، فجعل الكاف بدلا من التاء. وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجر في التوكيد نحو "رأيتك أنت" و "مررت بك أنت"، وفي قول بعضهم "ما أنا كانت" و "ما أنا كإياك".

ورجَّحَ ناظر الجيش رأي الأخفش في هذه المسألة وعَدَّه هو الأقربُ للصواب ؛ لوروده عن العرب ، وهو مختار ابن مالك أيضا ، ويرى الدكتور حامد عبد المحسن والدكتور علي جميل العبيدي أنَّ (عسى) في منزلة بين منزلتين بين الفعلية والحرفية رأيًا وسطًا، وأجدهُ رأيا وجيها في هذه المسألة. (٣)

والمتحصَّل أنَّ في (عسى) ثلاثة آراء:

الأول: إنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة، ورجّحَهُ المتأخرون.

---

(١).يُنظر: المقتضب ٣/ ٧١.

(٢) وعجزه : وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا ، الرجز لرجل من حمير في المقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك :١/ ٣٩٧،

(٣) يُنظر: المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ، بحث د. حامد عبد المحسن كاظم ود. علي جميل العبيدي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد : ١٤ – العدد (١-٢) /٢٠١١م ، ١٠٧-١٠٨.

الثاني: إنها حرفٌ في جميع الأحوال، اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل ، وهذا رأيُّ جمهور الكوفيين، وثعلب، وابن السراج. وحُكي عن ابن السّرَّاج أنَّهُ حرفٌ، وهو قولٌ شاذٌ لا يعرَّجُ عليه، والصحيحُ أنه فعلٌ [١].

والثالث: إنها حرف في حال اتصالها بضمير نصب، كما تقدَّم في قول رؤبة وعمران بن حطان . وهي حرفٌ في مثل هذه الشواهد ، وفعلٌ فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه شيخ النحاة[٢] .

أما موقف ابن معصوم فقد **اختار مذهب جمهور النحاة** القائلين بفعلية (عسى) واصفا إيّاه **بالصحيح** ، ومعللا اختياره بكثرة ورود اتصال (عسى) بضمائر الرفع البارزة ، وتاء التأنيث الساكنة ويُعَدُّ الاتصال بها دليلا على فعلية الكلمة .

---

(١) ينظر: أسرار العربية :١٠٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك : لابن هشام :٢٩٠/١، والجنى الداني: ٤٦٦-٤٦٩، ومنحة الجليل: ٣٢٢/١.

٢- الجزم بـ (إذ) و (حيث) مقرونين بـ (ما) :

نَبَّه ابن معصوم على أنَّ المفهوم من كلام الشيخ البهائي بأنَّ (إذ) و(حيث) لا تكونُ من الأدوات الجازمة لفعلين إلاّ إذا اقترنتا بـ (ما) ، مرجحًا ذلك بالقول : " **وهو كذلك على الأصح** " خلافا للفراء في جواز الجزم بهما بدون (ما) قياسا على أين وأخواتها. [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

الشرط هو: وُقُوع الشَّيْء لوُقُوع غَيره. [٢] ومن الأدوات الجازمة لفعلين (إذ) و (حيث) إذا ما اقترنتا بـ (ما) وتقتضي جملتين، أُولاهما ملزومةٌ للثانية، تسمى الأولى شرطا وتسمى الثانية جزاءً وجوابا، [٣] فالشرطُ تعليقُ وقوعِ أحدِ الجائزين أو عدمِه بوقوعِ الآخر. [٤] واختلف النحاة في تقدير (اذ ما) ، فشيخ النحاة سيبويه يرى أنَّ أصلها (إذ) الظرفية الدالة على المُضي ، فلمّا أضيفتْ لها (ما) كفَّتْها عن الإضافة ؛ وسلبت الاسمية منها ؛ وألحقتها بحروف الشرط الجازمة لفعلين . واستشهدوا بقول العباس بن مرداس في غزوة حنين: [٥]

إذ مَا أَتيتَ عَلَى الرسولِ فَقُلْ لَهُ: ... حَقًّا عَلَيْكَ إِذا اطمأَن المجلِسُ

يَا خيرَ مَن رَكِبَ المَطِيَّ وَمَنْ مَشى ... فَوْقَ الترابِ، إِذا تُعَدُّ الأَنْفُسُ

---

(١) ينظر: الحدائق الندية : ٦٧٧- ٦٧٨ .

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ٤٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ٧٣.

(٤) ينظر: الحدود في علم النحو للأُبَّذي : ٤٦٧.

(٥) البيتان للعباس بن مرداس في غزوة حنين يذكر إقدامه وبلاءه مع قومه . وورد برواية (إذما) في كتاب سيبويه ومعظم كتب النحو واللغة. **أمَّا رواية الديوان:** ٨٨ **فهي: إمَّا أتيتَ على النبيّ فقلْ له** ...وكذلك هي رواية صاحب العباب الزاخر ١٤٥/١ باب(عسس) ، والبغدادي في خزانته يذكر أنها رَوَاية أهل السّير مِنْهُم ابْن هِشَام. انظر: خزانة الأدب: ٩/ ٣٠ ؛ **وحينئذٍ لا شاهد فيه لـ (إذما)** .

والشاهد في البيت: المجازاة ب (إذما)، والفعل الماضي بعدها بمعنى المستقبل ؛ بدلالة وقوع الفاء في جوابها . [١]

وقول الآخر: وهو لعبد الله بن همام السّلوليّ: [٢]

إذ ما تَرَيني اليومَ مُزجى ظَعِينَتي ... أُصَعِّدُ سَيْراً في البلاد وأُقْرِعُ

فإني من قومٍ سِواكُم وإنما ... رجاليَ فَهمٌ بالحِجازِ وأَشْجَعُ

والشاهد فيهما مجيء "إذما" إذ وقعت شرطا، قُرنَ جوابها بالفاء في البيت الثاني " فإني من قومٍ" وَ(مَا) المُسلطةُ سَلطت الْحَرْف على الْجَزْم وَلَو لم تكن، لم يجْزم الْحَرْف ، ومغيرة لِمَعْنى الْحَرْف. [٣]، ومن شواهد المسألة قول الآخر: [٤]

وإنّك إذ ما تأبَ ما أنت آمرٌ ... به تلفَ من إيّاه تأمرُ آبيا

والشاهد فيه في «إذما» إذ جزم فعلين هما: «تأب» و «تلف». ولقلة ورودها شَكَكَ بعض النحاة في أن تكون(إذ ما) أداة شرط جازمة ؛ وقد ذكر السيرافي(٣٦٨هـ): أنَّ (إذما) لم يذكرها من النحاة إلّا سيبويه وببيتين من الشعر[٥]، وتابعه ابن الأثير فالمجازاة بها قليل . [٦]

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب : ٤٠٥، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية :٢١/٢ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٥٣/٣، وشرح المفصل: ٤/ ٢٧١، وخزانة الأدب للبغدادي:٣٣/٩.

(٣) ينظر: رسالة منازل الحروف للرماني:٣٩ : شرح أبيات سيبويه للنحاس:٢٨٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٢٥٣/٣، وتحصيل عين الذهب :٤٠٦.

(٤) من الأبيات مجهولة القائل ، ينظر: شرح الشواهد الكبرى للعيني : ٤/ ٤٢٥، والمعجم المفصل لشواهد العربية ٦/ ١٠٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤٨٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٧٥/٤.

(٦) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٦٢٧.

ونقل ابن عقيل (٧٦٩هـ)عن بعض النحويين: أنَّ(إذما) ليست من أدوات الشرط، وإنما ورد الجزم بها قليلا في الشعر كـ (إذا).[١] وخصّوه بِالضَّرُورَةِ [٢]؛ لقلة ورودها. أمّا أبو حيان الأندلسي والمرادي فقد أجازا الجزم بها في الكلام ، خلافا لمن خصَّ ذلك بالشعر وجعلها كـ (إذا) . [٣]

وكما اختلفوا في عدِّها من أدوات الشرط أم لا ، اختلفوا كذلك في نوعها، أحرفٌ هي أم اسمُ ظرفِ زمان ؟ ففي حين يرى سيبويه [٤] أنّها و(إن) من حروف الشرط ، يرى المبرِّد (٢٨٥هـ) [٥] ، وابن السراج (٣١٦هـ) [٦] ، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) [٧]، أنها اسم ظرف زمان بقيت على حالها ولم تتغير، وأصلها (إذ) التي هي ظرفٌ لما مضى فزِيدَ عليها (ما) وجوبا في الشرط فجزموا بها .

ونقل بعضُ النحاة أنَّ أدوات الشرط الجازمة لفعلين (إذما) و(حيثما) أدواتٌ مستقلةٌ بنفسها. وهي غيرُ مركبة ؛ فـ(إذما) ليست (إذ) زيدت عليها (ما) ، كذلك (حيثما) ليست (حيث) زيدت عليها (ما) . [٨]

وأجمعَ أغلب النحاة على أنَّ (إذ) و(حيث) لا تعملان كأداتي شرط جازمتين إلا بزيادة (ما) لهما [٩] ؛ إذ تعمل (ما) كما يذكر الرضي على كفّ (إذ) و(حيث) الظرفيتين عن الإضافة؛ لأن

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٤٠.
(٢) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٤٧.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب :٤/ ١٨٦٤، والجنى الداني في حروف المعاني : ١٩١.
(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٥٨.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢/ ٤٨.
(٦) ينظر: الأصول في النحو :٢/ ١٦٠.
(٧) ينظر: الإيضاح العضدي :٢٥٣.
(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب :٢/٥٥، وشرح الرضي: ٤/٧٥ ، وخزانة الأدب للبغدادي : ٩/٣٠ .
(٩) ينظر: كتاب سيبويه :٣/٥٨ ، والمقتضب : ٢/٤٨ ، والأصول في النحو : ٢/١٥٩، والبديع في علم العربية :١/٦٢٧ ، وشرح التسهيل :٤/٧٣، وشرح المفصّل: ٣/١٢٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٧٥ ، واللمحة في شرح الملحة :٢/ ٨٧٢، والتذييل والتكميل :١/١٠٦ ،وشرح شذور الذهب للجوجري : ٢/ ٥٩٨ ، وشرح التصريح : ٢/ ٣٩٨ .

الإضافة مبنيّةٌ على التعريف والشرطَ مبنيٌّ على الإبهام والتنكير ؛ فَلِنَقلِ (إذ) و(حيث) من الظرفية إلى الشرطية لابدَّ من زيادة النكرة (ما) إليهما ، لتكفهما عن الإضافة ، فأصبحت (ما) لازمة لهما كأداتي شرط . [١] وشذَّ الفرَّاء عن هذا الإجماع ؛ إذ يرى أنَّ (إذ) و (حيث) جازمتان سواء لحقت بهما (ما) أم لم تلحق . [٢] ، كان سيبويه قد بيَّنَ ضرورة إلحاق (ما) بـ (حيث) إذا ما أُريدَ أن يُجازى بها وإلا ستكون (حيث) اسما موصولا ، إذ قال :

" وإنما منعَ (حيث) أن يُجازى بها أنّك تقول: حيث تكون أكون ، فتكونُ وصلا لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون ." [٣]

وقد انتقد ابن معصوم رأي الفراء مرجّحًا رأي الجمهور بأنَّ (إذ) و(حيث) لا تكونان أداتي شرطٍ جازمتين لفعلين إلاّ بالتحاق (ما) بهما . قائلا: " **وهو كذلك على الأصحّ** " ، وما ذهب إليه الفراء قياسا على (أين وأخواتها). وذهب سيبويه إلى أنَّ قولنا : حيث تذهب أذهب . هو أقرب إلى الاسم الموصول منه إلى أُسلوب الشرط ، وتعني : المكان الذي تذهبُ إليه أذهبُ إليه .

والمتحصَّلُ مما تقدم ما يأتي :

١) يرى سيبويه أنَّ (إذما) من حروف الشرط ؛ إذ نقلت (ما) (إذ) من الاسمية والظرفية إلى الحرفية والشرطية وكفتها عن الإضافة .

٢) يرى المبرد في أحد قوليه ، وابن السراج ، وابو علي الفارسي أنّ (إذما ،وحيثما) اسمان ظرفا زمانٍ جازمان بقيا على أصلهما .

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٧٥/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨٥/١ ، وشرح الأشموني:١/ ٣٨٠، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٦٠٢/٢.

(٣) كتاب سيبويه : ٥٨/٣ .

٣) **انتقد ابن معصوم** – موافقا فيه الشيخ البهائي– ما ذهب إليه الفراء من أنَّ (إذ) و(حيث) تردان جازمتين بزيادة (ما) عليهما أو بتجردهما منها ، قياسا على (أين وأخواتها) ، مرجحا رأي الجمهور الذي يرى أنهما لا تتحولان من الظرفية إلى أسلوب الجزم إلا بإضافة (ما) إليهما التي تكفهما عن الإضافة وتنكرهما وتلحقهما بأدوات الشرط الجازمة لفعلين .

٤) انتقدَ السيرافي ما ذهب إليه سيبويه لكونه قد تفرَّدَ بعَدِّ (إذما) من أدوات الشرط ، وقد خصَّهُ أغلبهم بالشعر . ويرى بعضهم أنَّ الجزم بها قليل كالجزم بـ (إذا) .

٥) احتجَّ سيبويه بالسماع ، واحتجَّ الفراء بالقياس ، والسماعُ – إن صحَّ – مُقدَّمٌ على القياس . وقد ثبتَ أنَّ بعضا من تلك الشواهد الشعرية مجهولة القائل أو وردت برواية أخرى لا شاهدَ فيها .

نؤيد ما ذهب إليه ابن معصوم حين رجَّح رأي الجمهور الذي يرى أنَّ (إذ) و(حيث) لا تجزمان إلاّ باقتران (ما) بهما ، وإنَّ (حيث) بدون (ما) تكون أقرب إلى الاسم الموصول منها إلى أدوات الشرط .

الفصل الثالث

نقده النحوي في الحروف

المبحث الأول: نقده في الحروف غير العاملة.

المبحث الثاني : نقده في الحروف العاملة .

المبحث الأول

نقده في الحروف غير العاملة

١- استعمال (الهمزة) حرفًا للنداء.

جاء في الفوائد الصمدية والتهذيب:

" الهمزةُ حرفٌ تردُ لنداءِ القريبِ والمتوسّطِ ، للمضارعة وللتسوية ، وهي الدّاخلة على جملة في محلّ المصدر ، نحو : **﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾** [البقرة:٦] " [١]

وعقَّبَ ابن معصوم على ذلك ذاكرا ومبيّنا أنواع الهمزة : " والهمزةُ: حرفٌ يَرِدُ على وجوهٍ :

أَحدُها : أن يكونَ «حرفَ» نداءٍ موضوعٌ «لنداءِ القريب» كقول امرئ القيس: [٢]

أفاطمُ مهلاً بَعْضَ هذا التَّدلُّلِ ... وإنْ كُنتِ قد أزْمَعْتِ صرمي فأَجْملي

« والمتوسّط» أي ويردُ لندائه ، **وهذا [ما]** [٣] **لم يقلْ بِه أحدٌ ، وإنّما هو عندهم لنداءِ القريبِ فقط** ، نعم نقلَ ابنُ الخبازِ(٦٣٧هـ) في شرحِهِ على الدرّةِ الألفيةِ عن شيخِهِ أنّ الهمزةَ للمتوسّط ، **وأنّ الّذي للقريب (يا)** ، والمصنّفُ جمعَ بين القولين ، فجعلَها للقريب والمتوسّط معا.

قالَ ابنُ هشام : وما نقله ابنُ الخبازِ خرقٌ لإجماعِهم . قالوا وذلك من وجهين : دعواهُ أنّ الهمزةَ للمتوسّط ، وإنّما هي عندهم لنداءِ القريب ، والثاني كون القريب لم يُوضعْ لندائه غيرَ (يا) ، وقولُ المُصنّفِ(البهائي) أيضا خرقٌ للإجماع ، لكنّه من وجه واحد." [٤]

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب :١٦٩.

(٢) ينظر: ديوانه :٣٢.

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الحدائق الندية : ٨٠٨.

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

النداءُ حقيقةً: هو طلبُ إقبالِ مَنْ تناديه عليك[١] بحرفٍ ينوبُ منابَ أدعو، لفظا أو تقديرا[٢]. وهو واحدٌ من هذه الأحرف الثمانية، ولا يجوز أن يُدعى أحدٌ بحرفٍ غير هذه الحروف الثمانية التي ذكرها النحاة ؛ لأن المسألة توقيفية ؛ مبنيةٌ على لسان العرب.

وهذه الأحرف هي :

الهمزة : لنداء القريب [٣]، وشذَّ عنهم ابن الخبَّاز(٦٣٩هـ) فعدَّها لنداء المتوسط نقلا عن شيخه. [٤]

و(أيْ): لنداء المتوسط .[٥] وعَدَّها المبرد(٢٨٥هـ)[٦]، والجَزُولي(٦٠٧هـ)، [٧] وابن الخبّاز(٦٣٩هـ)[٨] لنداء القريب ، أمّا ابن مالك(٦٧٢هـ) فقد عدَّها لنداء البعيد. [٩]

---

(١) ينظر: الكليات :٩٧٩.

(٢) ينظر :شرح الرضي على الكافية ١٤١/١، وشرح التصريح: ٢/ ١٦٧.

(٣) بإجماع النحاة وشذَّ عنهم الشيخ البهائي .

(٤) ينظر: شرح ابن الخباز على الفية ابن معطي المسمى : الغُرّةُ المخفيّة في شرح الدُّرّة الألفية : ص٨٤ : (مخطوطة) ، ومغني اللبيب:٦٩/١، وهمع الهوامع ٣٤/٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢١٣، والكناش في النحو والصرف ١٠٨/٢، وشرح الألفية للاشموني :١٦/٣، وشرح الالفية للشاطبي : ٢٣٤/٥.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٣.

(٧) ينظر: المقدمة الجزولية :١٨٧.

(٨) ينظر: الفية ابن مُعطي المُسمَّاة : الدُّرّة الألفيّة :٥٢. وشرح فصول ابن معطي في النحو:٦٦٣.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية :٣/ ١٢٨٩، والجنى الداني :٣٥٥، وهمع الهوامع : ٣٤/٢.

و(يا): وهي أُمُّ البابِ ، وأصلُ حروفِ النداء، وتستعملُ لنداء القريب والمتوسط والبعيد والمستيقظِ والنائمِ والمُقبِل والغافل ، وتكونُ في التعجب والاستغاثة. وقد تدخلُ في النُّدبة بدلاً من "وا" ؛ فنراها داخلةً في جميع أبوابه، وهي لنداء البعيد مسافةً أو حكماً، وقد يُنادى بها القريب، توكيداً. ومذهبُ سيبويه أن ما عدا الهمزة، من حروف النداء، فهو للبعيد.(١) إلا أنَّه يجوزُ نداءُ القريب بما للبعيد، على سبيلِ التوكيد، وعلى منع العكس، وعليه إجماع النحاة . (٢). وأما (أيا) و(هيا) و(آي) و (آ) للبعيد حَقِيقَةً أَو حكما . والحرفان الأخيران لم يذكرهما النحاةُ الأوائل (٣)؛ واقتصروا على الستة المشهورةِ منها؛ لقلة ورودها في كلام العرب ، وذكرهما ابن مالك ونسب زيادتهما إلى الكوفيين في نداء البعيد وذكرهما النحاةُ المتأخرون بعده، (٤) قال ابن مالك:

وَلِلمُنَادَى النَّاءِ" أو كالناء "يا، ... وأي، وآ" كذا "أيا" ثم "هيا"

والهمز للداني، و"وا" لمن ندب ... أو "يا" وغير "وا" لدى اللبس اجتنب(٥)

واختصتْ "أي" والهمزة بالقريب لأسبابٍ صوتية ؛ فـ "أي" والهمزةُ ليس فيهما رفعٌ للصوت ومدِّه ، فأما الياءُ في "أيْ" ؛ فهي ليست مَدَّةً لفتح ما قبلها. ولا تكونُ مدةً إلَّا إذا أُسكنتْ، وكانت

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/٢٣٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٢٣٠، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٢١٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤٨، والكافية في النحو :٣٤. ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٠١، والجنى الداني: ٣٥٥، وشرح الألفية للاشموني :١٦/٣، وشرح الالفية للشاطبي : ٢٣٤/٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤٨ ، والبديع في علم العربية:١/ ٣٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية: :٣/ ١٢٨٩، وينظر: أوضح المسالك :٤/ ٤، وهمع الهوامع :٢/ ٣٣، وشرح الأشمونى:٣/ ١٦.

(٥) الفية ابن مالك : ٤٩.

حركةُ ما قبلها من جنسها، والهمزةُ ليست من حروف المدَّ أيضا، فاستُعملتا للقريب و "وا": للندبة حصرا. (١)

وكون النداء يفيدُ التخصيص؛ فهو يُكسِبُ الاسم المُنادى التعريفَ كما تُكسبُه الإشارةُ ذلك؛ لأن في الموضعين قصدًا وإيماءً إلى حاضر. (٢)

وقد ذكر الشيخ البهائي متوهما أنَّ الهمزة تُستعملُ لنداء القريب والمتوسط ، والمتحقق لدى النحاة أنّها للقريب حصرا. وردَّه ابن معصوم **منتقدا ومنكرا** وقوع ذلك نكرانا قاطعا بالقول : **(وهذا لم يقل به أحدٌ)** . وقد توهَّم شيخ ابنِ الخبازِ قبله بذلك كما نقل عنه ذلك ابن الخبَّازِ في شرحِهِ على الدرّةِ الألفيةِ بأنَّ الهمزة لنداء المتوسط وأنَّ (يا) لنداء القريب حصرا ، ويبدو أنَّ الشيخ البهائي قد نقل عنه ذلك الخرق جاعلا الهمزة لنداء المتوسط والقريب .

يتضح مما سبق ما يأتي :

١) إنَّ الهمزة لنداء القريب حصرا ، وأنَّ الشيخ البهائي قد وهم بجعلها لنداء المتوسط ؛ خارقا بذلك إجماع النحاة .
٢) يبدو للبحث أنَّ الشيخ البهائي قد نقل هذا الوهم عن ابن الخبَّاز الذي نقله هو الآخر عن شيخه ؛ بأنَّ الهمزة لنداء المتوسط .
٣) انتقد ابن معصوم بشدَّة ما ذهب إليه الشيخ البهائي وخرقه لإجماع النحاة واصفا خروجه عن الإجماع بـ " **وهذا لم يقل به أحدٌ** " .
٤) قد كان ابن معصوم موفقا في رصده لذلك الخرق بالنقد والرفض والإنكار .

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٥/ ٤٩.

(٢) ينظر: م. ن:١/ ٣٤٣.

٢- جواز وقوعِ (إذ) بعد (بينا) من عدمه .

ذكر النحاة المتأخرون [١] أنَّ « إِذْ » تأتي على أَرْبَعَةِ أوجه :

١-**الوجه الأول:** أَن تكون اسْم زمانٍ مَاضٍ ؛ وتستعمل في أَرْبَعَة استعمالات :

أ- **أَحدهَا** :أَن تأتي ظرفا ؛ وَهُوَ الْغَالِب عليها ،نَحْو :**﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾** [التوبة/ ٤٠]

ب- **وَالثَّانِي** : أَن تكون مَفْعُولا بِهِ ، نَحْو: **﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾** [الأنفال/ ٢٦].

وَالْغَالِب أن تأتي(مَفْعُولا بِهِ) فِي أَوَائِل الْقَصَص فِي التَّنْزِيل بِتَقْدِير (اذكر)، نَحْو: **﴿ وَإِذ قَالَ رَبك لِلْمَلَائِكَة﴾** [البقرة /٣٠] ،و**﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾** [سورة البقرة ٥٠] .

ج-**وَالثَّالِث:** أَن تأتي بَدَلا من الْمَفْعُول به، نَحْو: **﴿وَاذْكُر فِي الْكتاب مَرْيَم إِذْ انتبذت ﴾** [سورة مريم : ١٦] فَـ (إِذْ) بدل اشْتِمَال من مَرْيَم .

د- **وَالرَّابِع** : أَن يُضافُ إِلَيْهَا اسْمُ زمَانٍ صَالحٌ للاستغناءِ عَنهُ، نَحْو: (يَوْمئِذٍ) وَ (حِينَئِذٍ) أَو غيرُ صَالحٍ لَهُ، نَحْو قَوْله تَعَالَى: **﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾** .[سورة آل عمران : ٨]

٢-**وَالْوَجْه الثَّانِي:** أَن تأتي اسْمَ زمنٍ لِلْمُسْتَقْبل ، نَحْو: ﴿ يَوْمئِذٍ تحدث أَخْبَارهَا﴾[الزلزلة/٤] وَالْجُمْهُور لَا يثبتون هَذَا الْقسم ويجعلون الْآيَة من بَاب ﴿ وَنفخ فِي الصُّور﴾ [الزمر/٦٨] أَعنِي من تَنْزِيل الْمُسْتَقْبل الْوَاجِب الْوُقُوع منزلَة مَا قد وَقع.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٠٩، مغني اللبيب :١١١، وتمهيد القواعد:٤/ ١٩٢٧ ، والعدة في إعراب العمدة:٢/ ٢١٢، وهمع الهوامع :٢/ ١٧٧، و خزانة الأدب للبغدادي:٧/٧٢.

٣-**وَالوجه الثَّالِث:** أَن تأتي للتَّعْلِيل نَحْو ﴿ **وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ** ﴾ [سورة الزخرف : ٣٩]

٤-**الوجهَ الرَّابِع:** أَن تأتي(إذ) للمفاجأة(وهي ما تعنينا في هذه المسألة)، كَقَوْلِه :

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فبيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسيرُ[١]

وقيل فيها أقوال هل هِيَ : ظرفُ مَكَانٍ ، أَو زمَانٍ، أَو هي حرفٌ بِمَعْنى المفاجأة ، أَو حرفُ توكيدٍ أَي زَائِدٍ. و تناولها ابن معصوم بشكل مفصل[٢] ، فذكر أنّها ترد: " (للمفاجأة) ، نصّ عليه سيبويه ، وهي الواقعةُ (بعد بينما أو بينا)، كقول الشاعر:

استقدَرَ اللهُ خيرًا وارضينَّ به ... فبينما العسرُ إذ دارَتْ مَيَاسِيرُ

والشاهد فيه مجيء (إذ) الدالة على المفاجأة في جواب (بينما) . [٣]

وكقول الشاعر: [٤]

وكنتَ كَفَيْءِ الغُصْنِ، بَيْنا يُظِلُّنِي ... ويُعْجِبُنِي إِذْ زَعْزَعَتْهُ الأَعاصِرُ

---

(١) البيت لحريث بن جبلة أو عنبر بن لبيد العذري في: تحصيل عين الذهب: ٥٢٥ ، ولسان العرب: ٤/ ٢٩٣ (دهر)، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٤٤،وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١/ ٤٢٦ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية:٣/ ٣٦٤،. وبلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٥٢٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢٣٧/١، وخزانة الأدب للبغدادي:٧/ ٦٠.

(٢) ينظر: الحدائق الندية : ٨٢٧ .

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٢٥، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٤٤.

(٤) البيت مجهول القائل : وقد وردَ في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٧/ ٣٠١ .

والشاهد فيه مجيء (إذ) الدالة على المفاجأة في جواب (بينا) ؛ وهو من الشواهد مجهولة القائل مما يضعف اعتماده ، وأنكر بعضُ النحاة مجيء (إذ) بعد (بينا) خاصّةً دون (بينما) ، وجعله الحريريّ من الأوهام في (دُرّة الغوّاص) لقلة وروده على لسان العرب ، قال الحريري :

" وَيَقُولُونَ: بَينا زيدٌ قَامَ إِذْ جَاءَ عَمْرو، فيتلقون (بَينا) بـ (إذ)، وما سُمِعَ عَن الْعَرَب: بَينا زيد قَامَ جَاءَ عَمْرو، بِلَا (إِذْ) ؛ لِأَن الْمَعْنى فِيهِ: بَين أَثْنَاء الزَّمَان جَاءَ عَمْرو، وَعَلِيهِ قَول أبي ذُؤَيْب الهذلي : [١]

بَينا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ ... يَوماً أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ سَلْفَعُ[٢]

والشاهد فيه عدم مجيء(إذ) في جواب (بينا) ، وإِضَافَة بَينا إِلَى الْمصدر الْمُفْرد. [٣]

وَذكر سِيبَوَيْه [٤] أَن (إِذْ) تقع بعد (بينا، وبينما)؛ لغرض المفاجأة تَقول: بَيْنَمَا نَحن نسير إِذْ أقبل زيد ، وذكر البغدادي (١٠٩٣هـ) أنَّ الأصمعي وَكثير من النَّحْوِيين واللغويين [٥] يُنكرُونَ هَذَا وَيَقُولُونَ: لَا حَاجَة إِلَى (إِذْ) بعد (بينا و بينما)؛ لقلَّته أَلا ترى أَنَّك تَقول: حِين زيدٌ جَالس قَامَ

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ٧٦ .

(٢) كذا في رواية ديوانه : ١٧٠، وفي رواية ديوان الهذليين :ص١٨ ، وردت الرواية : (بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ ...)، وروى أبو عبيدة: "فيما تَعَنُّقِهِ " جعل "ما" زائدة صلة في الكلام. ..**وحينها لا شاهد فيه** و(تعنقه) مجرورة بـ (في) . ينظر: حاشية ديوانه :١٧٠، وخزانة البغدادي :٧/ ٧٥.

(٣) ينظر: شرح شواهد المغني ١/ ٢٦٣، وخزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٢٥٨؛ و ٧/ ٧١، ٧٣،٧٤ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية:٤/ ٣١٥ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٣٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦/ ٤٧٠، ٤٧١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤/ ٩٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٠٩ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤/ ١٩٢٧، والتذييل والتكميل:٣/ ٣١٥، والعدة في إعراب العمدة: ٢/ ٢١٢ ، وهمع الهوامع :٢/ ١٧٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ٧/ ٦٣.

عَمْرو. وبَيْنَمَا بِمَنْزِلَة حِين، فضلا عن أنَّ أشعارهم وَردت بِلَا (إِذْ). وَمِمَّا اسْتشْهدُوا بِهِ بَيت أبي ذُؤَيْب هَذَا وَغَيره. (١)

وقد **ردَّ ابن معصوم منتقدًا** ما استند إليه الحريري قائلا: "**وليس كذلك**" (٢)، (أي ليس الأمرُ كما ذكرَ الحريري) معتمدا في رَدِّهِ على شهادتيَ الأصمعي وابن مالك اللذين أَقَرَّا بعربية ذلك الأسلوب ؛ إذ قال الأصمعي : **وقوعُ (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما) عربيّ** . وكذلك ما ذهب إليه ابن مالك، إذ قال : " **تركُ (إذ) بعد (بينا) و(بينما) أقيسُ من ذكرها ، وكلاهُما عربيّ** ." (٣) وبذلك فقد أكّدا عروبة هذا الأسلوب على الرغم من قلة وروده . ولم يكتفِ ابن معصوم بذلك بل دَعَمَ رأيه بحُسْن توجيه الرضي للمسألة الذي اعتمدَ على السماع من خطبة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) المسمّاة بالشِّقْشِقيَّة ، حين قالَ : (٤) وكان الأصمعيّ لا يَستفصحُ إلا تَركَ (إذ) و(إذا) في جوابِ (بينا) و(بينما) ؛ لكثرة مجيء جوابِها بدونهما ، والكثرة لا تدلّ على أنّ المكثور غيرُ فصيحٍ ، بل على أنَّ الأكثرَ أفصحُ ، ألا ترى إلى قولِ أميرِ المؤمنين عليّ (عليه السلام) – وهو من الفصاحة بحيث هو– : " بَيْنا هو يَستقيلُها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته" (٥) .

وبذلك فقد تبنّى ابنُ معصوم – كما رأينا – وجهةَ نظرِ الرضي ؛ مرجحا ما جاء فيها من سماعٍ في الخطبة الشِّقْشِقيَّة للإمام علي (عليه السلام) ، وناقدا إنكار الحريريّ وقوعَ (إذ) بعد

---

(١) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي:٧/ ٧٣.

(٢) ينظر: الحدائق الندية : ٨٢٧ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٠٦.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٩٦.

(٥) كتاب نهج البلاغة : الخطبة الشقشقية : ٥٣/١.

(بينا) خاصّةً استنادا لقول بعضِهم ولقلته ، وَعَدَّ ذلك من الأوهام . وما نطمئنُ إليه في هذه المسألة أنَّ ابن معصوم قد قال بمقالة الرضيّ هنا الذي استند إلى **علَّة كثرة الاستعمال دليلا في النقد النحوي** ويتَّضحُ ذلك جليا حين ذكر الرضي أنَّ الكثرة لا تعني أنَّ المكثور غيرُ فصيحٍ بل يعني أنَّ الكثير أفصح .

ونستنتج من ذلك ما يأتي :

١) قلة ورود (إذ) الفجائية في جواب (بينا) دعت الأصمعي إلى عدم استفصاحها على الرغم من اعترافه بأنَّهُ من كلام العرب !

٢) ذكر ابن مالك أنَّ مجيء وعدم مجيء (إذ) الفجائية بعد (بينا) و(بينما) كلاهما عربي لكن عدم مجيئها أقيس .

٣) استند الرضي إلى إقرار الأصمعي وابن مالك بعروبة ذلك الأسلوب [مجيء إذ الفجائية في جواب بينا خاصةً] متكئا على السماع من كلام أفصح وأبلغ العرب علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إذ ورد هذا الأسلوب في خطبته المسماة بالشِّقْشِقيَّة.

٤) **انتقدَ ابن معصوم بشدَّة** ما ذهب إليه الحريري في كتابه "دُرَّة الغواص في أوهام الخواص" ، بالقول : "**وليس كذلك** " عندما عَدَّ الأخير مجيء (إذ) الفجائية بعد (بينا) من أوهام الخواص ، معتلا بإقرار ابن مالك ومن قبله الأصمعي بعروبة ذلك الأسلوب وروده على لسان العرب على قلته ، ومستندا إلى العلَّة التي أوردها الرضي بالقول : إنَّ قلة ورود الشيء لا تعني أنَّ المكثور[القليل الورود] غير فصيح بل إنَّ الكثير أفصح .

٥) يؤيد البحث ما ذهب إليه ابن معصوم وما ذهب إليه الرضي من أنَّ قلة ورود الشيء لا تعني عدم فصاحته، بل تعني إنَّ الأكثر منه أفصح ؛ وبالأخص إذا وردَ على لسان سيِّد البيان أفصح العرب وأبلغهم أميرَ المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام).

٣- الخلاف في جواب (لو) .

اختلف النحاة في وقوع جواب (لو) جملةً اسميةً بين قبولٍ ورفضٍ وتأويل ، وتناولها ابن معصوم في الحدائق الندّية بالقول :

" قد يكونُ جوابُ (لو) جملةً اسميّةً مقرونةً بـ (اللام) كقوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ**﴾ [البقرة / ١٠٣] ، وهو قول الزجاج [١] ، قيل : الجملةُ مستأنفةٌ ، وقيل : جوابُ قَسَمٍ مَحذوفٍ مُغنٍ عن جوابِها وليس بجوابها ، **وهو الصحيحُ ، وجوابُ (لو) محذوفٌ لدلالة ما بعده عليه،** وتقديرُهُ:[لأُثِيبُوا] [٢] ، وقوله : ﴿ **لَمَثُوبَةٌ**﴾ تقديره : (واللهِ لمثوبةٌ)[٣]".

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

(لو) من حروف المعاني، وتأتي على ضربين: موصولة وشرطية. فالموصولة منها ما تأتي مع الفعل (وَدَّ) عادةً ، ويتم تأويلها بمصدر كما في قوله تعالى: ﴿**يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ**﴾ [البقرة :٩٦] [٤]

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١/ ١٨٧.

(٢) هكذا ورد تقديرها في المصادر النحوية وكتب التفسير التي تناولت المسألة ؛ وهو الصحيح ، وقد وردت (لا يثبتوا) خطأً في صفحة :٩٠٦ ، من كتاب الحدائق الندية بتحقيق :د. أبو الفضل سجادي ، و(لا يثيبوا) في ج٢/٦٦٥، من نفس الكتاب بتحقيق :السيدين حسين خاتمي وعلي خاتمي .

(٣) الحدائق الندّية :٩٠٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٤/ ٩٤.

وأما (لَوْ) الشرطية فأَحْسَنُ ما قيلَ فيها قَولُ سيبويه: "إِنَّهَا حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ"(١)، وفضَّله النحاة المتأخرونَ (٢)؛ فهُوَ عندهم أَحْسَنُ مِنْ القَوْلِ الذي شاعَ بين النَّحاة الأوائل من أنَّها : "حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ " ؛ لِاطِّرَادِ تَفْسِيرِ سِيبَوَيْهِ، وانتقاض تفسيرهم(٣).

وعرَّفه ابنُ مالك بالقول: (لو) حرف يدل على انْتِفَاء تالٍ وَيلْزم لثُبُوته ثُبُوت تاليه .(٤)وقد وصف ابن هشام تعريف النحاة الأوائل بالفاسد في حين وصف تعريف سيبويه وابن مالك بالجيد(٥).

وقيل في (لو) أيضا إنَّها حرفٌ يدلُ على تعليقِ فعلٍ بفعلٍ آخرَ، في زمنٍ ماضٍ. فيترتبُ على حصول شرطها، حصولُ جوابها. ويلزمُ كونَ شرطها محكوماً بالامتناع . (٦)

وقد ترد لمعانٍ أُخرى كالتمني ؛ فهي بمنزلة (ليت) في المعنى لا في اللفظ والعمل؛ وَلذَلِك أُجِيب عنها بِالْفَاءِ نحو: لو تأتينا فتحدثَنا، وفي الآية القرآنية الكريمة: **﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾** [الشعراء:١٠٢] . وَقد تأتي للْعرض نَحْو: (لَو تنزل عندنَا فنكرمك) ،وللتحضيض نَحْو: (لَو تُسلِم فَتدخل الْجنَّة) أَي: هلّا تُسلِم ، وللتقليل نَحْو قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام: " ردُّوا السَّائِل وَلَو بظِلفٍ مُحْرَقٍ "(٧).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:٤/ ١٠٠، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٩٨، والجنى الداني :٢٧٤، ومغني اللبيب: ٣٤٢ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٩/ ٤٤٥٠ .

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٧٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل:٤/ ١٠٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب:٣٤٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني :٢٧٤.

(٧) ينظر: مسند أحمد: ٣٨١/٥، وسنن الترمذي : ٦٦٥ .والنهاية في غريب الحديث والأثر:٢/ ٢١٤ .

يَعْنِي المشوي المنتفع بِهِ[١].

أمّا جوابُها فلا يكونُ إلّا فعلاً ماضياً، مثبتاً، أو منفياً بـ(ما)، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم). والأكثر في الماضي المثبت اقترانه بـ(اللام) ،نَحْوَ: ﴿ **لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا**﴾ [الواقعة :٦٥]. وقد يُجَرَّدُ منها كقوله تعالى: ﴿**لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً**﴾ [الواقعة : ٧٠]. وقلَّ دخولها على المنفي[٢] .

ولعدم مجيء جواب (لو) جملةً اسميةً مقرونةً بـ (اللام) في كلام العرب قيل إنَّ جوابَ (لو) لا يكونُ جملةً اسميةً أصلا [٣]، بخلافِ (إنْ) ؛ فالاسميةُ فيها صريحةٌ في ثبوتِ مضمونِها واستقراره ؛ ومضمونُ جوابِ (لو) ممتنعٌ ومنتفٍ. [٤] واختلفت آراء النحاة في توجيه قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ** ﴾ [البقرة / ١٠٣] ، التي ظاهرها أنَّ جواب (لو) جملةٌ اسميةٌ مقرونةٌ بـ (اللام) ، وهو: ﴿ **لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ**﴾ ؛ فكانوا على ثلاثةِ مذاهب :

المذهبُ الأول : منهم من ارتضاه وتقبَّلهُ على ظاهره وعَدَّهُ جواب (لو) مقرون بالـ(لام) على الرغم من عدم ورود جواب (لو) جملةً اسميةً في كلام العرب كما تقدم . ونسبَ عددٌ من النحاة هذا المذهب إلى الزجاج[٥] على الظاهر حيث قال: "مَثُوبة في موضع جواب (لو) لأنها تنْبِئ عن قولك (لأثيبُوا)؛ ومعنى الكلام: إنَّ ثوابَ اللَّه خيرٌ لهم من كَسْبِهم بالكُفْر والسحْرِ. [٦]

---

(١) ينظر: الجنى الداني :٢٨٤)، وشرح التصريح على التوضيح:٢/ ٤٢٥ ، وهمع الهوامع: ٣٥٢/٤، والكليات :٧٨٦ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل:١٠٠/٤ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٩/ ٤٤٤٩، والإتقان في علوم القرآن:٢/ ٢٨٢.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٩/ ٤٤٤٩.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤٥٤/٤-٤٥٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب:١٩٠٢/٤، والجنى الداني:٢٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣/ ١٩٥، همع الهوامع :٣٥٠/٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١/ ١٨٧.

وتبعه عددٌ من النحاة منهم الزمخشري (٥٣٨هـ) مسوغا العدول من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية في جواب (لو) بالقول : وقد أُوثِرتْ الجملةُ الإسميةُ على الفعلية في جواب (لو)؛ للدلالة على ثباتِ المثوبةِ واستقرارِها كما عُدِلَ عن النصب إلى الرفع في جملة (سلام عليكم). [١] وكذلك تبعه الرازي(٦٠٦هـ) في تفسيره، والعكبريُّ(٦١٦هـ) وابن مالك(٦٧٢هـ) والبيضاوي (٦٨٥هـ) وابن هشام(٧٦١هـ) في أحد قوليه . [٢]

المذهب الثاني : وهو ما نُسِبَ إلى الزمخشري (٥٣٨هـ) في أحد رأييه ؛ إذ يرى أنَّ (لو) في هذه الآية القرآنية الكريمة هي التي تأتي للتمني؛ وهي بمنزلة (ليت) في المعنى لا في اللفظ والعمل نحو: لو تأتينا فتحدثَنا، وفي الآية القرآنية الكريمة ﴿ **فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ** ﴾ [الشعراء: ١٠٢] ؛ فهي لا تحتاج إلى جواب ؛لإشرابها معنى التَّمَنِّي، ويأتي بعدها استئناف . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا** ﴾ تَمَنِّيًا لِإِيمَانِهِمْ، عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَيْتَهُمْ آمَنُوا، ثُمَّ ابْتُدِئَ: ﴿**لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ**﴾؛ فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ ل(لو) جواب لَازِمٌ ؛ فجاز الاستئنافُ والابتداءُ بعدها. [٣]

وتعقُّبه أبو حيان بالقول : وما اختارَهُ غيرُ مختار؛ لأنَّ وقوعَ الجملة الابتدائية جوابًا لـ (لو) غيرُ معهودٍ في لسان العرب ، إنما جاء هذا الاختلاف في تخريجه ، والقواعد الكلية لا تثبت بالمحتمل[٤].

---

(١) ينظر : الكشاف :١/ ١٧٤.

(٢) ينظر : تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير:٣/ ٦٣٤، والتبيان في إعراب القرآن:١/ ١٠١، وشرح التسهيل: ٤/ ٩٤، وتفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل:١/ ٩٨، ومغني اللبيب :٣٥٩.

(٣) ينظر: الكشاف :١/ ١٧٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب:١٩٠٢/٤.

المذهب الثالث : وهو ما عليه الجمهور، مستندا إلى السماع من كلام العرب؛ إذ لم يرد عنهم مجيء جواب (لو) جملةً اسميةً مقرونةً بـ (اللام) ؛ وعليه فقد رفضَهُ جمهورُ النحاة اعتمادًا على المطّرد والشائع من كلام العرب . وما وردَ وظاهرُه خلافُ ذلك جعلوا الجوابَ فيه محذوفًا والـ (لامُ) جوابُ قسمٍ محذوف، وليست لام جواب (لو)، وجوابُ القَسَمِ المحذوف مغنٍ عن جوابها . [١]

ومن صريح قولهم ، قول الرضي الذي يرى أنَّ: جوابَ (لو) لا يكونُ جملةً اسميةً . وأما قوله تعالى:﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ فلتقديرِ القسمِ قبلَ (لو)، وكونُ الاسميةُ جوابَ القسمِ لا جوابَ (لو). كما في قوله تعالى ،﴿**وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ**﴾ [الأنعام:١٢١]، وقوله تعالى: ﴿**كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ**﴾ [التكاثر: ٥-٦] وقد سَدَّ جواب القسم مسدَّ جواب (لو) بخلافِ جواب (إنْ) الشرطية ؛ فالاسمية فيه دليل على ثبوتِ المضمونِ واستقراره ، وعلى خلافه مضمونُ جوابِ (لو) فهو ممتنعٌ ومنتفٍ[٢].

وامّا أبو حيان فقد قال في قوله تعالى : ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ أنَّ :جوابَ الشرطِ محذوفٌ ؛ و(لمثوبةٌ) جوابُ قسمٍ محذوف .

وقال معقِّبا على الزمخشري –كما تقدم –: (ومختاره غيرُ مختار ؛ لأنه لم يُعْهدْ في لسان العرب وقوعُ الجملة الابتدائية جوابًا لـ (لو) ، إنما جاء هذا المختلف في تخريجه ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل).[٣] وإلى مثل ذلك ذهب كل من المرادي[٤] والسيوطي[٥]، وأما ابن هشام في أحد

---

(١) ينظر: الجنى الداني:٢٨٤، ومن جمهور الرافضين : الرضيُّ الاستراباذي(٦٨٦هـ)، وأبو حيان(٧٤٥هـ) ، والمرادي(٧٤٩هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ) في أرجح قوليه ، والسيوطي(٩١١هـ) ، والشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ) .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤/٤٥٤-٤٥٥ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٩٠٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٤.

(٥) ينظر: همع الهوامع:٤/٣٥٠ .

قوليه فكأنّهُ يَعدلُ عن قوله الأول مرجحا الرأي الثاني، بالقول : والأولى في ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ أن تكون لامُها لامَ جوابِ قسمٍ مُقدَّرٍ مُتخذا من كون الجملة اسمية دليلا على ذلك بقوله : (بدليلِ كونِ الجملة اسميةٌ)، مضيفا وأما قولُهم: بأنَّها لامُ جوابِ (لو) ، وأنَّ الاسميةَ قد استُعيرتْ مكانَ الفعليةِ، فأمرٌ فيه تعسفٌ.(١)

أمّا الشّهابُ الخفاجي فقد رفض أن يكون جواب (لو) جملةً اسميةً داعما ما ذهبت إليه في الآية القرآنية بالمعنى الذي يَفسدُ إذا ما جُعِلَ الجوابُ المذكورُ فيها جوابًا لـ (لو)، فقال :

إن الاسمية هنا لا تَصلُحُ جوابَ (لو) لسببين، أحدهما : لفظي ؛ وذلك لإجماع النحاة على أنَّهُ لا يكونُ جواب (لو) إلّا جملةً فعليةً ماضويةً، وأمّا السبب الثاني فيستندُ إلى المعنى ؛ فادعاءُ الشرطية بين الجملتين تعني ارتباطَ جملة جواب الشرط بجملة فعل الشرط وتعلقهما ببعض من حيث المعنى ؛ ولأنَّ خيريَّة المثوبة غيرُ متقيدةٍ بإيمانهم واتقائِهم ولا تنتفي بانتفائهما؛ فالأولى أن يكون الجوابُ محذوفا ، وتقديره : (لأثيبوا) (٢).

وانتقد ابن معصوم ما ذهب إليه الزجاج ومَنْ تبعه من اعتماد الجملة الاسمية المقرونة بـ(اللام) جوابا لِـ (لو) الواردة في الآية القرآنية الكريمة ، خلافا للسماع العربي إذ لم يرد فيه مجيء الجملة الاسمية المقرونة باللام جوابا لـ (لو) **وحَمَلَها ابن معصوم** كما حملها جمهور النحاة على أنَّها جوابٌ لقسمٍ محذوف أغنى عن جواب الشرط وسدَّ مسَدّهُ مستندا **إلى الشائع من كلام العرب** الذي يرد فيه جواب القسم جملة اسمية وهو يتساوق مع ما أثبته الشهاب الخفاجي فيما تقدم .

وخلاصة ما سبق :

١. اختلف النحاة في الجملة الاسمية المقرونة بـ (اللام) الواردة في الآية القرآنية الكريمة : ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ فعدها الزجاج ومن

---

(١) ينظر: مغني اللبيب:٣١٠ .

(٢) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (عنايه القاضي وكفاية الراضي):٢/ ٢١٦.

تبعه جوابا لـ (لو) مخالفا سماع العرب حيث لم ترد الجملة الاسمية المقرونة باللام جوابا لـ (لو) في كلامهم .

٢. رأى الزمخشري في أحد رأييه أنَّ (لو) في هذه الآية هي التي للتمني كالتي وردت في الآية القرآنية الكريمة : **﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾** ولذلك فهي لا تحتاج إلى جواب والجملة الاسمية مستأنفة .

٣. **انتقدَ ابن معصوم** ما ذهب إليه الزجاج ومن تبعه الذي عَدَّ الجملة الاسمية المقرونة باللام في الآية القرآنية :**﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾** جوابا للشرط **مرجَّحا** كفةَ مَنْ عَدَّهُ جوابًا لقَسَمٍ محذوفٍ مغنٍ عن جواب الشرط بالقول : " **وهو الصحيحُ** " . **مستندا للسماع من كلام العرب** الذي لم ترد الجملة الاسمية المقرونة باللام جوابا لـ (لو) في كلامهم بل وردت جوابا للقَسَم **معتمدا رأي الجمهور**.

٤. أجدُ أنَّ وصفَ ما ذهب إليه جمهور النحاة بـ (أنّه الصحيح) نقدًا نحويا يُؤذنُ بأنَّ رأي الزجاج المقابل فيه تعسّفٌ كما ذهب ابن هشام في رأيه الراجح .

٤- (أل) بين الاسمية والحرفية .

جاء في الحدائق النديّة :

على القول بأنّ (أل) الموصولة اسمٌ ، فالمشهورُ أنّها اسمٌ مستقل بذاته موضوعٌ برأسِهِ غيرُ مُقتطعٍ من شيء ، وزعمَ الزمخشريّ أنّها بعضُ (الّذي) ، وأنّهم لكثرةِ استعمالِهِ متوصّلا به إلى وصف المعارف بالجمل فقد أنهكوه بالحذف ، فحذفوا تارةً الياءَ، وتارةً الياءَ والكسرة ، وتارةً اقتصروا على أل ، وصريحُ كلامِهِ في المفصّل أنّ (أل) في (الّذي) حرفُ تعريفٍ ، وأنّ (أل) الّتي تُعدُّ من الموصولات هي تلك الّتي في (الّذي) لكونِهِ تخفيفا ، وهي دعوى لا دليل عليها، وفيها ما رأيتَ من جعل الاسم عينَ الحرف ، **وهو باطل.** [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

قبل دراسة هذه المسالة لابدَّ لنا من الوقوف على النصوص التي ورد فيها رأي الزمخشري ؛ فقد جاء في كشافه : أن «الذي» وصلةً إلى وصفِ كلِ معرفةٍ بجملة ، ولكثرة وقوعه في كلام العرب ، ولكونه مُستطالا بصلته، فهو حقيقٌ بالتخفيف، ولذلك نَهكوه بالحذف، فحذفوا ياءَهُ ثم كسرتَهُ ثم اقتصروا به على اللام وحدها في أسماء الفاعلين والمفعولين [٢] ، وزادَ الأمر ايضاحا في مُفصَّلِهِ ، بالقول:

(إنَّ (الذي) قد وُضِع وَصلا إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ ، كقولنا : (هذا الذي قدم من الحضرة). ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة استعماله خففوه من غير وجه، فقالوا: ""اللذِ" بحذف الياء، ثم "اللذْ" بحذف الحركة، ثم حذفوه كليا، واجتزؤا عنه بالحرف الملتبس به، وهو لامُ التعريف.

---

(١) ينظر : الحدائق النديّة : ٤٩٥- ٤٩٦.

(٢) ينظر: الكشاف ١: ٧٣.

وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه، فقالوا "اللّتِ" و"اللَّتْ" و"الضاربته هندٌ" بمعني "التي ضربته هندٌ". وقد يحذفون النون من مثناه ومجموعه أحيانا.) [١]

وانتقد ابن معصوم الزمخشري الذي عَدَّ (أل) في الذي حرفَ تعريفٍ و(أل) الموصولة مقتطعة من الذي بعد ما أجروا عليه حذفًا وتخفيفًا ؛ فصارت (أل) في (الذي) حرفا واسما في الوقت نفسه، وعَدَّهُ ابن معصوم باطلا؛ لاجتماعهما في حرفٍ واحد ، والملاحظ هنا أنَّ ابن معصوم قد استعمل **كلمة (باطل) توصيفا لنقده النحوي.**

وللنحاة في(أل) الموصولة و(أل) الذي أقوال عدة نوجزها على النحو الآتي:

أولا : الأقوال في (أل) الموصولة : وفيها ثلاثة أقوال:

" **الأول** إنها حرف تعريف، لا موصولة. وهو قول انفرد به الأخفش الأوسط . [٢] و ذهب إليه أبو علي الشلوبين . [٣]

والثاني: إنها حرفٌ موصولٌ، لا اسم موصول. وهو ما ذهب إليه المازني. [٤]

والثالث: إنها اسم موصول. وهو ما ذهب إليه الجمهور. ولكل قول أدلته. والصحيح مذهب الجمهور، لعود الضمير إليها، في نحو: الضاربها زيد هند. [٥]

---

(١) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: ١٨٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٨٥/١، والجنى الداني :٢٠٢، وتعليق الفرائد: ٢/ ٢١٢.

(٣) ينظر: التوطئة :١٦٨، والقول الفصل في حقيقة (أل): ٧٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ١١/٣ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣٧٨، والجنى الداني :٢٠٢، وتعليق الفرائد ٢/ ٢١٢.

(٥) ينظر: اللمع في العربية : ١٨٩، وشرح الرضي: ٣/ ١١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٧٨/٢، والتذييل والتكميل: ٥٩/٣ ، والجنى الداني :٢٠٢، وتعليق الفرائد :٢١٢/٢، وشرح الأشموني :١٣٩/١.

ثانيا : الأقوال في (أل) الذي : ذهب النحاة إلى أنَّ (أل) في (الذي) زائدة للتعريف ، وما عليه المحققون انَّها أفادت التعريف لفظا لا معنى [١]؛ فأجمع النحاة على أنَّها زائدة للتعريف .

وبذلك يكون قول الزمخشري بأنَّ (أل) الذي حرف تعريف ،وأن (أل) الموصولة هي ذاتها المقتطعة من (الذي) يكون قد جمع في (أل) بين الحرفية والاسمية حقا وهذا ما تأباه الأصول النحوية؛ **ولذلك انتقد ابن معصوم ذلك الجمع ونعتهُ بكونه باطلا .**

وتبيَّنَ للبحث أنَّ النقد النحوي الذي وجهَهُ ابن معصوم للزمخشري لا يعود إليه ، وأنَّهُ قد نقله بالنص عن الدماميني(٨٢٧هـ) في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد [٢]، ولم أجدْ عنايةً من شُرّاح مفصّل الزمخشري في هذه المسألة [٣] ، أمّا ابن الحاجب (٦٤٦هـ) فقد قال معترضا على كلام الزمخشري: " وحذفوه (الذي) راسا واجتزؤا عنه بالحرف الملتبس به وهو حرف لام التعريف " قائلا : " وفيه نظرٌ؛ " لأنَّه يرى أنَّ (الذي) بكمالها للتعريف ولا ينفصل أو يتجزأ . [٤]

وأجدُ أنَّ إهمال بعض شُرّاح مفصّل الزمخشري للمسألة – محل الدراسة – أنّهم قد وجدوا فيها ضربًا من الإجحاف ، نتيجة الاختصار والتخفيف المتكرر الذي طال (الذي) فأصبح (أل) موصولةً بحسب ادعاء الزمخشري، وقد قال ابن جني قديمًا : " واختصار المختصر إجحافٌ به" [٥] وانتهاكٌ صارخٌ لِبِنية الكلمة ، يُبعدها عن أصلها ؛ فيدعو إلى اللبس ؛ وبذلك فهو حذفٌ مرفوض . [٦]

---

(١) ينظر: اللمع في العربية :١٩٠ ، وتوجيه اللمع :٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٣/٢، والتذييل والتكميل: ٥٩/٣.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني ٢ :٢١٢ .

(٣) ينظر: التخمير: ٢/ ١٩١، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٢/ ٣٧٢-٣٨١.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٢: ٤٨٢.

(٥) الخصائص : ٢٧٥/٢.

(٦) ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنحوي – مفهوما وتطبيقا ، د. محمد ذنون يونس، د. أحمد صالح يونس، مجلة كلية الآداب – جامعة مصراته – العدد الثالث – ٢٠١٥، ٩٠-٩١.

وللحذف والتخفيف في اللغة العربية أسبابٌ كثيرةٌ ، وأهم سببين ما استند إليهما الزمخشري هما :

١- **كثرة الاستعمال** : يوضح سيبويه أنَّ كثرة الاستعمال من أقوى الأسباب الداعية إلى الحذف والتغيير، قال:

(وغيَّروا هذا لأن الشيء إذا كثُر في كلامِهم كانَ لهُ نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقولُ: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقُلْ. وتقولُ: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ ، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره.) [١]

ويرى ابن جني كذلك أنّ كثرة الاستعمال سببا في صياغة الأفعال : (خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ) ، من الأفعال : (يأخذ ويأكل ويأمر)، فالأصل قياسها على سائر الأفعال فيقال : اؤخذ ، واؤكل، واؤمر ، وباجتماع همزتين وكثرة الاستعمال استُغني عن الهمزة الزائدة . [٢]

٢- **الحذف لطول الكلام** : ويحدث ذلك في الجمل والتراكيب الطويلة ، التي يعتريها الثقلُ في حال الاستطالة ؛ فيكونُ الحذفُ فيها تخفيفا من الثقل وجنوحا للإيجاز كجملة الصلة ، وأسلوب القسم ، وأسلوب الشرط الذي يتركب من جملتين قد تستطيل إحدهما بتوابعها . [٣]

وذكر النحاة أنَّ صور أو وجوه التخفيف التي طالت الاسم الموصول (الذي) نتيجة استطالته – كما ذكرها الزمخشري – بحذف يائه تارةً؛ ليصبح "اللذِ" وحذف يائه والكسرة ليصبح "اللذْ" ، هي لغات في (الذي) أشهرها اللغات الثلاث السالفة الذكر، وقد تبلغ ست لغات. [٤] وورد

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه : ٢: ١٩٦.

(٢) ينظر: سر صناعة الأعراب ١: ١٢٦.

(٣) ولمزيد من التفصيل ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٤٤ –٤٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٢/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٧٨/١ ، وتوضيح المقاصد: ٤١٩/١ ، وشرح الأشموني ١: ١٢٧ ، والمقاصد الشافية: ١/ ٤٢٦ ، وحاشية الصبان :٢١٥/١.

في توضيح المقاصد : (وفي "الذي" ست لغات هي : إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف "واللام" وتخفيف الياء الساكنة.)

يتضح مما سبق :

١-ادَّعى الزمخشري أنَّ (اللام) في (الذي) حرفُ تعريفٍ ، وأنَّ (أل) الموصولة هي ذاتها في (الذي) لِما طالها من حذفٍ وتخفيف ؛ وبذلك فقد جمعَ الزمخشري في (أل) الذي بين الاسميَّة والحرفيَّة وهذا ما لا يستقيم وقواعد اللغة العربية وأصولها .

٢-أغفل شراحُ المفصَّل:(الخوارزمي(٦١٧هـ)، وابن يعيش (٦٤٣هـ) وابن الحاجب(٦٤٦هـ) ادعاء الزمخشري(٥٣٨هـ) سالف الذكر إلاّ ابن الحاجب الذي وصفه بأنَّ " فيه نظرا ". وأُرجحُ أن سبب ذلك يعود للإجحاف الذي تحمله المسألة .

٣-**انتقدَ ابنُ معصومٍ** ادعاءَ الزمخشري في أنَّ (أل) الموصولةَ مقتطعةٌ من (الذي) ، وأنَّ ال (الذي) حرفُ تعريفٍ، فجمع فيه بين كونه حرفًا واسمًا في الوقت نفسه، واصفا إيَّاه بأنَّهُ **باطلٌ** ؛ لأنَّه لا يتوافق وقواعد اللغة العربية .

٤-تبيَّنَ للبحث أنَّ النقد النحوي الذي وجهَهُ ابن معصوم للزمخشري لا يعود له، وأَنَّه قد نقلَهُ بالنص عن الدماميني في كتابه الموسوم : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.

٥-مع ذلك يُعَدُّ الرأي والنقد الذي اختاره ابن معصوم – من دون باقي الآراء- رأيا يمثلَهُ ؛ وبذلك فقد وافق الدماميني في نقده للزمخشري .

٦-إنَّ صور التخفيف في (الذي) التي ادعاها الزمخشري ، ذكرها النحاةُ على أنَّها لغاتٌ فيه لا صورٌ مخففةٌ عنه .

المبحث الثاني

نقده في الحروف العاملة

١- استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان والزمان .

جاء في الحدائق الندّية :

ذكر ابن معصوم أنَّ من معاني (مِنْ) ؛لابتداء الغاية ،" والابتداءُ يكونُ في المكان باتفاق ، نحو: ﴿**مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ**﴾ [الإسراء / ١] ، وفي الزمان خلافا لأكثر البصريّين ، نحو : ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾ [التوبة / ١٠٨] ، وفي الحديث : " فمُطِرنا مِنَ الجُمُعةِ إلى الجُمُعةِ [١] "، والشواهد عليه كثيرة ، **وتأويلها تعسّفٌ.**"[٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

قبل دراسة المسالة يودُّ الباحث بيان التعسُّف مصطلحا يدخلُ في حيّز النقد النحوي ؛

فالتعسُّف لغةً :

العَسْفُ : الظلمُ ، وتَعَسَّف فلانٌ فلانا إذا ركبه بالظلمِ ولم ينصفه ، والظلمُ وضعُ الشيء في غيرِ موضعه حتى صار كل عَسْفٍ ظلما. [٣] ، وتَعَسَّفَ السلطان إذا ظَلَم ؛ والعَسْفُ في الأصل حَمْلُ المسافر على غير طريقٍ ولا جادةٍ ولا علمٍ [٤] .

---

(١) صَحيحُ البخاري ، باب الاستسقاء: ٢/ ٥٠٨ .

(٢) الحدائق الندية : ٣٦١.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة :٢/ ٩٣٤(ظلم) .

(٤) ينظر: لسان العرب :٦/٢٤٩(عسف). تاج العروس: ٢٤/١٥٧(عسف).

وأمّا التعسّف اصطلاحا : فهو حملُ الكلام على معنى غير واضح ، وهو الطريقُ غيرُ الموصِل للمطلوب ، أو هو الحملُ على غيرِ جادةِ الطريق [١]، وهو ارتكابُ ما لا يجوزُ عند المحققين وإن جَوَّزه البعضُ ، وما لا ضرورةَ فيه ، والأصلُ عدمه. [٢] ويبدو واضحا ما بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي من علاقة وترابط ؛ فالتعسُّف : هو الظلم لِما فيه من مَيلٍ عن القصد والحَمْلُ على غيرِ جادة الصواب ؛ فهو وضعُ الشيء في غيرِ موضعِه ، واخلالٌ بالشروط وخروجٌ على الضوابط والقوانين . [٣]

فخلاصة التعسف :هو الميلُ عن القصد وأخذُ الرأي النحوي بعيدا عما استقرَّ له في الصناعة النحوية أو المعنى . وأهم أسبابه: مخالفةُ السماع والمعنى والصناعة النحوية والأخذُ بالشاذِ والنادر، وقد يكونُ من أسبابِهِ التعصبُ للعقيدة. [٤]

وذكرَ النحويون لـ (مِنْ) معاني كثيرة أشهرُها لـ (ابتداء الغاية). حتى ادعى بعض النحاة أنَّ المعاني الأخرى راجعة إليه [٥] . وتفيد ابتداء الغاية في المكان، وعليه اجماع النحاة لكثرته [٦]، نحو قوله تعالى : ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أسرى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى**﴾ [الاسراء:١] ، واختلف النحاة في إفادتها لابتداء الغاية في الزمان فأجازها الكوفيون[٧]،

---

(١) ينظر: التعريفات :٦٥.

(٢) الكليات :٢٤٥.

(٣) أسرار البلاغة : ٣٩٤.

(٤) ينظر: التعسف في الرأي النحوي : ٢٦٩. ولم يفت الباحث الاشارة إلى التعسف في مسألتنا (محل الدراسة) ينظر:١٩٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب:٤١٩.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٤، ٢٢٦، ومعاني القرآن للفراء:١/ ٤٥٢، معانى القرآن للأخفش:١/ ٣٦٦،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:٢/ ٤٦٩، ومعاني القرآن للنحاس:٣/ ٢٥٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/ ٩٢، والتبيان في إعراب القرآن:٢/ ٦٦٠،وشرح المفصل :٣/ ١١٦،وشرح التسهيل : ٣/ ١٣١، والتذييل والتكميل : ١١/ ١١٧، وحاشية الصبان:٢/٣١٣.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :١/ ٣٠٦، وشرح التسهيل : ٣/ ١٣١، والتذييل والتكميل: ١/ ١١٧.

ووافقهم بعض النحاة من البصريين الأوائل: كالأخفش [١]، والمبرد [٢]، والزجاج [٣]، وابن درستويه (٣٤٧هـ) [٤]، واستشهدوا بعدة شواهد، فمن القرآن ، قوله تعالى :﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى** من **أَوَّلِ يَوْمٍ** أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ **[التوبة:١٠٨]**

ومن الشعر قول النابغة الذبياني : [٥]

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إلى اليوم قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

وقول زهير بن أبي سلمى : [٦]

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ ... أَقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومِن دَهْرِ

وفي حديث الرسول (ﷺ) قوله: " فمُطِرْنا مِن الجُمْعَةِ إِلَى الجُمْعَةِ "[٧] وقد ورد في أقوال العرب ومنه ما نقله الأخفش عن بعض العرب قولهم :" لم أره من يوم كذا يريد به من أول الأيام". [٨]

أما المانعون البصريون فقد تأولوا كل ذلك، ففي قوله تعالى : " من أول يوم " يجوز أن يكون معناها: (من تأسيس أول يوم)، وقد حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه. وقدَّروا قول النابغة الذبياني :

---

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش:١/ ٣٦٦.

(٢) ينظر: المقتضب:٤/ ١٤٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج :٢/ ٤٧٧.

(٤) لم اجد رأيه في كتابه المطبوع : تصحيح الفصيح وشرحه ، ولكن رأيه تناقله النحاة المتأخرون ، انظر مثلا: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي :٢/ ٧٤٩، ومغني اللبيب :٤٢٠، وهمع الهوامع :٢/ ٤٦١.

(٥) ينظر: ديوانه :٤٥.

(٦) ينظر: ديوانه :٥٤ .

(٧) ينظر: صَحيحُ البخاري، بابُ الاستسقاء: ٢/ ٥٠٨.

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٣٦.

" مِنْ أَزْمَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ " أي: (من مُضِيّ أزمان يَوْم حليمة) ، وقول زهير: " من حُجَجٍ " أي (من مرّ حُجَجٍ). [١] وَردَّه السُّهيْلي(٥٨١هـ) بِأَن لا حاجة لهذا التقدير ، فِرَارًا مِنْ دُخُولِ (مِنْ) عَلَى الزّمَانِ ؛ لأن هذا التقدير سيحوجهم إلى تقدير الزمان مرة أخرى وبعدها سيحتاجُ لتقدير مصدر آخر وهكذا، فيعود لما هرب منه في كل مرة ؛ لذا فقد عدَّ هذا التقدير فاسدًا "ولا يفيدُ شيئا" ، واستشهد بآيةٍ أُخرى وحديثٍ نبوي آخر، قائلا : وَمِنْ تَدْخُلُ عَلَى الزّمَانِ وَغَيْرِهِ ومنه قوله تعالى: **﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾** [الرّوم: ٤] وَالْقَبْلُ وَالْبَعْدُ زَمَانان ، وَفِي الْحَدِيثِ النبوي الشريف: [٢] " مَا مِنْ دَابّةٍ إلّا وَهِيَ مُصِيخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينِ تَطْلُعُ الشّمْسُ إلَى أَنْ تَغْرُبَ." [٣]

ونتيجة لتغيّر موقف النحاة المتأخرين من الحديث النبوي الشريف واتخاذه دليلا رئيسا من أدلّة السماع – وعلى وجه الخصوص – بعد أنْ أكثرَ ابنُ مالك من الاستشهاد به، مالَ أكثرُ النحويين والمفسرين إلى تأييد الرأي الكوفي [٤]، ومال بعض النحاة المحدثين أيضا إلى هذا الرأي [٥] ، وقد وصفَ بعض النحويين الموقف البصريّ من مثل المرادي[٦] وابن معصوم بـ (المتعسف)؛ لكثرة أدلة السماع ، واصرارهم تكلف تأويل كل تلك الأدلة. وهو ما أبرزَ لنا دورَ الحديثِ النبوي الشريف في تغيير أحكام بعض النحويين ومواقفهم ، وترجيح كفةٍ على أخرى ، وحسمِ بعضِ مسائل الخلاف .

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي :١/ ٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧. المسألة رقم:٥٤.

(٢) ينظر:شرح سنن ابي داود ج٣: ١٣٣.

(٣) ينظر: الروض الأُنف:٤/ ١٥٦.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٦٦٠ ، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث:٤٠، وشرح التسهيل: ٣/ ١٣٣، والتذييل والتكميل:١١/ ١٢٠، والجنى الداني:٣٠٨، ومغني اللبيب :٤٢٠، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ٢٤٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٦/ ٢٨٧٦، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٣/ ٥٨٩ ، ومن المفسرين :غرائب التفسير وعجائب التأويل :١/ ٤٦٦، والمحرر الوجيز:٣/ ٨٣ ، وتفسير القرطبي : ٨/ ٢٦١، وتفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣/ ٩٧.

(٥) ينظر: النحو الوافي:٤٥٩/٢، ومعاني النحو: ٦٦/٣.

(٦) ينظر: الجنى الداني:٣٠٨.

ولعلّ من المفيد الإشارة إلى أنَّ لأبي علي الفارسي رأيا راجحا ومبكرا في حلِّ هذه المسألة يدل على نباهته ورجاحة عقله وانصافه على الرغم من ميله إلى المذهب البصري ، نقله لنا الشاطبي [١] عن كتابه (التذكرة) يقول فيه : "وينبغي أن يُستقرأَ هذا، فإن أُصيبَ في مواضعَ تكثرُ قُطِعَ على هذا- يعني على دخول (مِنْ) على الزمان- ولم يُحملْ على حذفِ المضافِ، كما تأولَ أصحابُنا قوله تعالى :﴿ **مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ** ﴾ [التوبة: ١٠٨] ."

ونستنتج مما تقدَّم ما يأتي :

١) من أشهر معاني (مِنْ) هو ابتداء الغاية . وقد وردت كثيرا في المكان وعليه اجماع النحويين ، وقليلا لابتداء الغاية في الزمان، فأقرها الكوفيون وقلةٌ من البصريين الأوائل وأنكرها أغلب البصريين.

٢) **انتقدَ ابن معصوم** موقف البصريين الذين عَدُّوا (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان فقط . على الرغم من ورودها لابتداء الغاية في الزمان في القرآن والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من شعر ونثر. وتكلُّف تأويلهم لكل تلك الشواهد ؛ وهو ما دفعه إلى وصف موقفهم بـ **(التعسف)** لأخذهم الناس على غير جادة الصواب واصرارهم على الخطأ .

٣) نلحظ في هذه المسألة **أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف** الذي اعتمده النحويون المتأخرون ؛ لكونه أحد أدلة السماع الأساسية ودوره في ترجيح كفَّةٍ على أُخرى ، وحسم بعض مسائل الخلاف ؛ إذ رجَّح الحديثُ النبوي كفةَ المذهب الكوفي على المذهب البصري في هذه المسالة .

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية:٣/ ٥٩٢.

٢- (أَن) الداخلة على فعل الأمر المسبوقة بـ (الباء) بين المصدرية والتفسيرية .

قال ابن معصوم في الحدائق الندية عند تناوله موضوع (أَنْ) الحرفية :

"وإذا قلتَ : (كتبتُ إليه **بأنْ افعلْ**) بإدخال حرفِ الجرِّ، كانتْ (أن) مصدريّةً ؛ لأنّها معمولةٌ بحرفِ الجرّ ، وجعل أبو حيّان (الباء) زائدةً ، **وهو وهمٌ منه** ؛ فإنّ حروفَ الجرِّ وإن كانت زائدةً لا تدخلُ إلّا على الاسمِ." [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

توسع بعضُ النحاة المتأخرين في عَدِّ أنواع (أنْ) الحرفية حتى عَدَّوها عشرة أنواع [٢]. لكن ما تردد على لسان العرب ، وأجْمَعَ عليه النحاةُ ، واشتهر بين جمهور المتقدمين والمتأخرين منهم، أربعةُ أنواعٍ منها[٣]، وهي :

الأول: (أن) المُفَسِّرةُ: وهي التي يحسنُ استبدالها بـ (أي)، وتسبقها جملَة اسمية أو فعلية تتضمن معنى القَوْل دون حُرُوفه ، نحو: ﴿ **فَأَوْحَيْنَا إلى موسى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ**﴾ [الشعراء:٦٣] ، وتتلوها جملة فعلية أو اسمية كقوله تعالى : ﴿**وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا** ﴾ [الأعراف :٤٣] ، وألَّا تقترن (أنْ) المُفَسرة بحرف الجر فإن اقترنت بحرف الجر كـ(الباء) صارت (أنْ) المصدرية، نَحْو : (كتبت إِلَيْهِ بِأَن افْعَل) لدُخُول الْخَافِض عَلَيْهَا. وذهبَ البصريون إلى أنَّ

---

(١) الحدائق الندية : ٨١٦.

(٢) ذكر ذلك المرادي في كتابيه : الجنى الداني: ٢١٥ -٢٢٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٢٣٧.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه :٤٠٧/١، والأُزهية في علم والحروف : ٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك:١/ ٢٢٣، ورصف المباني في شرح حروف المعاني :١٩٣، والتذييل والتكميل :٣/ ١٤٨ ، والجنى الداني: ٢١٦ ، توضيح المقاصد والمسالك:٣/ ١٢٣٧ ، ومغني اللبيب: ٤٦ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٧٥٦، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٢/ ٢٦٩، و موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١١٩ ، وهمع الهوامع :٢/ ٣٦٠، وحاشية الصبان :١/ ٢٥٥ .

(أنْ المفسرة) هي قسمٌ ثالثٌ بنفسه ؛ وأمّا الكوفيون فنُقلَ عنهم أنّها عندهم المصدريَّة.[١] وهو ما ذهب إليه ابن هشام بقوله : "وَهُوَ عِنْدِي مُتَّجه" [٢].

الثانية : المخففةُ من الثَّقِيلَة : وهي ثلاثيةٌ وضعاً، بخلاف التي قبلها. وهي كأصلها تنصب الاسمَ وترفعُ الخبرَ بعدها خلافًا للكوفيين الذين زَعَمُوا أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئا. إلا أن اسمها منوي (مضمر) لا يظهر إلا عند الضرورة، كقوله تعالى : ﴿ **وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [يونس:١٠] ، وتَقَعُ بعد فعل الْيَقِين أَو مَا نزل مَنْزِلَة اليقين، مثل الأفعال : أيقنت وعلمت، ورأيت في معنى علمت، نَحْو: ﴿ **أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِع إِلَيْهِمْ قَوْلاً** ﴾ [طه: ٨٩] ، و ﴿ **عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى** ﴾ [المزمل :٢٠] و ﴿ **وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ** ﴾ [المائدة : ٧١] فِيمَن رفع تكون [٣]، وَقَول الشاعر جرير[٤]:

زعم الفرزدقُ أنْ سيقتلُ مَرْبَعًا ... أبشرْ بطولِ سلامةٍ يا مربعُ

والشاهد فيه: أنّ (أن) فيه مخفّفة من الثقيلة. [٥]

الثالث: (أنْ) الزائدة . وهي التي تُزاد لتقوية المعنى وتوكيده ، وتطَّرد زيادتها بعد (لمّا)، نحو: ﴿ **فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ** ﴾ [يوسف :٩٦] ، وبين القسم و(لو)، كقول الشاعر[٦]:

---

(١) ينظر: الجنى الداني:٢٢١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٢٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢١٧، ومغني اللبيب: ٤٧.

(٤) ديوان جرير:٢/ ٩١٦.

(٥) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ١٢٤/٨ ، وشرح الشواهد الشعرية:٢/ ٨٦ .

(٦) البيت مجهول القائل وقد ورد بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء:٢/ ٤٤ ، والمقاصد النحويَّة ٤٠٩/٤، وخزانة الأدب ٤/ ١٤١.

أَمَّا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

الشاهد فيه: زيادة (أن) بين (لو) وفعل القسم المحذوف. (١)

الرابع:(أنْ) المصدرية : وهي من الحروف الموصولة الثنائية الوضع ، توصل بالفعل المتصرف، المضارع ، والماضي ، والأمر، نحو: (يعجبني أن يفعل) و **﴿لَوْلَا أَن مَنَّ اللهُ علينا﴾** [القصص:٨٢] ، و(أمرته بأن أفعل). فأما وصلها بالمضارع فمُجْمَعٌ عليه، ولا إشكال فيه. (٢)

وأما وصلها بالماضي فخالف فيه ابنُ طاهر (٥٨٠هـ) (٣) النحاة مدعيًا أن (أن) الموصولة بالماضي ليست هي ذاتها الموصولة بالمضارع؛ لأن (أن) الناصبة تجعل الفعل المضارع خالصًا للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف؛ وهي غير ناصبة؛ لذا لا يُحكم على موضعه بالنصب، كما يُحكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطية (٤)، وقد ذهب مذهبه من النحاة المتأخرين ابن الصبّان . (٥)

وأمّا وصلها بالأمر فقد نصَّ على ذلك سيبويه(٦) ، نحو:(كتبت إليه بأن قم) . وجعله بعضهم قليلاً(٧)، وعندها يجب وصلها بالباء ؛لأن عدم وصلها بالباء يحولها إلى (أن) التفسيرية

---

(١) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢/ ١٧١، المعجم المفصل في شواهد العربية:٥/ ٢٤٤.

(٢) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٢/ ٢٦٩ .

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن أحمد بن طاهر الاشبيلي المعروف بالخِدّب ، وهو لغويٌّ ونحويّ أندلسي ، يعدُّه المؤرخون من رجال المدرسة النحوية في الأندلس، وأشهر تلاميذه ابن خروف الذي فاقت شهرته شهرة معلمه. انظر في ترجمته :الوافي بالوفيات:٢/٨١، ولسان الميزان :٦/٥١٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب :٤/ ١٦٣٧ ، والجنى الداني :٢١٧ ، ومغني اللبيب :٤٣ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٢/٢٧١ .

(٥) ينظر: حاشية الصبان :١/ ٢٥٥.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه : ٣/ ١٢٦.

(٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:١/ ١٧٠.

قال ابن مالك : " (أرسلت إليه بأن افعلْ)، وقُرِنَتْ (أن) بـ (الباء) بعد: أرسَلتُ، لئلا يُوهِمُ تَجردُها من الباء أنَّها التفسيريةُ" [١] ؛ فاقترانُها بحرفِ الجرِّ (مع فعل الأمر) يجعلها مصدريةً ، وتجردُها منه يجعلها تفسيريةً.

أمّا أَبُو حَيَّان فقد أنكر وصلها بالأمر [٢] مستدلا بدليلين ، الأول : إِنَّها إِذا ما قُدّرتْ بِالْمَصْدَرِ فَاتَ معنى الْأَمر، والدليل الثَّانِي أَنَّهُمَا لم يقعا فَاعِلا وَلَا مَفْعُولا في لسان العرب ؛ فلَا يَصحُ (كرهت أَن قُم) وَلَا (أعجبني أَن قُم) كَمَا يَصح ذَلِكَ مَعَ الْمُضَارع ومَعَ الْمَاضِي. وزعم أَن كلَّ ما سُمعَ من ذَلِك فـ(أَن) فِيهِ تفسيرية . أما حكاية سيبويه المتقدمة فقد وجهها ابو حيان بأنَّ عدَّ الباء زائدةً كما زِيدتْ في (... لَا يقْرَأن بالسور) من قول الراعي النميري[٣]:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحمرةٍ ... سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

والشاهد: قوله: (لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ)، حيث زِيدَ حرفُ الجرِّ الـ (باءُ) فِي الْمَفْعُول بِهِ (السُّور)، فالأصلُ (لا يقرأنَ السورَ). [٤] ظنًّا منه وتوهما أنَّ زيادة الباء سيجعل من (أن) تفسيرية لا مصدرية . فتعقَّبهُ ابن هشام منتقدا إياه ، بالقول : **وَهَذَا وهمٌ فَاحش** معللا ذلك ؛ بأنَّ حُرُوفَ الْجَرّ الزَائِدَة أَو غيرُ الزَائِدَة لَا تدخلُ إِلَّا على الِاسْم ، أَو مَا فِي تَأْوِيله . [٥]

ويتبيَّنُ من ذلك أنَّ **النقد النحوي** الذي وجهه ابن معصوم إلى أبي حيان في كتابه الحدائق الندية لا يعود له ، بل هو في حقيقتِهِ **نقدٌ نحويّ** سَبَقَ أن وَجهَهُ ابنُ هشامٍ إلى أبي حيانَ في تلك المسألة .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك:١/ ٢٢٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل :٣/ ١٤٨-١٤٩ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢/ ٧٥٦ .

(٣) ديوانه :١٢٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه:١/ ٤٦١، وخزانة الأدب :٩/ ١٠٧.

(٥) ينظر: مغني اللبيب :٤٥.

ويترتب على ما سبق ما يأتي:

١. عَدَّ بعض النحاة من أنواع (أَنْ) عشرة أنواع ، لكن ما اشتهر منها واتفقوا عليه ، وتردد على لسان العرب كثيرا أربعةُ أنواعٍ منها، هي : الزائدةُ ، والمخففةُ من الثقيلة ، والمُفسِّرةُ ، و(أَنْ) المصدرية .

٢. تُوصَلُ (أَنْ) المصدريَّةُ بالفعل المضارع – على الأصل – بكثرة ، وباتفاق النحاة ، وبالفعل الماضي بقلة ، وبفعل الأمر بندرة ، وقد حكاه سيبويه بقوله :(كتبتُ إِلَيْهِ بِأَن قُم) مشترطا اقتران (أَنْ) بالباء.

٣. أنكر أبو حيان الأندلسي اقترانَ (أَنْ) بحرف الجر الـ(باء) ؛ لندرة وروده على لسان العرب ، ولفواتِ معنى الأمر معه ؛ ووَجَّهَ حكايةَ سيبويه المتقدمة بزيادة حرف الجر الـ (باء) .

٤. تعقَّبَ ابنُ هشامِ الأنصاري أبا حيانَ الأندلسي ، وانتقده، بالقول : "**وَهَذَا وهمٌ فَاحش** " منه ، مفندًا العلةَ التي استند إليها بالقول : أَنَّ حُرُوفَ الْجَرّ الزَائِدَة أَو غيرُ الزَائِدَة لَا تدخلُ إِلَّا على الِاسْم ، أَو مَا فِي تَأْوِيله .

ظاهرُ نصّ ابن معصوم تُؤذن بأنَّ النقد النحوي الذي وجهه إلى أبي حيان الأندلسي يعودُ إليه ، والمتحقق أنَّه ردُّ ابنُ هشامٍ الأنصاري على أبي حيان ، ولكن يُمكن أن يُعَدَّ النقدُ الذي تبنّاه ابنُ معصوم وارتضاه في هذه المسألة مطابقا لتوجهِهِ في النقد النحوي؛ فاختيارُ الرجل قطعةٌ من عقله ، كما قيلَ ؛ وعليه يُمكننا أنْ نعدَّهُ قد وجَّهَ هو الآخر نقدًا نحويا لأبي حيان منتقدا إيّاه بالقول : "**وهو وهمٌ فاحشٌ** ".

٣- التوهمُ والخلطُ بين التعديةِ بـ (الباء) والتعديةِ بسائر حروفِ الجر.

جاء في الحدائق الندية :

من معاني الباء " التَّعديّةُ ، وهي تغييرُ معنى الفعل وجعلِهِ متضمّنا لمعنى التصيير كما في الهمزة والتضعيّف ، وهذا المعنى ممّا انفردتْ به عن سائر حروفِ الجرّ ، وتُطلقُ التعديةُ على معنى آخر ، وهو إيصالُ معنى الفعل إلى معمولِهِ بواسطة حرفِ الجرّ ، وهي بهذا المعنى متحقّقةٌ في جميعِ موارِدِ حروف الجرّ ، وذهب ذلك [التفريقُ] على بعضِ مَنْ عاصَرَنا ، ففسَّرَ التعديةَ في هذا المقام بهذا المعنى الثاني ، **وهو وهمٌ منه .**

قال ابنُ هشام : وتُسمّى(باءُ) النقلِ أيضا ، وهي المعاقبةُ للهمزة في تصييرِ الفاعل مفعولا ، وأكثرُ ما تُعدّي الفعلَ القاصرَ ، تقول في(ذهب زيدٌ): ذهبتُ بزيدٍ وأذهبتُهُ ومنه : **﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾** [البقرة / ١٧] ، وقرئ [(١)] " أذهَبَ اللهُ بنورِهم "[(٢)] ، وقول المبرّد والسهيليّ: " إن بين التعديتين فرقا" مردودٌ بالآية. ومن وُرودِها مع المتعدّي **﴿دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾** [البقرة / ٢٥١] ، وصككتُ الحجرَ بالحجرِ، والأصلُ دفعُ بعضِ الناسِ بعضا ، وصكّ الحجرُ الحجرَ." [(٣)].

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

تقسَّم الأفعال من حيث التّعدّي على نوعين :

---

(١) هي قراءة اليماني، وهو: محمد بن عبد الرحمن بن السميفع–بفتح السين– أبو عبد الله اليماني، له اختيار في القراءة يُنسب إليه شَذَّ فيه، قرأ على أبي حيوة شريح بن يزيد عن ابي البرهسم، وقيل: إنه قرأ على نافع وطاوس بن كيسان عن ابن عباس. وقرأ عليه إسماعيل بن مسلم الملكي. ينظر: طبقات القراء لابن الجزري: ١٤٣/٢، والكشاف: ١/ ٧٤، وتفسير الرازي: ٢/ ٣١٤، والبحر المحيط : ١٣٠/١، ومعجم القراءات ٥٣/١ .

(٢) كذا وردت والصحيح : (أذهَبَ اللهُ نورَهم) المغني : ١٣٨، والحدائق الندية تحـ :حسين خاتمي :٥٩٥ .

(٣) الحدائق الندِيَّة ، تحـ :ابو الفضل سجادي : ٣٦٩-٣٧٠.

الأفعال المتعدية : وهي التي تصل إلى معمولها بنفسها مثل: أكرمتُ الغلامَ، والأفعال اللازمة : وهي التي لاتصل إلى معمولها إلا بواسطة حروف الجر ، نَحْو قَوْلك: مَرَرْتُ بزيدٍ . [١] وحروف الجر هذه إنما دخلت الاسمَ للتعدية، بإيصال معنى الفعل إلى الاسم؛ لأنّ الافعال قبلها لا تصلُ إلى الاسماء بنفسها؛ لضُعفِها عُرْفًا واستعمالًا، فوجبَ تقويتُها بالحروف الجارّة، فيكون مجرورا لفظا منصوبا محلا على أنّه مفعولا به ، ولذا جازَ فيما عُطف عليه وجهان: الجرُّ والنصبُ، نحوُ قولك: "مررت بزيد وعمرو، وعمرًا"، فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع. [٢] ويُسمَّى الفعل اللازم قاصرا أيضا؛ لقصوره على الفاعل، وغير واقع، وغير مجاوِز [٣].

وأمّا التَّعْدِيَةُ فتأتي بمعنيين رئيسين :

الأول : تعدية الأفعال اللازمة أو القاصرة وايصالها لمعمولاتها من الأسماء بحروف الجر وهذه التعدية تشمل كلَّ حروف الجر وأطلق عليها الزمخشري(٥٣٨هـ) "التعدية بالحرف " [٤] وأسماها صاحبُ الكليات " التعدية النحوية "[٥] وذكر العكبري :

إنَّ حروف الْجَرّ اختصت بالأسماء ؛ لَان الْغَرَض مِنْهَا إِيصَال الْفِعْل الْقَاصِر عَن الْوُصُول إلى مَا يَقْتَضِيهِ ، وَالْفِعْل لَا يقتضى إِلَّا الاسمَ؛ فَصَارَ الْحَرْفُ وصلَةً بَين الْفِعْل وَمَا يتَعَدَّى إليه. وأداةً لتعدي الأفعال القاصرة ؛[٦] فحرف الجر أصبح الوصلة التي تُوصِلُ تلك الأفعال القاصرة إلى

(١) ينظر: اللمع في العربية :٥١.
(٢) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ٢٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب :٤٧/١ .
(٣) ينظر:شرح الأشموني على الألفية: ٨٩/٢ .
(٤) الكشاف للزمخشري : ١/ ٧٦.
(٥) الكليات: لأبي البقاء الكفوي : ٣١٢ .
(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب :٤٧/١ .

معمولاتها من الأسماء ؛ لضعفها عن الوصول إليها بنفسها ؛ فهو أداة لتعدية تلك الأفعال ، وهذه التعدية تشمل كل حروف الجر، وتختصُ بالأفعال اللازمة فقط .

وأمّا التَّعْدِيَةُ الثانية : فهي التعدية التي تحصل للأفعال الثلاثية المزيدة بالهمزة في أولها أو بتضعيف عين فعلها ،على وزن (أفعَلتُ ، وفعَّلتُ) وهذا التغيير الصرفي في بنية الفعل يُحدِثُ تغيّرا في معنى الفعل ليتضمن معنى التصيير، فيُصيّرُ الفاعلَ مفعولا ، وأكثر ما تُعدَّى الأفعالُ اللازمةُ القاصرة ، وتردُ قليلا في الأفعال المتعدية[١] ، ومثالها – كما ذكر ابن يعيش – خرَج وأخرجتُ وخرَّجتُ ، وقعد وأقعدَ وقعّد ، وجلس وأجلستُ ، وفرح وفرَّح ، فنقول :قعد زيدٌ ، وأقعدتُ زيدا، وقعَّدتُ زيدا ، فالتضعيف في عين الفعل أضفى على الفعل معنى التصيير الذي جعل الفاعل مفعولا، بمعنى: حَمَلتُهُ على ذلك وجعلتُهُ يفعله؛ ولذلك صار متعديًا بعد أن لم يكن كذلك.[٢] وهو تغييرٌ في بنية الفعل لحقهُ تغييرٌ في معناه ، وأطلق عليه صاحب الكليات " (التعدية الصرفية) " [٣]، ومن هنا جاء نقد ابن معصوم واعتراضه على بعض معاصريه ممَّن لا يميزُ بين التعديتين ؛ لأن الأولى تعدية تحصل للأفعال اللازمة حصرا ، تقوم بها حروف الجر، فتوصل معاني أفعالها القاصرات إلى معمولاتها من الأسماء ؛ فتؤدي فيها حروف الجر دور الوسيط بين أفعال قاصرة عن بلوغ معمولاتها بنفسها فتبلغها اياها .

وأمّا التعديةُ الثانية (الصرفية) فنتجت عن تغيير في صيغة الفعل الثلاثي بزيادة همزة في أوله أو تضعيّف عين الفعل؛ فينتج عنه تغييرٌ في معناه يجعلُ الفاعلَ مفعولا ، وهي تطال الأفعال اللازمة كثيرا والمتعدية قليلا ؛ وهذه الفروق بين التعديتين دفعت ابن معصوم لأن **ينتقدَ** بعضَ معاصريه ممن لا يفرق بين التعديتين بالقول **(وهو وهمٌ منهُ)** ، وقد أَلحقَ جمهورُ النحاة باء

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٥٥، باب: (أفعلت وفعَّلت)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي :٤٣٦/٤ ، ومغني اللبيب : ١٣٨.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣٠٠/٤ .
(٣) الكليات: لأبي البقاء الكفوي : ٣١٢ .

(التعدية) بالفعل المزيد بالهمزة (أفعلتُ) زاعمين أنهما بالمعنى نفسه ، فنحو : ذهبتُ بزيدٍ ، هي ذاتُها : أذهبتُ زيدا ، وأذهبتُهُ . قال ابن هشام :

" باءُ التَّعْدِيَة : وَتسَمى بَاءُ النَّقْلِ أَيْضا وَهِي المعاقبةُ للهمزةِ فِي تصييرِ الْفَاعِل مَفْعُولا وَأَكْثر مَا تعدِّي الْفِعْلَ الْقَاصِرَ، تَقولُ فِي ذهب زيدٌ : ذهبتُ بزيدٍ وأذهبتُهُ ، وَمِنْه : **﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾** [البقرة / ١٧] وقرئ (أذهب الله نورَهم) واستدل بهذه القراءة على أنَّ المعنيين واحد. " [١]

بمعنى أنْ لا فرق بين تعديتهما بالهمزة أو بالباء، وهذا رأي الجمهور، وفرَّق بينهما المبرِّد كما تقدَّم ،ولم أجد رأيه في أشهر كتبه –المقتضب والكامل في اللغة والأدب – غيرَ أنَّ النحاة قد أكدوا ذلك نقلا عنه [٢]، ووافقه السهيلي . [٣]

فمعنى "ذهب به" عندهما: صاحَبَهُ في الذهاب، و"أذهَبَهُ" حَمَلَهُ على الذهاب، أو صيَّرهُ ذاهبا،

وتبعهم من المحدثين الطاهر بن عاشور[٤].

---

(١) مغني اللبيب ١٣٨/١، وانظر: الجنى الداني :٣٨ .

(٢) يُنظر: إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي: **٤٨٢/١**، والكشاف ١/ ٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٩، شرح المفصل: ٤/ ٢٩٩، المقاصد الشافية للشاطبي ٦٣٠/٣ .

(٣) ينظر: الروض الأنف :٣/ ٤١٣.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٣١٠/١، و ٢٢/ ٩.

ويظهر مما تقدم :

١) هناك نوعان من التَّعديَّة :

أ- تعدية الأفعال اللازمة إلى معمولاتها بحروف الجر، وتشمل حروف الجر جميعا، وسمَّاها الزمخشري"التعدية بالحرف "، وسمّاها أبو البقاء الكفوي "التعدية النحوية".

ب- التعدية الصرفية : كما أطلق عليها أبو البقاء الكفوي، وتتعدّى فيها الأفعال المزيدة بالهمزة في أولها أو التّضعيف في عين الفعل (أفعلتُ وفعَّلتُ)، وأُلحقت بها باء التعدية أو النقل ، وشُبِّهتْ بالهمزة ولهما المعنى نفسه على مذهب الجمهور .

٢) رفض المبرّد والسهيلي من القدامى والطاهر بن عاشور من المحدثين التسوية في المعنى بين التعدية بالباء و(أفعلتُ)، مرجحين أن التعديّة بالباء تحملُ معها معنى المصاحبة بين الفاعل والمفعول .

٣) **انتقد ابن معصوم** بعضا من معاصريه ممن لم يفرّق بين التعدية بالباء والتعدية بحروف الجر بالقول : **(وهو وهمٌ منهُ)** .

٤) **نبَّه ابن معصوم** إلى أنَّ هناك نوعين للتعدية وضرورة التفريق بينهما .

الفصل الرابع

نقده النحوي في الحدود ومسائل متفرقة

المبحث الأول : نقده النحوي في الحدود .

المبحث الثاني : نقده النحوي في مسائل متفرقة

المبحث الأول

نقده النحوي في الحدود

قبل أنْ ندخل في بحث النقد النحوي عند ابن معصوم في مسائل الحدود ، لابدَّ لنا من كلمة ، نُبيّنُ فيها الحدَّ في الاصطلاح وشروطه ومكانته في الحدائق الندِيَّة .

الحدُّ في الاصطلاحِ:

يسمِّي النحاة الحدَّ أحياناً (تعريفاً)، وهما في عرف النحاة والأصوليين والفقهاء اسمان لمسمى واحدٍ.(١) وهو قولٌ وجيزٌ يستغرقُ المحدودَ، ويحيط به،" (٢) فيُميِّزُه عمَّا عداهُ، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً.(٣)

والحدَّ أحد الآثار الواضحة التي تركها المنطق في مباحث النحو العربي ، وقد ظهر جليا في القرنين الرابع والخامس للهجرة والقرون اللاحقة؛ فكانت الحدودُ والتعريفات تتصدر الأبواب، وتتقدّم الموضوعات، لنجدها على رأس المسائل النحوية ؛ ليميزوا بهذه الألفاظ بين مضامين المحدودات ومضامين الموضوعات الأخرى. (٤)

---

(١) ينظر: الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار. دراسة ومعجم ، زاهدة عبد الله العبيدي، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٩٩٦م:٢٤.

(٢) الحلل في اصلاح الخلل: ٦٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو:٤٩.

(٤) ينظر: الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار:٢٤-٢٥.

وللحدّ شروطٌ وضعها النحويون ومن أهمها: [١]

١. **أن يكون الحدُّ جامعا مانعا:** فيمنع أن يدخل في المحدود شيءٌ ليس منه، أو يخرج منه شيءٌ هو منه.

٢. **تضمنه الجنس والفصل:** أي أن يكون الحدّ مركباً من جنس الشيء الذي يتشارك فيه مع غيره، ومن فصوله التي تميّزه من كلِّ ما يقع تحت ذلك الجنس .

٣. **ضرورة توفر الاطّراد والانعكاس فيه:** اللذان يمنعان المحدود من الخروج عن الحدّ، ويمنعان دخول غيره فيه.

٤. **اختيار أوضح الألفاظ في التعبير عن الحدود .**

وقد أولى ابن معصوم الحدودَ عنايةً خاصة فاقت عناية البهائي نفسه في هذا المجال[٢] ؛ فقد أولع ابن معصوم بها ولعاً شديداً ، حتى إنّه لم يدع باباً ولا مسألةً من مسائل النحو الرئيسة لم يحدّها البهائي إلا وقدّم لها حداً أو حدّين منسجماً في ذلك مع ما تمليه عليه قواعد المنطق من ذكر الجنس والفصل. وتجلت عنايته من خلال شرحه حدود البهائي وإيضاحها ومناقشتها متوخيا الدقة والشمول في كل ما يورد من حدود، ولم يقف المدني عند الحدود النحوية أحيانا بل تعدّاها إلى ذكر حدود بعض الأبواب الصرفية والمصطلحات العروضية. [٣] وسنسلط الضوء على بعض نقوده في مسائل الحدود، نذكر منها :

---

(١) ينظر: الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار: ١٧-٢٤.

(٢) ينظر: الحدائق الندية ،على سبيل المثال حدّ المفرد: ٥٥ ، والمركَّب :٥٦، والكلام : ٥٩، والحرف :٧٥، والبناء: ١١٣، والخبر: ١١٥، والمثنى: ١٢٥، والإضافة : ٣٣٥، والنسق: ٥٢٤، والبدل: ٥٥٧... وغيرها .

(٣) ينظر: الفرائد البهية ، رسالة ماجستير، نجلاء حميد مجيد:٣٥، والفوائد الصمدية والتهذيب/ المقدمة:٤٦ .

١- نقدُهُ النحوي في حدِّ الإعراب .

قال الشيخ البهائي :

" الإعرابُ أثرٌ يجلبُهُ العاملُ **في آخر الكلمةِ**، لفظا أو تقديرا . وأنواعُهُ : رفعٌ ، ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ."[١]

وحدَّ ابن معصوم الإعراب بقوله :

" وهو ما أثَّرَ في آخرِ الكلمة أثرا ، له تَعلّقٌ بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل ، كحركة النقلِ والإتّباعِ والحكايةِ والتقاءِ الساكنين." [٢]. وقد فصَّل ابن معصوم حدَّ الشيخ البهائي للإعراب معترضا على مكان الأثر الإعرابي ناقدًا إيَّاه، لأنَّ البهائي قد قصره على نهاية الكلمة إذ قال :" **في آخر الكلمةِ**" فقال ابن معصوم **معترضا** وموضحا **أنَّ هناك حالات عديدة لا يردُ فيها الأثر الإعرابي في نهاية الكلمة** ، بل قد يكون في وسطها أو في جزئها الأول أو ما بعد نهايتها ؛ وبذلك يكون الحدّ قاصرا وغير شامل، فقال:

(والمراد به [بالآخِرِ] ما كان حقيقةً كـ(دال) زيد ، أو منزّلا منزلته كدال (يد) ، وكذا الأفعال الخمسة ، فإنّ علامات الإعراب فيها النون وحذفها ، وليست[النون] آخر الكلمة ، ولا متّصلة بالآخر ، بل بالضمير الذّى هو فاعل ، وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة ، فإنّ الإعراب فيهما في جزء أوّل الكلمة .) [٣]، وعَدَّ ابنُ معصوم حدَّ الشيخ البهائي غيرَ شاملٍ للكلمات المتقدمة التي لا يظهرُ فيها الأثر الإعرابي في آخر الكلمة ؛ مما يُعدُّ خرقا له، ولا تدخلُ فيه إلا بالعناية ،على حدّ تعبيره ؛ إذ قال:

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب:٨٤، والحدائق الندية :١٠٧.

(٢) الحدائق الندية : ١٠٨.

(٣) ينظر: م. ن:١٠٨.

" كذلك **ولا يَخفى أنّ إدخال ذلك كلّه إنّما هو بالعناية** ، وإلا **فالحدُّ غيرُ شاملٍ** له ؛ فالأحسنُ أن يُقال : (في الآخِر ، وما يَنزِل منزلته) ، أو (في الآخِر حقيقةً أو مجازا). " [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

اختلف النحويون حول الإعراب فيما إذا كان لفظيا أو معنويا ، فعلى مذهب البصريين هو لفظي : وهو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ، يجلبُهُ العاملُ **في آخرِ الكلمة.** وعليه فالضمة والفتحة والكسرة والسكون هي الإعرابُ في عرف البصريين ، ومعنوي على مذهب الكوفيين، وهو: تغييرُ **أواخرِ الكَلِم** لفظا أو تقديرا ؛ لاختلافِ العوامل الداخلة عليها.[٢] وعليه فالإعراب هو التغيير من الوقف قبل التركيب الى الإعراب عند الإدراج بتأثير العوامل. وما هذه الحركات إلا دلائلٌ على ذلك التغيير؛ فالحركاتُ نفسها هي الإعراب عند البصريين، وعند الكوفيين دلائلٌ على حصول ذلك التغيير. [٣]

وبذلك نلحظ اجماع النحويين على أنّ الأثر الإعرابي وموضع التغيير يكون في(**آخر الكلمة المعربة)**[٤]

إلّا أنَّ الأمرَ قد اختلف قليلا مع بعض النحاة المتأخرين ؛ فأضافوا الى جملة (آخر الكلمة): (وما نزل منزلته) بدءا بالسيوطي(٩١١هـ) [٥] والحنبلي (١٠٣٣هـ) [٦] وأبي البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ) [٧] . وقد اعتمد الشيخ البهائي(١٠٣٠هـ) في تعريفه للإعراب حَدَّ النحاة

---

(١)الحدائق النديَّة:١٠٩.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل :١/ ١١٥، وشرح شذور الذهب للجوجري:١/ ١٧٠ .

(٣) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية:٨٧.

(٤) ينظر حدّ الإعراب في: شرح كتاب سيبويه :١/ ١٤٧، والإيضاح العضدي:١١، وأسرار العربية:٤٥، والكافية في علم النحو:١١، والتعريفات : ٣١، والحدود في علم النحو:٤٤٩.

(٥) ينظر: همع الهوامع :٤٣/١ .

(٦) ينظر: دليل الطالبين لكلام النحويين: ١٨.

(٧) ينظر: الكليات:١٤٣.

القدماء ولم يلتفت لتعريف السيوطي وإضافته؛ مما حدا بابن معصوم إلى أن ينتقد الحدَّ الذي اعتمده البهائي وعدَّهُ قاصرا؛ لكونه غير شامل وغير جامع ؛ لوجود عدد من الكلمات التي يظهر الأثر الإعرابي عليها في غير آخر الكلمة. كالكلمات التي ترد ثنائية وهي في الأصل ثلاثية محذوفة اللام كـ (دم ، يد، أب، أخ) ؛ فأصلها (يَدْيٌ، ودَمْي، وأبو ، وأخو) حُذفت لامها [١] ، وتظهر حركاتها الإعرابية على عين الكلمة ، وعينُ الكلمة ليس آخرها إلّا أن يكون مجازا . وهناك كلماتٌ مركبةٌ من جزأين كـ (اثنا عشر، واثنتا عشر) والعلامات الإعرابية تظهر في الجزء الأول من الكلمة، وهو ليس آخرها ، وكذلك الأفعال الخمسة فهي من الكلمات التي لا تظهر فيها علامات الإعراب على آخر الكلمة بل ما بعد الآخر؛ مما حدا بابن معصوم لأن يعدَّ الحدَّ السابق الذي اعتمده الشيخ البهائي حدًّا قاصرا لا يشملُ الكلمات السابقة إلّا بالعناية ، مقترحا إضافة جملة (آخر الكلمة وما نزل منزلته) أو (آخر الكلمة حقيقةً أو مجازا) ؛ لتلافي ذلك القصور وليصبح الحدُّ شاملا مانعا.

نستنتج مما سبق الآتي :

١) أجمع النحويون المتقدمون والمتأخرون على أن الإعراب تغييرٌ أو أثرٌ يظهر مكانه على **آخر الكلمة** المعربة ، وأضاف السيوطي وبعض النحاة من بعده جملة : (آخر الكلمة وما ينزل منزلته) ليشمل الحدُّ كلماتٍ يظهرُ أثرها الإعرابي ليس في آخر الكلمة .

٢) اعتمد الشيخ البهائي(١٠٣٠هـ) في تعريفه للإعراب تعريفات النحاة السابقين للسيوطي، ولم يلتفت لما أورده السيوطي(٩١١هـ) على ذلك التعريف، ولم يذكره.

٣) **اعتمد** ابن معصوم حدَّ النحاة المتأخرين بإضافة جملة (آخر الكلمة وما نزل منزلته) ، **وانتقد الحدَّ** الذي اعتمده الشيخ البهائي وعدَّهُ قاصرا غير شامل ؛ لوجود عدد من الكلمات

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف:١٠١.

التي ترد في العربية ويكون مكان الأثر الإعرابي فيها ليس في آخر الكلمة؛ لذا فقد **عَدَّ الحدَّ السابق قاصرا وغير شامل، ولا يمكن عدَّه جامعا إلّا بالعناية** . مقترحا إضافة جملة : (آخر الكلمة وما نزل منزلته) أو (آخر الكلمة حقيقةً أو مجازا) ؛ ليصبح الحدّ جامعا مانعا، وهذا ما يؤيده الباحث .

٢- نقدُهُ في حدِّ اسم الفاعل .

قال الشيخ البهائي :

" اسم الفاعل: ما دَلَّ على حَدَثٍ ، وفاعله على معنى الحدوث . " [١]

وقد فصَّل ابن معصوم في حدِّ الشيخ البهائي موضِّحا إياه بالقول: [٢]

" «ما» أي اسم ، فلا يشتملُ الفعل لما مرَّ " دلّ على حدثٍ ، وفاعله على معنى الحدوث " فالدّالُّ على الحدث بمنزلة الجنس يشتملُ جميعَ الأوصاف ، وخرج بذكر فاعله اسمُ المفعول ، فإنّه إنّما يدلُّ على مفعوله لا على فاعله ، وبقوله : (على معنى الحدوث)، اسم التفضيل والصفة المشبّهة ؛ فإنّهما **يدلّان على معنى الثبوت لا الحدوث** ، كذا قال غيرُ واحد. " [٣]

وفي تنبيهاته بيَّنَ معنى الحدوث، فقال:

" المراد عندهم بالحدوث **عدمُ استمرار الحدث للذّات بعد ما حدث لها**، وبالثبوت ما يقابله ، لا ما يكونُ مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاحُ المتكلّمين ، ويقابله القدمُ ، قاله بعضُ المحقّقين. [٤]

وعقَّب بأنَّه قد قيلَ بأنَّ : "هذا الحدُّ منقوضٌ ، بنحو : (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرٍّ) ؛ ممّا يدلُّ على الدوام والثبوت ، مع أنَّ كلّا منها اسمُ فاعل ، وليس على معنى الحدوث ، وأجاب

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب :١٤٢.

(٢) الحدائق الندية :٥٨٤ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٧٠، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٢/ ٨٧٥ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد :٣/ ١٧٤ ، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم:٨٧ ، والتوقيف على مهمات التعاريف:٥١.

(٤) الحدائق الندية :٥٨٥ .

عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية: [١] بأنّها تدلُّ على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار" لكنَّ إجابة القاضي شهاب الدين لم تكن مقنعة لابن معصوم ، ورأى أنَّ فيها نظرًا؛ لأنَّهُ فسَّر الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح النحويين ؛ فعَّقب عليها ابن معصوم منتقدا ومعترضا ، فقال ": **وفيه نظرٌ**، يظهرُ من تفسير الحدوث المتقدِّم ذكرُه ، فإنّه ظاهرٌ على معنى الحدوثِ باصطلاح المتكلّمين لا باصطلاح النّحويّين." وقال: **ناقدا ومصححا: " ولعلَّ الأظهرُ في الجواب أن يقال : إنّ الثبوتَ والدوام في نحو ذلك مدلولُ المادّة لا الصيغة .** " [٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

حدَّ النحويون اسم الفاعل على أنَّه " : ما اشتُقَّ من فعلٍ لمَنْ قام به **على معنى الحدوث** " [٣]

وقولنا: على معنى الحدوث، يخرج الصفة المشبَّهة فإنها تدل على الثبوت ، [٤] ويُعَدُّ الفارق المهم بين اسم الفاعل والصفة المشبهة؛ فاسم الفاعل يدلَّ على الحدوث والتجدد، والصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوام والاستمرار.

وقيل :" ما دلَّ على حدثٍ، وفاعله جاريًا مجرى الفعل **في إفادة الحدوث**، والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال " [٥]، وتابعه غير واحدٍ من النحاة . [٦]

---

(١) شهاب الدين: أحمد بن عمر الهندي المتوفى سنة (٨٤٩ هـ) من شرّاح الكافية ، وعلى شرحه حاشية لـ ميان الله داد الجانبوري. كشف الظنون : ٢ / ١٣٧٠.

(٢) الحدائق الندية :٥٨٥ .

(٣) الكافية في علم النحو:٤٠.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٥٢٩/٢.

(٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٣٠١.

(٦) ينظر: أوضح المسالك:٣/ ١٨١، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم:٨٧ ، وشرح كتاب الحدود في النحو:١٨٦، والتوقيف على مهمات التعاريف:٥١ ، والكليات:٨٨ ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:١/ ١٩٣.

ونلاحظ أنَّ حدود اسم الفاعل عند النحويين تكاد تُجمع على أنَّ اسم الفاعل **دالٌ على الحدوث** بخلاف الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والاستمرار ، وهو ما يميز اسم الفاعل عن سائر المشتقات .

وتمتاز اللغة العربية من غيرها من اللغات باجتماع الفاظِها في مجموعات ، وتشتركُ مفرداتُ كلِّ مجموعةٍ منها بثلاثة حروفٍ وتتشارك في معنى عام ، ثم تنفردُ كلُّ كلمةٍ من المجموعة وتتميزُ عن قريباتها في النسب بصيغتها أو مبناها وبمعنى خاصٍ بها ناشئٌ عن اختلاف صيغتها .[١]

فالمشتقات عموما ومنها اسمُ الفاعل يحمل معنيين مندمجين في ذاته يمنحانه المعنى النهائي ، معنًى رئيس متأتٍ من مادة الكلمة أو دلالتها المعجمية، والآخرُ ثانوي متأتٍ من دلالة صيغته أو دلالة مبناه ، ومنه يحصلُ اسم الفاعل على صفة الحدوث والتجدد الملازمة والمميزة له، على خلاف الصفة المشبهة الدَّالةِ على الثبوت والاستمرار، قال الشاطبي: " إنّ الكلمة [المشتقة] لها دلالتان : دلالةُ مادةٍ ، ودلالةُ صيغةٍ . إلا **أنّ دلالة الصيغة مبنيةٌ على دلالة المادة فهي الأصل لدلالة الصيغة،** فالاشتقاق يردّ الكلمة إلى أصلها وهي المادةُ الدالة التي هي: (الفاء والعين واللام) ، وبارتباط الدلالتين يحصل تمام المعنى." [٢] ومن المعلوم أنَّ صيغة اسم الفاعل هي التي تضفي عليه الدلالة على الحدوث لا دلالته المعجمية كما تقدم في حدِّه. **لكنَّ بعض النحاة عَدّواَ حدَّ اسم الفاعل الدّال على الحدوث منقوضا بالكلمات الدالة على اسم الفاعل،** نحو : (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرٍ) التي تبدو دالةً على الثبوت والاستمرار ، لكن ما حصل مع هذه الكلمات انّ صفة الثبوت والدوام فيها متأتية من دلالتها المعجمية لا من دلالة صيغة اسم الفاعل (كما يرى ابن معصوم) ؛ لأنَّ الدلالة المعجمية هي الدلالة الرئيسة فقد طغت

(١) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك : ٧٠-٧١.

(٢) المقاصد الشافية:٨/ ٤٥٠ ، وينظر: الكليات:١٠٨١.

على دلالة الصيغة ؛ " لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة،" [١]وبدا المعنى العام للكلمة دالا على الثبوت والاستمرار؛ وهذا ما أدّى الى الخلط واللبس عند بعض النحويين ظنا منهُم أنَّ حدَّ اسم الفاعل الذي ينصُّ في دلالته على الحدوث منقوضٌ بهذه الكلمات التي توحي دلالتها على الثبوت والاستمرار، وهي على صيغة اسم الفاعل ، وقد انتقد ابن معصوم ذلك وعَدَّ أنَّ دلالتها المعجمية هي التي أكسبتها صفة الثبوت واللزوم لا دلالة صيغة اسم الفاعل فيها ؛ لكونها الدلالة الرئيسة والطاغية ؛ **من هنا كان ابن معصوم مصيبا في اعتراضه و تحليله ، دقيقا في نقده وتصويبه للمسألة** – وفي رأيي المتواضع– أرى أنَّ ثمَّةَ تضاربا حصل داخل هذه الكلمات:(خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرٍ) بين دلالتين متضادتين، إحداهما: دلالة معجمية رئيسة دلّتْ على الثبوت والاستمرار من جهة، وأُخرى دلالة فرعية لصيغتها دلّتْ على الحدوث ، وقد غلبت –على ما يبدو– فيها دلالتها المعجمية وطغت على الكلمة لقوة الدلالة المعجمية ولكونها الدلالة الرئيسة؛ فظهر المعنى العام للكلمة وكأنها تدلُّ على الثبوت والاستمرار. والله أعلم.

نستنتج مما سبق :

١) أجمع النحويون في حَدِّهم لاسم الفاعل على (دلالته على الحدوث) على خلاف الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والاستمرار.

٢) عَدَّ بعض النحاة حدَّ اسم الفاعل منقوضا ببعض الكلمات التي جاءت على صيغة اسم الفاعل وهي تدّل على الثبوت والاستمرار، مثل: (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرٍ) .

٣) أجابهم القاضي شهاب الدين أن هذه الكلمات تدلُّ على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار" غير أنَّ ابن معصوم رأى **أنَّ في إجابته نظرًا؛ لأنَّهُ فسَّر الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح النحويين .**

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٣/ ١٧٤ .

٤) وأجابَ ابن معصوم بأنَّ **دلالة تلك الكلمات على الثبوت والاستمرار متأتٍ من دلالتها المعجمية الرئيسة التي غلبت على دلالة الصيغة الفرعية ؛ وأن حدّ اسم الفاعل غير منقوض بهذه الكلمات.**

٥) يرى الباحث أن الكلمات : (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرّ) حصل فيها تناقض بين دلالتين، إحداهما دلالةٌ معجمية رئيسة تدلُّ على الثبوت والاستمرار، ودلالة صيغة فرعية وثانوية ، تدلُّ على الحدوث، فغلبت وظهرت على الكلمات الدلالة المعجمية الرئيسة ، وإنَّ تلك الكلمات غير ناقضة لحدّ اسم الفاعل كما يرى ابن معصوم .

٣. نقدُه في حدِّ المفعول المطلق:

قال الشيخ البهائي:

" **المفعول المطلق : وهو مصدرٌ يؤكّدُ عاملَهُ أو يبيّنُ نوعَهُ أو عددَهُ ، نحو : ضربتُ ضربا ، أو ضربَ الأميرِ ، أو ضربتين** ." [١]

وبعد ان فصَّل ابن معصوم القول في شرح وتبيان الحدّ، قال معقبا ومنتقدا وموضحا ما يدخل فيه من غير المفعول المطلق فيفسده :

"... نعم ، **يَردُ عليه الخبر** في نحو : ضربُك ضربتان ، وضربُك ضربٌ أليمُ ، فإنّه مبيّنٌ للعدد في الأوّل ، وللنوع في الثاني ، أو صفةٌ بأليم ، **فهو**[أي الحدُّ] **منقوضٌ به ، وكذا الحالُ الموكّدةُ لعاملها** ، إذا كانت مصدرا ، نحو : ﴿**وَلَّى مُدْبِرًا** ﴾ [النمل: ١٠]، **فلو قال : وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابنُ هشامٍ في الأوضح** [٢] **لَسَلِمَ من ذلك.**" [٣]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

جاءت تسمية المفعول المطلق ؛ لأنّه مُطْلَقٌ من القيود، بخلاف غيره من المفعولات الأخرى، المقيّدةٌ بحروف الجر،[٤] وتسميةُ كلٍّ منها مفعولا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به، أو وقوعه فيه، أو لأجله، أو معه؛ لذا فقد احتاجت في حمل المفعول عليها إلى تقييدها بحرف الجر،

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب : ١٠٥-١٠٦.
(٢) ينظر: أوضح المسالك :٢/ ١٨١.
(٣) الحدائق النديَّة:٢٧٧-٢٧٨.
(٤) ينظر: معاني النحو:١٤٩/٢.

ولمَّا خُصَّت هذه بالتقييد خُصَّ ذلك بالإطلاق [١] ؛ ولذلك قدَّمهُ الزَّمَخشَريّ وَابْنُ الْحَاجِب [٢]على غَيره من مفعولات؛ لأنَّهُ المَفعُول الحقيقي من بين المفعولات.[٣]

وقد اختلفت تعبيرات النحويين في حدِّهم للمفعول المطلق غير إنَّهم شِبْه متفقين على أنَّه (اسمٌ أو مصدرٌ أو فضلة تؤكِّدُ عاملها أو تبيّنُ نوعه أو عدده) فقد عرّفه أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) بأنه: " الذي لم يقيَّد بشيءٍ من حروف الجر ، وهو أسماء الأحداث " [٤] ، وقيل : " هو اسمُ ما فعلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه. ويكونُ للتّأكيدِ، والنّوعِ ، والعدد." [٥]

أمّا ابن الناظم**(ت ٦٨٦ هـ)** فقد زاد عليه شرط ألَّا يكون خبرا من مصدرٍ ، فقال : " المفعولُ المطلقُ: **ما ليس خبرًا** من مصدرٍ، مفيد توكِّيدَ عاملِه، أو بيانَ نوعِه، أو عدده." [٦] وتبعه على ذلك الصبان. [٧]

أمَّا ابن هشام (ت ٧٦١هـ) فقد اشترط في كتابه (أوضح المسالك) ألَّا يكون المفعول المطلق خبرا أو حالا ، فقال: بأنَّه " اسمٌ يؤكِّد عاملَهُ، أو يبيِّنُ نوعَه، أو عددَه ، **وليس خبرا ولا حالا.**" [٨]كقولنا: علمُك علمٌ نافعٌ " ولا حالًا ، نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ وتبعه على ذلك عدد من النحاة المتأخرين والمحدثين . [٩] وعرَّفه في كتاب ثانٍ له على أنَّه : " المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَطُ

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية:١٩١.

(٢) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: ٥٥ ، والكافية في علم النحو: ١٨ .

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام:٢٩٢.

(٤) الإيضاح العضدي:١٦٧.

(٥) الكافية في علم النحو:١٨.

(٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٩٠.

(٧) ينظر: حاشية الصبان :١٦٠/٢.

(٨) أوضح المسالك:٢/ ١٨١.

(٩) منهم محمد عبد العزيز النجار في كتابه: ضياء السالك إلى أوضح المسالك :٢/ ١٢١، و عبد الغني الدقر في كتابه: معجم القواعد العربية : ١٩٥/٢.

عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كـ (ضَرَبْتُ ضَرْباً) ، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ (قَعَدْتُ جُلُوساً) " [١] ، وتبعه على ذلك بعض النحاة من بعده . [٢]

والملاحظ أنَّ بعض النحاة المتأخرين بدءا بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) رأوا أن يضيفوا إلى الحدِّ السابق شرطا وهو (على ألَّا يكون ذلك الاسمٌ أو المصدرٌ أو الفضلة (خبرا أو حالا) ؛ ليمنعوا نوعا من أنواع الخبر والحال من خرق حدّ المفعول المطلق بالدخول فيه ؛ فيصبحَ الحدُّ بهذه الإضافة مانعا من دخول غيره فيه ، وهذا ما رآه ابن معصوم أيضا؛ مما دعاه **إلى انتقاد حدّ** الشيخ البهائي وعدَّه منقوضا غيرَ مانع؛ إلّا أن تضاف له تلك الإضافة (ليس خبرا أو حالا) ليكون الحدُّ بها مانعا من دخول بعض أنواع الخبر والحال كقولنا: علمُك علمٌ نافعٌ " ولا حالًا ، نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ في حدِّ المفعول المطلق، مفضلا حدَّ ابن هشام في أوضح المسالك الذي يحوي تلك الإضافة ، فحدّ الشيخ البهائي جامعٌ لكنَّه غيرُ مانع ؛ لذا فقدَ **انتقد** ابن معصوم هذا الأمر وعدّه خرقا ونقضا للحد الذي يجب أن يكون مانعا من دخول غيره فيه، ورأى أنَّه لو قال : وليس خبرا ولا حالا كما فعل ابن هشام في حدِّه للمفعول المطلق لَسَلِمَ من ذلك الخرق .

وثمرة ما تقدم ندرجه فيما يأتي:

١) المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي من بين المفعولات، وقد سُمّي مطلقا لعدم تقيّده كسائر المفعولات .

٢) حدَّ النحاة المفعول المطلق على أنَّه اسمٌ أو مصدرٌ أو فضلةٌ تؤكِّد عاملها أو تبيّنُ نوعه أو عدده . إلّا أنَّ بعض النحاة المتأخرين بدءا بابن الناظم وابن هشام أضافوا للتعريف شرطَ ألَّا يكون (خبرا أو حالا)؛ ليمنعوا بعض أنواع الخبر والحال من الدخول فيه ونقضه .

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو:٢١٤، و دليل الطالبين لكلام النحويين:٥٤.

٣) اعتمد الشيخ البهائي – رحمه الله– في حدِّه للمفعول المطلق حدًّا خاليا من عبارة (ليس خبرا او حالا) كما تبيّن ؛ لذا فقد انتقده ابن معصوم ، وعدَّ حدَّه منقوضا ؛ لأنّه لا يمنع بعض أنواع الخبر والحال من الدخول في حدِّ المفعول المطلق .

٤) يذهب البحث إلى أنَّ ابن معصوم كان موفقا في نقده لحدِّ الشيخ البهائي في موضوع المفعول المطلق .

٤.نقده في حدِّ التنازع : قال الشيخ البهائي :

" إذا تنازع عاملان ظاهرًا بعدهما ، فلك إعمالُ أيّهما شئت ، إلا أنّ البصريّين يختارون الثاني ؛ لقربه..."[١]

وقال ابن معصوم شارحا ومعقبا على قوله " عاملان" :

".. وتعبيره بـ(العاملين) أحسن من تعبير ابن الحاجب بـ(الفعلين)؛ لشموله الفعل وشبهه في العمل."[٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

استحسن ابنُ معصوم العبارة التي استعملها الشيخ البهائي في حدِّه للتنازع ؛ إذ قال : " **إذا تنازع عاملان ظاهرًا بعدهما** " مفضلا ومرجحا عبارته "**عاملان**" على عبارة " **فِعْلان**" التي استعملها ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ) في الباب نفسه ؛ إذ قال في حدِّه للتنازع: "إذا تنازع **الفعلان** ظاهرا بعدهما " [٣]، وقد انتقد ابن معصوم حدَّ ابن الحاجب وعدَّهُ قاصرا ؛ لأنَّ قَصْرَ التنازع على الأفعال فقط يجعلُ الحدَّ قاصرا غير جامع؛ إذ إن هناك عددا من العوامل الشبيهة بالأفعال في تنازعها وعملها، كاسم الفعل والمصدر العامل والمشتقات العاملة عمل فعلها، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل . [٤]

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب :١٥٧-١٥٨.

(٢) الحدائق الندية : ٧٢٣.

(٣) الكافية في علم النحو:١٤، واستعمل الجزولي (ت ٦٠٧هـ) أيضا تعبير " فِعْلان " ينظر: المقدمة الجزولية في النحو:١٦٤. إذ قال: " إذا تنازع **فعلان** معمولا واحدا " .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب :٤/ ٢١٤٠، وأوضح المسالك :٢/ ١٦٧، وضياء السالك: ٢/ ٩٨.

فجميع هذه العوامل تدخل في باب التنازع ، وقصرُ التنازع على الأفعال يجعل حدَّ ابن الحاجب قاصرا غير جامع أمّا استعمالُ الشيخ البهائي لعبارة " عاملان" فتجعلُ الحدَّ جامعا لجميع أنواع النوازع .

وبذلك فقد تجنَّب الشيخ البهائي ما غفلَ عنه ابن الحاجب وتلافاه ، وقد استحسن ابن معصوم ذلك ، وعدّه من حسنات الشيخ البهائي (الذي كان متتبعا ومنتفعا من شروح الكافية وما أورده أصحابها (النحويون على ابن الحاجب في هذا الباب .) [١]

وقد استعمل أكثر النحاة كلمة " عاملان" بدلا من " فِعْلان " لكونها أشمل وأعم ؛ لأن التنازع قد يكون بين فعلين أو بين اسمٍ وفعل أو بين الأسماء المشتقة العاملة واسم الفعل وغيرها، وقد استعمل ابن مالك كلمة "عاملين" بدلا من " فعلين" وأوضح السبب: [٢]

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ ... وَاخْتَار عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

موضحا في شرحه إنما قلت: "عاملان" ولم أقل: "فعلان"؛ ليدخل في قولي: "تنازع فعلين نحو: ﴿**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾ [الكهف/ ٩٦]، وتنازعُ اسمٍ وفعل، نحو:﴿هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة /١٩]، وتنازع اسمي فاعل، نحو قول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ ... فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْئِلًا[٣]

---

(١) ينظر: مقدمة الحدائق الندية بتحقيق خاتمي : ٣٣.

(٢) ألفية ابن مالك:٢٨، وينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٦٤١.

(٣) البيت بلا نسبة ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٤٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٦٢٩، وأوضح المسالك: ١٦٨/٢.

وموضع الشاهد فيه قوله: "مُغِيثًا مُغْنيًا": وهما اسما فاعل تنازعا في قوله: "مَنْ أَجَرْتَهُ" لأن كلًّا منهما يستدعي أن يعمل فيه ، فهو: اسم موصول تنازعه كلٌ من مغيثٍ ومغنٍ. (١) أو بأن يكونا اسمي مفعول، كقول كُثير عزَّة:

قضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا (٢)

فقوله : (غريمُها) نائب فاعل تنازعَه كل من العاملين:(ممطول، و مُعنّى). (٣)

وزاد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تفصيل أنواع العوامل المتنازعة ، قائلا : أو أن يكونا مصدرين، كقولك: عجبتُ من حبّك وتقديرِك زيدا، أو بأن يكونا اسمي تفضيل، كقولك: زيدٌ أضبطُ الناسِ وأجمعُهم للعلم، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين، نحو قولك: زيدٌ حَذِرٌ وكريمٌ أبوه، أو بأن يكونا مختلفين، كالفعل والمصدر، ومنه قول الشاعر:

لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أنّني ... لحقتُ فلم أَنْكِلْ عن الضْربِ مِسْمَعَا(٤)

والشاهد فيه أنه نصب (مسمعا) وهو اسم رجل بـ (الضرب)، وقد تنازعه من حيث العمل كل من " لحقت " و" الضرب ". (٥) واعلم أنَّه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل(٦).

---

(١) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:٣/ ١٠٠٩

(٢) ديوانه :١٤٣.

(٣) ينظر: المقاصد النحوية :٣/ ١٠١٠، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٣/ ٣٧.

(٤) البيت للمرار الفقعسي؛ ينظر: المرار بن سعد الفقعسي: حياته وما بقي من شعره، نوري حمودي القيسي ، مجلة المورد– العدد: ٢ ، ١ أبريل ١٩٧٣: ١٦٩، والكتاب ١/ ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠، وقيل البيت لمالك بن زغبة ، ينظر: خزانة الأدب ٨/ ١٢٨، ١٢٩.

(٥) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢/ ٧٥.

(٦) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ٢/ ١٥٧.

نلخص ما تقدَّم :

١. استحسن ابن معصوم المدني استعمالَ الشيخ البهائي عبارة " عاملان" في حَدِّه للتنازع وفضَّلها على عبارة " فِعْلان" التي استعملها ابن الحاجب في حدّ التنازع .

٢. عدَّ ابن معصوم حدَّ ابن الحاجب بفعل هذه العبارة قاصرًا غير جامع ؛ وفضَّلَ عليه عبارة الشيخ البهائي التي جعلت الحدّ جامعا لجميع أنواع المتنازعات .

٣. كان ابن معصوم موفقا في رصده ونقده هذا ، ويوافقه الباحث فيما ذهب إليه .

المبحث الثاني

نقده النحوي في مسائل متفرقة

١-اقْترانُ المؤكِّدُ بالعاطف

جاء في الحدائق الندِيَّة :

والأكثر أن تقترن الجملة المؤكّدة بعاطف ، وهو (ثُمَّ) خاصّةً ، نحو قوله تعالى : ﴿**كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ**﴾ [النبأ / ٥ و ٤] ، ويأتي بدونه نحو قوله (ﷺ) : وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا [١].ويستوجب ترك العاطف في حال إيهام التعدّد ، نحو : ضربت زيدا ؛ إذ لو قيل : ثمّ ضربت زيدا لتوهّم السامع أنّ الضرب وجد مرّتين، وتراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنّه وقع مرّةً واحدةً. [٢]

ثم طرح ابن معصوم سؤالا شائكا وأجابَ عنه ، فقال: إذا قُرِنَ المؤكِّدُ بالعاطف ، فهل يكونُ توكيدا أو عطفَ نسق؟ فأجابَ :

" قلتُ : النَّحويُّونَ على أنَّهُ عطفُ نسقٍ وإن أفاد التوكيد ، وزعمَ ابنُ مالك أنّه توكيدٌ لفظيّ ، اغتُفِرَ فيه الفصلُ بالعاطف،[٣] كذا قال ابن عادل في تفسيره. [٤] أقول : **والصوابُ ما ذهب**

---

(١) سنن أبي داود:٣/ ٢٣١.

(٢) ينظر: الحدائق الندية : ٥٤٤ .

(٣) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٣٠٥.

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب:٧/ ٥١١.

إليه ابنُ مالك ؛ فإنّ العطف في ذلك نظيرُ العطف في الأوصافِ المتعدِّدة ، وقد مرّ أنّ إطلاق العطف عليها مجاز[١] ، فيكون هنا كذلك. " [٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الاتي :

قسَّمَ ابنُ الناظم(ت ٦٨٦ هـ) التوابع من حيث اتصالها بمتبوعها على ثلاثة أنواع :

الأول ما يكون بينه وبين متبوعه كمال الاتصال ؛ فينزلُ منه منزلةَ جزئه ؛ فلا يحتاجُ إلى رابط ، وهو عطف البيان ، والتوكيد ، والصفة، والثاني ما يكون بينهما كمال الانقطاع ، فهو بمنزلة ما لا علاقة له مع ما قبله؛ فلا حاجة له بالرابط، وهو **البدل**، وكأنَّه في نية الإضراب عن الأول، واستئناف الحكم للثاني، والثالث : ما يكونُ متوسطا بين كمال الاتصال، وكمال الانقطاع ؛ فهو بحاجة إلى الرابط، وهو عطف النسق. [٣]

وقد واجه النحاة إشكالا في توجه وتخريج اجتماع التوكيد اللفظي بين الجمل المقترنة بحرف العطف (ثم) غالبا كقوله تعالى: ﴿**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [التكاثر: ٣، ٤] أو الـ(فاء) قليلا ، نحو قوله تعالى: ﴿**أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى، ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى**﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥] ، ويتمثل الاشكال في أنَّ بين المؤكَّد والمؤكِّد كمال الاتصال ؛ فلا يجوز الفصل بينهما بعاطف فضلا عن أنَّهما ليس بهما حاجة إلى رابط كما ذكر ابن الناظم فيما تقدّم ، كما ذكر اللغويون للمسألة إشكالا آخر ، وهو أنَّ المؤكَّد والمؤكِّد كالاسم الواحد فلا يجوز العطف بينهما؛ و" القاعدة أن الشيء لا يعطف على نفسه لأن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل " [٤] ؛ فالعطف لا يكون

---

(١) إذ قال : " ولا يردُ التوكيدُ والنعتُ المقرونان بحرف العطف ؛ لأنّ التبعيّة ليست بواسطة الحرف ، بل هي حاصلةٌ فيهما ، وإن لم يوجد حرف ؛ ولهذا قال بعضُهم : إطلاقُ العطفَ في هاتين الصورتين اطلاقٌ مجازيّ." (الحدائق : ٥٢٤) .

(٢) الحدائق الندية : ٥٤٤ .

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧٠.

(٤) بدائع الفوائد:١/ ١٨٩.

إلّا بين الأسماء المختلفة ولو بشيء يسير كالأوصاف المتعددة ؛ إذ إنَّ " الأصلَ في عطف النسق المغايرةُ بين المتعاطفين؛ فلا يصحُ عطفَ الشيء على نفسه، وأجازَ بعضُهم ذلك إذا اختلف اللفظان لغرضٍ بلاغي وهو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده ، أو لقصد التفسير والتوضيح " (١)، ومنه قول الشاعر عدي بن زيد العبادي: (٢)

وقدَّمتِ الأديمَ لراهِشَيْهِ ... وألفى قولَها كَذِباً ومَيْنا

فَالْمَيْنُ هُوَ الْكَذِبُ وقد حَسُنَ الْعَطْفُ بينهما لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ (٣)؛ وعليه فقد أجاز النحاة العطف بين المترادفات والأوصاف المتشابهة؛ لأنَّها مهما تشابهت سيبقى بينها اختلافٌ – وإن كان يسيرا – يجيزُ العطف بينها ، بينما استشكل اللغويون العطف بين المؤكدات ؛لأنه كعطف الشيء على نفسه ، ومن هنا كان التساؤلُ عن حكمِ حرفِ العطفِ الرابطِ بين الجملِ المؤكدةِ ، **وعن طبيعة التبعية بينهما أهي بالعطف أم بالتوكيد ؟** وللإجابة عن هذه التساؤلات لابد من عرض آراء العلماء القدماء والمحدثين في هذه المسألة ، وتتبع تطور المسألة ، وقد كانت تخريجاتهم على ثلاثة أوجه:

الوجهُ الأول : ما رآه بعض العلماء الأوائل والمفسرين ، فقد أجازوا العطف بين الجملتين المؤكِّدتين لبعضهما بتأويل اختلاف متعلقيهما ، ففي قوله تعالى : ﴿**لا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ وَلا أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ**﴾ [الكافرون٢– ٣] " أي لا أعبد الآن ما تعبدون ولا أجيبكم فيما بقي أن أعبد ما

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣/ ٢٢٥ .
(٢) ديوانه: ١٨٣.
(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس :١/ ٦٢.

تعبدون." فزال التوكيد إذ قد تقيدت كلُّ جملةٍ بزمانٍ مغايرٍ للأُخرى ؛ فجاز العطف بينهما لاختلاف متعلقيهما . (١)

وروي مثله عن الإمام علي عليه السلام ففي قوله تعالى :﴿ **كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ** ﴾ [التكاثر: ٣، ٤] أنه قال: " مَا زِلْنَا نَشُكُّ فِي عَذَابِ القَبْرِ حَتَّى نَزَلَتْ: أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ. "

فـ(كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) الأولى وعيدٌ بعذاب القبر ، و(ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) الثانية فِي الْبَعْثِ والآخرة ؛ لذا جاز العطف بينهما ؛ لاختلاف متعلقيهما باختلاف الأزمنة ، وحرف العطف حقيقي والتبعية بينهما بالعطف لا بالتوكيد. (٢)

ومثل ذلك ما ذهب إليه ابن عباس إذ قال : ﴿**كَلاّ سَوفَ تَعْلمُونَ**﴾ ما ينزل بكم من العذاب في القبور ﴿**ثُمَّ كَلاّ سَوْفَ تَعْلمُونَ**﴾ في الآخرة إذا حل بكم العذاب، فالتَّكرار للحالين.

وَقَالَ الضَّحَّاكُ (٣):(كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ)، يَعْنِي الْكُفَّارَ، "ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ" يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ يَقْرَأُ الْأَوْلَى بِالْيَاءِ وَالثَّانِيَةَ بِالتَّاءِ . (٤)

وقيل: إنَّ الثانية منها لعصاةِ المؤمنين(٥)، وقَالَ الْحَسَنُ، وَمُقَاتِلٌ: هُوَ وَعِيدٌ بَعْدَ وَعِيدٍ، وَالْمَعْنَى:

سَوْفَ تَعْلَمُونَ عَاقِبَةَ تَكَاثُرِكُمْ وَتَفَاخُرِكُمْ إِذَا نَزَلَ بِكُمُ الْمَوْتُ. (٦)

---

(١) ينظر: مجاز القرآن:٢/ ٣١٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري :٢٤/ ٦٠٠ ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:٢/ ١٣٨٣، وتفسير البغوي:٨/ ٥١٨، ، والبحر المحيط:١٠/ ٥٣٦ ، والدر المصون:١١/ ٩٧. واللباب في علوم الكتاب:٢٠/ ٤٧٩.

(٣) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي: من التابعين، المفسّرين، وأحد رواة الحديث النبوي، وقد روى عنه أصحاب السنن الأربعة ، ينظر: سير أعلام النبلاء:٤/٥٩٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير:١٠/٥٣٦ ،واللباب في علوم الكتاب:٢٠/ ٤٧٩.

(٥) ينظر :إعراب القرآن للنحاس:٥/١٧٧ .

(٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل:٢/ ١٣٨٣.

وبذلك فقد أجاز الفريق الأول العطف بين الجملة المؤكِّدة والجملة المؤكَّدة وهذا غير جائز في عرف اللغويون؛ إذ يعدون المؤكِّد والمؤكَّد كالشيء ونفسه ولا يجوز العطف بينهما الّا أنهم تأولوا اختلاف متعلقيهما.

الوجه الثاني : ما رآه ابن مالك[١] ، ومَنْ تبعه من نحويين ومفسرين وهو رأي الجمهور[٢] ورجَّحه ابن معصوم بالقول : **(والصوابُ ما ذهب إليه ابنُ مالك)** وفيه يرى ابنُ مالك أنَّ الجملة الثانية توكيدٌ لفظي للأولى ؛ ولأن الجملتين المؤكدتين متطابقتين ولا يجوزُ العطف بين المتطابقات (بين الشيء ونفسه) ؛ لذلك قدروا في مثل قوله تعالى : **﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾** [التكاثر: ٣، ٤] ، **أنَّ حرف العطف مجازي أو صوري**؛ فيكون العطف صوريا والتبعية بالتوكيد ، وهو رأي لا يُتكلَّفُ فيه تأويل اختلاف الجملتين المتطابقتين ولا يترتب على ذلك تقدير متعلقات مختلفة لكل جملة كما حصل مع الوجه الأول.

وقد يكونُ ابن معصوم موفقا في ترجيحه ونقده إلّا أنَّه لم يكن موفقا في قياسه حين قال: " فإنّ العطف في ذلك[الجمل المؤكِّدة] نظيرُ العطف في الأوصافِ المتعدِّدة " ؛ فقد قاس عدم جواز العطف بين الجمل المؤكدة بعدم جوازه بين الأوصاف المتعددة . وقد أجاز النحاةُ الأخير لوجود الاختلاف بينها مهما كان يسيرا– كما تقدَّم– وعدم وجوازه بين المؤكدات لتطابقها .

وهناك وجه آخر للتوكيد اختلف فيه السبكي عمَّن سبقه من النحاة إذ يرى أن التوكيد هنا لم يحصل بتكرار اللفظ – كما رأى مَنْ سبقه – بل هو توكيدٌ أبلغ ، وقد حصل بـ(تكرار التأسيس)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل:٣/ ٣٠٥.

(٢) ينظر: تفسير البغوي: ٨/ ٥١٨ ، وشرح أدب الكاتب: ٨٥، وأوضح المسالك:٣/٣٠١، وتفسير القرطبي:٢٠/ ٢٢٦، والبحر المحيط:٤/ ٣٦٠، وشرح شذور الذهب :٢/ ٧٩٩، ومعترك الأقران :٢/ ٢٨، وحاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي :٨/ ١٧، وحاشية الصبان :٣/ ١١٩ ، والنحو الوافي:٣/ ٥٣٦.

بوجود الحرف العاطف . وأضاف أنَّ التأسيس أبلغ من التوكيد ؛ لأنَّ التوكيد تقرير الإخبار بالنسبة إمّا العطف فيعملُ على تكرير الاسناد فيزيد ثبات النسبة أو طلبها [١]...ويرى أنَّهُ لا يقعُ في كل الأحوال بل عند أمن اللبس فقط . كما قرر ذلك ابن مالك من قبل ؛ فقال :

" فإذا قلت: سوف تعلم ثم سوف تعلم كان أجود منه بغير عطف؛ لأنه بالعطف لا يكون خبرا مؤكدا بل خبرين، وبدون العطف يكون تأكيدا وخبرا واحدا ... ولو كان تأكيدا لفظيا لما فُصِلَ بالعاطف، وتسميةُ النحاة لمثل ذلك تأكيدا مجازٌ " [٢]

أمّا الوجه الثالث : فقد تبنّاه بعض النحاة والمفسرين المحدثين . ويتمثل بالمزاوجة بين الرأيين المتقدمين ، مستندين فيه إلى رأي الزمخشري الذي يرى أنّ تكرار الجملة المعطوفةً بـ (ثُمَّ) في مثل قوله تعالى: ﴿**كَلَاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ، من باب التغليظ في التهديد والزيادة في التهويل ، والعطف بـ(ثُمَّ) دلَّ على أنَّ الإنذار الثاني أبلغُ وأشدُ من الأوّل. [٣]وبسبب كون الجملة الثانية أبلغُ وأشدُ من الأُولى –من حيث المعنى– جازَ العطفُ بينهما بفعل المغايرة . يقول الدرويش :

" ﴿**كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ**﴾ ردعٌ ووعيدٌ للمتسائلين هزؤا، وفيه معنى الوعيد والتهديد فالردعُ بكلمة (كَلاَّ) والوعيدُ بكلمة (سَيَعْلَمُونَ) ومفعوله محذوفٌ لقَصْدِ التهويل؛ فيقدِّرُ السامعُ أعظمَ ما يَخْطر بباله . و(ثم) حرف عطف للترتيب مع التراخي و(كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) تأكيدٌ لفظي للجملة السابقة ولا يضرُّ توسط حرف العطف، والنحويون يأبون إلا أن يكون عطفا وإن أفاد التأكيد، **ويمكن أن يُجاب بأن ثمة تغايرا ملحوظا وهو أن الوعيد الثاني أشد من الأول ، وبهذا**

(١) ينظر: عروس الأفراح :١/ ٥٣٠.
(٢) م .ن:١/ ٥٣١.
(٣) ينظر: الكشاف :٤/ ٧٩٢.

الاعتبار صار مغايرا لما قبله ؛ ولذا عُطِفَ بـ (ثُمَّ) " [١] وبذلك لم يعد حرف العطف – عند أصحاب الوجه الثالث – مهملا بل إنَّ له دورا كبيرا في تعضيد المعنى وتقويته بما هو أشد من الجملة الأولى، وهو المعنى الذي لاتحققه الجمل المؤكَّدة التي لا يتوسطها حرف العطف .

ونخلص مما سبق ما يأتي :

١. يُشكلُ اللغويون وأصحابُ المعاني اقترانَ حرف العطف (ثم) غالبا والـ(فاء) قليلا بين الجمل المؤكدة ، في مثل قوله تعالى : ﴿**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ، واختلفوا في عَدِّ التبعية بين الجملتين عطفا أو توكيدا .
٢. جوهر الإشكال متأتٍ من كون الجملِ المؤكدةِ متطابقةً لفظا ومعنًى ؛ فهي كالشيء ونفسه؛ ولا يجوز العطف بين الشيء ونفسه ، مما دفع النحاة الذين قالوا به إلى تأول اختلاف متعلقات الجملتين المتطابقتين ؛ لتسويغ العطف بينهما .
٣. أمّا النحاة والمفسرون الذين عدّوا التبعية بين الجملتين بالتوكيد فقد عدُّوا حرف العطف مهملا والعطف مجازيا . وهو رأي ابن مالك والجمهور ورجَّحه ابن معصوم .
٤. كان ابن معصوم موفقا في اختياره إلا أنَّه لم يكن موفقا في قياسه ، فقد قاس عدم جواز العطف بين الجملتين المؤكدتين –وهو أمرٌ يقرُّه النحاة وأهل المنطق – قاسه على عدم جواز العطف بين النعوت المتعددة وهو أمرٌ أقرَّه النحاة وأجازوه ؛ إذ إنَّ النعوت مهما تشابهت فإن هناك اختلافا يسيرا بينها يُجيزُ العطفَ بينها على خلاف الجمل المؤكدة التي تُعَدُّ متطابقة ولا يجوز العطف بينها.

(١) إعراب القرآن وبيانه للدرويش:١٠/ ٣٥١، وينظر: تفسير حدائق الروح والريحان:٣١/ ٤٦.

٥. **انتقد ابن معصوم** موقف النحاة الأوائل الذين رأوا أنَّهُ عطفُ نسقٍ وإن أفاد التوكيد، مختارا رأيَ ابن مالك بالقول : **والصوابُ ما ذهب إليه ابنُ مالك** الذي رأى أنَّه توكيدٌ لفظيّ ، اغتُفِرَ فيه الفصلُ بالعاطف.

٦. استند بعض النحاة والمفسرين المحدثين إلى رأي الزمخشري للجمع بين الرأيين السابقين الذي يرى أنَّ العطف بين الجملتين المؤكدتين يجعل الجملة الثانية أقوى وأشد من الأُولى مما يُجيزُ العطفَ بينهما ؛ فكان للعاطف دورا مهما في تقوية المعنى ولم يعدّوه مهملا .

٧. يرجح الباحث ما ذهب إليه بعض النحاة والمفسرين المحدثين بأنَّ حرف العطف بين الجملتين المؤكّدتين يمنحهما زخما وقوةً تفوق ما عليه نفس الجملتين المفتقرتين لذلك الحرف .

٢- الكلام في إثبات واسطة بين المعرب والمبنيّ .

جاء في الحدائق الندية :

" **الأصحُّ** انحصارُ الاسم في المعرب والمبنيّ خلافا لمن أثبتَ واسطةً بينهما لا توصفُ بالإعراب ولا بالبناء ؛ وذلك في أشياءَ منها: **الأسماءُ قبل التركيب.**

وذهب قومٌ إلى أنّها واسطةٌ ، لا معربةٌ ولا مبنيّة ؛ لفقدِ موجبِ الإعراب والبناء ، والسكونُ آخرُها وصلا بعد ساكن ، نحو :(قافْ سيْنْ)، وليس في المبنيّات ما يكونُ كذلك ، وهو مختارُ أبي حيّان ، وتبعَهُ جماعةٌ من المحقّقين ، واختارَ ابنُ مالك أنّها مبنيّة كما مرّ ، والزمخشريّ أنّها معربة . " [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

الإعرابُ : هو تغيير أواخر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا. [٢] وأمّا الْبناءُ: ففي عُرفِ اللغويين هو: "وضعُ شَيْء على شَيْء على صفةٍ يُرَاد بهَا الثُّبُوت "[٣] والمبني اصطلاحا نوعان: لفظي ومعنوي ، فاللفظي هو : ما يردُ لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس اتباعا أو نقلا أو حكاية أو تخلصا من سكونين. والمعنوي: هو أنْ تُلازمُ آخرُ الكلمة حركةً أو سكونا لغيرِ عاملٍ ولا اعتلال.[٤]

والسكون أصلٌ في المبني والحركةُ فرعٌ فيه ، أمّا الاسمُ فالأصلُ فيه الإعرابُ ، وما بُني منه فلسببٍ ما أَخرجَهُ عن أصله ، وذهبَ الجمهور، إلى أنَّ الإعراب إنما يؤتى به في الاسم للدلالة على المعاني المعتَورِة عليه كقولهم: "ما أحسن زيد" رفعا في النفي، ونصبا في التعجب ،

---

(١) الحدائق الندية : ١٦٠.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/ ٢٩٦.

(٣) الكليات: ص٢٤١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:١/ ٣٣ ، وارتشاف الضرب: ٢/ ٦٧٣.

وجرا في الاستفهام، فلولا الإعرابُ لالتبستْ هذه المعاني . وليس كذلك الأفعال ؛ لأن صيغة الفعل تختلف وتتغير باختلاف معانيه ؛ فلذلك كان الإعرابُ في الاسم أصلا وفي الفعل فرعا.

وأما شبه الاسم للفعل فليس سببا للبناء، بل سيكون سببا لمنعه من الصرف، فالاسم لمّا يشبه الحرف يُبنى، ولمّا يشبه الفعل يُمنع من الصرف . (١)

وقيل: إنَّ المحققين حصروا سبب بناء الأَسماء في مناسبتها للحروف ، وسمَّوا الأَسماء الخالية منها معربةً، وجعلوا سكونَ أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناءً، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوّزت في الأَسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما في الوقف فقالوا : (زيْدْ، عَمْرْو، ق ،ص)، ولو كان سكونها بناءً لما جمعوا بينهما كما في سائر الأَسماء المبنية، بخلاف : (كيفَ، وأينَ، وحيثُ، وجيرِ) التي إنْ عدَدتْها وصلا، فلا تزولُ حركتها ؛ لكونها لازمةً إلا بوجود الوقف حقيقةً . (٢)

هذا ما يخص الأسماء المبنية والمعربة ، وهي تشكل غالبية الأسماء في اللغة العربية ، وهناك نوعٌ ثالث من الأسماء لا تنطبق عليها موجبات البناء ولا موجبات الإعراب احتار النحاة بشأنها ، وقد ارتأى بعض النحاة أن يطلقوا عليها اسم الواسطة ؛ لكونها تقعُ وسطا بين المبنيات والمعربات وليست منهما ، وخصوا منها **الأسماء قبل التركيب** : كأوائل السور، وحروف الهجاء، مثل: الفْ ، باءْ ، تاءْ ، جيْمْ ... ، وأَسماء الأعداد ، مثل : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثهْ ... ، التي تأتي بساكنين متواليين وليست المبنيات كذلك ، كما أَنها تأتي ساكنة قبل التركيب ، وأثنائه ، في حال كونها مقطوعة كالأمثلة السابقة ، أما إذا عُطِفتْ أو وُصِفتْ فتُعربُ بحسب موقعها من الجملة

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/ ٢٩٨.
(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب :٢/ ٢٢١.

فنقول : ألفٌ وباءٌ وجيمٌ ، ونقول في الوصف : هذه كافٌ حسنةٌ ، وهذا ألفٌ حسنٌ . واختلف النحاة حيال هذا الإشكال على ثلاثة مذاهب :

المذهبُ الأول: وهو ما ذهب إليه الزمخشري ؛ إذ رأى أن **الأسماء قبل التركّيب معربةٌ** ، وإنَّ سكونها سكون وقفٍ لا سكونَ بناءٍ، لتجرّدها من العوامل ، وكذلك استدل على إعرابها باجتماع ساكنين فيها، وليس في المبنيات ما هو كذلك ، أما استدلاله الأخير فكان أنَّه إذا عُطِفَ بين المبنيات حافظتْ على حركة بنائها؛ لكونها لازمة ولا تزول إلا بوجودِ الوقفِ حقيقةً ؛ فنقول : كيفَ وهؤلاءِ وأينَ.. في حين أنَّ حروف المعجم والأعداد في حال عطفها تُعرَب وتفقد سكونها ؛ لذا فقد عدَّ سكونها سكون وقفٍ لا سكونَ بناء . إذ قال :

" ألا ترى أنّ هذه الحروف أسماءٌ لِما يلفظ بها؟ فإن قلتَ: من أيّ قبيلٍ هي من الأسماء، أمعربةٌ أم مبنيةٌ ؟ قلتُ: بل هي أسماءٌ معربةٌ، وإنما سُكِّنت سكونَ (زيْدْ وعَمْرْو) وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسّها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه. والدليلُ على أنّ سكونها وقفٌ وليس ببناء: أنها لو بُنيتْ لَحُذي بها حذوَ: كيفَ، وأينَ، وهؤلاءِ ، ولم يقل:(صادْ ، قافْ ، نوْنْ) مجموعا فيها بين الساكنين. " [١]

المذهبُ الثاني : رأى أصحابهُ أنَّ الأسماء قبل التركيب مبنيةٌ[٢]وهو ما ذهب إليه كل من ابن الحاجب إذ عرَّف المبني بأنَّه : " ما ناسب مبنيّ الأصل، **أو وقعَ غيرَ مركّبٍ.**" [٣]

---

(١) الكشاف :١/ ٢١.

(٢) ويذكر شهاب الدين أنَّه رأي الجمهور ، ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي =عناية القاضي وكفاية الراضي:١/ ١٥٧.

(٣) الكافية في علم النحو:٣٢.

فجعل(عدم التركيب) من أسباب البناء ، وجزمَ الرضي بأن سكونها للبناء وليس للقطع كما ذهب إليه بعض النحاة ، إذ قال : " فسكونُ أواخرُها ليس لأنّها كانت متحركةً ثم قُطعتْ حركتها لأجل الوقف، بل لكونها مبنيةً على السكون " ، [١] ورأى ابنُ مالك أنَّها مبنيةٌ أيضا لكنَّ سبب بنائها عنده هو لشبهها الحروف شَبَها إهماليا أيْ أنَّ الأسماء قبل التركيب قد أشبهت الحروف المهملة لأَنها لا عاملة ولا معمولة وعلى هذا الأساس بُنيت . إذ قال :

" ومما يشكلُ أمره من الأسماء المبنية ما بُني قبل التركيب كحروف التهجي المسرودة، وهي أيضًا غيرُ خاليةٍ من شَبَه الحرف، لأنها كلَّها غيرُ عاملةٍ في شيء ولا معمولةٍ لشيء ؛ فأشبهت الحروف المهملة كـ(هل) و(لو) و(لولا). " [٢]

المذهب الثالث : وأصحابه عَدَّوا الأسماء قبل التركيب " **واسطة** " ؛ كونهم يرون أنها لا معربةٌ ولا مبنيةٌ ؛ لانعدام موجبات البناء والإعراب فيها .[٣] وهو مذهب أبي حيان الأندلسي كما ذكر ابن معصوم وسبقه ابن عصفور واختاره بعدهما السيوطي[٤] ، قال ابن عصفور معرفا العامل الإعرابي:

(الألفاظُ المفردةُ قبل دخول العامل عليها كانت موقوفةً ساكنة ، لا معربةً ولا مبنيةً ، نحو: (عمرو وزيد ويقوم ويقعد) ؛ لأنها آنذاك ليست جزءا من كلام ، فإذا أُدرجَتْ في الكلام ، ودخل عليها عاملٌ من العوامل ، نقلها عن ذلك الوقف إلى الحركة .) [٥]

أمّا أبو حيان الأندلسي فقد كان واضحا في القول بالواسطة ، إذ قال :

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – للرضي الأسترآبادي:٢/ ٢٢٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك:١/ ٣٨، وينظر أيضا : شرح الكافيةَ الشافيةَ ١: ٢١٦.

(٣) **تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مفهوم الواسطة يكاد أنْ يكون قريبا جدا من مفهوم " المنزلة بين المنزلتين"** ، يُنظر: المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ، بحث د. حامد عبد المحسن كاظم ود. علي جميل العبيدي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد : ١٤ – العدد (١-٢) /٢٠١١م ، ١٠٥.

(٤) ينظر: همع الهوامع :١/ ٩١.

(٥) ينظر: مُثُل المقرب لابن عصفور:١٠٠.

" فأما الأسماءُ المُسَكَّنة قبلَ التركيب كحروف الهجاء المسرودة وأسماء العدد ...، فاختار المصنفُ أنها مبنيةٌ على السكون لشبهها بالحرف ...، وذهب غيرُهُ إلى أنَّها ليست مبنيةً ولا معربةً. أمّا كونها غيرَ مُعربةٍ فواضحٌ لأنها لم تُركَّب بعدُ مع عامل. وأمّا كونها غيرَ مبنيةٍ فلسكونِ آخرُها وصلاً بعد ساكن نحو: قافْ سيْنْ ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك " (١)

وبذلك فقد ذكر أبو حيّان علَّة عدم إعراب الأسماء قبل التركّيب لغياب العامل وعلَّل عدم بنائها بسبب اجتماع ساكنين فيها ولا نظير له في المبنيات . وبذلك فقد أثبت أنّها ليست من المعربات وليست من المبنيات وهي واسطة كما ذكر .

وقد انتقد ابن معصوم المدني مَنْ عدَّ وجود واسطةٍ بين المبني والمعرب ورجَّحَ حصر الأسماء قبل التركيب بالمبني والمعرب استنادا إلى رأي الجمهور واصفا نقده بالقول : " **الأصحُّ** انحصارُ الاسم في المعرب والمبنيّ خلافا لمن أثبتَ واسطةً بينهما لا توصفُ بالإعراب ولا بالبناء"

نلخص ما يأتي:

١. لفت موضوع (الأسماء قبل التركيب) نظر النحاة إليه واختلفوا فيه بسبب غرابة أحكامه .
٢. فحروف الهجاء مثلا والأعداد تأتي ساكنة (سكون قطع أو سكت) في حالتين ، الأولى : قبل التركيب ، والثانية : إذا أُدرجت في التركيب وكانت مقطوعة ، وأمَّا إذا ما وُصِفَتْ أو عُطِفَتْ فستخرج عن كونها حكاية وتُعربُ بحسب موقعها من الجملة .
٣. اختلف النحاة في تفسير تصرف الأسماء قبل التركيب وبعده ، فعدَّها الزمخشري معربةً وسكونُها سكونَ قطعٍ أو وقفٍ أو سكت لا سكون بناء .

---

(١) التذييل والتكميل ١/ ١٣٥.

٤. أمّا ابن الحاجب وابن مالك فقد عدَّاها مبنية ،وسبب بنائها عند ابن الحاجب عدم التركيب ، وعند ابن مالك لشبهها الإهماليّ بالحروف ، والأسماء عنده أمّا معربة أو مبنية ولا وجود للواسطة .

٥. وعدَّها أبو حيان الأندلسي وقبله ابن عصفور وتبعهما السيوطي في عدِّها واسطةً لانعدام موجبات بنائها وإعرابها .

٦. أمّا **ابن معصوم** فقد **انتقد** مَنْ ذهب إلى وجود واسطة بين المبنيات والمعربات بقوله: "**الأصح** " حصرُ الأسماء بالمبنيات والمعربات خلافا لمن عدَّ وجود **واسطة** بينهما ، مستندا في نقده وترجيحه إلى رأي الجمهور.

٧. يقر البحث بوجود (واسطة) بين المبنيات والمعربات وفي غيرها من الأبواب إذ أنَّ المنزلة بين المنزلتين تَرِدُ في العديد من الأبواب ، تلك التي تعدُّ محل خلاف بين النحويين ، ولو أُقرَّ هذا الأمر لَحُلّت الكثير من الإشكالات العالقة بين النحويين إلى يومنا هذا.

٨. يرى الباحث أنَّ في وجود حالة ثالثة بين المعرب والمبني المسمّاة بـ (الواسطة) يُعدُّ توسعا تستوجبه المصلحة ويفرضه واقع اللغة ؛ إذ إنَّ هناك عددا من الأبواب الثنائية في النحو أثبتت الروايات أنَّ فيها طرفا ثالثا وسطا بين الطرفين الرئيسين يحملُ صفات مشتركةً من هذا الطرف وأُخرى من ذاك، ولا يمكن حسابه على أحدهما ؛ مما استدعى باحثين معاصرين إلى تبني وجود منزلة بين المنزلتين يُحَلُّ بها الكثير من المسائل النحوية التي ظلت عالقة ويتجاذبها النحاة إلى يومنا هذا كمسألة (عسى) بين الفعلية والحرفية وأسماء الأفعال وأسماء الفاعلين وغيرها، وهو أمرٌ جدير بالدراسة ، وقد يكون له دورٌ في تيسير النحو .

٣- **صحة استعمال " لا غير" .**

جاء في الحدائق الندّية :

بعد أن ذكر ابن معصوم نص الشيخ البهائي: " ما يردُ مرفوعا **لا غيرُ**" [١] ، فصَّلَ القول حول **"لا غيرُ"** قائلا : " لا غيرُ " بضمِّ الرّاء بناءً لقطعِها عمّا أُضيف [٢] إليه لفظا ونيَّة [٣] معنى ، كـ (قبلُ) و (بعدُ) ، أي: لا غيره ، ومنعَ ابنُ هشام في شرح الشذور قطعَها بعد (لا) [٤]، قال : وَلَا يجوزُ حذفُ مَا أُضيفتْ إليه(غير) إِلَّا بعد (لَيْسَ) ، وَأما مَا يَقع [٥]في عبارة العلماء من قَوْلهم : (لا غير) ، فَلم تَتَكَلَّم بِهِ الْعَرَب ، فإمّا [٦] أَنّهم قاسوا (لَا) على (لَيْسَ) أَو قَالُوا ذَلِك سَهوا عَن شَرط الْمَسْأَلَة ، وقال في المغني[٧]: قولهم (لا غير) لحنٌ. ، انتهى.

وقد استعمله [٨]في مواضع من كتابه المذكور[٩] ؛ فيكون قوله هنا شاهدا عليه بارتكاب اللحن ، **والصحيحُ جوازهُ من غيرِ توقّف** . وقد ذكره جماعة من أئمة العربيّة ، منهم ابن السرّاج في الأُصول [١٠] ، والسيرافيّ في شرح الكتاب [١١] ، وابن مالك في شرح الكافيّة[١٢] ، وأبو حيّان

---

(١) الفوائد الصمدية و التهذيب :٩١، والحدائق النديَّة بتحقيق سجادي: ١٦١.

(٢) وردت : " أُضيفتْ " في الحدائق النديَّة بتحقيق خاتمي: ١/ ٢٧٩.

(٣). وردت " ونيّته" في الحدائق النديَّة بتحقيق خاتمي: ١/ ٢٧٩.

(٤) شرح شذور الذهب:١٣٨.

(٥) كذا بتحقيق خاتمي : ١/ ٢٧٩، وبتحقيق سجّادي وردت : " يقطع " :١٦١.

(٦) كذا وردت بتحقيق خاتمي ، ووردت "فأمّا" بتحقيق سجّادي، والصحيح ما أثبتنا، وينظر: شرح شذور الذهب:١٣٨.

(٧) ينظر: مغني اللبيب : ٢٠٩.

(٨) كذا بتحقيق خاتمي و" استعمل" بتحقيق سجادي .

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٣١٤/١، ٣١٦، ٣٣٣، ٤٥٧، ٤٩٧، ٥٦٠، ٥٩٢، ٧٨١ .

(١٠) ينظر: الأصول في النحو:١/ ١٤٤، ٢٥٧.

(١١) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٢٦٣/١ .

(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٧٧.

[١] ، وابن الحاجب في الكافيّة[٢] والزمخشري في المفصّل [٣] ، وتبعهما شارحو كلامهما [٤] ومنهم محقّقون. قال الرضيّ: (غير)" لا تتعرف بالإضافة، وهي أشد إبهاما من (مثل)... ؛ فلا يُحذف منها المضاف إليه، إلا مع (لا) التبرئة و (ليس) ؛ لكثرة استعمال (غير) بعد (لا) ، و(ليس) ."[٥]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

(غير) هي اسمٌ يدلُّ على مخالفة ما قبلها لحقيقة ما بعدها، وتلازمه الإضافة في المعنى ، وَلَا تعرّفُها الإضافةُ لشدَّة إبهامها ،[٦]وهي شبيهة بـ (قبلُ وبعدُ وحسبُ وأولُ ودونُ، والجهاتُ السِّتُ– وهي: أمامُ ووراءُ وفوقُ وتحتُ، وقُدّامُ وخلفُ، – وسائر أسمائها، وعلُ، وحكمُها حكمُ (غير)[٧] .وشدّة ابهامها وحاجتها لغيرها تقربها من الحروف المبنيَّة، أمّا إضافتها فتقربها من الأسماء ، فإذا ما قُطعتْ عن الإضافة بُنيت مشابهةً للحروف ، يقول ابن مالك: " (غير) ذو إبهامٍ يشابه الحرف وذو إضافة تعارض الشبه . وأنه إذا قطع عن الإضافة، ونويت على الوجه المذكور زال المعارض اللفظي ؛ فبُنيَّ." [٨]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب :١/ ١٢٥.

(٢) ينظر: الكافية في علم النحو:٣٦.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٦٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١/ ٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي:١/ ١٨١. **ووردت (لا غير) في مؤلفات علماء كثُر**، منها : العين:٥/ ١٥٤، ٦/ ٢٧، كتاب سيبويه:٤/ ٢٤٧، وكتاب فيه لغات القرآن:٧٥، ومعاني القرآن للفراء:١/ ٧٤، والمقتضب:٤/ ١٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/٤١١ . وبذلك فقد شذَّ ابن هشام عن رأي الجمهور .

(٥) شرح الرضي على الكافية :٣/١٧١، الحدائق الندية: ١٦١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل:٢/ ٣١٨.

(٧) قال ابن مالك في ألفيته:٣٧: واضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إنْ عَدِمْتَ مَا = لهُ أُضيفَ ناوِيًا ما عُدِمَا
قَبْلُ كَغَيْرُ بعدُ حَسْبُ أَوَّلُ = ودُونُ والجهاتُ أَيْضًا وَعَلُ

(٨) شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٦٤.

وذكر النحاة لهذه الأسماء أربعة أحوال [١]، تُبنى في حالةٍ منها ، وتُعربُ في بقيتها، وهذه الأحوال هي:

١) **الحالة الأُولى:** إذا أُضيفتْ لفظا، نحو: أصبتُ درهما لا غيره، وجئتُ مِنْ قبلِ زيدٍ، وقوله تعالى: ﴿ **قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ** ﴾ [آل عمران: ١٤٤] .

٢) **الحالة الثانية** : إذا حُذِفَ المضاف إليه وينوي لفظه ، والمضافُ معنىً كالمضاف حقيقةً ، وهذا قليل كقول الشاعر: [٢]

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلىً قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيه العَوَاطِفُ

والشاهد فيه قوله: (من قبلِ)، فإن الرواية بجر (قبل) من دون تنوين؛ وذلك لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وأصل الكلام: (ومن قبلِ ذلك)، حدث كيت وكيت، فحذفَ اسم الإشارة من الكلام، مع أنه يقصدُه، ويعاملُ المضاف كأن المضاف إليه مذكور. وهي معربة في هذه الحالة المتقدمة. [٣]

٣) **الحالة الثالثة** : إذا حُذفَ ما تُضاف إليه ولم ينوَ لفظه ولا معناه ؛ فتكون حينئذ نكرةً. ومنه قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] بجر (قبلٍ وبعدٍ) وتنوينهما، وكقول الشاعر:

فساغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قَبْلًا ... أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحميمِ[٤]

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/ ٧٢، وخزانة الأدب :٦/ ٥٠٤، ومعاني النحو: ١٣٧/٣.

(٢) البيت غير منسوب لقائل معين ؛ ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٦٣، وأوضح المسالك :٣/ ١٣١، وشرح الأشمونى على الألفية :٢/ ١٦٨.

(٣) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢/ ١٣٦.

(٤) يُنسب البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب: ١/ ٤٢٦، ٤٢٩؛ ولعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية:٣/ ١٣٤٨، و بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء:٢/ ٣٢٠، وشرح كتاب سيبويه:١/ ٦٧، والمفصل في صنعة الإعراب:٢١٠، ويروى "الفراتِ" بدلا من "الحميمِ" .

والشاهد فيه هو: (قبلا) ظرف زمان منصوب ، وجاء منونًا؛ لأنّ الشاعر قطعَ هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ، ولم ينوِ المضافَ إليه، لا لفظَهُ ولا معناه. (١) هذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها .

٤) الحالة الرابعة: البناء إذا حُذِفَ ما تُضاف إليه ونُوى معناه دون لفظه؛ فإنها حينئذ تبنى على الضم، وتُجرى مجْرى الغايات (٢)؛ إذ حُذِفَت منها الإضافَةُ، وَجُعِلَت غاية الكلمة ما تبقى بعد الحَذْفِ ، (٣) كقوله تعالى :﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] . ورأى الفراء أن سبب الرفع في (قبلُ) و(بعدُ) للدلالة على حذف الإضافة ، إذ قال:

" القراءةُ بالرفع بغيرِ تنوينٍ ؛ لأنَّهما فِي المعنى يرادُ بهما الإضافة إلى شيءٍ لا محالة. فلمّا أدّتا عَن معنى ما أُضيفتا إِلَيْهِ وسَمُوهُما بالرفع، وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفعُ دليلًا عَلَى ما سقطَ مما أضفتهما إِلَيْهِ. **وكذلك ما أشبههما** ." (٤)

أمّا الرضيّ فيرى في (غير) التي تشبههما أنّها إذا قُطعت عن الإضافة بعد (لا) فإنها تكون (لا) التبرئة و ليست (لا النافية). وعليه يكون (غيرَ) اسمها مبنيا على الفتح في محل نصب.(٥)

وحصر ابن هشام قطع (غير) عن الإضافة بمجيئها بعد (ليس) ، وعَدَّ ما ورد بعبارات العلماء من قولهم :(لا غير) لحنًا وأنكر وروده عن العرب (٦). وقد انتقد ابن معصوم ما ذهب

---

(١) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١/ ٢٠٥، والمعجم المفصل في شواهد العربية:٧/ ٤٤٩.

(٢) ينظر: المقتضب:٣/ ١٧٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٤/ ١٧٦.

(٤) معاني القرآن للفراء:٢/ ٣١٩.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية :١٧١/٣.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب :١٣٨، ومغني اللبيب : ٢٠٩.

إليه ابن هشام بقوله :" **والصحيحُ جوازهُ من غيرِ توقّف**" ، **مستندا** إلى قول أبي العباس المبرِّد الذي لم يُفرِّق بين تركيبي : (ليس غير) و(لا غير) إذ قال: " غير " مبني على الضم، مثل (قبل) و(بعد)، **كذلك إذا قلنا (لا غير)**، وكذلك القول في سائر الحروف التي جرت مجرى هذا إذا حذف منها المضاف إليه وكان معرفةً ، مثل: قدام، وخلف، وتحت، وأمام، ووراء، وفوق " [١]

وبرَدِّ صاحب القاموس إذ قال[٢] : قولهم : (لا غير لحنٌ) **غيرُ جيّد** ؛ لأنّ (لا غير) كذا **مسموعٌ** في قول الشاعر: [٣]

جَواباً به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا ... لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْألُ

والشاهد فيه قوله: (لا غير)، و(غير) مبنيٌّ على الضمّ؛ لقطعه عن الإضافة. ورُدَّ به على ابن هشام الذي اشترط وقوعها بعد (ليس)، وأن قول العلماء: (لا غير)، لحنٌ. فهذا البيت أنشده ابن مالك شاهدا لصحة البناء بعد (لا) النافية . [٤]

ويضيف الفيروزآبادي (٨١٧هـ) إلى أنَّ مذهب ابن هشام في (لا غير) قد يكون مأخوذا من قول السيرافي : " إنّما يستعمل [الحذف] إذا كانت (غير) بعد (ليس) ، ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد ، **لم يجز الحذف** ، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ." [٥]

وعقَّب صاحب القاموس على ذلك بقوله : " **وقد سُمِعَ** ." أي : أجازه السماع .

---

(١) المقتضب :٣/ ١٧٥، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/ ٤٩، والحدائق الندية : ١٦٢.

(٢) ينظر: القاموس المحيط :٤٥٣ ، مادة (غير) .

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣١٨ ، وشرح الأشمونى :٢/ ١٦٥، وشرح التصريح :١/ ٧١٨، وحاشية الصبان :٢/ ٤٠٢.

(٤) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢/ ٣٣٣. والمعجم المفصل في شواهد العربية:٦/ ١٦٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣/ ٩٢، القاموس المحيط :٤٥٣، مادة (غير)، والحدائق الندية : ١٦٢.

واستعان ابن معصوم أخيرا بورود تركيب (لا غير) في مؤلفات جماعة من أئمة العربيّة تقدم ذكرهم وزدنا عليهم ذكر علماء متقدمون وردت (لا غير) في مؤلفاتهم [١] ؛ وبذلك فقد شذَّ ابن هشام عن رأي الجمهور. وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن السيرافي الذي قد يكون ابن هشام قد اعتمد نصه في تلحين القائلين بتركيب (لا غير) – كما أسلفنا– قد استعمل هذا التركيب (٦٧) مرةً في كتابه (شرح كتاب سيبويه). [٢]

وثمرة ما تقدَّم ندرجه فيما يأتي:

١. (غير) اسمٌ تلازمهُ الإضافةُ في المعنى لشدَّة إبهامه ، فاذا ما أُضيفَ أُعرِبَ ؛ لتشبهه بالأسماء المعربة ، واذا ما قُطِعَ بُنيَ ؛ لشبهه بإبهام الحروف وحاجتها للإضافة .

٢. شذَّ ابنُ هشام عن جمهور النحاة ، وعدَّ ان (غير) لا تُقطع عن الإضافة إلا بعد (ليس) ، أمّا قول العلماء (لا غير) فلحنٌ . ورجحَ صاحب القاموس (الفيروزآبادي) أنّه استند في تلحينه إلى نصٍ للسيرافي .

٣. انتقد ابن معصوم ابنَ هشام لتلحينه من قال : (لا غير) مبيحا استعمال هذا التركيب، بالقول:" **والصحيحُ جوازهُ من غيرِ توقّف**" مستشهدا بورودها سماعا في بيتٍ شعري ، وفي مصنفات علماء العربية بدءا بابن السراج وصولا لعلماء متأخرين . **وقد أثبت البحث** – فضلا عن ذلك– ورودها في كتب العلماء المتقدمين كمعجم العين للخليل وكتاب سيبويه وكتاب فيه لغات القرآن للفراء ومقتضب المبرد ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج .

٤. قد يكون ابن هشام اعتمدَ في تلحينه القائلين بـ (لا غير) على قول السيرافي في كتابه (شرح كتاب سيبويه) إلّا أن اللافت للنظر أنَّ السيرافي نفسه قد استعمل تركيب (لا غير)

---

(١) ينظر: العين:٥/ ١٥٤، ٦/ ٢٧، كتاب سيبويه:٤/ ٢٤٧، وكتاب فيه لغات القرآن:٧٥، ومعاني القرآن للفراء:١/ ٧٤، والمقتضب:٤/ ١٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/٤١١ .

(٢) ينظر مثلا الصفحات : ١/٣٥، ١/٤٩، ١/٥٠ ،١/١٠٢، ١/١١٠، ١/١١١، ١/١٢٧، ١/١٥٢، ... الخ.

في كتابه السابق (٦٧) مرةً ، واستعملها ابنُ هشام أيضا في مواضع متعددة من كتابه مغني اللبيب مما يدل على تناقضه وقد أشرنا إلى تلك المواضع .

٥. يؤيد البحث استعمال التركيب (لا غير) ؛ إذ استعمله أعلام العربية كما استعمله منكروه ، ابنُ هشام والسيرافي على رواية الفيروزآبادي .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابـل
كليّة الآداب / قسم اللغة العربية

النقدُ النحوي عند ابن معصوم المدني (ت١١٢٠هـ) في كتابه (الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة)

رسالة قدَّمها الطالب

محمد جليل حسن أحمد الشمَّري

إلى مجلس كلية الآداب/ جامعة بابل، وهي جزءٌ من متطلباتِ نيلِ شهادةِ الماجستير في اللغةِ العربيةِ وآدابها / اللغة.

بإشراف الأستاذ المساعد

الدكتور علاء كاظم جاسم الموسوي

١٤٤٣هـ ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ٧٦﴾ [سورة يوسف/٧٦]

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إلى روح والديَّ ، رحمهما الله ، وأسكنهما فسيح جناته ..
وإلى روح شقيقيَّ الشهيدين : ماجد وخالد جليل ، تغمدهما الله بوافر رحمته ، وأسكنهما فسيح جناته .

شكرٌ وامتنان

من واجب الاخلاص والوفاء أن أشكر مَنْ كان له كبير الفضل والمنَّة عليَّ في اتمام هذه الرسالة ومنْ مدَّ يد العون إلى بالمساعدة أو الدعاء ، وأخص منهم:

- مشرفي وشيخي الأستاذ المساعد الدكتور: علاء كاظم جاسم الموسوي الذي واكب هذه الرسالة منذ كانت فكرة حتى نمت واستوت على سوقها، فأمدَّني بالمصادر والدعم والتشجيع والتوجيه والارشاد ، فله مني كل الامتنان والعرفان والاحترام ، وأدعو الله العليَّ القدير أن يمتعه بتمام الصحة والعافية ويبقيه ذخرا للعربية وأهلها.

- وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى أساتيذي في كلية الآداب قسم اللغة العربية لمرحلة الماجستير، وأدعو اللهَ أنْ يمتعهم بتمام الصحة والعافية ويبقيهم للعربية نبراسا منيرا .
- وشكري وامتناني لأُم أولادي وأولادي الذين تحملوا معي أعباء مسيرة البحث وصعوباته .
- وعرفانا بالجميل يطيبُ لي أن أشكر القائمين على مكتبة كلية الآداب – جامعة بابل – والمكتبة المركزية فيها ، ومكتبة كلية التربية للعلوم الانسانية .
- وشكري وامتناني لمن فاتني ذكره ، أو مَنْ قدّم لي كلمةَ تشجيعٍ وتحفيز أو دعوةً في ظهر الغيب ، ممتن منكم جميعا .

الباحث

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمــة	**أ – هـ**
التمهيد : - **ابن معصوم منهجه وألفاظه في النقد النحوي**	**١-١٥**
الفصل الأول : نقده النحوي في الأسماء .	**١٦-٤٨**
- **المبحث الأول :الأسماء المرفوعة .**	**١٧-٢٨**
- مواطن استتار الفاعل وجوبًا.	**١٧-٢٠**
- حذفُ الخبرِ وجوبًا بعد مبتدأ صريحٍ في القسم .	**٢١-٢٣**
- الأقوالُ في وقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا	**٢٤-٢٨**
- **المبحث الثاني :الأسماء المنصوبة .**	**٢٩-٤٢**
- تقديم التمييز على عامله.	**٢٩-٣٥**
- " جئتُ أنا وزيدا " بين جوازِ نصبِهِ على المفعول معه ، أو رفعِهِ على العطف .	**٣٦-٤٢**
- **المبحث الثالث :الأسماء المجرورة**	**٤٣-٤٨**
- الخلافُ في اضافةِ المُضمرات.	**٤٣-٤٨**
الفصل الثاني : نقده النحوي في الأفعال	**٤٩-٧٩**
المبحث الأول: نقده النحوي في المنصوبات	**٥٠-٦٩**

– (لام الجحود) بين الخصوصية والعموم .	٥٠–٥٤
– ناصبُ الفعل المضارع بعد (أو)	٥٥–٥٨
– المنصوب الثاني بعد (ألفى) ، بين المفعولية والحال .	٥٩–٦٣
– توجيه الفعل المضارعِ التالي لـ(إذن) المسبوقةِ بـ(الواو) أو(الفاء).	٦٤–٦٩
المبحث الثاني: نقده النحوي في مسائلَ أخرى في الأفعال	٧٠–
– الخلاف في فعلية (عسى)	٧٠–٧٤
– الجزم بـ (إذ) و (حيث) مقرونين بـ (ما) .	٧٥–٧٩
الفصل الثالث : نقده النحوي في الحروف	٨٠–١١٦
المبحث الأول: نقده في الحروف غير العاملة.	٨١–١٠١
– استعمال (الهمزة)حرفًا للنداء.	٨١–٨٤
– جواز وقوعِ (إذ) بعد (بينا) من عدمه .	٨٥–٨٩
– الخلاف في جواب (لو) .	٩٠–٩٦
– (أل) بين الاسمية والحرفية .	٩٧–١٠١
المبحث الثاني : نقده في الحروف العاملة .	١٠٢–١١٦
– استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان والزمان.	١٠٢–١٠٦
– (أَنْ) الداخلة على فعل الأمر المسبوقة بـ (الباء) بين المصدرية والتفسيرية.	١٠٧–١١١
– التوهمُ والخلطُ بين التعديةِ بـ (الباء) والتعديةِ بسائر حروفِ الجر.	١١٢–١١٦

الفصل الرابع : نقده النحوي في الحدود ومسائل متفرقة	**١١٧-١٥٧**
المبحث الأول : نقده النحوي في الحدود .	**١١٨-١٣٦**
- توطئة في اصطلاح الحد و شروطه	١١٨-١١٩
- نقدُهُ في حدِّ الإعراب .	١٢٠-١٢٣
- نقدُهُ في حدِّ اسم الفاعل .	١٢٤-١٢٨
- نقدُه في حدِّ المفعول المطلق .	١٢٩-١٣٢
- نقده في حدِّ التنازع .	١٣٣-١٣٦
المبحث الثاني : نقده النحوي في مسائل متفرقة	**١٣٧-١٥٧**
- اقترانُ المؤكِّدُ بالعاطف	١٣٧-١٤٤
- الكلام في إثبات واسطة بين المعرب والمبنيّ.	١٤٥-١٥٠
- صحة استعمال " لا غير" .	١٥١-١٥٧
- **الخاتمة .**	١٥٨-١٦١
- **روافد البحث .**	١٦٢-١٩٠
- **ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية .**	**A-C**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي جعل شكرَهُ دوامًا للنعم، فله الحمدُ أولا وآخرا، حمدا يداني جميلَ كرمه ، وكثرةَ منَّهِ وإحسانه ، وجزيلَ عطاياه وتوفيقاته ، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمد خاتمِ الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيّبين الطاهرين المنتجبين ، وصحبِه الغرِّ الميامين ، وسلّم تسليما كثيرا .

أمّا بعدُ:

فقد ارتبطت نشأة النحو العربي، وأهميته مع بدء انتشار الاسلام وامتداد دولته بكثرة الفتوحات، واختلاط الألسن ، وتفشي اللحن بين العجم والعرب، وأخطره ما كان في القرآن الكريم، فظهرت الحاجة لوضع الضوابط التي تحمي اللسان العربي وتحفظ اللغة العربية التي اكتسبت قدسيتها من قدسية القرآن الكريم الذي نزل بها ، والحديث النبوي الشريف والتراث العربي الضخم ؛ لذا فقد بادر علماء العرب لوضع تلك الضوابط التي تحكم الكلام العربي ، فظهر النحو العربي تدريجيا، وتنامى معه النقد النحوي الذي كانت بداياته متواضعة ، وتمثلتْ بتوجيه النحاة الأوائل نقودا للشعراء والخطباء والعامة حين يزيغون عن ضوابط اللغة فيرفعون منصوبا أو ينصبون مرفوعا .. ، وهكذا بدأت أولى بذرات النقد النحوي .

والنقد النحوي الذي سنقف عليه في رسالتنا يقوم فيه النحوي بتوجيه نقدهِ لحُكمٍ سَبَق وأن اتخذه نحويٌ سابق ؛ فهو إعادةُ نظرٍ بحكمٍ نحوي سابق في مسألةٍ عادةً ما تكونُ شائكةً وتحتملُ أكثرَ من وجه نحوي، إمّا بتأييده وتعضيده بأدلة جديدة ، أو ردّه ورفضه ، أو ترجيحه على غيره

من الأوجه المُحتملة ، أو بتضعيف الآراء السابقة له وطرح رأي جديد ، مستندا في كل ذلك – غالبا– إلى ما تُمليه عليه الصنعة النحوية من سماعٍ وقياسٍ واجماع .

وقد عرضت عليَّ لجنة العلمية في كلية الآداب –قسم اللغة العربية – مشكورةً دراسة " النقد النحوي عند ابن معصوم المدني (ت:١١٢٠هـ) في كتابه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة " عنوانا لرسالة الماجستير، وقد رحَّب الأستاذ المشرف: أ.م.د علاء كاظم الموسوي بالفكرة ، وبعد اجراء الجرد والاحصاء على نسخة الحدائق الندية بتحقيق السيد أبي الفضل سجادي تبيَّن للباحث أنَّ هناك نسخة أُخرى للكتاب بجزأين بتحقيق السيدين : حسين خاتمي وعلي خاتمي ؛ فاعتمدت نسخة السيد أبي الفضل سجادي في الرسالة برمتها ، واعتمدت النسخة الثانية بتحقيق السيدين للتحقق من نصوص المسائل المدروسة بالمقابلة بين التحقيقين، وقد أستعين أحيانا بالكتب المعتبرة التي ناقشت المسألة نفسها للتحقق من صحة النص ، وقد أشرت إلى النسخة الأُولى بـ " **الحدائق النديَّة بتحقيق سجادي**" وإلى النسخة الثانية بـ : " **الحدائق النديَّة بتحقيق خاتمي** " اختصارا.

وقد اقتضت طبيعة المادة تقسيمَ الرسالة على أربعة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد مذيَّلة بخاتمة ذكرتُ فيها أهم النتائج التي خلص إليها البحث متبوعةً بثبت روافد البحث. و تضمَّن **التمهيد** محاور متعددة منها تضمّنَت موجزا للتعريف بالماتن الشيخ البهائي وآخر للتعريف بالشارح ابن معصوم المدني ، وتوضيحا لمفهوم النقد النحوي ، ثم جردا بألفاظ النقد النحوي التي استعملها ابن معصوم، وأساليبه في النقد النحوي وأخيرا الأُسس التي اعتمد عليها. أمّا **الفصل الأول** فقد كان في نقد ابن معصوم في الأسماء ، وقد تضمَّنَ ثلاثة مباحث ،الأول منها في نقده للأسماء المرفوعة، والمبحث الثاني في نقده للأسماء المنصوبة، والثالث في نقده للأسماء المجرورة .

أمّا الفصل الثاني فقد وقفت فيه عند نقده النحوي في الأفعال ،و تضمن مبحثين ، الأول منهما نقده النحوي في المنصوبات ، و المبحث الثاني في نقده النحوي في مسائلَ أخرى في الأفعال. والفصل الثالث تضمَّن نقده النحوي في الحروف ، وكان في مبحثين ، الأول منهما كان في نقده للحروف غير العاملة ، والثاني كان في نقده النحوي للحروف العاملة .

أمّا الفصل الرابع فقد اختصَّ في نقده النحوي في الحدود ومسائل متفرقة وكان في مبحثين ، الأول منهما كان في نقده النحوي في الحدود، والمبحث الثاني في نقده النحوي في مسائل متفرقة.

وقد تنوعت مصادر البحث ومراجعه بدءا بالقرآن الكريم ، وكتب النحو منها كتاب سيبويه وشروحه ، ومقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والمفصّل للزمخشري ، وشرح المفصّل لابن يعيش ، وشرح الرضي على الكافية ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وشروح الألفية ، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، ومغني اللبيب لابن هشام ، وشرح التصريح للأزهري ، وهمع الهوامع للسيوطي ... ، وغيرها .

ومنها كتب التفسير واعراب القرآن مثل : معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج ، والكشاف للزمخشري، وتفسير الطبري، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، والتحرير والتنوير لابن عاشور... وغيرها من كتب القراءات والحديث .

وهناك دراسات متعددة سابقة دارت حول ابن معصوم المدني إلّا أنّها لم تختص بموضوع النقد النحوي عنده في كتابه الحدائق الندية ، نذكرها حسب أسبقيتها :

١. الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، رسالتا ماجستير، محمد نوري الموسوي– القسم الأول، ونجلاء حميد مجيد – القسم الثاني ، كلية التربية – جامعة بابل –٢٠٠٦م .

٢. الجهود اللغويّة والنحويّة عند ابن معصوم المدني ، د. عادل عباس النصراوي ، العتبة العلوية المقدسة ، ط١: ٢٠١١م .
٣. الحدائق الندِيَّة في شرح الفوائد الصمديَّة لعلي بن معصوم المدني (١١٢٠هـ) دراسة وتحليل، رسالة ماجستير، محمد عبد الرضا فيّاض ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ،٢٠١٠م.
٤. تنبيهات السيد علي خان المدني(١١٢٠هـ) في كتابه (الحدائق الندِيَّة في شرح الفوائد الصمديَّة) في باب الأسماء ، نور عايد عبد الله الخفاجي، كلية التربية– جامعة بابل– ٢٠١٥م.
٥. الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق الندِيَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة – ٢٠١٨م. باشراف: د.عادل عباس النصراوي.

أمّا أهم الصعوبات التي واجهتني تمثلت بتزامن البحث مع تفشي مرض كورونا، وما ترتب عليه من حظر كلي أو جزئي وغلق المكتبات، وصعوبة التنقل وخطورته . فضلا عن تعرضي لانزلاق غضروفي حاد حال دون مقدرتي على الجلوس إلّا لأوقات وجيزة ومتقطعة عافانا الله واياكم .

أمّا منهج البحث ، فقد اتبعت فيه المنهج الوصفي التحليلي وذلك بذكر نص البهائي أو ذكر نص ابن معصوم الذي يتضمن فحوى المسألة وعبارة ابن معصوم النقدية، ثم أقومُ بتخريج آراء النحاة الذين ذكرهم ابن معصوم من مظانها الأصلية ، مع ذكر أغلب الآراء المهمة في هذه المسألة ممَنْ لم يذكرهم ابن معصوم أيضا ، مخرِّجا الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، والشواهد الشعرية، وأمثال العرب ، وأقوالهم، كلٌ من مصادرها الأصلية والمعتبرة ، وجمع الآراء

المتشابهة والمتقاربة مع بعض ، والمخالفة في طرف آخر؛ للوصول إلى جوهر الخلاف ، والتوصل إلى أقرب الآراء وأمثلها إلى روح اللغة العربية واستعمالاتها، والمعهود من نظامها اللغوي السليم.

وقبل الختام ، لابدَّ من كلمة شكرٍ وعرفان ووفاء أتقدَّم بها إلى مشرفي وأستاذي الفاضل: أ.م.د علاء كاظم الموسوي؛ لرحابة صدره، وكريم خلقه ، فقد كان لي مرشدا وموجها حتى استوت الرسالة على سُوقِها ، كما أودُ أن أشكر اللجنة العلمية في كلية الآداب– قسم اللغة العربية– وأخصُّ بالذكر منهم السيد عميد الكلية الأستاذ الدكتور صالح الجبوري والأستاذ الدكتور حيدر ميران اللذين أنارا طريقي بسديد توجيههما وارشادهما ، وأشكر جميع أساتذتي في مرحلة الماجستير فما هذه الثمارُ إلّا جَنى غرسِهم فجزاهُم الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول لأساتذة اللجنة المناقِشَة لتكبدهم عناء قراءة هذه الرسالة ورفدها بالملاحظات والتصويبات لتخرج إلى النور بأبهى صورة؛ فلهم مني كل الشكر والتقدير والثناء ، وفقكم الله لخدمة اللغة العربية وأهلها.

وأخيرا فإن عملي هذا جهدُ عامٍ وأشهر، بذلت فيه قصارى جهدي، فإن أكن قد وُفّقتُ فيه ، فبتوفيق الله ومَنّه، وإن كانت الأخرى فلقصورٍ مني، وعزائي أنَّ الكمال لله وحده ، عليه توكلت ، وإليه أُنيب ، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربّ العالمين .

الباحث

التمهيد

ابنُ معصوم ، منهجهُ وألفاظهُ في النقد النحوي

لمحة عن حياة الشيخ البهائي

هو: الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمد ، لُقِّب بالبهائي، والحارثي، والعاملي، والهمداني[١].نسبةً إلى الحارثي الهمداني الذي كان من أصحاب أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وخواصه[٢]. ولد في بعلبك سنة (٩٥٣هـ) وانتقل به والده وهو صغير السن إلى ايران ، فنشأ في حجره بتلك الأقطار المحمية ، وأخذَ عن والده وغيره من جهابذة العلم . وكان أبوه عالما ماهرا محققا مدققا من فضلاء تلامذة الشهيد الثاني (رحمه الله) [٣]. وهو صاحب الفوائد الصمدية في النحو وغيرها من المؤلفات التي وصلت إلى الستين مؤلفاً وبعضهم أوصلها إلى المئة بين كتاب ورسالة[٤].

وقد كُتبَ له التوفيق في مؤلفاته فذاعت ، وأقبل عليها العلماء والمتعلمون في القرون الأربعة الأخيرة ، "وندر أنْ يُقدَّر لغيره ما قُدّر له من بقاء الذكر وطيب الأُحدوثة وجميل الأثر"[٥].ومن كتبه المشهورة التي لاقت رواجا واقبالا كبيرين من لدن العلماء والمتعلمين مختصره النحوي الموسوم بـ (الفوائد الصّمديّة) الذي ألَّفهُ لأخيه الأصغر عبد الصمد؛ ليساعده على تعلُّم النحو [٦]؛ ولأنَّه كان من بين أدق المختصرات النحوية وأوجزها وأوفاها بالمراد وأشملها، وأخلاها من الحشو فضلا عن ابداع الشيخ البهائي في تبويبه الذي" ابتدع فيه تقسيماتٍ لا خلف لها ولا سلف سواء بالمواضع العامة أو في المباحث الداخلية " [٧]؛ الأمر الذي سهَّلَ على الطلبة الوصول إلى مبتغاهم بأسهل الطرق وأيسرها ؛ فكثرت شروح العلماء

---

(١) ينظر: أمل الآمل: ١/١٥٥ ، وسلافة العصر: ٤٨٥.

(٢) ينظر: الأربعون حديثا/ للبهائي : ٦٣.

(٣) أعيان الشيعة : ٦/ ٦٤.

(٤) ينظر: الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، محمد نوري الموسوي، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بابل – ٢٠٠٦م ، ص١٦.

(٥) الحدائق الندية ، تحقيق خاتمي : ١٦.

(٦) ينظر: أعيان الشيعة:٦/٦٤، الجهود اللغويّة والنحويّة عند ابن معصوم المدني: ٢٣٩.

(٧) الفوائد الصمدية والتهذيب : ٣٨.

عليه حتى فاقت عشرين شرحا [١]، ومن شروحه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة للسيد علي خان المدني الملقب بابن معصوم محل الدراسة .

أمّا التبويب الذي اعتمد عليه وابتدعه الشيخ البهائي وامتاز به ، فهو: تقسيمه للكتاب على خمسة أقسام ، وسمَّى كل قسم منها حديقة تشويقا للطلبة والمريدين ، وجعل الحديقة الأولى في عموميات النحو ، والثانية في الأسماء، والثالثة في الأفعال ، والرابعة في أنواع الجمل ، والخامسة اختصت في المفردات والحروف ، وبذلك غطَّى معظم موضوعات النحو . [٢] توفي الشيخ البهائي سنة (١٠٣٠هـ) في أصفهان وقيل (١٠٣١هـ) [٣]ونُقل إلى المشهد الرضوي المقدس –عملا بوصيته– فدُفن في داره قرب الحضرة المقدسة.

لمحة عن حياة ابن معصوم[٤]

"ولد ابن معصوم في المدينة المنورة سنة(١٠٥٢ هـ) ، في أُسرة علويّة كريمة طنّب سرادقها بالعلم والشرف والسؤدد، ومن شجرة طيّبة أصلها ثابتٌ وفرعها في السماء تؤتي أُكلها كلّ حين" [٥]، عُرفت بالتقوى والصلاح والعلم، جذورها محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وعلي بن أبي طالب وأولاده وبنوه (عليهم السلام) [٦]. كان والدهُ من العلماء الكبار؛ فهيّأ لابنه سُبُل التعلُّم وسهّل له طريق العلم، فدرس اللغة والنحو والأدب والحساب والفقه وعلم الكلام على أيدي كبار علماء المدينة، أمثال: الشيخ محمد بن محمد الشامي، والشيخ جعفر بن كمال الدين البحراني (ت:١٠٨٨هـ)، فضلا عن والده الذي كان مجلسه حافلاً بطلاب العلم. ولمّا أتمَّ ستة

---

(١) ينظر: الحدائق النديَّة ، تحقيق خاتمي:٣٧ –٣٨.

(٢) ينظر: م .ن : ٣٨.

(٣) ينظر: نسمة السحر: ٦٠/٣، سلافة العصر: ٤٨٥، والذّريعة : ١٥٣/٤.

(٤) ينظر: تذييل سلافة العصر:١٢، وبحار الأنوار:٧٠، وكشف الظنون:٢/ ١٠٧٦، وأعيان الشيعة ٨/ ١٥٢، وهدية العارفين :١/ ٧٦٣.

(٥) الغدير : ١١/ ٤٠٠.

(٦) بيبليوغرافيا المصادر العلمية والأدبية لابن معصوم المدني : ٢٢٨.

عشر عاما استدعاه أبوه للالتحاق به بـ (حيدر آباد) ، فسافر ابن معصوم إلى الهند ووصلها عام (١٠٦٨ هـ) حيث يشغل والده هناك منصب نائب السلطنة في عهد قطب شاه في الهند.[١]

وامتازَ ابن معصوم بثقافةٍ موسوعية عالية ؛ مما جعل مؤلفاته غزيرةً بمحتواها العلمي والأدبي ؛ فألف في شتى العلوم وأصبحت مؤلفاته مصدراً مهماً من مصادر المؤلفين والمؤرخين من بعده [٢] .وقد اكتسبت مؤلفاته شهرة ذائعة ، ومكانة رائعة ، يدلُّ تنوعها على غزارة علمه وسعة اطلاعه وإحاطته ، ومواصلته البحث طوال حياته ، فضلا عن قوة شاعريته وبُعد شأوه فيها [٣]، ومن مؤلفاته :

١ ـ أنوار الربيع في أنواع البديع (وهو شرح على بديعيته) ، طبع طبعات متعددة منها في مطبعة النعمان–النجف، ١٩٦٨.

٢ ـ سلافة العصر في محاسن أعيان العصر: وهو تراجم لأدباء القرن الحادي عشر الهجري، طبع طبعات متعددة منها طبعة مصر– القاهرة– أمين المكتبي، ١٣٢٤هـ.

٣ ـ الحدائق الندية في شرح الصمدية للشيخ البهائي (وهو موضوع دراستنا).

٤ ـ الطراز في اللغة: وهو على نسق القاموس (طبع بتحقيق مؤسسة آل البيت –عليهم السلام–ايران–مشهد، ط١: ١٤٢٦هـ.

٥ ـ رسالة في أغاليط الفيروز آبادي في القاموس، (غير مطبوع) .

٦– موضح الرشاد في شرح الإرشاد: في النحو ، (غير مطبوع) .

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين:٢/ ١٥٩، وأعلام العرب في العلوم والفنون :١٢٩/٣.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين:٢/ ١٥٩.

(٣) ينظر: أعلام العرب في العلوم والفنون :١٢٩/٣.

وليس بنا كبير حاجة إلى البحث عن حياة ابن معصوم مفصَّلةً ، فهذا أمرٌ قد بُحث [١] ، ولمّا كان موضوع بحثنا خاصا بالنقد النحوي يطيبُ لي بيان مفهومه ، وهو على النحو الآتي:

النقدُ لُغةً :

للنقد تعريفاتٌ متعددة ذكرها أصحاب معجمات ، قال الخليل(ت ١٧٥هـ): النَّقْدُ والتَّنْقادُ: تَمْيِيز الدَّرَاهِم وَالدَّنَانِير جيدها من مدخولها [٢] ،وإخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا ، والنقْدُ: خلافُ النَّسيئة ؛ ونَقَدَني ثمنَ الشيء أَي: أَعطانيه نَقْداً مُعَجَّلًا، فانتَقَدَها أَي قَبَضَها [٣] . وَنقدَ الرجلُ الشَّيْء بنظره ينقده نَقْدا، وَنقد إِلَيْهِ: اختلس النّظر إليه حتّى لا يُفْطَنَ له [٤] .

النقدُ اصطلاحا :

لعلَّ مفهوم النقد اصطلاحا لا يختلف كثيرا عن مفهومه لغةً ؛ ولا يخفى ما بينهما من وشائج ؛ فأول ما يشير إليه المعنى اللغوي هو : التمييز بين الجيد والرّديء من الدّراهم والدنانير، ولا يكون هذا إلّا عن خبرةٍ وموازنةٍ وتدبُّر وفهْم ، ثم اتخاذ قرار سديد يستند إلى كل ذلك . وبذلك فهو أقرب المعاني إلى مفهوم النقد اصطلاحا عند خيرة النقاد المحدثين وثقاتهم ويتوافق – في الوقت نفسه– مع أغلب أقوال المتقدمين إذ يعرَّفه الدكتور أحمد الشايب: قائلا : " النّقد دراسة النتاج الفني وتحليله و تفسيره ومقارنته بغيره المشابه له أو المقابل له ، ثمّ الحكم عليهما ببيان قيمتهما ودرجتهما، يجري هذا في الحسيّات والمعنوّيات وفي العلوم والفنون وفي كلّ شيء متصّل بالحياة " [٥] . وقيل : هو الوقوف على النصّ بُغية الكشف عن مواضع القوّة

---

(١) ينظر مثلا: الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، محمد نوري الموسوي، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بابل –٢٠٠٦م ، ٢٠– ٢٣، والجهود اللغويّة والنحويّة عند ابن معصوم المدني: ١٤– ٣٥.

(٢) ينظر: كتاب العين: ١١٨/٥

(٣) ينظر: لسان العرب: ٣/ ٤٢٥، مادة :(نقد).

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٣١٦.

(٥) أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب : ١١٥.

والضعف فيه. [١] ، ويستلزم مِمَنْ يتصدى له علمًا وإلمامًا واسعين، وذوقًا رفيعًا، وتمكّنًا من الأُسس والأدوات النقدية، فضلاً عن الإنصاف والموضوعية. [٢]

ولم يظهر مصطلح النقد النحوي عند العرب إلاّ في العصر الحديث مقارنة بظهور تطبيقاته مبكرًا في الدراسات الأدبية عندهم [٣]،إلا أنَّ هذا لا يعني أَنّه لم يكن موجودا في دراسة النحويين الأوائل ، فقد ظهر مع بواكير دراستهم للنحو ، " وهو أقدم أنواع النقد عند الإسلاميين؛ إذ إنَّ أول فساد اللغة جاء من اختلال النحو والصرف " [٤].

والدارس لكتاب الحدائق الندّية في شرح الفوائد الصمدية لابن معصوم يجد فيه ظواهر نقدية متناثرة هنا وهناك بين طيات الكتاب . كشف بها ابن معصوم عن مقدرة فذّة ، وثراء لغوي، ومعرفة وإحاطة بتوجهات النحويين إزاء تلك المسائل الشائكة ، متبعا فيها منهجية علمية رصينة استند نقده فيها إلى السماع والقياس والإجماع ، والناظر لكتابه يجدُهُ عالمًا متمكنا يُجيدُ عرض موضوعاته بأسلوب يتسمُ بالسهولة والوضوح البعيدين عن التعقيد ، ويكثر فيه من الشواهد القرآنية ، والشعرية ، ومن كلام العرب وأمثالهم ، ويلحظ براعته في التحليل والتعليل والنظرة النقدية والمناقشة العلمية للنحويين

ويُعدُّ كتاب الحدائق الندية لابن معصوم من أهم الشروح على مختصر الشيخ البهائي المسمى بـ (الفوائد الصمدية) ؛ لِما تميَّز به شرحه من توسُّعٍ وإحاطة وغزارة مادته وكثرة شواهده

---

(١) ينظر: النقد الأدبي، أحمد أمين :١٤.

(٢) ينظر: النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك ، بحث ، د. صبيحة حسن طعيس ، ود. سلام حسين : مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية ، العدد: ٦٨، ٢٠١١: ٣٠.

(٣) ينظر: النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، عباس حمد عبد سلطان، (رسالة ماجستير) ،كلية التربية – جامعة ذي قار، ٢٠٢٠م. ص٣.

(٤) تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث ، داود سلّوم : ١٢٠.

الشعرية والقرآنية وجمع آراء معظم كبار النحاة في كل مسألة منها من قدماء ومتأخرين ومعاصرين ومن شتى المشارب والاتجاهات؛ مما جعل الكتاب كأنّه موسوعة لغوية ضخمة . لم يكتفِ فيها ابن معصوم بجمع آراء النحاة وتقصيها في بطون الكتب بل كان يعقّبُ أحيانا مُبديا رأيه مرجحا و مؤيدًا ومعضدًا أو رافضًا رادّا موهِّنا ، مستندا إلى ثقافةٍ لغويةٍ عالية تنمُ عن علو شأنه في هذا الجانب . وقد ارتأيتُ أن أَدرس نماذج من تلك الترجيحات والردود والمؤاخذات لتضمَّها النقد النحوي ، أخذا برأي وجيه لسيف الدين البرزنجي إذ يقول : ".. والأقيس في ذلك أن يُسمّى بتسميته الصحيحة : (النقد النحوي) ، لأنا نسمّي المؤاخِذ والراد : (ناقداً) ، ونسمّي المؤاخَذ والمردود عليه : (منقوداً) ؛ والأقيس أن يُسمّى ما كان بينهما من علاقة (نقداً) لا مؤاخذةً ولا ردّاً ولا خلافاً ولا تقويماً ولا تصويباً ولا إصلاحا ولا تصحيحاً ، فهذه كلها ألوان نقدية تجتمع في إطار النقد العام ، ومصطلح (النقد) يدل على هذه الجزئيات كلها ، في حين لا تدلّ هي إلا على نفسها ." [١]

ويقع **النقد النحوي** غالبا بين النحويين ، وتنحصر موضوعاته في المسائل النحوية وكلُّ ما يتصل بتقعيد المسائل النحوية وتأصيلها [٢] وصولا بالقاعدة النحوية إلى ما يُقرِّبها من حقيقة الاستعمالات اللغوية عند العرب [٣]؛ وعليه فهو نقدٌ خاص بالنحويين لا يشاركهم به أحد ؛ لكونه أداة من أدوات التنظير النحوي لصياغة القواعد وترتيبها في أبواب [٤]، ويدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالجودة والحسن أو الرداءة والقبح ، وصولا إلى الرأي

(١) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري ،(رسالة ماجستير) سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، كلية التربية – جامعة ديالى ، ٢٠٠٦م : ٨.

(٢) ينظر: م . ن: ١٥.

(٣) ينظر: م .ن :٩٣-٩٥.

(٤) ينظر: النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : ٣.

الأصوب الذي يتفق وقواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم ، مستندا في ذلك الحكم إلى أدلةٍ وحججٍ مختلفة [١] .

وأمّا ألفاظ النقد النحوي التي استعملها ابن معصوم في حدائقه النديَّة فيمكن بيانها كما يأتي:

١) **ألفاظ القبول والاستحسان :** استعمل ابن معصوم ألفاظا متنوعة للدلالة على رضاه وقبوله واستحسانه للرأي أو الوجه أو التخريج المطروح إزاء بعض المسائل النحوية. نذكر منها حسب كثرة استعمالها عنده:

الصحيح [٢] **، وهو الصحيح** [٣] **، والأصح** [٤] **، أولى** [٥]**، والحق** [٦] **وهو التحقيق** [٧]**، وهو الظاهر**[٨]**، وهو المشهور**[٩] **، وهو حسن** [١٠] **،وهو المختار** [١١] **والذي يصح** [١٢]**، وهو جدير بالقبول** [١٣] **، الأرجح** [١٤] **، وهو أوجه الوجهين** [١٥]**، وهو متفقٌ عليه** [١٦]

---

(١) ينظر: النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك : ٣٠.
(٢) ينظر: الحدائق الندية : ١٤٨، ١٦١، ١٧٢،...، ٧٣٠.
(٣) م. ن : ٢٩٠، ٣١٧، ٤٨٢... ، ٦٦٩.
(٤) م. ن : ٣١، ٤٦، ...، ٦٧٧، ٨٢٢.
(٥) م. ن : ٨٢، ١٤٨، ...، ٨٤٥، ٩٢٠.
(٦) م. ن : ٨٧، ١٠٥، ...،٨٥٣، ٨٦٩، ٨٧٧.
(٧) م. ن : ١٠٢، ٤٩٥، ٦٦٢، ...، ٨٥٦، ٧٧٢.
(٨) م. ن : ٤٧٧، ٦٦٤، ٨٢٢، ...، ٨٨٦، ٩١٢.
(٩) م. ن : ٣٠٥، ٣٣٦، ٦٦٤، ٦٩٠، ٩١٧.
(١٠) م. ن : ٨٣، ١٠٦، ٦٧٣، ٦٨٦.
(١١) م. ن : ٦٠، ٧٠.
(١٢) م. ن : ٣٢٢.
(١٣) م. ن : ٧٣٢.
(١٤) م. ن :٢٩٠.
(١٥) م. ن : ٤٤٩.
(١٦) م. ن : ٩٢٠ .

٢) **ألفاظ الرفض وعدم الاستحسان :** استعمل ابن معصوم ألفاظا متنوعة للدلالة على الردّ والرفض، وعدم القبول لترجيحات وتوجيهات بعض النحاة لبعض المسائل النحوية :

وفيه نظر [١] **، وليس كذلك** [٢] **، ليس بشيء** [٣] **، وهو سهوٌ** [٤] **، وهو وهمٌ** [٥] **، هذا تكلف** [٦] **، لا نظير له بالعربية** [٧] **، غير ظاهر** [٨] **، وهو باطل** [٩] **، وهو ضعيف** [١٠] **، لا يقاس عليه** [١١] **، الأول أقيس** [١٢] **، وتأويلها تعسف** [١٣]**، وجه مخدوش** [١٤]**، غلط فاحش فاحذره** [١٥] **، فيه تسامح** [١٦] **، تمحل** [١٧] **، وهو غريب** [١٨] **، لا يُلتفت إليه** [١٩] **، وهذا لا يلزم** [٢٠]**، وهذا لم يقل به أحدٌ** [٢١] .

---

(١) ينظر: الحدائق النديَّة: ٦٠٥، ٧١١، ...، ٧٣١، ٨٤٠.
(٢) م. ن : ٦٩١، ٨١٠، ٨٢٧، ٩١٣، ٩٢٢.
(٣) م. ن : ٨٤٤، ٨٤٧، ٩٢٦، ٩٢٨.
(٤) م. ن : ٨٤٤، ٨٤٩، ٩٠١، ٩٠٦.
(٥) م. ن : ١٦٨، ٣١٥، ٣٧٠، ٨١٦.
(٦) م. ن : ٤١٣، ٣٢٨، ٤٨٦، ٩٠٤.
(٧) م. ن : ٧٠٣، ٨٧١، ٩١٨.
(٨) م. ن : ١٦٦، ١٦٧.
(٩) م. ن : ٤١٩، ٨٠٩.
(١٠) م. ن : ٦٥١، ٧٢٨.
(١١) م. ن : ٨٥٧، ٨٨٧.
(١٢) م. ن : ٨٤.
(١٣) م. ن : ٣٦١.
(١٤) م. ن : ٨٢٢.
(١٥) م. ن : ٨١٢.
(١٦) م. ن : ١٧٥.
(١٧) م. ن :٨٤٦ .
(١٨) م. ن : ٣٨٤.
(١٩) م. ن : ٨٨٤.
(٢٠) م. ن : ٤٧٠.
(٢١) م. ن : ٨٠٨.

وتنوعت أساليب ابن معصوم في نقده للآراء النحوية ، بدءا من كيفية عرضها للنقاش وانتهاءً بالاستدلال عليها ، نذكر منها:

١) **الموازنة بين الآراء ثم يعرض رأيه:** وهو من أكثر الأساليب المتبعة عنده ، يقوم فيه ابن معصوم بذكر وعرض جميع الآراء حول المسألة النحوية بطريقة الخلاف النحوي معضدا الرأي الأصوب عنده بأدلة الصناعة النحوية من سماع أو قياس أو اجماع . ومثال ذلك : مسألة أنواع الترنيم [١] ، وفي تناوله لمسألة الضمير العائد على النكرة [٢] ، وفي مسألة الظرف والجار والمجرور أ هما الخبر أم لا ؟ [٣]

٢) **تقديم الرأي الراجح على الرأي المرجوح** في إشارة غير مباشرة إلى الرأي المرجوح عنده .كما فعل ذلك في تقديمه رأي البصريين بإعمال الثاني في باب التنازع في اشارة إلى أنه المختار عنده . [٤].

٣) **النقد بآراء غيره من كبار المحققين الذين يثق بهم،** كالزمخشري (٥٣٨هـ) والرضي (٦٤٦هـ) وابن هشام (٧٦١هـ). ومثال ذلك استعانته برأي الرضي (رحمه الله) مكتفيا بردّه في مسألة : إنكار وقوع (إذ) بعد (بينا) [٥] .

٤) **النقد المباشر** : وجدنا فيه أنَّ ابن معصوم ينقد الرأي الضعيف مباشرةً دون غيره .مثال ذلك نقده المباشر لابن معطٍ (٦٢٨هـ) في الفيته حين عَدَّ اسم العلم (محمد) اسمًا مرتجلا لا منقولا؛ فردَّه ابن معصوم معقبا وناقدا : " وهو سهوٌ منه " . [٦]. وفي ردّه على المصّنف (الشيخ البهائي) فيما يخص زمن فعل الأمر. [٧]

---

(١) ينظر: الحدائق النديَّة: ٧٠.
(٢) م. ن : ٨٧.
(٣) م. ن : ٣٣٤.
(٤) م. ن :٧٢٨.
(٥) م. ن : ٨٢٧.
(٦) م. ن : ٧٩.
(٧) م. ن :٩٨ .

٥) **عرض الآراء من دون ترجيح أو اشارة** ؛ لتساوي حظوظها عنده؛ فيترك الأمر للقارئ. مثالُ ذلك : تناوله مسألة المعرَّف بالنداء [١] .

وهناك جملة **أُسس اعتمدها ابن معصوم المدني في نقده النحوي** ، فعلى الرغم من أنَّ دراسة ابن معصوم والشيخ البهائي للأصول والمنطق جعلتهما ميَّاليْن للمذهب البصري ومنطقه إلاّ أنَّ ابن معصوم كان حياديا في تقييماته، منصفا وموضوعيا في الأعم الأغلب ، لا يتبع فيها ميوله وهواه بل يستند فيها إلى ما تمليه عليه الصنعة النحوية من سماع وقياس وإجماع وغيرها . ويُعَدُّ السماع (النقل) من أهم الأسس التي اعتمد عليها ابن معصوم في تقييمه وتثبيت أحكامه ويدلنا على ذلك كثرة استشهاده بالقرآن الكريم وأشعار العرب حتى إنه لا يعتدُّ بالقياس وحده إن لم يسعفه السماع ويرفض الاحتكام إليه وحده ، فيقول : "وهو حسن إن ساعفه السّماع ، وإلا فلا عبرة به ، إذ اللغة لا تثبت بالقياس" [٢] . ومصادر السماع:

١) **الاستشهاد بالآيات القرآنية** : وهو أحد أهم الأُسس التي اعتمد عليها ابن معصوم في تثبيت رأي أو مسألةٍ أو تفنيدها ، ويدلُّنا على ذلك استشهاده بـ(١٤٥٣) موضعا وشاهدا من القرآن الكريم [٣] ، من مثل استشهاده بالآية القرآنية الكريمة في مسألة وجوب تأخير الفاعل وتقديم المفعول إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول، وذلك في قوله تعالى : ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾ [البقرة :١٤٢] ، معللا ذلك بالقول : "إذ لو قُدِّمَ الفاعل وأُخِر المفعول لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبةً". [٤]. واستشهاده بآيتين قرآنيتين في مسألة وجهي الرفع والنصب للفعل المضارع بعد (إذن) المسبوقة بـ(الواو) أو(الفاء) و ذلك في قوله تعالى : ﴿**وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً** ﴾ [الإسراء / ٧٦] ، ﴿ **فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً** ﴾

---

(١) ينظر: الحدائق النديَّة : ٨٧ .

(٢) م. ن: ٩٥.

(٣) ينظر: الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، رسالة ماجستير ، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة – ٢٠١٨م:٢٦.

(٤) الحدائق النديَّة :١٧٤.

[النساء / ٥٣] واحتكامه للرفع وعدَّه أجود للفعل لوروده في القرآن الكريم ، ولكثرة سماعه ووروده على لسان العرب[١] .

٢) **الاستشهاد بالقراءات القرآنية** : مثل استشهاده بقراءة: ﴿ **وَبُعُولَتُهُنَّ**﴾ [البقرة :٢٢٨] ، فيمن قرأ بسكون التاء ، في موضوع حذف حركة الإعراب [٢] . ولـ (حيث) **في قراءة** بعضهم ﴿ **سَنَسْتَدْرِجُهُم** مِّنْ **حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ [سورة الأعراف: ١٨٢] بالكسر تحتمل لغة فقعس. [٣].

٣) **الاستشهاد بالحديث النبوي** : وكان ابن معصوم مقلًّا في استشهاده بالحديث النبوي الشريف أسوةً بالنحاة الأوائل ؛فاستشهد به في (٣٠) موضعا [٤]، ومنه استدلاله على فعلية(نعم وبئس) لاتصالهما بتاء التأنيث الساكنة مستشهدا بقول الرسول محمد (ﷺ)[٥] : "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَبِهَا **وَنِعْمَتْ** ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ" [٦] وفي استشهاده لنصب(إنَّ) للاسم والخبر «لغة» لبعض العرب كقول النبي (ﷺ) [٧]: " إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ **لَسَبْعِينَ** خَرِيفًا" [٨] .

وللدلالة على أَنَّ من معاني (مِنْ) : النسبة، استشهاده بقول الرسول محمد(ﷺ) للإمام علي (عليه السلام) يوم المؤاخاة [٩]: " **أنت منّي بمنزلة هارون من موسى** ". [١٠]

---

(١) الحدائق النديَّة : ٦٥٩، وأمثلته كثيرة ، مثلا الصفحات : ص٨١٤، ٨١٩، ٨٧٩.

(٢) ينظر: الحدائق النديَّة: ص١٠٥،

(٣) م. ن : ص١١٦، ينظر مثلا الصفحات: ص١٠٥، ٨١٥، ٨١٩، ٨٤٠ ، ٨٤٤، ٨٧٣، ٩١٢، ٩١٤، ٩١٩.

(٤) ينظر: الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، رسالة ماجستير، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة – ٢٠١٨م:٣٢.

(٥) مسند أبي داود: ٢/ ٦٨٨.

(٦) الحدائق النديَّة :٦٨٩.

(٧) المستدرك على الصحيحين: ٤ / ٦٣١.

(٨) الحدائق النديَّة : ٨٢٣.

(٩) سنن الترمذي : ٤٢٢/١.

(١٠) ينظر: الحدائق النديَّة :٣٦٣ ، وينظر كذلك الصفحات : ٣٧٢، ٧٠١، ٩٠٣، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٢٧.

٤) **الاستشهاد بشعر عصر الاحتجاج** : وقد اعتمد عليه ابن معصوم في تثبيت الأحكام أو تفنيدها مستشهدا بقرابة (٨٧٧) بيتا شعريا من عصر الاحتجاج [١] ومثاله : استشهاده بالبيت الشعري : [٢]

نُبِّئْتُ عَمْراً غيرَ شاكِرِ نِعْمَتي ... والكُفرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ

في استشهاده بأن نائب الفاعل هو أول مفعولات لا ثاني باب (علمتُ) ولا ثالث باب (أعلمتُ). [٣]

وفي استشهاده ببيت امرئ القيس[٤] للدلالة على استخدام (الهمزة) لنداء القريب: [٥]

أفاطِمُ مهلًا بعضَ هذا التَّدَلّلِ ... وَإن كنتِ قد أزمعتِ صَرْمي فأجملي

ومثله كثير في الكتاب .

٥) **الاستشهاد بالنثر من أقوال العرب:** ومما ذكره ابن معصوم استشهاد الكوفيّين عدا الكسائي على اسمية صيغة (ماأفعَله) بقول العرب: ما أُحيسنه وما أُميلحه ، والتصغير من خصائص الأسماء. [٦]

واستشهد بقولهم :(**إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإياهُ وإيَّا الشَّوابِّ**)[٧]، للاستدلال على إضافة (أيا) إلى المضمر كما أُضيفت إلى الاسم الظاهر . [٨]

واستشهد بالمثل العربي القائل : (**تَسْمَعُ بالُمَعْيِدِيّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ**) [٩] ، برفع تسمع ، وعدم تقدير السابك ، وهو الحرف المصدريّ ، على أنَّه تركيب فصيح كثير الاستعمال، ولا شذوذ فيه [١٠] .

---

(١) ينظر: الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، رسالة ماجستير، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة – ٢٠١٨م: ٣٤.

(٢) ديوان عنترة : ٢١٤.

(٣) ينظر: الحدائق النديَّة : ١٨١.

(٤) ديوان امرئ القيس: ٣٢.

(٥) الحدائق النديَّة :٤٢٤.

(٦) م . ن:٧٠٥.

(٧) ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم: ١/ ١٤١.

(٨) الحدائق النديَّة :٣٣٧ ، وينظر : ١٣٧، ٩١٧.

(٩) مجمع الأمثال للميداني : ١٢٩/١.

(١٠) الحدائق النديَّة :٧٧٥ ، وينظر في كلام العرب أيضا الصفحات : ١٣٧ ،٨٨٦، ٨٩٨، ٩٠٣، ٩١٧.

ثانيا: القياس : يعدُّ القياس الأساس الثاني الذي اعتمده ابن معصوم؛ لتثبيت أحكامه حيال المسائل ، ومثاله : **في موضوع نصب الفاعل ورفع المفعول** : قد ينصب الفاعل شذوذا ، إذا فهم المعنى ، كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، برفع الثوب ونصب المسمار ،وقراءة بعضهم ﴿**فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ**﴾ [البقرة / ٣٧] بنصب (آدم) ، ورفع (كلمات) ، فيمكن حمله على الأصل ، لأنّ من تلقّى شيئا فقد تلقّاه الآخر. (١)

وقد رفض ابن معصوم الأخذ بالقياس من سامعٍ يعضّده ، قال الرضيّ : والّذي أرى أنّ النيابة عن الفاعل في المفعول الثاني ، والثالث يجوز قياسا (٢)، فاعترض ابن معصوم قائلا : هذا من حيث القياس ، ولا شكّ أنّ السماع لم يأت إلا بقيام مفعولي (علمت) لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل ، والجار أحقّ بصفته ، وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفعولات أعلمت (٣) ، كقول الشاعر المتقدم(٤):

نُبِّئتُ عَمْراً غَيْرَ شاكِرَ نِعْمتي ... والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لنفْس المُنْعِم

وقاس ابن معصوم شرط عمل (إذن) على سائر النواصب ، بقوله: أن يكون الفعل المضارع «مقصودا به الاستقبال» ، فلو قصد به الحال لم تنصبه ، نحو قولك : إذن تصدق لمن قال : أنا أحبّك ، **قياسا على سائر النواصب** (٥) .

ونظيره استناده للقياس في الحكم على ما يُعرف بالمسألة الزنبورية ، قائلا : " وما أجاب به سيبويه سؤال الكسائيّ ، وهو(فإذا هو هي) ، **هو الحقّ** ، **وهو وجه الكلام** مثل : ﴿**فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ**﴾ [الأعراف / ١٠٨] ، ﴿**فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ**﴾ [طه / ٢٠] ، وأمّا (فإذا هو إيّاها)

---

(١) الحدائق النديَّة: ١٦٥.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٢١٨/١.

(٣) الحدائق النديَّة :١٨١.

(٤) ديوان امرئ القيس: ٣٢.

(٥) الحدائق النديَّة: ٦٥٨.

إن ثبت **فخارجٌ عن القياس واستعمال الفصحاء** كالجزم بـ(لن) ، والنصب بـ(لم) والجرّ بـ(لعلّ) ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلّم به بعض العرب ". [١]

ثالثا : الإجماع :

وهو الأساس الثالث الذي اعتمده ابن معصوم لإثبات الحكم أو نفيه ، مثل استدلاله بـ**الإجماع** للرد على ابن مالك الذي أوجب هاء السكت في الفعل إذا بقي على حرفين : أحدهما زائد [٢]، نحو :(لم يعِه) ، قائلا :" وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف ،على نحو : ﴿**وَلَمْ أَكُ**﴾ [مريم / ٢٠] ." [٣]

وكذلك احتكم للإجماع في (إمّا) الثانية في نحو قولنا : (جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو) فعدّها الجمهور حرف عطف ، وأنكر يونس والفارسيّ وابن كيسان كونها عاطفة ، ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالبا ، وانتفاء دخول عاطف على عاطف ، قال : ولأنّ وقوعها بعد الواو متبوعة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الـ(واو) مسبوقةً بمثلها في(لا زيد ولا عمرو فيها) ، و(لا) هذه غير عاطفةٍ بإجماع ، فلتكنْ (إمّا) كذلك بل أولى. [٤]

---

(١) الحدائق النديَّة : ٨٣٩.

(٢) ينظر: الفية ابن مالك :٧٢، وشرح ابن الناظم على الالفية: ٥٧٦.

(٣) الحدائق النديَّة: ٢١٦.

(٤) م. ن : ٨٤٥.

الفصل الأول

نقده النحوي في الأسماء

المبحث الأول : الأسماء المرفوعة

المبحث الثاني :الأسماء المنصوبة

المبحث الثالث :الأسماء المجرورة

المبحث الأول

الأسماء المرفوعة

١- مواطن استتار الفاعل وجوبًا :

الْفَاعِلُ عِنْد أهل الْعَرَبِيَّة : " كل اسْم ذكرته بعد فِعْلٍ وأسندتَ ونسبتَ ذَلِك الْفِعْل إلى ذَلِك الِاسْم" (١) ، وحقُّه الرفع (٢) ، والفاعل قد يكون اسما ظاهرا ، من مثل : قام زيدٌ ، وقد يكون مستترًا من مثل: قمْ ، أي : أنت .

ورصد الشيخ البهائي في فوائده الصمدية مواطن استتار الفاعل وجوبًا وجعلها في ستة مواطن ، قال: "والاستتارُ يجب في الفعل في ستّة مواضع : فعل الأمر للواحد المذكّر ، والمضارع المبدوء بتاء الخطاب ، للواحد أو بالهمزة أو بالنون ، والفعل الاستثنائي ، وفعل التعجّب" (٣) .

وانتقد ابن معصوم هذا الحصر الذي ذكره الشيخ البهائي قائلًا : " وأهمل المصنّف موضعين آخرين في غير الفعل ، يجب فيهما الاستتار ، أحدهما : اسم الفعل غير الماضي كـ (أوّه) ، ونَزَالِ. والثّاني : المصدر النائب عن فعله ، نحو : **﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾** [محمد / ٤] ، ففيهما أيضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية"(٤) .

---

(١) اللمع في العربية : ٣١ ، وينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٣٠٩/١ .

(٢) يُنظر :المفصل في صنعة الإعراب : ٣٨ .

(٣) الفوائد الصمدية : ٩٢ ، والحدائق الندية :١٦٢.

(٤) الحدائق الندية :١٦٦.

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

ذكر النحاة المتأخرون جملة مواطن يجب فيها استتار الفاعل ، وهي المرفوع بأمر الواحد، كـ "قم" ، أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ "أقوم" ، أو بالنون، كـ "نقوم" ، أو بفعل استثناء، كـ "خلا، وعدا، ولا يكون" في نحو قولك: "قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولا يكون زيدًا ، أو بأفعل في التعجب [١] ، فهذه ستة قد ذكرها الشيخ البهائي كما تقدم ، وقد زاد ابن معصوم موطنين آخرين ، وهما: **اسم الفعل غير الماضي كـ (أوّه) ، ونَزَالِ ، والثّاني : المصدر النائب عن فعله .**

والحَقُّ أنَّ ما ذكره ابن معصوم قد سبقه إليه ابن هشام (٧٦١هـ) ، والأزهري(٩٠٥هـ) [٢] ، فاسم الفعل (أوّه): هو اسم فعل مضارع بمعنى : أتوجَّعُ ، أي : أنا ، ونَزَالِ : اسم فعل أمر بمعنى : إنزل ، أي : أنت [٣] ، والضمير فيهما مستتر وجوبًا سواء كانا لمفرد مذكر أو غيره، نحو: نَزَالِ يا زيد ، ويا زيدان ، و يا زيدون ، و يا هند و يا هندان و يا هندات ، وكذا كل اسم فعل أمر، ومثال المصدر النائب عن فعله قوله تعالى :﴿ **فَضَرْبَ الرِّقابِ**﴾ [محمد / ٤] [٤] ، وَالتَّقْدِيرُ في الآية : فَاضْرِبُوا ضَرْبَ الرِّقَابِ؛ فَضَرْبٌ هُنَا مَصْدَرُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ ؛ وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ نَفْسُ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ [٥] .

ولم يكن ابن هشام ببعيد عن **نقد ابن معصوم** في هذه المسألة النحوية ، فقد ألحق ابنُ هشام (أفعل التفضيل) بمواطن استتار الفاعل وجوبًا[٦] ، إذ وصف ابن معصوم رأي الأنصاري

---

(١) يُنظر : أوضح المسالك : ١٠٣/١ ، وشرح التصريح :١٠١/١ ، والحدائق الندية : ١٦٦ .
(٢) يُنظر : أوضح المسالك : ١٠٣/١ ، وشرح التصريح :١٠١/١ .
(٣) يُنظر :المفصل في صنعة الإعراب : ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٣٨٥ .
(٤) يُنظر : حاشية الصبان : ١٦٨/١ .
(٥) يُنظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٦١/٢.
(٦) ينظر: أوضح المسالك: ١٠٣/١.

بأنه : **(غير ظاهر)** ، قال : " وعدّ ابن هشام في (الأوضح) ممّا يجب فيه الاستتار (أفعل) التفضيل ، وهو **غيرُ ظاهرٍ** ؛ لأنّه قد يرفع الظاهر في مسألة (الكحل) عند جميع العرب [١] ، ويرفع الضمير البارز على لغة ، نحو : مررت برجل أفضل منه أنت ، إذا لم يعرب أنت مبتدأ ، **ولقد أحسن المصنّف في عدم ذكره له** " [٢] .

فقد ذكر ابن هشام (أفعل) التفضيل من مواطن استتار الفاعل وجوبًا في كتابه (أوضح المسالك) ، وجعل منه (هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا) [مريم:٧٤] [٣]، وهو أمرٌ غير ظاهر عند ابن معصوم ، والحق فرأيه قد سبقه إليه الأزهري في تصريحه [٤] .

وما غفل عنه ابن هشام في هذا الموطن قد عاد فتداركه في باب (أفعل) التفضيل في الكتاب نفسه[٥]، إذ ذكر أنَّ(أفعل) التفضيل يرفع ضميرًا مستترًا على العموم ، لكنه يرفع اسمًا ظاهرًا في مسألة (الكحل) ، وضميرا منفصلا في لغة ضعيفةٍ كما ورد عن سيبويه(١٨٠هـ)[٦] ، وثبت ابن هشام على هذا الرأي في سائر كتبه [٧] .

---

(١) وهي مسألة معروفة ، وهو قولهم :" ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحلُ منهُ في عين زيد ". لُغَة ضَعِيفَة حَكَاهَا سِيبَوَيْهِ ، واتفقت الْعَرَب على جَوَازها ، وضابطها أَن يكون أفعل صفة لاسم جنس مَسْبُوق بِنَفْي، وَالْفَاعِل مفضلا على نَفسه باعتبارين ، ينظر : كتاب سيبويه : ٣١/٢ ، وشرح كتاب سيبويه : للسيرافي : ٣٦٢/٢ وشذور الذهب:٥٣٢ .

(٢) الحدائق الندية :١٦٦.

(٣) يُنظر :أوضح المسالك:١٠٣/١.

(٤) يُنظر : شرح التصريح : ١٠١/١-١٠٢.

(٥) يُنظر : أوضح المسالك:٢٦٧/٣.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/٢.

(٧) يُنظر : شرح شذور الذهب:٥٣٠/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٨٢ .

ويظهر مما تقدم ما يأتي :

١. عَدَّ الشيخ البهائي في الفوائد الصمدية مواطن استتار الفاعل وجوبا ستة مواطن ، غير أنه قد خصَّها بالفعل ، ولعلَّه قد جنح إلى التيسير في هذه المسألة رأيا راجحًا ، وقد يكون وجها جديدًا إذا ما علمنا أن ابن مالك(٦٧٢هـ) وبعض شُرّاح كتبه قد جعلوها خمسة مواطن[١] .

٢. **نقد ابن معصوم ما رصده الشيخ البهائي** ، بإغفاله موطنين ، واتضح أنهما مما ذكره ابن هشام والأزهري .

٣. لم يكن ابن هشام ببعيد عن **نقد ابن معصوم** حين عدّ (أفعل التفضيل) من مواطن حذف الفاعل المستتر وجوبا . وتبين أنه رأي الأزهري من جهة ، واتضح عدم ثبات ابن هشام على هذا الرأي من جهة أخرى .

٤. أثنى ابن معصوم على الشيخ البهائي في عدم عدِّ (أفعل التفضيل) من مواطن استتار الفاعل وجوبًا ، وكان مُحقًا في **نقده النحوي** .

(١) يُنظر : شرح ابن الناظم :١ /٣٨ ، وتمهيد القواعد: ١٠١/١ ، وشرح الأشموني ٨٩/١.

٢- حذفُ الخبرِ وجوبًا بعد مبتدأ صريحٍ في القسم .

ذكر الشيخ البهائي مواطن حذف الخبر وجوبا وحددها بأربعة مواطن ، قال :

" وقد يُذكرُ المبتدأ بدون الخبر، نحو :" كلُّ رجلٍ وضيعته " ، وضرْبي زيدًا قائمًا ، وأكثرُ شربي السويقَ مَلتوتا ، ولو لا عليٌّ (ع) لهلك عمر ، ولعمرك لأقومنّ ".(١)

وبيان ذلك أنَّ الخبر قد يُحذفُ : " جوازاً لقرينةٍ، ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً ، وفي قَسَمٍ صريح، وبعد (واو) المصاحبة الصريحة، وقبل حالٍ إن كان المبتدأ او معمولُه مصدراً عاملاً في مفسِّر صاحبِها أو مؤوَّلاً بذلك" (٢).

وذكرَ ابنُ معصومٍ المدني من موطنَ حذفِ الخبرِ وجوبا ما ورد بعد مبتدأ صريحٍ في القسم أن : " نحو : «لعمرُكَ» أو لَيمينُ الله «لأقومنَّ» ، أي لَعمرُكَ أو ليمينُ الله قسمي ، فَحُذِفَ الخبرُ للعلم به ؛ إذ تعيّنُ ذلك للقسم دالٌّ على تعيينِ المحذوف ، ووجبَ الحذفُ لسدِّ جوابِه مسدَّهُ ." (٣)

ثم أردفَه بذكر رأي ابن عصفور(٦٦٩هـ) (٤) الذي خرج عن إجماع النحويين بتقدير حذف المبتدأ لا الخبر في نحو (لعمرك) ناقدًا إيّاه ، ومعللا السبب إذ قال: " وجوَّزَ ابنُ عصفور أن يكونَ المحذوفُ في ذلك هو المبتدأ ، والتقديرُ(لقسمي عمرُك) ، **والأوّلُ أولى** ؛ لأنّ الحذفَ بالأعجازِ أولى منه بالأوائل ". (٥)

---

(١) يُنظر : الفوائد الصمدية : ٩٥ ، والحدائق الندية : ١٨٥.

(٢): شرح التسهيل : ابن مالك : ١/٤٤-٤٥ ، ويُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى :١٢٦.

(٣) الحدائق الندية : ١٩٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٦٠.

(٥) الحدائق الندية: ١٩٢.

ويمكن بيان المسألة على النحو الآتي:

عدَّ ابن جني الحذف من شجاعة العربية [١] ، والحذف لغة – كما يحكي ابن سيده (٤٥٨هـ) – قطْعُ الشيء من طرفه[٢] ، وقيل : هو الْإِسْقَاطُ ، وَمِنْهُ حَذَفْتُ الشَّعْرَ إِذَا أَخَذْتُ مِنْهُ.

والحذفُ اصْطِلَاحًا: إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ[٣] ، ولَا يجوز الْحَذفُ حَتَّى يكون الْمَحْذُوف مَعْلُوما[٤].

وأمّا الخبر: فهو الذي يستفيدُ منه السامعُ ويصيرُ المبتدأُ به كلامًا [٥] ، وقيل هو : ما يحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور. [٦]

وأمّا القَسمُ الصريحُ : فهو ما يُعلَمُ بمجردِ لفظِهِ كون الناطق به مُقسِما، من مثل : أحلفُ بالله ، ولعَمْرِ الله، وايمن الله. وغيرُ الصريح: ما ليس كذلك نحو: عَلِمَ الله ، وعليَّ عهدُ الله . فليس بمجرد النطقِ بشيء من هذا الكلام يُعلمُ كونَه قَسَمًا، بل يجب أن يُذكر بقرينةٍ كذكرِ جوابٍ بَعده، نحو: عليَّ عهدُ الله لأنصُرَنَّ دينَه، وفي ذمّتي ميثاقُ الله تعالى لا أعينُ ظالما، ومنه قوله تعالى:

﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢] [٧]

---

(١) يُنظر : الخصائص : ٢/ ٣٦٢ .
(٢) يُنظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٢٩١/٣ ، مادة (ح ذ ف) .
(٣) يُنظر : البرهان في علوم القرآن : ٣/ ١٠٢ .
(٤) يُنظر :المقتضب :٨١/٢.
(٥) يُنظر :الأصول في النحو ٦٢/١.
(٦) يُنظر : شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي: ١٩٨.
(٧) يُنظر: شرح التسهيل:١٩٥/٣، والمقاصد الشافية : الشاطبي١٠٩/٢.

ومما تقدَّم يرى الباحث ما يأتي :

١. **انتقد ابنُ معصوم** [١] وجَمعٌ من النحويين المتأخرين[٢] ابنَ عصفور(٦٦٩هـ) لعَدِّه المحذوف وجوبا في مثل (لعمرك) يحتمل أن يكون الخبرَ أو المبتدأ ، مرجحًا ما ذهب إليه الجمهور الذين يرون أن المحذوف في مثل (لعمرك) هو الخبر حصرا قائلا: بأنه **(أولى)** ومعللا حكمه بالقول **(الحذفُ بالأعجازِ أولى منه بالأوائل .)**

٢. تبين للباحث أنَّ أول من ذكر ذلك هو أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه(١٨٠هـ) إلّا أنَّهُ كان قد ساق أمثلةً صحيحةً ، فقد ذكر أن مثل (يمين الله) تَحتملُ أن يكونَ المحذوفُ فيها هو الخبرُ أو المبتدأ ، في حين يتوجب أن يكون المحذوف في مثل (لعمرك) الخبر حصرًا بسبب دخول لام الابتداء إذ قال: " وإنما لم يجز في (لَعَمْرُ اللهِ) أن يكون المحذوف المبتدأ لمكان اللام." [٣]

٣. وجد البحث أن بعض النحاة المتأخرين ومنهم ابن معصوم ، كانوا محقين في **نقدهم** لابن عصفور الذي اختار مثالا مخطوءًا وهو: (لعمرك) جوَّزَ فيه أن يكون المحذوفُ فيه المبتدأ أو الخبرَ غير أنَّ (لام الابتداء) قد حتَّمَ أن يكون المحذوف هو الخبر على حين أنهم جوَّزوا ذلك في مثل :(يمين الله) .

٤. والمتحصَّل من ذلك أنَّ ابن معصوم **كان موفقا في نقده** بدليل الإجماع بوصفه أصلا من أصول النحو وبدليل التعليل ، وقد قال ابن جني : إن الحذفَ ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور. [٤]

---

(١) ينظر: الحدائق الندية: ١٩٢.

(٢) يُنظر : ارتشاف الضرب: ١٠٩٠/٣، والتذييل والتكميل:٢٨٣/٣، وأوضح المسالك:٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك :٢٥٢/١-٢٥٣ ، وشرح التصريح على التوضيح:٢٢٧/١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:٢٩٠/١.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه :ابو علي الفارسي:١٣/٤.

(٤) يُنظر :الخصائص : ابن جني : ٢/ ٣٦٤.

٣-الأقوالُ في وقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا

قال: الشيخ البهائي في حديثه عن الأحرف المشبَّهة بالفعل : " ولا يتقدَّمُ أحدُ معموليها عليها مطلقا، ولا خبرُها على اسمِها ، إلاّ اذا كانَ ظرفًا أو جارا ومجرورا ، نحو: ﴿ **إنَّ في ذلك لعبرةً** ﴾ [آل عمران :١٣] "[١]

فاستثنى الشيخ البهائي الظرف والجار والمجرور من الخبر وكأنهما منه ؛ مما حدا بابن معصوم بالقول: **(ظاهرُ كلامِهِ أنَّ الخبرَ هو الظرفُ والمجرورُ أنفسُهُما)** ، وفصَّلَ قائلا :(وفي ذلك أقوالٌ: أولها: قولُ ابنِ كيسان : إنَّ الخبرَ في الحقيقةِ هو العاملُ المحذوفُ ، وإنّ تسميةَ الظرفِ والمجرور خبرًا مجازٌ ،[٢] وعليه جمعٌ من المحقّقين منهم ابنُ مالك وابنُ هشام.

الثاني : هو قولُ أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح ابن جني : إنّ الخبر هما الظرفُ والمجرورُ نفسُهما ، وإنّ العاملَ صار نسيا منسيّا .

الثالث : وهو قول مرتضي الرضيّ والسّيّدُ عبدُ الله : إنَّ الخبر هما الظرفُ والمجرورُ ومتعلقهُما)، ورجَّحَ ابن معصوم القول الأول قائلا :**(والأوّلُ هو التحقيق)** [٣] .

ويمكن دراسة المسألة على النحو الاتي:

قسَّم النحاةُ الخبرَ على قسمين: مفردٍ وجملة ، خلافا لابن السراج(٣١٦هـ) في إثباته قسما ثالثا لا مفردًا ولا جملةً وهو الظرفُ والجارُ والمجرور.[٤] وقد سمّاهُ النحويون المتأخرون (شبه

---

(١) الفوائد الصمدية و التهذيب: ٩٩ .

(٢) ينظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة : ١٢٢.

(٣) الحدائق الندية : ٢٢٧.

(٤) يُنظر : الأصول في النحو ٦٢/١ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٧٤/١.

الجملة) ؛ لأنه ينوب مقام الفعل مع فاعله ويسدُّ مسدَّهُما ، وأوضحَ ابن يعيش(٦٤٣هـ) سبب التسمية :

(ولما كان كل من الظرف والجار والمجرور صالحا للتعلق بالفعل المحذوف، والدلالة عليه بغير خفاء أو لَبْس كان شبه الجملة بمنزلة ما ينوب عنه، وما يقوم مقامه؛ ولأن الفعل مع فاعله جملة، فما ناب عنهما وقام مقامهما فهو شبهٌ بهما، لذلك أسموه: "شبه الجملة". وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كونا عاما ووقع خبرا، أو صفة، أو حالا..) [١]

ويُشترط في الظرف الوَاقع خبراً، وفي الجار مع المجرور أَن يكون تَاما، نَحْو: زيدٌ خلفك ، وَزيدٌ فِي الدَّار، بِخِلَاف النَّاقِص ، وَهُوَ مَا لَا يُفهم بِمُجَرَّد ذكره وَذكر معموله مَا يتَعَلَّق بِهِ، نَحْو: زيد فِيك أَوْ بك أَو عَنْك، أَي: راغب فِيك واثق بك ومعرض عَنْك ؛ فَلَا يَقع خَبرا إِذْ لَا فَائِدَة فِيهِ.[٢]

وإنصافا للنحوين نذكر أن رأيهم في وجوب تعلق(شبه الجملة) سديدٌ ، وأن حجتهم في تحتيم ذلك التعلق قوية ، وتتلخصُ في أن الخبر هو المبتدأ معنى، والمبتدأ هو الخبرُ معنى، مثل قولنا: (عليٌ الخطيبُ) فالخطيبُ في هذه الجملة هو علي، وعليٌ هو الخطيبُ، فكلاهما من جهةِ المعنى هو الآخر. وهذا لا يتحقق في حال كون الخبر شبه جملة ففي قولنا : محمدٌ في الدار ، فمحمدٌ ليس الدار ، والدارُ ليست محمدا. ولا يستقيم المعنى إلا بتقدير خبر محذوف تقديره كائن او موجود تتعلق به شبه الجملة [٣] ؛ لذلك قُدَّر أن يكون الخبرُ محذوفا ، وذلك ما أكَّده ابنُ مالك وجمهورُ النحاة ؛ وقد قال ابن مالك:[٤]

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرْ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقِر

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش :٤٧٧/١.
(٢) ينظر :همع الهوامع :٣٧٥/١.
(٣) ينظر: النحو الوافي : ٤٧٨/١.
(٤) الفية ابن مالك : ١٧.

فليس الظرف والجار والمجرور هما الخبر في الحقيقة، وإنمّا العامل فيهما هو الخبر ، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، فمن قدَّر(كائنا) جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدَّر (استقرَّ) جعلهما من قبيل الخبر "الجملة". [١] هذا هو الرأي الأول ، وأمّا الرأي الثاني فهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي الذي يرى أن شبه الجملة (من الظرف والجار والمجرور) هي الخبر من دون أن يقدِّر خبرا محذوفا بقوله: " ولو قلت: علمي بزيد كان يوم الجمعة، كان مستقيما؛ لأن يوم الجمعة يكون خبراً عن علمي لأني أقول: كان علمي بزيد يوم الجمعة فيكون ظرف الزمان خبراً من الحدث الذي هو علمي" [٢]

وقدَّر تلميذه ابن جني[٣] ومن بعدهما ابن يعيش[٤] أنَّ شبه الجملة (من الظرف والجار والمجرور) قد نابت مناب الخبر المحذوف وجوبا وسدَّت مسدَّهُ . ولا ضيرَ في عدِّها الخبر تيسيرًا.

وأمّا الرأي الثالث فهو ما ذهب إليه الرضي(٦٤٦هـ) [٥] وابن الهُمَام (٧٩٠ – ٨٦١ هـ) [٦] والسيد عبدُ الله.. وفيه أن شبه الجملة ومتعلقهما هما الخبر . فنظر القائل بالقول الأول إلى أن العامل هو الأصل وأن معموله قيد له، وأمَّا القائل بالقول الثاني فقد نظر إلى الظاهر، والقائل بالثالث نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما. [٧]

---

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية.٣٤٩/١ و توضيح المقاصد: ٤٧٩/١ ، و أوضح المسالك :٩٩/١، وحاشية الصبان :٢٩٣/١.
(٢) الإيضاح العضدي : ٥١ ، ١٨٨.

(٣) جاء في اللمع :" تَقول زيد خَلفك ف (زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ والظرف بعده خبر عَنهُ وَالتَّقْدِير(زيد) مُسْتَقر خَلفك فَحذف اسْم الْفَاعِل تَخْفِيفًا وللعلم بِهِ وأقيم الظّرْف مقَامه " اللمع في العربية : ٢٨.
(٤) يُنظر: شرح المفصَّل: ابن يعيش :٢٣١/١-٢٣٢.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٢ .
(٦) ابن الهُمَام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام، من علماء الحنفية. عارف بالفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس. ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة وكان من أرباب الدولة. توفي بالقاهرة. الأعلام للزركلي : ٢٥٥/٦.

(٧) يُنظر: حاشية الصبان :٢٩٣/١.

والأولى أن يتبنى دعاةُ التيسير النحوي في العصر الحديث مذهبَ أبي علي الفارسي وابن جني وابن يعيش والشيخ البهائي لبساطته، قال ابن يعيش : (واعلم أنّ الخبرَ إذا وقع ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: " عمرٌو في الدار" و " زيدٌ عندك"، ليس الظرفُ هو الخبرُ حقيقةً ، لأن "عمرٌو" ليس "الدار" في الحقيقة، وإنمّا الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقديرُ: زيدٌ استقرّ عندك، أو حَدَثَ، أو وَقَعَ، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبارُ في الحقيقة بلا خِلاف بين البصريين ، وقد تمَّ حذفها واقامةُ الظرفِ مقامها إيجازا واستغناءً، لدلالة الظرف عليه وبذلك صار الظرف هو الخبر، والخبر الحقيقي المحذوف صار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهارُهُ). [١]

وانتقد الأستاذ عباس حسن مذهب بعض النحاة القدماء المتقدّم : حين ذهبوا في تقدير الخبر ويتنقلون بين تقسيمات وتفريعات شاقة، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع، وفي المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلًا أو اسمًا؛ وغير هذا مما لا حاجة اليوم إليه ، ولا ضرر في إهماله، بل الخير في إهماله، والاقتصار عند حذف العامل على إعراب الظرف والجار مع مجروره هو الخبر، أو الصفة، أو الصلة، أو الحال وأخيرا يقول معاتبا ، ولِمَ الإعناتُ وفي استطاعتنا التخفيفُ والتيسيرُ بغيرِ إفساد؟ وقد دعا لهذا بعض القدامى كما أشرنا، وكما ورد عند بعض النحويين من مثل ابن يعيش وغيره [٢] .

نخلص مما سبق :

١. الظاهرُ أنَّ الشيخ البهائي قد اعتمد رأي أبي علي الفارسي وابن جني في عَدِّه الظرف والجار والمجرور هما الخبرُ في نحو جملة : زيدٌ في الدّار، لأن كتابَهُ كان تعليميًا ، ويميلُ فيه لضربٍ من التيسير، وهذا يتساوقُ والفوائدَ الصمدية وسبب تأليفها .

(١) يُنظر: شرح المفصَّل: ابن يعيش :١/٢٣١-٢٣٢.

(٢) يُنظر: النحو الوافي : ٢/٤٤٧.

٢. **انتقد ابنُ معصوم** هذا الوجه ، ورجَّحَ ما ذهب إليه الجمهور من أنَّ الخبر في مثل : زيدٌ في الدار . محذوف وتقديرهُ كائن أو مستقر أو استقر. أخذًا برأي الجمهور . ووجدتُهُ يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك ، وابن هشام، والمرادي (ت٧٤٩هـ)، والأشموني (٩٠٠هـ)، والصبَّان (١٢٠٦هـ).

٣. يميل البحث إلى مذهب أبي علي وابن جني وابن يعيش والشيخ البهائي وعباس حسن في ميلهم للتيسير غير المُخل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلّقة بالمسائل النحوية التيسيريّة التي قال بها أعلامٌ من النحاة السابقين؛ لتُظهر النحو مشرقا وضَّاحا سلسا، وفي متناول المتعلمين ، وتبقي المسائل الكؤود لذوي الاختصاص .

استعمل ابن معصوم لفظة (التحقيق) بقوله :**(الأول هو التحقيق)** ، واتخذها دليلا لتمييزه بين التراكيب النحوية المُختلف عليها وتوصيفا **لنقده النحوي** ، فالتحقيقُ تعني: الصبرُ والأناةُ وطولُ المراجعة حتى تفضِّلَ دليلا على آخر .

المبحث الثاني

الأسماء المنصوبة

١- تقديم التمييز على عامله.

فرّق الشيخُ البهائي بين التمييز والحال حين حَدَّ التمييز، بقوله :

التمييزُ: " النكرةُ الرافعةُ للإبهام المستقرّ عن ذاتٍ أو نسبةٍ . ويفترقُ عن الحال بأغلبيّةِ جمودِهِ ، وعدمِ مجيئه جملةً ، وعدمِ جواز تقدُّمِهِ على عامله **على الأصح** . "[١]

ويقالُ له: التفسِّيرُ والتَبيينُ والمُمّيزُ والمُفسِّرُ والمُبيِّنُ [٢] .

قال الشريف الجرجاني(٨١٦هـ) في حَدِّهِ اصطلاحا بأنَّهُ :" ما يرفعُ الإبهامَ المستقرَ عن ذاتٍ مذكورةٍ ، نحو: منوان سمنًا، أو مُقدرةٍ، نحو: لله درَّه فارسًا؛ فإن فارسًا تمييز عن الضمير في درّه: وهو لا يرجع إلى سابقٍ معين ."[٣]

وفصَّلَ ابن معصوم في ما ذكره البهائي من عدم جواز تقدم التمييز على عامله على الأصح بالقول :

(عدم جواز تقدّمه [التمييز] على عامله مطلقا بخلاف الحال -كما مرَّ - ؛ سواء كان عامله اسما نحو : عندي رطلٌ زيتا ، أو فعلا جامدا ، نحو : ما أحسَنَه رجلا ، أو فعلا متصرّفا تمييزُهُ غيرُ منقول ، نحو : (كفى بزيدٍ رجلا) ، بإجماعٍ في هذه الثلاثة كما نقله ابن مالك ، فلا

---

(١).الفوائد الصمدية : ١٠٩.

(٢)ينظر : شرح ابن عقيل ٢٨٦/٢ ، والأشموني : ٤٦/٢ ، والحدائق الندية : ٣٢٨ .

(٣) التعريفات: للشريف الجرجاني :٦٦ ،وينظر: اللمع في العربية:٦٤، وينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٥٢ .

يقالُ : عندي زيتًا رطلٌ ونحوه ، أو متصرّفا تمييزه منقول ، نحو : طابَ زيدٌ نفسًا ، **فلا يجوز**: نفسًا طابَ زيدٌ **على الأصحّ** وفاقا لسيبويه والفرّاء(٢٠٧هـ) وأكثر البصريّين ومتأخّري المغاربة ؛ وذلك لأنّ التمييز في هذه الصورة فاعلٌ في الأصل.

وقد نُقلَ الإسنادُ عنه إلى غيرِه لقصدِ المبالغة ، فلا يُغيَّرُ عمّا كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. وقيل : لأنّ التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعتُ لا يتقدّمُ على عامله ، فكذلك ما أشبَهَهُ ؛ قاله الفارسيّ [١]، واستحسنه ابن خروف(٦٠٩هـ) ، وصحّحَ ابنُ مالك وأبو حيّان(٧٤٥هـ) جوازَهُ قياسا على غيرِهِ من الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرّفٍ ولكثرةِ السماعِ فيه ، قال الشاعر :

أتَهْجُر ليلى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفْسا بالفراق تَطيبُ [٢]

وقال الآخر:

ضَيَّعتُ حَزمِيَ في إبْعاديَ الأمَلا ... وما ارْعَوَيْتُ وشَيْباً رأسي اشْتَعَلا [٣]

---

(١) لم أجد هذا الرأي في كتب الفارسي المطبوعة ، لكن تناقله النحاة ، فأورده الزجاجي(٣٣٧هـ) في جمله والأزهري في شرح التصريح ؛ ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٩١/١، وشرح التصريح على التوضيح :١/ ٦٢٩.

(٢) شعر المُخبَّل السعدي: ١٢٤، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ولم أجده في ديوانه. ويُنظر : المقتضب ٣/ ٣٧، الخصائص: ٢/ ٣٨٦ ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت بقوله "وما كان نفسا بالفراق تطيب" فإن اسم كان ضمير شأن محذوف وخبرها جملة تطيب، ونفسا: تمييز نسبة، والعامل فيه هو قوله تطيب، وقد تقدم التمييز على عامله، وهذا غير جائز في سعة الكلام عند الجمهور .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٤، شرح الأشموني : ٢/ ٥٤ . ويرى الدكتور نعيم البدري أنَّه من صناعة ابن مالك . ينظر: صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك : ١١١.

وقال الآخر:

وَلَسْتُ إذا ذَرْعاً أضيقُ بِضارِعٍ ... ولا يائسٍ عند التَّعَسُّر مِن يُسْرِ[١]

وقال الآخر:

أنفسًا تطيب بِنَيْلِ المُنى ... وداعِي المَنونِ يُنادي جِهارا[٢]

وللمجيز من الشواهد غير ذلك. **والحق أنّ تأويل كلّ ذلك تكلّف** ، كيف وهم يبنون الحكم على أقلِّ من ذلك ، لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسب كان انصافا) [٣].

والمجيزُ الذي ذكرَ المزيد من الشواهد هو ابن مالك ، جاء في شرح التسهيل :

(أجمع النحويون على امتناع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا، فإن كان متصرفا نحو: (طاب زيد نفسا) ، ففي ذلك خلافٌ، والمنعُ مذهبُ سيبويه ، والجوازُ ما ذهبَ إليه الكسائي(١٨٩هـ)[٤] والمازني(٢٤٩هـ) والمبرد(٢٨٥هـ) ، وبه أقول: قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرف، ولصحةِ ورودِ ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح) [٥]، ثم ذكرَ الأبيات التي نقلها ابن معصومٍ عنه .

---

(١) البيت مجهول القائل ، انظر : شرح الكافية الشافية٢/ ٧٧٧. وشرح التّسهيل ٣٨٩/٢، والمقاصد النّحويّة ٣/ ١١٨٧. ويرى الدكتور نعيم البدري أنَّه من صناعة ابن مالك . ينظر: صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك : ١١١.

(٢) البيت مجهول القائل ، انظر : شرح التّسهيل ٣٨٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٧/١، وأوضح المسالك ١١٥/٢، والمقاصد النّحويّة ١١٩٢/٣ . ويرى الدكتور نعيم البدري أنَّه من صناعة ابن مالك . ينظر: صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك : ١١١.

(٣) ينظر: الحدائق الندية : ٣٢٨ .

(٤) يُنظر رأيُه في: شرح التّسهيل ٢/ ٣٨٩، و شرح الكافية الشّافية ٢/ ٧٧٦ ، وشرح ابن النّاظم ٣٥١، وأوضح المسالك: ١١٦/٢ ، والهمع : ٧١/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل : ابن مالك :٣٨٩/٢ .

ويمكن دراسة المسألة على النحو الاتي :

لم يجز سيبويه تقدُّم التمييز على معموله على كلِّ حال ؛ لأنه يرى أنَّ مثل "امتلأتُ ماء" و " تفقأتُ شحما" من أفعال الانفعال (المطاوعة) ، وهي أفعال لازمة لا تتعدى إلى مفعولها بنفسها ، وأن أصلها (تفقأتُ من شحم ، وامتلأت من ماء) حُذف منها حرف الجر استخفافا ؛ لذا فهو لا يجيز تقدّمها على معموليها ؛ لأنها فاعل في المعنى . [١] فيما أجاز المبرِّد ومن قبله أستاذه المازني تقدّم التمييز على عامله إنْ كان العامل فيه جملة فعلية فعلُها متصرف ، معززًا المازني رأيه برواية بيتٍ يَرويه نُسِبَ للمخبل السعدي ، ونفَوا صحة قياس سيبويه ، بالقول:

فإِذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمه؛ لتصرف الْفِعْل، فَقلتَ: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فَإِن شِئْت قدمتَ، فَقلتَ: شحما تفقأت، وعرقا تصببتُ وهو ما ذهب إليه الكسائي والجرمي(٢٢٥هـ) . [٢]

وذهب ابن السراج مذهبَ سيبويه وذكرَ أنَّ الكوفيين قد تابعوه في هذه المسألة ، ويبدو لي أنَّ ابن السراج قد عزا هذا الرأي إلى الكوفيين تجوزا والتحقيقُ أنَّهُ رأي الفراء، [٣] ووقف ابن جني موقفا متشددا من جواز تقدُّم التمييز على معموله معللا بتعليل سيبويه ، ومُسقطا روايةَ المازني بأنَّ البيت قد رُوي برواية أخرى تسقطُ مذهبهم وهي : (وما كان نفسي بالفراق ..) فرواية برواية ليبقى القياس حاكما بين الخصمين . [٤]

---

(١) يُنظر : كتاب سيبويه :٢٠٥/١ .

(٢) ينظر: المقتضب للمبرد : ٣٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش :٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية : ٧٧٦/٢.

(٣) ينظر :الأصول في النحو ٢٢٣/١ ، وارتشاف الضرب : ١٦٣٤/٤، وشرح الأشموني ٢/ ٥٢.

(٤) الخصائص :٢/ ٣٨٦.

وذهبَ ابنُ الورَّاق إلى أننا لو قدرنا ما ذكرتموه فإن وروده في الشعر قليلٌ على سبيل الشذوذ؛ فلا يكون فيه حجة. (١)

وذهب ابن عصفور الإشبيلي أن لا حجةَ لما ذهب إليه أبو عثمان المازني في البيت الذي رواه عن المخبل السعدي ولا في القياس ؛ لأنّ التمييز كسائر التوابع التي لا يتقدَّمُ فيها تابعٌ على متبوعه . (٢) وقد أوردَ ابن معصوم تلك العلة كما تقدم .

وذهب العكبري(٦١٦هـ) مذهب سيبويه معللا عدم جواز تقديم التمييز بأن التقديم يفقده أهم خصلة له وهي كونه :إيضاح أو تفسير أو تبيين بعد إبهام يسبقه ، فإن تقدَّمَ فَقَدَ هذه الخصوصية ، ولم يعُد تمييزا ؛ لذا لا يجوز تقديمه . (٣)

وقد وصف الرضي علة سيبويه هذه وأنصاره (بغير المُرضية) إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، ولا يراعي ذلك الأصل [أي أنّها علّة غير مطّردة] كنائب الفاعل كان له عندما كان مفعولا، أن يتقدم على فعله ، لكنه حين أصبح نائبا للفاعل ارتفعَ بالفاعلية ولازمَ مكانه دون مراعاة للأصل بل راعى ما آلَ إليه . (٤)

وقد وضَّحَ الرضي كلام ابن عصفور بقوله : ويُقال: إنَّ أصل التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصبت به ، سواء أكان التمييزُ عن مفردٍ، أو عن نسبة، وكأن أصله كان: عندي خلٌ راقودٌ، ورجلٌ مثلُهُ ، وسمنٌ منوان، وكذلك كان الأصلُ في (طاب زيد نفسا) : لزيدٍ نفسٌ طابتْ

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق : ٣٩٢ ، و الانصاف في مسائل الخلاف : ٦٨٢/٢- ٦٨٥ مسألة١٢٠

(٢) ينظر:شرح الجمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي: ص١٠٠٢ .

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين : للعكبري : ٣٩٥.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٧١/٢.

، وقد خولِفَ بها لغرض الإبهام أولا، وليكون أوقع في النفس، لأن النفسَ تتشوق إلى معرفة ما أُبهم عليها، وكذلك فإنَّ تفسيرك له بعد الابهام يُعَّدُ كذكرك له إجمالا ثم تفصيلا، وتقديمه مما يَخلُّ بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزا، لم يجز ذلك . (١)

أمَّا ابن مالك وأبو حيان (٧٤٥هـ) فقد أجازا التقديم لكثرة وروده سماعا وقياسا على سائر الفضلات ، علمًا أنَّ ابن مالك قد جعلهُ نزرا في الألفية بقوله (٢):

وعاملُ التمييزِ قَدِّم مُطلقا ... والفعلُ ذو التصريفِ نَزرا سُبِقا

وقد تكلف غير المجيزين تأويل تلك الأبيات كما وردت تلك التأويلات في كتب الخلاف والعلل والشواهد النحوية(٣).

والمتحقق ممّا تقدَّم ما يأتي :

١) ذهب سيبويه إلى عدم تقديم التمييز على عامله مطلقا اذا كان عامله متصرفا أو غير متصرف ، ووافقه في ذلك أغلبُ البصريين والفراء من الكوفيين وبعضُ المغاربة ، محتجينَ بالقياس وهي علَّةُ الأصل ؛ لأنَّ التمييز في هذه الصورة فاعلٌ في الأصل ، فضلاً عن علَّة الشبه ؛ لأنَّ التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدّم على عامله .

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٧١/٢.

(٢) ألفية ابن مالك : ٣٤.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق : ٣٩٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف :٢: ٦٨٢ – ٦٨٥ مسألة١٢٠ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : للعكبري : ٣٩٥ – ٣٩٧ ، والمقاصد النحوية **٣/ ١١٨٨**.

٢) شككَ النحاةُ الذين وافقوا مذهب سيبويه برواية الشاهد المنسوب للمخبل السعدي ، وزعَمَ بعضُهم أنَّهُ لو صَحَّ فإنَّهُ من قبيل الشذوذ الذي لا يمكن الركون إليه .

٣) أجازَ المبرِّدُ ومن قبلِهِ أُستاذُهُ المازني والكسائي والجرمي(٢٢٥هـ) تقدّمَ التمييز على عامله ان كان فعلا متصرفا ، وخصَّهُ المتأخرون من مثل ابن مالك وأبي حيّان الأندلسي بالشعر لكثرة ورودِهِ سماعًا ، وقياسًا على سائر الفضلات التي أجازت التقديم ، وقد رأى الدكتور نعيم البدري أَنَّ تلكُم الشواهد الشعرية التي استشهدَ بها ابنُ مالك تأييدا لرأيه هي من صناعته الشعرية .

٤)ظاهر نصِّ ابن معصوم أنَّهُ وافقَ ابن مالك حينما زعَمَ وروده في الكلام الفصيح بأنَّهُ خاصٌ في الشعر وأنكر التأويل المتكلف لتلك الأبيات مستنكرا من يبنون حكما على شاهدٍ واحدٍ في اشارةٍ إلى مذهب الكسائي . ويبدو لي هنا أنَّ ابن معصوم قد وقفَ موقفا وسطا في نقده النحوي ؛ فلم يذهب مذهبَ المجيزين على اطلاقه ولم ينكر مقالة سيبويه وعلله ، ويرى البحث عدم دقّة ابن معصوم في نقده النحوي هنا ؛ استنادا إلى بيَّناه من صناعة الشواهد الشعرية عند ابن مالك والخلاف الدائر حول صحة رواية الشاهد الوحيد الذي رواه المازني .

٥) استعمل ابن معصوم لفظة **(على الأصح)** قائلا " **لا يجوزُ ذلك على الأصح** " واتخذها دليلا لتمييزه بين التراكيب النحوية المختلف عليها توصيفا لنقده النحوي ، وهذه اللفظة وان كان ظاهرها ترجيحا نحويا لكنها لا تخرج أيضا عن دائرة النقد النحوي ، ضربا من التوسُّع في استعمال المصطلح .

٢-" جئتُ أنا وزيدا " بين جوازِ نصبِهِ على المفعول معه، أو رفعِهِ على العطف .

قال الشيخ البهائي :

" المفعولُ معه : وهو المذكورُ بعد واو المعية لمصاحبته معمولَ فعلٍ . ولا يتقدَّم على عامله ، نحو : " سرتُ وزيدا" و" مالكَ وزيدا " و " جئتُ أنا وزيدا " . والعطفُ في الأوّلين قبيحُ ، وفي الأخيرِ سائغٌ ، وفي نحو : ضربتُ زيدًا وعمرا " واجبٌ اتفاقا ." [١]

وقال ابن معصوم :

" والعطفُ في المثال الأخير وهو : (جئتُ انا وزيدا) ونحوه من كل جملةٍ اسميةٍ أو فعليةٍ بعدها واو(مع) وقبل الواو ضميرٌ متّصلٌ مرفوعٌ مؤكَّدٌ بضميرٍ منفصلٍ سائغٌ ، فيجوزُ نصبُهُ على المفعول معه ورفعُه على العطف.

وفصَّلَ الرضي[٢] بين أن يُقصدَ النصُّ على المصاحبة فيجبُ النَصْبُ ، وبين أن لا يُقصدَ النصُّ عليها فلا يجبُ ، **وهو الصحيحُ** ، والعطف في نحو : ضربت زيدا وعمرا واجبٌ اتّفاقا ، لأنّ أصل الواو الّتي قبل المفعول معه هو العطف ، وإنّما يعدلُ ما بعده عن العطف إلى النصب نصّا على المعنى المراد من المصاحبة ، لأنّ العطف في نحو : جاءني زيدٌ وعمروٌ ، يحتملُ تصاحبُ الرجلين في المجيء ، ويحتملُ أحدهما قبل الآخر ، والنصبُ نصٌّ في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة؛ لكون النصب في العطف الّذي هو الأصل أظهرُ." [٣]

---

(١) الفوائد الصمدية و التهذيب :١٠٧.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٣٧٥/١.

(٣) الحدائق الندية : ٢٩٥.

ويمكن بيان المسألة على النحو الآتي:

المفعولُ معه : "هو المذكورُ بعدَ الواو لمصاحبة معمولِ فعلٍ لفظا، أو معنًى " [١]، وقيل : " هو الاسمُ المذكورُ فضلةً بعد واو بمعنى "مع" ، مسبوقة بفعل أو شبهه " [٢] ، وقيل : هو الاسمُ الفضلةُ ، التالي واوا أُريدَ بها التنصيصُ على المعية، مسبوقةً بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه. [٣]

ففي (جئتُ أنا وزيدٌ) على العطف يحتمل أن يكون المجيء متزامنا وغير متزامن ، أما جئتُ أنا وزيدا– على المعية فلا يعني إلا مجيئهما معا ؛ لذلك قيل له تخصيصٌ على المعية .

وذكر صاحب اللباب في علل البناء والإعراب أنَّ :(الفرق بين النصب على المعية والرفع على التبعية في مثل : (اذْهَبْ أَنْت وزيداً) أنَّك: إِذا رفعتَ كنتَ آمراً لِكليهما بالذهاب ، وَإِن نصبتَ كنت آمراً للمُخاطَب فقط دون زيد حتّى لَو لم يذهب زيدٌ لم يلْزم الْمُخَاطب الذّهاب ، وإِنَّما يتوجبُ عليه مُتَابعَة زيد فِي الذّهاب . وَتقول كنت(أَنا وَمحمدُ أَخَوَيْنِ) إِذا رفعت ثنَّيت الْخَبَر وَإِذا نصبت لم تجز الْمَسْأَلَة ؛ لأنَّك لَو صرَّحت ب (مَعَ) لم تجز التَّثْنِيَة كَقَوْلِك كنت مَعَ محمد أَخَوَيْنِ.) [٤]، وقال سيبويه :

" فإن سُبِقَ المفعول معه باسم قدّروا له اضمار الفعل؛ لقبح الكلام ، وأما "هذا لك وأباك" فقبيح ؛ لأنك لم تذكر فعلًا ولا اسما فيه معنى فعل ." [٥] والقبيح هنا الممتنع أو غير الجائز. [٦]

---

(١) الكافية في علم النحو :٢٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية :٢ / ٦٨٧.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى:٢٣١، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي .٢٢١.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٢٨١.

(٥) كتاب سيبويه : ٣١٠/١ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك :٢/ ٢٦٣. وينظر: شرح التصريح ١/ ٢٢٩ .

وللاسم الواقع بعد الواو ست حالات:

إحداها: وجوب العطف نحو: "كلُ رجلٍ وضيعتُهُ" ، ونحو: اشترك زيد وعمرو، ونحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ؛ لعدم تقدم جملة في الأول فَلَا يجوز هُنَا النصب ؛ لِأَنَّهُ لَا ناصب لَهُ وَمَا يطْلب الْفِعْل وَالْخَبَر هُنَا مُقَدّر مَعْنَاهُ مقترنان وَنَحْو ذَلِك ، ومن عدم الفضلة في الثاني فالفعل بطبيعته يتطلب مشاركة فاعلين ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما ؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين، ومن عدم المصاحبة في الثالث لوجود القرين قبل ، أو بعد التي تتعارض مع مفهوم المصاحبة الذي يستوجب الاقتران الزمني. (١)

قال ابن مالك: (٢)

وَالعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَق

وَالثَّانِي مَا يتَعَيَّن فِيهِ النصب : مثل (مشيتُ والساحلَ) وَ(سَارَ زيدٌ والجبلَ) فَلَا يجوز غير النصب لِأَن العطف هنا يستوجب المشاركة ، والْجَبَل والساحل لَا يشتركان فِي الْمَشْي وَالسير فيتعذر الْعَطف لفساد الْمَعْنى.(٣)

وَالنَّوْع الثَّالِث الْعَطف أرجح : عندمَا يجوز فِيهِ الْعَطف، وَالنّصب لَكِن الْعَطف أرجح . مثل قَوْلهم: مَا أَنْت وَزيد؟ وَمَا أَنْت وَالْفَخْر؟ و"جاء زيد وعمرو، ويرَجْحُ العطفُ متى أمكنَ بغيرِ ضعفٍ من جهة التركيب، ولا من جهة المعنى" . (٤)

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية :٢ / ٦٨٧، وأوضح المسالك : ٢/ ٢١٤، وشرح التصريح للأزهري: ١/ ٥٣٣ .

(٢) متن الألفية : ٣١.

(٣) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١٨٨ .

(٤) ارشاد السالك : ١/ ٣٧٨.

النوع الرابع : المفعول معه أرجح ، وذلك في نحو قوله : فكونوا أنتم وبني أبيكم ، ونحو: "قمت وزيدا"؛ لضعف العطف في الأول من جهة المعنى، وفي الثاني من جهة الصناعة. (١) فقوله:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ (٢)

أَي مَعَ بني أبيكم ؛ لِأَنَّهُ أَمرهم بموافقة بني أَبِيهِم وَلم يَأْمر بني أَبِيهِم بِالدُّخُولِ مَعَهم فِي الْأَمر، فَوَجَبَ نصبهم على الْمَفْعُول مَعَه . وَلَو كَانُوا بني أَبِيهِم مأمورين لكانوا مرفوعين بالْعَطْف على الضَّمِير فِي كونُوا ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكد بقوله: أَنْتُم ، فَكَانَ يُمكن الْعَطف فَلَمَّا عدل عَنهُ مَعَ إِمْكَانه دلّ على أَن الْأَمر لأولئك وحدهم فَتعين النصب . (٣)

النوع الخامس : امتناع الأمرين نحو قوله:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ... حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا(٤)

وقوله:

إذا ما الغانيات بَرَزْنَ يومًا ... وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا(٥)

---

(١) ينظر: أوضح المسالك : ٢/ ٢١٤.

(٢) البيت مجهول القائل وهو في: كتاب سيبويه:٢٩٨/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:٢٨٥/١ ، واللمع في العربية :٦٠، واوضح المسالك :٢/ ٢١٥.

(٣) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١٨٨ .

(٤) البيت مجهول القائل ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٧٠/١، والخصائص ٤٣٣/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٢٣/٧ ، والمقاصد النحوية ١٠٨١/٣،

(٥)البيت للراعي النميري في ديوانه وروايته في الطبعتين: وهِزَّة نسوةٍ من حيّ صدقٍ .. يزجِّنَ الحواجب والعيونا ، الأولى ص٢٦٩ تحـ: رانهرت فايبرت ، والثانية ص٢٣٢، شرح د. واضح الصّمد .

،فإن العطف ممتنعٌ لأن الماء لا يشاركُ التبنَ، في العلف إذ لا يسمَّى الماءُ علفًا، فلا يقال علفتها ماء، والمعية ممتنعة؛ لانتفاء المصاحبة فإنه لابد من تقدم أحدهما.

والحال نفسه في قوله :(وزججن الحواجبَ والعيونا) فإن العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج ؛ لأن التزجيج التدقيق واطالة الحاجب، كما أنه لا فائدة في الاخبار بمصاحبة العيون للحواجب لأنها مصاحبة لها دوما ، فأما أن يؤول الفعل الأول بفعل مناسب من مثل: (أنلتها) في البيت الأول ونحو (زَيَّن) في البيت الثاني أو يقدر عامل محذوف، نحو: سقيتها ماء باردا وكحلن العيونا. (١)

النوع السادس : –مَا يجوز فِيهِ الْعَطف وَالْمَفْعُول مَعَه على السوَاء : وَذَلِكَ إذا أكد ضمير الرّفْع الْمُتَّصِل بضمير منفصل ، نَحْو: مَا صنعت أَنْت وأباك؟ وَنَحْو: رَأسه والحائط ، أَي (خل) أَو (دع) وشأنك وَالْحج ، أَي: (عَلَيْك : بمعني الزم) وامرأ وَنَفسه ،أَي :(دع) ، وَذَلِكَ مَقيسٌ فِي كل متعاطفين على إِضْمَار فعل لَا يظْهر. فالمعية فِي ذَلِك والعطف جائزان ، وَالْفرق بَينهمَا من جِهَة المعنى أَن الْمَعِيَّة يُفهمُ مِنْهَا الْكَوْن فِي حِين وَاحِدٍ دون الْعَطف لاحْتِمَاله مَعَ ذَلِك التَّقَدُّم والتأخر.) (٢)

ويبدو مما تقدَّمَ في " النوع السادس " أنَّ السيوطي(٩١١هـ) قد سبق الشيخ البهائي وابن معصوم في ذكر هذا النوع من الأسماء الواردة بعد (واو) المعية ، وذلك حين تتساوى فيه حظوظ المعية والعطف ويحدث ذلك في حال أُكِدَ ضمير الرفع المتصل بضمير رفع منفصل جاز فيه العطف والنصب على المعية ، كما ذكر السيوطي حالات أخرى للتساوي .

(١) ينظر : معاني النحو :٢ :٢٤٠.
(٢) همع الهوامع ٢: ٢٤٧ .

وللسامرائي رأيٌ مهم في هذه المسألة استند فيه إلى رأي الرضي[١] ، إذ يرى السامرائي أن لا تراجحَ بين العطف والنصب على المعية أو تساويهما ، وأنَّ الأمر كله جائزٌ، وإنّ كلَّ ما في الأمر يعودُ إلى المعنى الذي يرمي إليه المتكلم ، وإن الصيغ تتبع المعاني. ففي مثل قولنا : هل جاء زيدٌ وخالدَ ؟ يسأل المتكلم عن مجيئهما معا فقط ، أما عندما يقول : هل جاء زيدٌ وخالدُ ؟ يكون قد سأل عن مجرد المجيء دون رغبةٍ منه في تحديد إنْ كان المجيء سويا أو متعاقبا .

يقول السامرائي : " وفي هذا التقسيم نظر؛ فإنه ليس عندنا جواز أمرين مع الترجيح، أو بدون ترجيح، وإنما ذلك بحسب المعنى والقصد ، فإن قُصِدَ التنصيص على المصاحبة نصب، وإن لم يقصد عطف، ففي قولك: (جاء محمد وخالد) لا يكون العطف أرجح، وإنما هو بحسب المعنى والقصد، فإن أراد أنهما اشتركا في المجيء من دون نظر إلى المصاحبة عطف ، والذي يظهر أن قصد المعية نصا نصبٌ لا غير، وإن لم يقصد المعية نصا رفع لا غير" [٢].

يمكن بيان ثمرة ما تقدّم بما يأتي:

١-يرى الرضي الاسترآباذي أن ترجيحَ العطف أو ترجيح (النصب على المعية) يعودُ إلى رغبة المتكلم ، وهو يتخيَّرُ بينهما تبعا للمعنى الذي يرمي إليه ، لا تبعا لقوة العطف أو ضعفه ، كما يرى ابن مالك ومن تبعه . وقد اختار ابن معصوم رأي الاسترآباذي واصفا إيَاه بأنَّهُ **(الصحيح) مرجحا** أنْ تُحددَ لنا المعاني صيغَ التعبيرِ لا العكسُ. وقد تبعهم في العصر الحديث الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (معاني النحو) مفصلا الأمر على أكملِ وأجملِ وجه ، ويبدو للبحث أنَّ ابن معصوم كان موفقا في اختياره .

---

(١) شرح الرضي على الكافية :١: ٥٢٢.

(٢) معاني النحو :٢: ٢٤١.

٢-استعمل ابن معصوم لفظة (**الصحيح**) واتخذها دليلا للتمييز بين التراكيب النحوية المُختلف عليها **توصيفا لنقده النحوي** .

٣-اختيارُ العطفِ من عدمِهِ أو اختيارُ المصاحبةُ على العطف . تعتمدُ في الأساس الأول على قوة العطف أو ضعفه ، فمتى ما استوجبَ العطفُ يتمُ اعتمادُهُ؛ لأنَّهُ هو الأصلُ ، ومتى ما ضعف العطفُ لسبب لفظي أو معنوي عندها يُصارُ إلى (واو المعية) فرارا إلى ما فيه مندوحة من الكلام ، وفرارا من القلةِ والشذوذ إلى الكثرةِ والورود .

٤-ذكر النحاة للاسم التالي لـ(واو) ستُ حالات : وجوبُ العطفِ ، ووجوبُ النصب على المعية ، وجوازُ العطف ، وجوازُ النصب على المعية ، وامتناعُهُما، وجوازُهما بالتساوي من دون ترجيح ، والأخيرةُ ذكرَها السيوطي في(الهمع) وتبعَهُ البهائيُّ وابنُ معصوم -على ما يبدو- من دون أن يشيرا إلى ذلك ، ذاكرينَ حالةً واحدةً من الحالات الأُخر اللاتي ذكرهُنَّ السيوطي .

المبحث الثالث

الأسماء المجرورة

الخلافُ في إضافةِ المُضمرات.

قال الشيخ البهائي : " المضاف إليه :وهو ما نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطة حرفِ جرٍ مقدَّرٍ مُرادا . ويمتنعُ إضافةُ المضمراتِ ، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، والموصولات ، سوى (أيّ) في الثلاثة."(١)

وفصَّلَ ابن معصوم في مسألة (امتناع إضافة المُضمرات) قائلا :

" واعلمْ أنّ الغالبَ في الأسماء أن تكونَ صالحةً للإضافةِ والإفرادِ كغلامٍ وثوب. و « تمتنعُ إضافةُ المضمراتِ » خلافا للخليل والأخفش (٢١٥هـ) والمازنيّ ومَنْ وافقهم في نحو إيّاي وايّاك ، إذ ذهبوا إلى أنّ (أيّا) اسمٌ مضمرٌ ، وما بعدها مضمرٌ مضافٌ إليه ، وحجّتهم أنّها جاءت إضافتها إلى الظاهر في قول العرب : " **إذا بلغَ الرجلُ السَّتّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ.** " وإذا ثبتت إضافته إلى الظاهر (٢) الّذي يظهرُ فيه الإعراب وجبَ الحكمُ بإضافته إلى الضمير الّذي لا يظهرُ فيه الإعراب.

وأمّا كون الضمايرَ لا تُضافُ فغيرُ مانعٍ من إضافةِ هذا النوع ؛ لأنّ الأحكامَ العامّةَ قد تتخلّفُ في بعضِ الصورِ بدليلِ تخلّفِ (لدن) عن جرّ (غدوةً)، وتخلّفُ (لولا) عن ضمّ المرفوع

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب : ١١٣.

(٢) كذا وردت في الحدائق الندية: تحقيق :السيد حسين خاتمي–علي خاتمي: ١: ٥٣٩ ، أما بتحقيق أبي الفضل سجادي فقد وردت : " **وإذا أثبتت إضافته إي الظاهر**" فلا يستقم معه السياق؛ وفيه خطأ ظاهر .

بها بعدها، وتخلّفُ (عسى) عن اتّصال ضميرِ المرفوعِ بها بعدها ، فكذلك هذا النوعُ من المضمراتِ في منعِ الإضافةِ ، واختاره ابنُ مالك.

والأصحُّ ما ذهبَ إليه سيبويه والأخفش في أحدِ قوليهِ وجمهورُ البصريّين وأبو علي[١] من المتأخّرين من أنّ الضمائرَ لا تُضافُ مطلقا ، ولا تثبتُ إضافة (إيّا) بما رواه الخليل لشذوذه ، وما اتّصلَ بها إنّما هو حرفٌ يدلُ على أحوالِ المرجوعِ إليه من التكلّمِ والخطابِ والغيبةِ ." [٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

الإضافةُ اصطلاحا هي : نسبةٌ تقييديّةٌ بين اسمين توجبُ أن يكونَ ثانيهما مجرورا دائما بفعلِ هذه النسبة. [٣] والغرض من هذه النسبة تقييدُ المضافِ بالمضاف إليه، وإيجادُ نوع من التحديد والقَصر له بعد أن كان عاما مطلقا. ولأن الغرض من الإضافة تعريف المضاف أو تخصيصه ؛ فالمعارف لا تحتاج إلى التعريف ، فهي مُعرَّفةٌ بذاتها وفي مقدمتها الضمائر؛ فهي أشدها تخصيصا . لذا امتنع جمهور النحويين من قبول إضافة المضمرات .

ومن هنا قال ابن جني : " فلا سبيل إلى إضافة المضمر على وجه من الوجوه؛ لأن الغرضَ في الإضافة إنما هو التعريفُ والتخصيصُ، والمضمرُ على نهاية الاختصاص؛ فلا حاجةَ به إلى الإضافة." [٤] ولنا هنا أن نسأل ، من أين بدأت مسألة الإضافة إلى المضمرات ؟ وما الآراء التي قيلت فيها ؟ ومَنْ هم مؤيدوها ومن رافضوها ؟ وبماذا احتج كل فريق ؟

---

(١) هو : ابو علي الشلوبين ، ينظر رأيه في كتابه " التوطئة " : ١٩٢.

(٢) الحدائق الندية : ٣٣٦-٣٣٧.

(٣) يُنظر :أوضح المسالك : ٣/ ٧٠. ، وشرح التصريح: ٢/ ٢٣-٢٤ .

(٤) سر صناعة الإعراب ابن جني: ٣٢٠/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣١١/٢.

وللإجابة عن هذا التساؤل نقول : بدأت المسألة مع رواية سيبويه(١٨٠هـ) لروايةٍ للخليل(١٧٥هـ) كان قد سمعها سيبويه ممن يثقُ بروايته ونصُها :

" وحدَّثني من لا أَتهِمُ عن الخليل أنَّهُ سَمعَ أَعرابياً يقول :((إذا بلغَ الرجلُ الستّينَ فإيّاه وإيّا الشوابِّ[١].))[٢]

وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إيّاك نفسك لم أعنِّفهُ؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة." [٣] يريدُ أن "الكافَ" اسمٌ وموضعها خفضٌ . وقد وردت فيها " إيَّا" مضافةً إلى الاسم الظاهر من بعده " الشَّوابِّ" الذي جاء في موضع جرٍ بالإضافة ، وعلى هذه الرواية قاس الخليل رأيه إذ استدل من اضافة "إيَّا " إلى الاسم الظاهر " الشَّوابِّ" على أَنَّ العلاقة بين "إيَّا " والكاف والهاء والياء في إيَّاك وإياه واياي ، علاقة اضافة أيضا قياسا على تلك الرواية . وقد ذهب الخليلُ إلى أنّ "إيَّا" في "إياك" اسمٌ مضمرٌ مضافٌ إلى الكاف . وحُكي عن المازنيّ مثله أنه مضمرٌ أُضيفُ إلى ما بعده، استنادا إلى تلك الرواية قال الخليل : وقوعُ الظاهر(الشَوابِّ) موقعُ هذه الحروف مخفوضًا بالإضافةِ يدلُّ على أنها أسماءٌ في محلِّ خفضٍ. [٤]

وهذا يتعارض مع القياس والمنطق، فغاية الإضافة التعريف والتخصيص كما أسلفنا، والضمائر لا تُعرَّف وهي في أعلى مراتب التعريف والتخصيص. " فالمعرفة لا تضاف؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره؛ لأن الكَحَلَ يغني عن الكُحْلِ." [٥]

---

(١) الشوابّ: جمع شابّة: لسان العرب ١/ ٤٨٠ (شبب).

(٢) ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم: الحسن بن مسعود بن محمد، نور الدين اليوسي ، ١/ ١٤١.

(٣) نقلا عن سيبويه، ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٧٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١٢ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف :٢/ ٥٧٢ ، المسألة رقم ٨٩.

ويمثل الرأي الأول هذا: الخليلُ (١٧٥هـ) ، والأخفش (٢١٥ هـ) ، والمازني (٢٤٩ هـ) واختاره ابن مالك (٦٧٢ هـ). (١)

مما أورثَ إشكالا نحويا اختلفتْ من بعده الآراء، وتشعبتْ التوجهاتُ ، وأوجه هذه الآراءُ وأقربها إلى روح اللغة وقياسها هو رأي سيبويه شيخ النحاة ، وتبعه أبو علي الفارسي وجمهور النحويين، ويمثل الرأي الثاني ، وفصَّله العكبري بالقول إنَّ :

" إيّا اسْم مُضْمرٌ ، وَالْكَاف وَالْيَاء والهاء حُرُوف معَانٍ . وَالدَّلِيل على ذَلِك أنَّ حدَّ الِاسْم الْمُضمر موجودٌ فِي إيّا ؛ وَلذَلِك لَا يتنكَّرُ بِأي حَال ، وَالْكَاف وَالْيَاء لَو كَانَا اسْمَيْنِ لكانا مَوضِع رفعٍ أَو نصب وَلَا عَامل لَهما هُنَا أَو فِي مَوضِع جرّ بِالْإِضَافَة ، وَالِاسْم الْمُضمر لَا يُضَاف فَصَارَت الْكَاف هُنَا كالكاف فِي ذَاك وَأُولَئِكَ ". (٢)

وقيلَ : "إيَّا" اسمٌ لا مضمرٌ، ولاظاهرٌ ، بل هو مبهمٌ يُكنَّى به عن المنصوبات ، وجُعلت الياءُ والكافُ والهاء بيانًا عن المقصود، ولمعرفة المخاطب من الغائب، وليس لها موضعٌ من الإعراب. ويُعزَى القولُ إلى أبي الحسن الأخفش، إلّا أنّه أشكلَ عليه أمرُ "إيَّا"، فقال: مبهمةٌ هي بين الظاهر والمضمر. (٣)

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٧٩ ، وعلل النحو لابن الوراق : ٤١٦،. واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٤.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٧٩، وينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٢، وعلل النحو لابن الورّاق :٤١٦، وشرح الرضي على الكافية :٢/ ٤٢٦ ، والمساعد في تسهيل الفوائد:١ /١٠٠في: روايته يقول [عند سيبويه والفارسي وقيلَ الأخفش] ، وهمع الهوامع: ١: ٢٤٤ [وفي روايته يقول: قاله سيبويه والفارسي وعُزيَ للأخفش ! **مشككين بنسبة الرأي للأخفش** .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١١، وينظر: آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شراح الألفية في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية) لمحمد عمر عمَّار الدراوشة ، رسالة ماجستير – كلية الآداب – الجامعة الاسلامية بغزة – ٢٠١٥ ، ص٧٦.

والرأي الثالث : نُسِبَ إلى الفراء[١] مرةً ، و إلى ابن كيسان والكوفيين أُخرى[٢]، ونسب إلى " بعضهم [٣]" مرةً ثالثة ، وفصَّلَه ابن يعيش بالقول :(إنَّ الكافَ والهاءَ والياءَ هي الأسماءُ، و"إيَّا" عِمادٌ لها ؛ لأنّها هي الضمائرُ في "أحترمني"، و" إحترمتُك"، و" إحترمتُه"، فلمّا أُريدَ فَصَلها عن عاملها، بالتقديم، أو بالتأخير ، ولم تكن ممّا يقومُ بنفسِهِ لقِلّتِها وضُعفها ؛ فدُعمتْ بـ "إيَّا"، وجُعِلوها وَصلةً إلى اللفظِ بها. فـ "إيّا" عندهُم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّلُ به إلى المضمر، كما أنّ "كِلا" اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّلُ به إلى الضمير في قولنا: "كِلاهما".) [٤]

الرأي الرابع : وهو ما نُسِبَ إلى الزجاج(٣١١هـ) الذي يرى فيه أنَّ (إيَّا) اسمٌ ظاهرٌ أضيف إلى المضمرات حصرا كـ (الكاف او الياء أو الهاء) . ولو قلت: "إيّا زيدٍ حدّثتَ"، كان قبيحًا؛ لأنّه خُصّ بالمضمر[٥]، وهو مذهب السيرافي أيضًا كما يروي الرضي. [٦]

يظهر مما سبق ما يأتي :

١. **انتقد ابن معصوم** رأي الخليل ومن تبعه الذي قاس فيه على روايةٍ شاذةٍ وحيدةٍ وهي : " إذا بلغَ الرجلُ الستّينَ فإيّاه وإيّا الشوابِّ." وخالفَ القياس بتعريفِ المعارفِ – بإضافة بعضها لبعض – وهي في أعلى درجات التخصيص .

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨٠، وهمع الهوامع: ١/ ٢٤٤، ومنحة الجليل :٩٩/١.

(٢)ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤٢٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٥٧٢ ، المسألة رقم ٨٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب :١/ ٣٢٠، و شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١٤، ، و اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨١.

(٥) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١/ ٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣١٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤٢٧/٢.

٢. قاسَ الخليلُ على الرواية المتقدمة بحُكمِهِ على الضمائر التي تلحق بـ (إيَّا) وهي (الكاف والهاء والياء) بأنها في موضع جرٍّ بالإضافة .

٣. تناول النحويون من بعده هذه الإشكالية الناتجة عن ادعاء إضافة الضمير المنفصل (إيَّا) إلى الضمائر المتصلة به (الكاف ، والهاء والياء) ، وتتعارض بذلك مع قاعدة (المُعرَّف لا يُعرَّف) ؛ ولكون الضمائر في أعلى درجات التخصيص ؛ فهي غنية عن التعريف .

٤. اختلف النحاةُ في تخريج هذه المسألة ، وما عليه الجمهور وابن معصوم والبحث هو رأي سيبويه وجمهورُ النحويين ، الذي يرى أنَّ (الكاف ، والهاء ، والياء) المتصلة بـ (إيَّا) هي حروفُ لواحق وليست أسماء وقد جِيءَ بها لبيان حال (إيَّا) إن كان للمتكلم او للغيبة أو للخطاب ، ولا محل لها من الإعراب، كالتاء في (أنت) والكاف في (ذلك) . وبهذا التخريج نكون قد تجاوزنا مشكلة الإضافة إلى الضمير التي ترفضها الأصول النحوية .

٥. **رجَّح ابن معصوم** (والبهائي) وهو ما يميل إليه البحث رأي سيبويه وأبي علي الفارسي وجمهورَ النحويين بالقول " **الأَصحُ** " على رأي الخليل الذي قاس على روايةٍ شاذةٍ وادَّعى حصول الإضافة بين معرفتين ، وهذا ما لم يُعهد في العربية ، وأمّا الأخفش فيبدو أنه قد وقف موقفا وسطا بين الرأيين ، وقد أحسن ابن معصوم حين قال : (في أحد قوليه) ما يعني عدم ميله إلى رأي دون آخر، والأظهر أنَّ الأخفش قد وقف موقفا وسطا بين المسموع الشاذ والقياس النحوي .

٦. استعمل ابن معصوم لفظة (**الأصحُ**) واتخذها دليلا لتمييزه بين التراكيب النحوية المُختلف عليها ، **وتوصيفا لنقده النحوي** .

الفصل الثاني

نقده النحوي في الأفعال

- **المبحث الأول: نقدُهُ النحوي في المنصوبات**
- **المبحث الثاني : نقدُهُ النحوي في مسائلَ أُخرى في الأفعال**

المبحث الاول

نقدُهُ النحوي في المنصوبات

١ – " لام الجحود " بين الخصوص والعموم .

تحدّثَ ابنُ معصوم [١]عن ضوابط " لام الجحود" بين الخصوص والعموم وذهبَ إلى أنَّ ما ذُكِرَ من ضابطِ هذه (اللام) من خصوصيةِ الفعلِ وحرفِ النفي واتّحاد المسند إليه هو المشهور، وذكرَ أنَّ بعضهم قد ذهب إلى أنَّ (لام الجحود) تكونُ في أخواتِ (كان) قياسا عليها نحو : ما أصبحَ زيدٌ ليضربَ عمرا ، ولم يصبحَ زيدٌ ليضربَ عمرا. وزعمَ بعضُهُم أنّها تكونُ في (ظننتُ وأخواتُها)، نحو : ما ظننتُ زيدا ليضربَ عَمْرا ، ولم أظنّ زيدا ليضربَ عمرا، وقال أبو حيّان :

وهذا كلُّه تركيبٌ لم يُسمعْ ، فوجبَ منعُهُ. [٢] ووسّعَ بعضُهُم الدائرةَ ، فذهبَ إلى أنّها تدخلُ في كلِّ فعلٍ تقدّمَهُ فعلٌ منفيٌّ ، نحو : ما جاء زيدٌ ليفعلَ ، **والصوابُ أنّ هذه لامُ(كي)** .

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

سُميّت لامُ الجحودِ بهذا الاسم من قبل أكثر النحاة لملازمتها للجحدِ أَي النَّفْي ، قَالَ النّحاس وَالصَّوَاب تَسْمِيَتهَا لَام النَّفْي [٣] ، وهو الصحيح [٤]؛ لِأَن الْجحْد فِي اللُّغَة إِنْكَار مَا تعرفه لَا مُطلق الْإِنْكَار، وما تُسمّى بـ" لام الجحود" يُرادُ بها مطلق الإنكار، والنفي أعم من الجحود ؛ فهي من باب تسمية العام بالخاص فيطلق الجزء ويُرادُ به الكل[٥]. و سميت باللام المؤكدة؛ لأنها

---

(١) ينظر: الحدائق الندية : ٦٦٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦٥٧/٤.

(٣) ينظر: اعراب القرآن للنحاس ١/ ١٩٠، ٣/ ٢٢.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٤٢٧/٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٧٨، وينظر: البلاغة والتطبيق :٣٣٤.

تفيدُ نفيَ الفعل على وجهٍ لا يُستفادُ بدونها؛ فمعنى: (ما كان زيدٌ ليفعلَ): ما كان مستعداً أو مقدراً أو مهيّأ لذلك وما كان زيد ليلعب أي: ما وجد للعب. (١) وقال سيبويه في مثاله: ما كان زيد لهذا الفعل. (٢)

وأمّا أُسلوبها فهو أبلغ من غيره ، فـ (ما كان زيد ليقومَ)أبلغُ من:(ما كان زيدٌ يقومُ)؛ لأن الأولَ نفيٌ للتهيئة والإرادة للقيام، وهو أبلغ من نفي الفعل؛ لأن نفي الفعل لا يستوجب نفي إرادته (٣)، فهي تنفي الشيءَ نفيا قاطعا يَنصبُّ على ما قبلَ اللامِ وبعدها ، وتدُّلُ على أن مَنْ نُفيَ عنه الحدث لم يرتضِ به مطلقا ولم يُهيأْ لقبولِهِ . وانما خُلقَ وهُيءَ لدفعِهِ ورفضِهِ . (٤)

وللامِ الجحودِ جملةُ ضوابطٍ وشروط ، فهي الداخلةُ على الفعلِ المضارعِ والناصبةُ له على مذهب الكوفيين، ومنصوبٌ بأن مضمرة وجوبا على مذهب البصريين ، المسبوقةُ بكونٍ ناقصٍ ماضٍ " لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا "منفي" فالأول: بـ"ما" والثاني: بـ"لم" دون غيرهما من أدوات النفي. نحو: ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ**﴾ [العنكبوت: ٤] ، و ﴿ **لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**﴾ [النساء: ١٣٧] فـ"يظلم" و"يغفر"، منصوبان بـ"أن" مضمرة بعد (اللام) عند البصريين، لا باللام. واللام متعلقة بمحذوف، لا زائدة، وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام، وخالفهم الكوفيون فيهن ،وعلى ذلك جمهور النحويين في صفات وشروط وضوابط لام الجحود (٥) ؛ فإن فَقَدتْ شرطا من شروطها الأربعة لم تكن اللامُ لامَ الجحود، ولم يكن أسلوبها داخلا فيما

---

(١) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد ٣/٧٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه : ٣/٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٩٤.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ / ٤٥٦.

(٤) ينظر: النحو الوافي : ٤/ ٣١٨.

(٥) ينظر: اللامات : للزجاجي :٦٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤/ ١٦٥٦، ، والجنى الداني : ١١٦ ، ومغني اللبيب : ٢٧٩،والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/٧٨ ، وائتلاف النصرة : ١٥٣ ، و شرح التصريح : ٢/٣٧٣، وحاشية الصبان ٣/٣١٨.

نحن فيه [١]. وقد وردت غير مستوفية للشروط في مثل قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ**﴾ [إبراهيم: ٤٦] ، في قراءة غير الكسائي[٢] بِكَسْر اللَّام الأولى وَفتح الثَّانِيَة. أنها لام الجحود، عند الكثيرين ، وقد عقَّب ابن هشام رافضا ذلك ومرجحا أنها (لام كي) لافتقادها لشرطين من شروط لام الجحود ؛ لِأَن النَّافِي على هَذَا غير(مَا) وَ(لم) ولاختلاف فاعلي(كَانَ وتزول) وذهبَ إلى أَنَّهَا (لَام) كي وَأَن(إِن) شَرْطِيَّة أَي وَجَزَاء مَكْرهمْ عند الله وَهُوَ مكرٌ أعظمُ مِنْهُ وَإِن كَانَ مَكْرهمْ لِشِدَّتِهِ معدا لأجل زَوَال الْأُمُور الْعِظَام المشبهة فِي عظمها بالجبال.[٣] وَقد تحذف (كَانَ) قبل لَام الْجُحُود كَقَوْلِ الشاعر:

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلبَ جَمْعَ قَومِي ... مقاوَمَةً ولا فَرْدٌ لفَرْدِ[٤]

أَي:(فَمَا كَانَ جمعٌ)، والشاهد فيه أنَّ «كان» محذوفةٌ قبل لام الجحود، والتقديرُ: فما كان جمعٌ ليغلب. وقيل: إنَّ(ما)عاملةٌ عملَ (ليس)، والتقدير: فما جمعٌ متأهلا ليغلب قومي، ولا فرد غالبا لفرد قومي . وَقَول أبي الدَّرْدَاء (رَضِي الله عَنهُ) فِي الرَّكْعَتَيْنِ بعد الْعَصْر: مَا أَنا لأدعهما، أي: ماكنتُ لأدعهما . [٥]

---

(١) ينظر: النحو الوافي : ٤/ ٣٢٠.

(٢) قِرَاءَةِ الكسائي : (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ) بِنَصْبِ اللامِ الأُولَى وَرَفْعِ الثَّانِيَةِ ، وهي قِرَاءَةِ عَلِيٍّ(عليه السلام) وابن عباس وابن مسعود ومجاهد وابن وثاب وابن جريج وابن محيصن ؛ وعَلَى مَعْنَى قِرَاءَةِ عَلِيٍّ (عليه السلام) أَيْ: مَكَرَتْ قريشُ مَكْرًا عَظِيمًا كَادَتِ الْجِبَالُ تَزُولُ مِنْهُ. ينظر: معاني القرآن للفراء٧٩/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٥٤٢/٣، والسبعة في القراءات:٣٦٣ ، والنشر٣٠٠/٢، ومعجم القراءات: ٢٤٣٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٢٧٨.

(٤)البيت من قصيدة ل(عمرو بن معدي كرب)، افتخر فيها بقومه وقبائله من اليمن. ينظر: ديوانه:١٠١، وشرح أبيات مغني اللبيب :٤/ ٢٨٤، و شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ١/ ٣٣٠.

(٥) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي : ٥/ ١٦٨.

تلك هي الجوازات التي تناقلها النحاةُ بخصوص شروط لام الجحود ومجيئها غير مكتملة ، وتبيّنَ لي أنَّ أَوّلَ مَنْ فتح الباب على مصراعيه هو الصَّيْمري؛ إذ عَدَّ لام الجحود كلَّ (لامٍ) يتلوها فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ ومسبوقةً بنفي، وإن سُبقت بإثبات فهي لام كي (التعليل) دون أيّ شروطٍ أُخرى . (١)

وقد ردّهُ السهيلي بأنَّ : الـ(لامَ) المسبوقةَ بنفي لا يخرجُها ذلك عن كونها لامَ تعليلٍ . (٢)

وبذلك أسقط الشروط الخاصة بـ(لام الجحود)، فلم يشترط وجودَ كونٍ ، وكذلك جعل النفي مطلقا ولم يحدّه ب (ما ، ولم) وأسقط شرط المُضّي . وأما (لام) كي فهي ما عداها، وقسّم بعضهم ما عدا لام الجحود على ثلاثة أقسام: لام كي نحو:(جئت لتُحسنَ إلي) ولام العاقبة نحو: ﴿ **فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا**﴾ [الْقَصَصِ: ٨] ولام زيادة نحو:﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ** ﴾ [النِّسَاءِ: ٢٦] .

وتوسع النحويون المتأخرون (٣) فجعلوا (لام) الجحود في أخوات (كان) ، كقولهم : ما أصبحَ زيدٌ ليضربَ عمرا، ولم يصبحَ زيدٌ ليضربَ عمرا. وتوسَّعَ آخرون أكثر فجعلوها في (ظننتُ وأخواتُها)، نحو : ما ظننتُ زيدا ليضربَ عُمرا ، ولم أظنّ زيدا ليضربَ عمرا. واستنكر أبو حيّان الأندلسي ذلك التوسع كونه قياسا لا يستند إلى سماع من كلام العرب فيقول : وهذا كلُّه تركيبٌ لم

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ، لابن اسحاق الصيمري :١/ ٤٠٤ .

(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٠٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب : ٤/ ١٦٥٦، والجنى الداني : ١١٦، ، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٢٤٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٧٩/٣ ، وشرح التصريح: ٣٧٢/٢، وهمع الهوامع: ٤/ ١٠٨.

يُسمعْ ، فوجبَ منعَهُ. [١] ووسّعَ بعضُهُم الدائرةَ ، فذهبَ إلى أنّها تدخلُ في كلِّ فعلٍ تقدّمَهُ فعلٌ منفيٌّ ، نحو : ما جاء زيدٌ ليفعلَ [٢] والصوابُ أنّ هذه لامُ (كي).

وانتقدَ ابنُ معصوم ذلك التوسعَ واصفا إيّاه بأنَّهُ لامُ كي (لام التعليل)؛ لافتقارها لشروط لام الجحود المعروفة.

وتبيَّنَ للبحث أنَّ النقد النحوي الذي وجهه ابن معصوم في التوسع في (لام) الجحود لم يكن له ، فقد شهدتُه بنصِّه في كتاب همع الهوامع للسيوطي[٣] ، ورأيتُهُ في حاشية الصبان [٤] أيضا ، وعلى العموم فاختيار ابن معصوم لهذا الرأي من دون سواه يمكن عَدَّه انعكاسا لفكره ونقده النحوي.

وصفوةُ القول ممّا تقدَّمَ :

١) أثبتَ البحثُ أنَّ الصيمري أولَ مَنْ توسعَ في شروطِ لامِ الجحود فجعلها كلَ لامٍ يأتي بعدها فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ مسبوقٌ بنفي ، فإن سُبقَ بإثبات فهي لامُ التعليلِ .

٢) تبيَّنَ للبحث أنَّ النقدَ النحوي الذي وجهَهُ ابنُ معصوم للتوسعِ في لام الجحود لم يكنْ منفردا بهِ، بل سبقهُ إليه السيوطي في همع الهوامع.

٣) اتخذَّ ابن معصوم من السماع أصلا من أصول النحو في نقده النحوي، وقد ظهر هذا جليًّا في اعتماده رأي أبي حيان حين ذكر أنّها " تراكيبُ لم يُسمع بها ".

٤) اتخذَ ابنُ معصوم من (الصواب) توصيفا لنقده النحوي بقوله : " **والصواب أنَّ هذه (لامُ كي)**" .

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦٥٧/٤.

(٢) وهو رأي الصيمري كما أسلفنا، ينظر: التبصرة والتذكرة :٤٠٤/١.

(٣) همع الهوامع : ٤/ ١٠٨ ، تحـ: عبد العال سالم مكرم .

(٤) حاشية الصبان: ٤٢٨/٣ .

٢- ناصبُ الفعل المضارع بعد (أو)

جاء في الحدائق الندية :

ما ذكره [الشيخ البهائي] من أنّ النصب ب (أن) مضمرة بعد(أو) هو مذهبُ الجمهور ، وذهب الكسائيّ إلى أنّ (أو) المذكورة ناصبةٌ بنفسها ، وذهب الفرّاءُ، ومن وافقه من الكوفيّين إلى أنّ الفعلَ انتصَبَ بالمخالفة ، **والصحيحُ الأوّل** ؛ لأنّ (أو) حرفُ عطفٍ لا عملَ لها ، ولكنّها عطفَتْ مصدرا مقدّرا على متوهّم[مُتصيَّد] ، لذا لزم إضمار (أن) بعدها .

... والخلاف في الـ(واو) والـ(فاء) كالخلاف في (أو) ، من أنّ ما بعدهما منصوب بالمخالفة أو بهما ، **والصحيح ما تقدّم ، كما ذكره المصنّف.** [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

(أو) حرفُ عطفٍ لأحد الشيئين أو للأشياء كما ذكر النحاة، ويأتي على اثني عشر معنى. [٢]ومن ضمن هذه المعاني يأتي بمعنى (حتى) أو (إلى أن) التعليلية والغائية و(إلاّ أن) الاستثنائية كما ذكرها سيبويه[٣]، إذا تبعها فعل مضارع منصوب . ومثالُ الأولى نحو :لأرضيَنَّ الله أو يغفرَ لي . ومثال الثانية قول الشاعر: [٤]

لأستَسْهلنَّ الصَّعْبَ أو أدْرِكَ المُنى ... فما انقادَتِ الآمالُ إلّاَ لَصابرِ

---

(١) ينظر: الحدائق الندية : ٦٦٦.

(٢) ينظر:الأزهية في علم الحروف:١١١ وما بعدها، ورصف المباني في حروف المعاني :١٣١وما بعدها ،ومغني اللبيب: ٨٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٩/٣ وما بعدها .

(٤) البيت مجهول القائل ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٨٦٥)، وشرح شواهد المغني :١/ ٢٠٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢/ ٧٤ .

والشاهدُ فيه: (أو) أدركَ: إذ نصب المضارع «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى (إلى) أو (حتى)، بأن مضمرة وجوبا. [١] ومثال الثالث ، قول الشاعر زياد الأعجم: [٢]

وكنتُ إذا غَمَزتُ قَناةَ قومٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبهَا أو تَسْقِيما

والشاهد فيه نصبُ(تستقيم)على معنى(إلَّا أن) تستقيم . [٣] وأمّا قولهم : (لأَلْزَمَنَّكَ أوْ تُعطيني حقِّي)، فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمان. كذلك يتعين الأول في نحو قولنا : (لأطيعن الله أو يغفر لي). والثاني في نحو: (لأنتظرنه أو يجيء)، والثالث في نحو: (لأقتلنَّ الكافرَ أو يسلم) . [٤]

واختلفَ النحاةُ في ناصب الفعل المضارع بعد (أو) ؛إذ يرى جمهورُ النحويين أنَّ الفعل المضارع قد نُصِبَ بـ (أن) مضمرة وجوبا ؛ لأن (أو) حرفُ عطفٍ ، ولا يمكن أن ينصبَ بنفسه ؛ فينسبكُ منها والفعل المضارع بعدها مصدرا مؤولا معطوفا بـ (أو) على مصدرٍ مُتوهمٍ أو مُتصيَّدٍ مما قبلها . [٥] ويرى الكسائي وبعضُ أصحابِهِ والجرمي أنَّ (أو) حرفٌ ناصبٌ بنفسِهِ وبذلك فلا تقديرُ ولا تأويل . [٦]

---

(١) ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ١/ ٤١٩، المعجم المفصل في شواهد العربية :٣/ ٤٤١.

(٢) ينظر: ديوانه: ١٠١، وكتاب سيبويه ٤٨/٣ .

(٣) ينظر : تحصيل عين الذهب :٣٩٧.

(٤) ينظر : حاشية الصبان:٣/ ٤٣٢.

(٥) ينظر : كتاب سيبويه:٣/ ٤٩ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي :٣/ ٢٤٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٣/ ٢٣٢، وشرح التسهيل:٢٦/٤، وارتشاف الضرب:٤/ ١٦٨٠، ومغني اللبيب :٩٣، وشرح ابن عقيل :٩/٤، وشرح التصريح:٣٧٢/٢، وحاشية الصبان : ٤٣٢/٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٥٦/٤ ، والمساعد في تسهيل الفوائد: ٣/ ٨٠، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٨، والمقاصد الشافية: ٦/ ٣٢،

أمّا الفراءُ ومَنْ تبعه من أصحابه[١] فيرون أنَّ الفعلَ المضارعَ هنا منصوبٌ على الخلاف ؛ لاختلاف المعنى بين الفعل السابق لـ(أو) العاطفة والفعل اللاحق لها ، وعدم جواز تعاطفهما لتعارض المعنى ، والنصب على الخلاف علامة على هذا التعارض . [٢]

والنصبُ على الخلاف مصطلحٌ كوفي ، وهو عاملٌ معنوي وردَ في مواضعَ متعددة ، فهو الناصبُ عندهم لـ: [٣]

١) المفعول معه ، نحو : سِرْتُ والنهرَ.

٢) الظرف الواقع خبرا ، نحو : البحرُ وراءَك.

٣) الفعل المضارع المنصوب بعد (الواو) ، أو (الفاء) ، أو(أوْ) المسبوقة بنفي أو طلب .

٤) الفعل المضارع المرفوع في مثل قول الشاعر :

على الحكم المأتيّ يوما إذا قَضى ... قضيته ألاَّ يَجورَ ويقصدُ

وقد وجَّه ابن معصوم نقده النحوي مرجحا رأي الجمهور بأنَّ الناصبَ للفعل المنصوب بعد (أو) العاطفة هي (أن) مضمرة وجوبا ، وقد كونت مع الفعل المنصوب بها مصدرا مؤولا عُطِفَ بـ (أو) على مصدرٍ سابق لها مُتصيَّد ، معللا نقده بعلةٍ عقلية ؛ لكون (أو) حرف عطف لا ينصب بنفسه خلافا للكسائي والجرمي الذي يرى ذلك ، وخلافا للفراء ومَنْ تبعه من أصحابه الذين يرون أنَّ الفعل بعد (أو) قد نُصِبَ على الخلاف .

---

(١) يُنظرُ: شرح الرضي على الكافية: ٥٦/٤ ، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤/١، ٧٠/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٥٣، المسألة رقم:٧٥ .

(٣) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها : ٢٩٤، وينظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء:٣٧٤.

وقد تبيَّنَ للبحث أنَّ النص الذي انتقد به ابن معصوم مرجِّحًا ومُضعِّفًا قد ورد في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، وبالنص نفسه[١] ، ومن هنا نرى أنَّ إيراد ابن معصوم لنص المرادي ضربٌ من نقده النحوي ومن اختياراته .

و يتضح مما تقدّم :

١) حاجة النحو الكوفي إلى الدراسة ؛ فالمصادر التي دارت حوله قليلة جدا اذا ما قورنت بالنحو البصري، وحتى ما نُقِلَ الينا من النحو الكوفي هو من خلال نحاة بصريين، ومصنفات بصرية ؛ فلم نشهد استقلالية للنحو الكوفي ، ولا تعريفات دقيقة لمصطلحاته الخاصة في الغالب .

٢) رجح ابن معصوم مذهب الجمهور بالقول : إنَّ الناصب للفعل المضارع المنصوب بعد (أو) هو (أن) مضمرة وجوبا لا منصوبا بـ(أو) نفسها كما ذهب إليه الكسائي والجرمي ولا منصوبا على الخلاف كما ذهب إليه الفراء ومن تبعه .

٣) اعتمد ابن معصوم في ترجيحه على مذهب الجمهور، واستند إلى العلة العقلية القائلة بأنَّ (أو) حرف عطف لا ينصب بنفسه ؛ لذا لابدَّ من تقدير (أن) مضمرة ناصبة؛ لتعطف (أو) مصدرا مؤولا بعدها على مصدرٍ متوهم قبلها .

٤) تبيَّنَ للبحث عند مفاتشة المصادر التي سبقت ابن معصوم أنَّه قد اعتمد على نص المرادي في كتابه : " توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك " في نقده النحوي ضربا من اختياراته، والمُتحصَّل أنَّ البحث يؤيد ما ذهب إليه ابن معصوم ؛ لتعاهد أكثر من دليل على صحَّة ما أورده في الحدائق الندية .

---

(١) ينظر: ٣/ ١٢٤٨ منه.

٣- المنصوب الثاني بعد (ألفى) ، بين المفعولية والحال .

جاء في الحدائق الندية :

من " أفعال القلوب «وَجَدَ» كـ (وَعَدَ) ، ومصدرها (وِجْدَان) عن الأخفش ، و(وجُود) عن السيرافيّ . «وألفى»: أثبتها الكوفيّون وابن مالك [١] [لكونها من أفعال القلوب الناصبة لمفعولين] احتجاجا بقوله :

قدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ المُغيثَ إِذَا ... مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أَحَدِ

وأنكرها البصريّون وابن عصفور [٢]، وقالوا : المنصوب ثانيا حال ، وتأولوا البيت بزيادة الألف واللام ، **وليس بشيء ؛ إذ التأويل خلاف الأصل ، فالصحيح قول الكوفيّين.** وهما(لتيقُّن الخبر) ، أي تفيدان في الخبر يقينا ، نحو قوله تعالى :**﴿وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾**[الأعراف/١٠٢] ، وقوله : **﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آباءَهُمْ ضالِّينَ﴾** [الصافات / ٦٩] " [٣] .

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

التّعدِّي في اصطلاح النحويين: تجاوزُ الفعلُ الفاعلَ إلى المفعول به ، فإن تَجاوزهُ إلى غيرِ المفعولِ به من ظرفٍ أو مصدرٍ أو غيرِ ذلك ولم يَتجاوزْهُ إلى المفعول به لا يسمّونَهُ تعديّا. [٤] ، وتُقسَّم الأفعال من حيث التّعدِّي على نوعين :

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٤٧ ، وشرح ابن الناظم : ١٤٢.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي : ٣٠١/١.

(٣) الحدائق الندية : ٧١١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي: ٢٩٩/١.

الأفعال المتعدية : وهي التي تصل إلى معمولها بنفسها مثل: أكرمتُ الغلامَ. والأفعال اللازمة : وهي التي لاتصل إلى معمولها إلا بواسطة حروف الجر ، نَحْو قَوْلك: مَرَرْتُ بزيدٍ . [١] وحروف الجر هذه إنما دخلت الاسمَ للتعدية، بإيصال معنى الفعل إلى الاسم؛ لأنّ الفعل قبلها لا يصلُ إلى الاسم بنفسه، لضُعفِها عُرْفًا واستعمالًا، فوجبَ تقويتُها بالحروف الجارّة، [٢] ويسمّى الفعل اللازم قاصرا أيضا؛ لقصوره على الفاعل، وغير مجاوِز، وغير واقع. [٣]

أمّا الأفعالُ المتعدية فمنها ما يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، ومنها ما يتعدَّى إلى مفعولين أو ثلاث مفعولات . فالأفعال من باب ظنَّ وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهما مفعولان متلازمان كتلازم المبتدأ والخبر؛ فلا يُذكَرُ أحدهما دون أن يذكر الآخر، وتفيدُ في الخبرِ ظنا أو يقينا أو كليهما أو تحويلا . [٤]

وتُقسمُ على قسمين، أحدهما: أفعالُ القلوب ، وسُميَّتْ بذلك ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، والثاني: أفعالُ التحويل ؛ فإن جاءت لمعانٍ أُخَرى غير القلبية فلا تتعدّى إلى مفعولين .

وتقسم أفعالُ القلوب على قسمين : ما يدلُ على اليقين، وما يدّلُ على الرجحان ، وما تعنينا في هذه المسألة هي أفعالُ اليقين من أفعال القلوب؛ إذ عدَّها بعضُ النحاة خمسة [٥] وهي :

---

(١) ينظر: اللمع في العربية :٥١.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ٢٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب :١/ ٤٧ .
(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٨٩/٢ .
(٤) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٤٣٠.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٨ .

(رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتعلم) وأَلحَقَ بها بعضهم الفعل (ألفى) بمعنى (وَجَدَ) احتجاجًا بقول الشاعر: [١]

قد جَرّبوه فألفَوْه المغيثَ إذا ... ما الرّوْعُ عَمّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أحَدِ

والشاهد فيه قوله: (ألفوه) حيث نصبَ مفعولين لأنه بمعنى (وجَدَ) ، ومن البصريين من يمنع تعدِّي (ألفى) إلى اثنين، وزعموا في توجيه قوله تعالى: **﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾** [الصافات: ٦٩]، أن (ضالين حال) ،[٢] والبيت عليهم حجة ، و قد عدَّهُ الدكتور نعيم البدري من الشواهد التي صنعها ابن مالك[٣]؛ لعدم وروده على لسان العرب من قبل! إلا أنَ الباحث حسين السيلاوي قد أورد ثلاثة أبيات لشعراء في زمن الاحتجاج ورد فيها (ألفى) ناصبا لمفعولٍ ثانٍ معرفٍ بـ(أل) معززا بذلك موقف ابن مالك[٤] .

واختلف النحاة في (ألفى) وغيرها من الأفعال الأُخرى التي ألحقوها في هذا الباب ،فمنهم مَنْ عدَّها ناصبةً لمفعولين ومنهم من أنكرها جاعلا منصوبها الثاني حالا [٥].

ويرى ابن معصوم [٦] أنَّ الكوفيين وابن مالك عدّوا (ألفى) من الأفعال الناصبة لمفعولين احتجاجا بالبيت الشعري المُتقدِّم ، على حين أنَّهُ نسبَ إلى البصريين وابن عصفور القول بأنه حال لا مفعول ثانٍ . وقد رجّحَ رأي الكوفيين اعتمادا على السماع ، منتقدا رأي البصريين الذين عدّوا

---

(١) البيت مجهول القائل ؛ ينظر: شرح التسهيل : ٧٩/٢ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢/ ٨٤٢ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ١/ ٣٤٦ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية :٢/ ٣٧٠.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري:٤٢/١، والبحر المحيط :١/ ٤٨٠.

(٣) ينظر: صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي:٨٠.

(٤) ينظر: الترجيح النحوي عند المرادي (ت٧٤٩هـ) ، اطروحة دكتوراه : ١٦٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤/ ٢١٠٦.

(٦) ينظر: الحدائق الندية :٧١١.

الألف واللام زائدةً في (المُغيثَ) لِيُنكّروه ويعدُّوه حالا . معللا نقده بالقول : إن عدَّهم(المُغيثَ) حالا خلافٌ للأصل؛ لأنَّ الحال لا يأتي إلا نكرةً في الأصل [١] ؛ فالأحوال التي ظاهرُ لفظها التعريف ، ترجع إلى التنكير إنْ أُحسِنَ تأويلها، وعلى ذلك اجماعُ النحاة . [٢] كقولهم: (جاءوا الجمَّاءَ الغفيرَ) بمعنى : جميعا ، و(أرسلها العِراكَ) أي : مُعتركةً في قول الشاعر: [٣]

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ

ومن هنا فالظاهر أنَّ ابن معصوم قد رجَّحَ أن يكون (المُغيثَ) مفعولا ثانيا استنادا إلى علة الأصل . وعليه نرى أنَّ الأُسسَ التي اعتمدها ابن معصوم في نقده كانت صحيحة ويؤيدها البحث. وللدكتور فاضل صالح السامرائي رأيٌ جديرٌ بالذكر في مثل هذه المسألة ؛ إذ يرى أنَّ المعنى ودلالته هما الحَدُّ الفاصلُ في كون المنصوب الثاني حالا أو مفعولا ثانياً . [٤]

ونستنتجُ مما سبق ما الآتي :

١) اختلف النحاة في عَدِّ (ألفى) من أفعال القلوب إنْ جاءت بمعنى (وجَدَ) ؛ فيكون منصوبها الثاني مفعولا به ثانيا على رأي جمهور الكوفيين ، ومنصوبا على الحال أو شبيها بالحال على رأي جمهور البصريين .

---

(١) قال ابن مالك في الالفية : ص٢٣ : " وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كَـ "وَحْدَكَ اجْتَهِدْ".

(٢) ينظر: كتاب سيبويه:١/ ٣٧٢ ، والمقتضب: ٣/ ٢٣٧، والأصول في النحو: ١/ ١٦٤، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٦، والمفصل في صنعة الإعراب :٩١ ، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب :١٦٢، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٣٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٧٧ ، المسألة رقم : ١١٩، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٩٧ ، ومغني اللبيب: ١٧٩.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري ؛ ينظر: ديوانه: ٧٠، وفي خزانة البغدادي: ٣/ ١٩٢، (فأورَدَها) بدلا من (فأَرْسَلَها) ، والدِّخال –بالكسر– بدلا من الفتح : فأَوْرَدَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ.

(٤) ينظر: تحقيقات نحوية : ٨٥ .

٢) **انتقد ابن معصوم** مَنْ عَدَّ المفعول الثاني لـ (ألفى) حالا ؛ لأنَّهُ قد جاء **معرفةً** في البيت الشعري المستشهد به :

قد جَرّبوه فألفَوْه المغيثَ إذا ... ما الرّوْعُ عَمّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أحَدِ

والحال لا يأتي إلاّ نكرةً ، وما جاء منه معرفةً في كلام العرب– على ندرته – يؤولُ بنكرة ؛ لذا رفض ابن معصوم ذلك استنادا إلى علة الأصل ، وقد جزم الأستاذ الدكتور نعيم البدري بأنَّ هذا البيت هو من صنيع ابن مالك ؛ لأنَّه أول منْ استشهد به ، والحق فإنَّ هناك أكثر من شاهد شعري في زمن الاحتجاج قد وردَ مساوقا لما استشهد به ابن مالك .

٣) يؤيدُ الباحثُ ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك وابنُ معصوم من كونِ المنصوب الثاني لـ (ألفى) مفعولا ثانيا لا حالا ولا شبيها بالحال ؛ لأن الحالَ فضلةٌ يمكنُ الاستغناءُ عنها و(**المغيثَ**) التي وردت في البيت الشعري معمولةٌ للفعل (ألفى) بشدة ولا يتمُ معنى الجملة دونها ؛ لذا فهي ليست فضلةً أو حالا بل هي مفعولٌ ثانٍ على الظاهر.

٤- توجيه الفعل المضارعِ التالي لـ(إذن) المسبوقةِ بـ(الواو) أو(الفاء).

جاء في الحدائق الندية [١]:

" وفي المضارع «بعدَ» إذن «التاليةِ للواوِ والفاءِ وجهان» : الرفعُ والنصبُ باعتبارين ؛ فالرفعُ باعتبار كونِ العاطفِ من تمامِ ما قبله بسبب ربطه بعضَ الكلامِ ببعض ، والنصبُ باعتبارِ كون ما بعد العاطفِ جملةً مستقلّةً ، والفعلُ فيها بعد (إذن) ليس من تمامِ ما قبلها ، **والرفعُ أجودُ وأكثرُ في لسانِ العربِ** ، قال تعالى : **﴿وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾** [الإسراء / ٧٦] ، **﴿ فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً ﴾** [النساء / ٥٣] ، وقرئ شاذّا بالنصب فيهما." [٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

" إذن : للجواب والجزاء معا " [٣]، وهي حرف جزاءٍ ومكافأة [٤]، وقيل : هو حرفٌ معناه الجوابُ والجزاءُ، فلا يَصحبُ إلا جملةً هي جوابُ الشرط [٥]، ويُنقلُ الفعلُ المضارع بعدها إلى الاستقبال ، فمَنْ قال : "أنا أزورُك"، فتقولُ له: "إذن أُكرِمَك". فإنّما تريدُ إكرامًا له في المستقبل، وهو جوابُ كلامِهِ وجزاءُ زيارتِهِ . [٦]

---

(١) الحدائق الندية : ٦٥٩.

(٢) قَرأَ أُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود (وإذا لا يلبثوا) بحذف النون ، وهي في مصحفه محذوفة النون . يُنظر: الكشاف ٦٨٦/٢:، وحجة القراءات :٤٠٨، وتفسير الرازي :٣٨١/٢١، والبحر المحيط :٩١/٧، ومعجم القراءات القرآنية :٢٧٢٥. وقرأ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأُبيّ بن كعب (فإذن لا يؤتوا) ، بحذف النون على إعمال (إذن) . ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١،تفسير الرازي ١٠٤/١٠، البحر المحيط ٦٦٨/٣، معجم القراءات القرآنية :٧٦٦. وقرأ الجمهور والقراء السبع بالرفع .

(٣) كتاب سيبويه ٤ /٢٤٣.

(٤)ينظر :الكليات: ٧١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٩/٤.

(٦) ينظر شرح المفصل ٢٢٦/٤.

فهي بذلك تنقلُ الفعلَ إلى الجواب والجزاء وإلى الاستقبال أيضًا بعد أنْ لم يكن كذلك،[١] وهي من الأحرف الناصبة للفعل المضارع ، وذكر النحاةُ لعملها شروطا ثَلَاثَة ، وبَعض النُّحَاة جعلهَا أَرْبَعَة، وَبَعْضهمْ فصّل الشُّرُوط فَجَعلهَا خَمْسَة.

فالشرطُ الأولُ : أَنْ تقعَ "إِذَنْ" فِي صدرِ الْكَلَام:

أَي: فِي أوّله ؛ وستكون حينئذٍ فِي أشرفِ محالها، مثل قولك لمَنْ قال لك : سأزورك ، فتقولُ :إذن أكرمَك . فإن تَأَخَّرت أُلغيت بِلَا خلاف ، نَحْو: "أكرمُك إِذَنْ ، فَإِن تقدمَها كَلَامٌ وتمّ دونهَا كان بإمكانك أن تسْتَأْنف بهَا، وتنصب وَيكون جَوَابا، كَأن لم يتقدمها شَيْء، نَحْو قَول بن عَنَمة الضَّبيّ: [٢]

أُرِدُدْ حمارَكَ لا تُنْزَع سويَّتَه ... إذن يُرَدَّ وقيدُ العيرِ مكروبُ

والشاهد فيه : نصب ما بعدَ (إذن) ؛لأنّها مبتدأةٌ معتمدٌ عليها [٣]. قَالَ ابْن السراج: "فَهَذَا نصْبٌ؛ لأنّ الْكَلَام قبله قد اسْتغنى وتمَّ، أَلا ترى أنّ قَوْله: "أُرْدُدْ حِمَارك لا تُنزعْ سَوِيَّتُهُ" كلامٌ قد تمَّ، ثمّ اسْتَأْنف كأنّه أجَاب من قَالَ: لَا أفعلُ ذلك ، فَقَالَ: "إِذَنْ يُردَّ وقَيدُ العَيرِ مكروبُ". [٤]

وإن وقعتْ في حشو الكلام باعتماد ما بعدها على ما قبلها أهملت، كأَن تتوسط (إذن) بَين الْمُبْتَدَأ وَخَبره، نحو: أنا إذن أكرمُكَ ، وبَين الشَّرْط وجزائه، نَحْو: إن تزرني إِذن أكرمُك ، أوَ بَين الْقسم وَجَوَابه ، قال الشاعر:

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٨١٩/٢ .

(٢) البيت لعبد الله بن عنمة الضَّبيّ، يُنظر : كتاب سيبويه: ١٤/٣، والمقتضب:١٠/٢، وروي(لا يَرْتَع برَوْضَتِنا) بدلا من (لا تُنْزَع سويَّتَه) يُنظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٤/ ٢٢٦.

(٣) ينظر: شرح ابيات سيبويه: ابن السيرافي:١٠٨/٢، وتحصيل عين الذهب : ٣٨٩.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٨/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣٥/١.

" لَئِنْ عَاد لي عَبْدُ العَزيز بمِثْلِها ... وأمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لَا أُقِيلُها" [١]

الشاهد فيه :الغاءُ (إذن) ورفعُ (لا أقيلُها)؛ لاعتمادها على القَسم المُقدَّرُ في أول الكلام ، والتقديرُ : والله لئن عاد لي بمثلها لا أقيلُها إذن ، وقد وَجب إلغاؤها [٢].

الثَّانِي: أَن يكونَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بعْدهَا مُسْتَقْبلا:

وذلك قياسًا على سائر النواصب، فَإِن كَانَ حَالا فَلَا ينصب، كَقَوْلِك لمن يُحدّثك: "إِذَنْ أظنُّكَ صَادِقا" فَترفع؛ لأنّه حالٌ والْفِعْل الْمَنْصُوب لا يكون إلاّ مُسْتَقْبلا. وإليه أشار الناظم بقوله:

– ونصبوا بإذن المستقبلا ... [٣]

قَالَ أَبُو عليّ الشلوبين: وَهي لا تدخلُ إلاّ على مُسْتَقْبل، فَإِذا دخلتْ على فعلٍ حالٍ لم تعْمل، وَإِن كَانَت مُتَقَدّمَة؛ لأنّه لَيْسَ فِي الدُّنيا ناصب يدْخلُ على فعل حالٍ، فَوَجَبَ الإلغاءُ لَهَا هُنَالك. [٤]

الثَّالِث: ألاّ يَفصلَ بَين "إِذَنْ" وَالْفِعْل فاصلٌ :

أَي: أَن تكون مُتَّصِلةً بالفعل الْمُضَارع ؛ لِضعْفِ عملها فِيمَا بعْدهَا مَعَ الْفَصْل ، فإِنْ فُصلت بفاصل بَطلَ عَملهَا، إلاّ أَن تُفصل بـ "الْقسم" و"لَا" ؛ فالْفَصْل بهما كَلا فصلٍ ، قال الشاعر[٥]:

---

(١) البيت لـ "كثير عزة "، ينظر: ديوانه :٣٠٥.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٤٤، وتحصيل عين الذهب :٣٩٠.

(٣) ألفية ابن مالك: ٥٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم: ٤٧٤ .

(٤) ينظر: شرح الجزولية الكبير: ٤٧٧/٢.

(٥) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه :٣٣ .

إذنْ واللهِ نرميَهم بحربٍ ... يُشِيبُ الطِّفلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

والشاهد فيه " إذن واللهِ نرميَهم" إذ نصبتْ (إذن) الفعل (نرميَهم) مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم. [١] فالقَسَمُ هنا لا يعد حاجزا، كما لا يعد حاجزا بين المضاف والمضاف إليه كما حكى الكسائي في قول بعضهم: **(هذا غلامُ والله زيدٍ)** . [٢]

وأجاز نحاة آخرون جواز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع بفواصل أُخرى مع بقاء عملها [٣]. فقد أجاز الكسائي(١٨٩هـ) وهشام الضرير(٢٠٩هـ) [٤] الفصل بمعمول الفعل، وأجاز ابن بابشاذ(٤٦٩هـ) الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور(٦٦٩هـ) الفصل بالظرف. [٥]واعترض المرادي (٧٤٩هـ)، بعد ذكر رأي ابن بابشاذ وابن عصفور في الفصل قائلا " ولم يُسمع شيء من ذلك. فالصحيح منعه ".ووافقه أَبُو حَيَّان (٧٤٥هـ) بالقول: "والصحيح أن ذلك لا يجوز." [٦] " وَلَا يَنْبَغِي أَن يقدم على ذَلِك إِلَّا بِسَمَاع من الْعَرَب" . [٧]

وحكى سيبويه[٨]عن بعض العرب إلغاء "إذن" مع استيفاء شروط العمل. **وهو القياس** ؛ لأنها غيرُ مختصةٍ بدخولها على الاسم والفعل والحرف ، وعدمُ اختصاصها حَطَّ من رتبتها في

---

(١) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب٨:/ ١٠٨، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ١٨٩١/٤ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ١/ ١٠٢.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة:٨٢٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٢/٢، رقم المسألة: ٦٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني:٣٦٣، وارتشاف الضرب :٤/ ١٦٥٢، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٧٠ ، وهمع الهوامع: ١٠٥/٤.

(٤) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير أحد اصحاب الكسائي . ينظر : بغية الوعاة: ٢/ ٣٢٨.

(٥) ينظر: مُثُل المقرب:٢٦٢/١.

(٦) ارتشاف الضرب :٤/ ١٦٥٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني:٣٦٣ ، وهمع الهوامع: ١٠٥/٤.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه :١٦/٣.

العمل عن باقي أخواتها ؛ فاشتُرِطَ في عملها ما لم يُشترطْ في غيرها، وجازَ أن تُلغى أيضا وإن استكملت شروطها. (١)

و(إذن)عند سيبويه في عوامِل الأفعال بمنزلة (ظننت) في عوامِل الأسماء (٢)؛ ولذلك تقع أوّلاً، ووسطًا، وآخِرًا؛ إلاّ أنّها إذا وقعتْ آخِرًا بَطَل عملها لا غير لضعفها؛ لكونها من الحروف ، والحروفُ أضعفُ في العمل من الأفعال؛ لذا جازَ في أفعال اليقين والشكّ الإعمال إذا توسّطت ، أو تأخرت ، ولم يجز إعمال "إذن" في تلك المواضع. (٣)

وإنما أعملها الأكثرون حملًا على "ظن" لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، والمرجع في ذلك كله إلى السماع. (٤)

الرَّابع: ألاّ تقع "إِذَنْ" بعد حرف عطف :

فَإِن وَقعت بعد حرف عطف كالْفَاء أَو الواو ، نَحْو: "فإِذَنْ آتِيك" أَو "وإِذَنْ آتِيك" ، جَازَ فِيهَا وَجْهَانِ: الإِعمالُ(فتنصبُ الفعلَ المضارع بعدها) وإلغاءُ عملها (فيرتفعُ) ، والإلغاء أَجود وَأَكْثر في كلام العرب ، وَبِه قَرَأَ القُرّاء السبعة وقُرئ بالنصب شذوذا . فأما إعمالها (النصبَ) فعلى اعتبار الاستئناف ، وتصدرُها ، وأنَّ ما قبلها لا يعتمدُ على ما بعدها في المعنى ، وأما الإلغاءُ (فيرتفعُ الفعلُ المضارعُ بعدها) فباعتبارِ عدمِ تصدرِها، واعتمادِ ما بعدَها على ما قبلَها في المعنى .

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨/ ٤١٥٤ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه٣/١٥.

(٣) ينظر: علل النحو: ١٩٠ ، وشرح المفصل:٤/ ٢٢٨. تمهيد القواعد: ٨/ ٤١٥٣.

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٧٠.

والإلغاءُ "والرفعُ أجودُ وأكثرُ في لسانِ العربِ" [١] كما ذكر جمهور النحاة ، [٢] وعليه الإجماع عِبر استقراء كلام العرب وورودها في القرآن إلا ما شذَّ من القراءات النادرة.[٣] وعليه فقد رجّحَ ابن معصوم الرفعَ للفعل المضارع التالي لـ (إذن) المسبوقة بـ (الفاء) أو (الواو) مرجحًا الغاءَ عملِها وفقا للشائع من كلام العرب وجمهور القراء على النصب الذي وردَ نادرا في كلامهم وشاذًا في قراءاتِهم القرآنية ، مستعملا لفظة (أجودَ وأكثرَ) مفضلا ومرجحًا كثرةَ الاستخدام والشيوع على الشذوذ والندرة واصفا نقدَهُ إيّاها بـ (الأجودِ والأكثرِ).

وما لابُدَّ ملاحظته أَنَّ (الرفع والنصب) حكمٌ خاضعٌ للسياق، ولِما يقتضيه المعنى . [٤]

وذلك هو الحقُ ؛ فالمعنى هو الرائدُ ، وهو الأساسُ ، وهو ما يرمي إليه المتكلمُ ، وأمَّا ما سواه من صيغٍ وأولويات فهي تبعٌ للمعاني، وقيادُ دفتها يجبُ أنْ يبقى بيدِ المتكلمِ أبدا، يوجهُها حيثُ يشاءُ ؛ لإيصالِ المعاني التي يرمي إليها إلى المتلقي بأيسرِ وأبلغِ وأجملِ السبل .

---

(١) الحدائق الندية :٦٥٩.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه:٣/ ١٤ ، والمقتضب:٢/ ١١، وعلل النحو: ١٩٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب:٢/ ٣٦ ، وشرح الجزولية الكبير: ٤٧٧/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك :٢/ ٢٤٤، والجنى الداني: ٣٦٢ ، وهمع الهوامع : ١٠٥/٤.

(٣) وهي قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأُبيّ بن كعب (فإذن لا يؤتوا) ، (وإذا لا يلبثوا) بحذف النون على إعمال (إذن) . ينظر: هامش صفحة (٦٨) من الرسالة .

(٤) ينظر: النحو الوافي: ٤/ ٣١٣.

المبحث الثاني

نقدُهُ النحوي في مسائلَ أُخرى في الأفعال

١- الخلاف في فعلية (عسى) :

ذكر ابن معصوم في كتابه (الحدائق الندية) جملة أقوال في فعلية (عسى) ، يمكن بيانها على النحو الآتي:

١-القول بفعلية (عسى) مطلقا . وعزا هذا الرأي إلى جمهور النحاة .

٢-وذهبَ ثعلب وابن السراج إلى عدِّه حرفا مطلقا .

٣-وعدَّها سيبويه حرفا في حال اتصالها بضمائر النصب كقول الراجز :

تقول بنتي قد أنَى أناكا ... (يا أبتا علك أو عساكا)

وقد **رجَّحَ ابن معصوم** القول الأول الذي يقضي بفعلية (عسى) معللا ذلك بأنَّهُ رأي الجمهور، ومما يدلُّ على فعلية (عسى) اتصالها بضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة ، وهنَّ من علامات الفعل . [١]

ويمكن بيان المسألة على النحو الآتي:

عسى : فعلٌ مَاضٍ غيرُ متصرفٍ وَمَعْنَاهُ المقاربة والترجي فِي المحبوب والإشفاق فِي الْمَكْرُوه ، وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ **وَعَسَى أَن تكْرهُوا شَيْئا وَهُوَ خير لكم وَعَسَى أَن تحبوا**

(١) ينظر : الحدائق النديَّة : ٢٦٠.

شَيْئا وَهُوَ شَرٌّ لكم ﴾[١] [البقرة :٢١٦] ، وهُوَ يرفع الِاسْم وَينصب الْخَبَر كـ(كَانَ) إِلَّا أَن خَبره لَا يكون إِلَّا فعلا مُسْتَقْبلا وَتلْزَمهُ (أَنْ).[٢]

وقد سُمّيت أفعالُ المقاربة لتقريبها بين الخبر و المُخَبرِ عنه[٣]، وهو من باب تسمية الكل باسم الجزء ، وعلى المشهور ترفعُ عسى معمولا ظاهرا أو ضميرا بلفظٍ موضوع للرفع نحو: عسيتُ وعسيتم كما يقال: كنتُ وكنتُم، وهذا الاستعمال هو المشهور، وبه نزل القرآن العزيز[٤]، قال الله تعالى: **﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾** [البقرة ٢٤٦].

وتتصل (عسى) بضمائر النصب من نحو: (عساك ، عساه ، عساني) ، في لغةٍ ضعيفةٍ كما يُروى عن سيبويه[٥] ، قال : رؤبة بن العجاج: [٦]

تَقُولُ بنتِي قَدْ أَنَى أَناكا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

والشاهد فيه وضع ضمير النصب بعد (عسى) موضع ضمير الرفع تشبيها ب(لعل) ؛ لأنها بمعناه.[٧]

وقال عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنازعني لعليّ أو عساني [٨]

---

(١) يُنظر : مغني اللبيب : ٢٠١، و الجنى الداني: ٤٦٦- ٤٦٧.
(٢) اللمع في العربية :ابن جني :١٤٤.
(٣) يُنظر:المقاصد الشافية : للشاطبي ٢٦١/٢.
(٤) يُنظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ناظر الجيش :١٢٧٧/٣-١٢٧٩.
(٥) يُنظر :شرح كتاب سيبويه : للسيرافي : ١٣٨/١.
(٦) يُنظر : ملحق ديوان رؤبة :١٨١، و كتاب سيبويه :٢/ ٣٧٥ ، والمقتضب :٣/ ٧١ .
(٧) ينظر: تحصيل عين الذهب : ٣٧٥.
(٨) شعر الخوارج : ١٥٨، د. إحسان عباس ، وكتاب سيبويه ١/ ٣٨٨، والخصائص ٣/ ٢٥، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٩ .

الشاهد فيه : اتصال ضمير النصب ب(عسى) ودخول النون على الياء في عساني دليل على أنّ الكاف في عساك ضمير نصبٍ لا جرٍّ؛ لأن النون والياء علامتان للنصب .[١] وهي لغة قليلة، نصّوا على ضعفها جهة السماع، فإنها لم تكثر في الكلام، ومن جهة القياس لإخراج عسى –وهى فعل– من بابها، وهو باب (كان) إلى باب (إنّ). [٢]

وتتصرف (عسى) بشكلٍ خاص في حال اتصالها بضمائر النصب كما لـ (غدوةَ) تصرفٌ خاصٌ مع لدن في قولهم (لدن غدوةً) فألحقها سيبويه في هذه المواطن بـ (لعل) وعدَّها من الحروف كما يحكي السيرافي . [٣]

واتصال عسى بضمائر النصب يُعدُّ مشكلا ؛ لأن حقها الاتصال بضمائر الرفع كما وردت في القرآن الكريم ، فاحتاج الأمر إلى توجيه، وذهب النحاةُ فيه ثلاثة مذاهب[٤] :

- فمذهب سيبويه أنها في موضع نصب و "أن يفعل" في موضع رفع إلحاقًا لـ"عسى" بـ"لعل" كما ألحقت "لعل" بـ"عسى" في اقتران خبرها بـ "أن" كقول متمم بن نويره:

لَعَلَّكَ يَوْما أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللاّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[٥]

والشّاهد فيه: (لعلّك يوما أن تُلِمَّ) حيث جاء خبر (لَعَلّ) مضارِعًا مقترنا بـ (أن) حملاً لها على (عسى).[٦]

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب : ٣٧٥.

(٢) يُنظر : المقاصد الشافية: للشاطبي : ٣٠٠/٢-٣٠١.

(٣).يُنظر : كتاب سيبوية :٣٧٥/٢، وشرح كتاب سيبويه : للسيرافي : ١٣٨/١.

(٤) شرح الشافية الكافية ٧٧/١-٧٨، ويُنظر : الجنى الداني: ٤٦٦-٤٦٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٢٧٧/٣-١٢٧٩.

(٥) يُنظر هذا البيت في: ديوانه: ١١٩، والمقتضب ٧٤/٣.

(٦) يُنظر : خزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٣٤٥.

- ومذهب أبي العباس المبرد (٢٨٥هـ) أن "عسى" على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان اسمًا جعل خبرًا، والذي كان خبرًا جعل اسمًا. (١)
- ومذهب أبي الحسن الأخفش (٢١٥هـ) أن "عسى" على ما كانت عليه من رفع الاسم، ونصب الخبر، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قول الراجز: **يابنَ الْزّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا**(٢) ...

أراد عصيت، فجعل الكاف بدلا من التاء. وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجر في التوكيد نحو "رأيتك أنت" و "مررت بك أنت"، وفي قول بعضهم "ما أنا كانت" و "ما أنا كإياك".

ورجَّحَ ناظر الجيش رأي الأخفش في هذه المسألة وعَدَّه هو الأقربُ للصواب ؛ لوروده عن العرب ، وهو مختار ابن مالك أيضا ، ويرى الدكتور حامد عبد المحسن والدكتور علي جميل العبيدي أنَّ (عسى) في منزلة بين منزلتين بين الفعلية والحرفية رأيًا وسطًا، وأجدهُ رأيا وجيها في هذه المسألة. (٣)

والمتحصَّل أنَّ في (عسى) ثلاثة آراء:

الأول: إنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة، ورجّحَهُ المتأخرون.

---

(١).يُنظر: المقتضب ٣/ ٧١.

(٢) وعجزه : وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا ، الرجز لرجل من حمير في المقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك :١/ ٣٩٧،

(٣) يُنظر: المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ، بحث د. حامد عبد المحسن كاظم ود. علي جميل العبيدي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد : ١٤ – العدد (١-٢) /٢٠١١م ، ١٠٧-١٠٨.

الثاني: إنها حرفٌ في جميع الأحوال، اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل ، وهذا رأيُّ جمهور الكوفيين، وثعلب، وابن السراج. وحُكي عن ابن السّرَّاج أنَّهُ حرفٌ، وهو قولٌ شاذٌ لا يعرَّجُ عليه، والصحيحُ أنه فعلٌ [١].

والثالث: إنها حرف في حال اتصالها بضمير نصب، كما تقدَّم في قول رؤبة وعمران بن حطان . وهي حرفٌ في مثل هذه الشواهد ، وفعلٌ فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه شيخ النحاة[٢] .

أما موقف ابن معصوم فقد **اختار مذهب جمهور النحاة** القائلين بفعلية (عسى) واصفا إيّاه **بالصحيح** ، ومعللا اختياره بكثرة ورود اتصال (عسى) بضمائر الرفع البارزة ، وتاء التأنيث الساكنة ويُعَدُّ الاتصال بها دليلا على فعلية الكلمة .

---

(١) ينظر: أسرار العربية :١٠٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك : لابن هشام :٢٩٠/١، والجنى الداني: ٤٦٦-٤٦٩، ومنحة الجليل: ٣٢٢/١.

٢- الجزم بـ (إذ) و (حيث) مقرونين بـ (ما) :

نَبَّه ابن معصوم على أنَّ المفهوم من كلام الشيخ البهائي بأنَّ (إذ) و(حيث) لا تكونُ من الأدوات الجازمة لفعلين إلاّ إذا اقترنتا بـ (ما) ، مرجحًا ذلك بالقول : " **وهو كذلك على الأصح** " خلافا للفراء في جواز الجزم بهما بدون (ما) قياسا على أين وأخواتها. [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

الشرط هو: وُقُوع الشَّيْء لوُقُوع غَيره. [٢] ومن الأدوات الجازمة لفعلين (إذ) و (حيث) إذا ما اقترنتا بـ (ما) وتقتضي جملتين، أُولاهما ملزومةٌ للثانية، تسمى الأولى شرطا وتسمى الثانية جزاءً وجوابا، [٣] فالشرطُ تعليقُ وقوعِ أحدِ الجائزين أو عدمِه بوقوعِ الآخر. [٤] واختلف النحاة في تقدير (اذ ما) ، فشيخ النحاة سيبويه يرى أنَّ أصلها (إذ) الظرفية الدالة على المُضي ، فلمّا أضيفتْ لها (ما) كفَّتْها عن الإضافة ؛ وسلبت الاسمية منها ؛ وألحقتها بحروف الشرط الجازمة لفعلين . واستشهدوا بقول العباس بن مرداس في غزوة حنين: [٥]

إذ مَا أَتيتَ عَلَى الرسولِ فَقُلْ لَهُ: ... حَقًّا عَلَيْكَ إِذا اطمأَن المجلِسُ

يَا خيرَ مَن رَكِبَ المَطِيَّ وَمَنْ مَشى ... فَوْقَ الترابِ، إِذا تُعَدُّ الأَنْفُسُ

---

(١) ينظر: الحدائق الندية : ٦٧٧- ٦٧٨ .

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ٤٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ٧٣.

(٤) ينظر: الحدود في علم النحو للأُبَّذي : ٤٦٧.

(٥) البيتان للعباس بن مرداس في غزوة حنين يذكر إقدامه وبلاءه مع قومه . وورد برواية (إذما) في كتاب سيبويه ومعظم كتب النحو واللغة. **أمَّا رواية الديوان:** ٨٨ **فهي: إمَّا أتيتَ على النبيّ فقلْ له** ...وكذلك هي رواية صاحب العباب الزاخر ١٤٥/١ باب(عسس) ، والبغدادي في خزانته يذكر أنها رَوَاية أهل السّير مِنْهُم ابْن هِشَام. انظر: خزانة الأدب: ٩/ ٣٠ ؛ **وحينئذٍ لا شاهد فيه لـ (إذما)** .

والشاهد في البيت: المجازاة ب (إذما)، والفعل الماضي بعدها بمعنى المستقبل ؛ بدلالة وقوع الفاء في جوابها . [١]

وقول الآخر: وهو لعبد الله بن همام السّلوليّ: [٢]

إذ ما تَرَيني اليومَ مُزجى ظَعِينَتي ... أُصَعِّدُ سَيْراً في البلاد وأُقْرِعُ

فإني من قومٍ سِواكُم وإنما ... رجاليَ فَهمٌ بالحِجازِ وأَشْجَعُ

والشاهد فيهما مجيء "إذما" إذ وقعت شرطا، قُرنَ جوابها بالفاء في البيت الثاني " فإني من قومٍ" وَ(مَا) المُسلطةُ سَلطت الْحَرْف على الْجَزْم وَلَو لم تكن، لم يجْزم الْحَرْف ، ومغيرة لِمَعْنى الْحَرْف. [٣]، ومن شواهد المسألة قول الآخر: [٤]

وإنّك إذ ما تأبَ ما أنت آمرٌ ... به تلفَ من إيّاه تأمرُ آبيا

والشاهد فيه في «إذما» إذ جزم فعلين هما: «تأب» و «تلف». ولقلة ورودها شَكَكَ بعض النحاة في أن تكون(إذ ما) أداة شرط جازمة ؛ وقد ذكر السيرافي(٣٦٨هـ): أنَّ (إذما) لم يذكرها من النحاة إلّا سيبويه وببيتين من الشعر[٥]، وتابعه ابن الأثير فالمجازاة بها قليل . [٦]

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب : ٤٠٥، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية :٢١/٢ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٥٣/٣، وشرح المفصل: ٤/ ٢٧١، وخزانة الأدب للبغدادي:٣٣/٩.

(٣) ينظر: رسالة منازل الحروف للرماني:٣٩ : شرح أبيات سيبويه للنحاس:٢٨٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٢٥٣/٣، وتحصيل عين الذهب :٤٠٦.

(٤) من الأبيات مجهولة القائل ، ينظر: شرح الشواهد الكبرى للعيني : ٤/ ٤٢٥، والمعجم المفصل لشواهد العربية ٦/ ١٠٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤٨٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٧٥/٤.

(٦) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٦٢٧.

ونقل ابن عقيل (٧٦٩هـ)عن بعض النحويين: أنَّ(إذما) ليست من أدوات الشرط، وإنما ورد الجزم بها قليلا في الشعر كـ (إذا).[١] وخصّوه بِالضَّرُورَةِ [٢]؛ لقلة ورودها. أمّا أبو حيان الأندلسي والمرادي فقد أجازا الجزم بها في الكلام ، خلافا لمن خصَّ ذلك بالشعر وجعلها كـ (إذا) . [٣]

وكما اختلفوا في عدِّها من أدوات الشرط أم لا ، اختلفوا كذلك في نوعها، أحرفٌ هي أم اسمُ ظرفِ زمان ؟ ففي حين يرى سيبويه [٤] أنّها و(إن) من حروف الشرط ، يرى المبرِّد (٢٨٥هـ) [٥] ، وابن السراج (٣١٦هـ) [٦] ، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) [٧]، أنها اسم ظرف زمان بقيت على حالها ولم تتغير، وأصلها (إذ) التي هي ظرفٌ لما مضى فزِيدَ عليها (ما) وجوبا في الشرط فجزموا بها .

ونقل بعضُ النحاة أنَّ أدوات الشرط الجازمة لفعلين (إذما) و(حيثما) أدواتٌ مستقلةٌ بنفسها. وهي غيرُ مركبة ؛ فـ(إذما) ليست (إذ) زيدت عليها (ما) ، كذلك (حيثما) ليست (حيث) زيدت عليها (ما) . [٨]

وأجمعَ أغلب النحاة على أنَّ (إذ) و(حيث) لا تعملان كأداتي شرط جازمتين إلا بزيادة (ما) لهما [٩] ؛ إذ تعمل (ما) كما يذكر الرضي على كفّ (إذ) و(حيث) الظرفيتين عن الإضافة؛ لأن

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٤٠.
(٢) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٤٧.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب :٤/ ١٨٦٤، والجنى الداني في حروف المعاني : ١٩١.
(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٥٨.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢/ ٤٨.
(٦) ينظر: الأصول في النحو :٢/ ١٦٠.
(٧) ينظر: الإيضاح العضدي :٢٥٣.
(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب :٢/٥٥، وشرح الرضي: ٤/٧٥ ، وخزانة الأدب للبغدادي : ٩/٣٠ .
(٩) ينظر: كتاب سيبويه :٣/٥٨ ، والمقتضب : ٢/٤٨ ، والأصول في النحو : ٢/١٥٩، والبديع في علم العربية :١/٦٢٧ ، وشرح التسهيل :٤/٧٣، وشرح المفصّل: ٣/١٢٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٧٥ ، واللمحة في شرح الملحة :٢/ ٨٧٢، والتذييل والتكميل :١/١٠٦ ،وشرح شذور الذهب للجوجري : ٢/ ٥٩٨ ، وشرح التصريح : ٢/ ٣٩٨ .

الإضافة مبنيّةٌ على التعريف والشرطَ مبنيٌّ على الإبهام والتنكير ؛ فَلِنَقلِ (إذ) و(حيث) من الظرفية إلى الشرطية لابدَّ من زيادة النكرة (ما) إليهما ، لتكفهما عن الإضافة ، فأصبحت (ما) لازمة لهما كأداتي شرط . [١] وشذَّ الفرَّاء عن هذا الإجماع ؛ إذ يرى أنَّ (إذ) و (حيث) جازمتان سواء لحقت بهما (ما) أم لم تلحق . [٢] ، كان سيبويه قد بيَّنَ ضرورة إلحاق (ما) بـ (حيث) إذا ما أُريدَ أن يُجازى بها وإلا ستكون (حيث) اسما موصولا ، إذ قال :

" وإنما منعَ (حيث) أن يُجازى بها أنّك تقول: حيث تكون أكون ، فتكونُ وصلا لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون ." [٣]

وقد انتقد ابن معصوم رأي الفراء مرجّحًا رأي الجمهور بأنَّ (إذ) و(حيث) لا تكونان أداتي شرطٍ جازمتين لفعلين إلاّ بالتحاق (ما) بهما . قائلا: " **وهو كذلك على الأصحّ** " ، وما ذهب إليه الفراء قياسا على (أين وأخواتها). وذهب سيبويه إلى أنَّ قولنا : حيث تذهب أذهب . هو أقرب إلى الاسم الموصول منه إلى أُسلوب الشرط ، وتعني : المكان الذي تذهبُ إليه أذهبُ إليه .

والمتحصَّلُ مما تقدم ما يأتي :

١) يرى سيبويه أنَّ (إذما) من حروف الشرط ؛ إذ نقلت (ما) (إذ) من الاسمية والظرفية إلى الحرفية والشرطية وكفتها عن الإضافة .

٢) يرى المبرد في أحد قوليه ، وابن السراج ، وابو علي الفارسي أنّ (إذما ،وحيثما) اسمان ظرفا زمانٍ جازمان بقيا على أصلهما .

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٧٥/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨٥/١ ، وشرح الأشموني:١/ ٣٨٠، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٦٠٢/٢.

(٣) كتاب سيبويه : ٥٨/٣ .

٣) **انتقد ابن معصوم** – موافقا فيه الشيخ البهائي– ما ذهب إليه الفراء من أنَّ (إذ) و(حيث) تردان جازمتين بزيادة (ما) عليهما أو بتجردهما منها ، قياسا على (أين وأخواتها) ، مرجحا رأي الجمهور الذي يرى أنهما لا تتحولان من الظرفية إلى أسلوب الجزم إلا بإضافة (ما) إليهما التي تكفهما عن الإضافة وتنكرهما وتلحقهما بأدوات الشرط الجازمة لفعلين .

٤) انتقدَ السيرافي ما ذهب إليه سيبويه لكونه قد تفرَّدَ بعَدِّ (إذما) من أدوات الشرط ، وقد خصَّهُ أغلبهم بالشعر . ويرى بعضهم أنَّ الجزم بها قليل كالجزم بـ (إذا) .

٥) احتجَّ سيبويه بالسماع ، واحتجَّ الفراء بالقياس ، والسماعُ – إن صحَّ – مُقدَّمٌ على القياس . وقد ثبتَ أنَّ بعضا من تلك الشواهد الشعرية مجهولة القائل أو وردت برواية أخرى لا شاهدَ فيها .

نؤيد ما ذهب إليه ابن معصوم حين رجَّح رأي الجمهور الذي يرى أنَّ (إذ) و(حيث) لا تجزمان إلاّ باقتران (ما) بهما ، وإنَّ (حيث) بدون (ما) تكون أقرب إلى الاسم الموصول منها إلى أدوات الشرط .

الفصل الثالث

نقده النحوي في الحروف

المبحث الأول: نقده في الحروف غير العاملة.

المبحث الثاني : نقده في الحروف العاملة .

المبحث الأول

نقده في الحروف غير العاملة

١- استعمال (الهمزة) حرفًا للنداء.

جاء في الفوائد الصمدية والتهذيب:

" الهمزةُ حرفٌ تردُ لنداءِ القريبِ والمتوسّطِ ، للمضارعة وللتسوية ، وهي الدّاخلة على جملة في محلّ المصدر ، نحو : **﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾** [البقرة:٦] " [١]

وعقَّبَ ابن معصوم على ذلك ذاكرا ومبيّنا أنواع الهمزة : " والهمزةُ: حرفٌ يَرِدُ على وجوهٍ :

أَحدُها : أن يكونَ «حرفَ» نداءٍ موضوعٌ «لنداءِ القريب» كقول امرئ القيس: [٢]

أفاطمُ مهلاً بَعْضَ هذا التَّدلُّلِ ... وإنْ كُنتِ قد أزْمَعْتِ صرمي فأَجْملي

« والمتوسّط» أي ويردُ لندائه ، **وهذا [ما]** [٣] **لم يقلْ بِه أحدٌ ، وإنّما هو عندهم لنداءِ القريبِ فقط** ، نعم نقلَ ابنُ الخبازِ(٦٣٧هـ) في شرحِهِ على الدرّةِ الألفيةِ عن شيخِهِ أنّ الهمزةَ للمتوسّط ، **وأنّ الّذي للقريب (يا)** ، والمصنّفُ جمعَ بين القولين ، فجعلَها للقريب والمتوسّط معا.

قالَ ابنُ هشام : وما نقله ابنُ الخبازِ خرقٌ لإجماعِهم . قالوا وذلك من وجهين : دعواهُ أنّ الهمزةَ للمتوسّط ، وإنّما هي عندهم لنداءِ القريب ، والثاني كون القريب لم يُوضعْ لندائه غيرَ (يا) ، وقولُ المُصنّفِ(البهائي) أيضا خرقٌ للإجماع ، لكنّه من وجه واحد." [٤]

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب :١٦٩.

(٢) ينظر: ديوانه :٣٢.

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الحدائق الندية : ٨٠٨.

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

النداءُ حقيقةً: هو طلبُ إقبالِ مَنْ تناديه عليك[١] بحرفٍ ينوبُ منابَ أدعو، لفظا أو تقديرا[٢]. وهو واحدٌ من هذه الأحرف الثمانية، ولا يجوز أن يُدعى أحدٌ بحرفٍ غير هذه الحروف الثمانية التي ذكرها النحاة ؛ لأن المسألة توقيفية ؛ مبنيةٌ على لسان العرب.

وهذه الأحرف هي :

الهمزة : لنداء القريب [٣]، وشذَّ عنهم ابن الخبَّاز(٦٣٩هـ) فعدَّها لنداء المتوسط نقلا عن شيخه. [٤]

و(أيْ): لنداء المتوسط .[٥] وعَدَّها المبرد(٢٨٥هـ)[٦]، والجَزُولي(٦٠٧هـ)، [٧] وابن الخبّاز(٦٣٩هـ)[٨] لنداء القريب ، أمّا ابن مالك(٦٧٢هـ) فقد عدَّها لنداء البعيد. [٩]

---

(١) ينظر: الكليات :٩٧٩.

(٢) ينظر :شرح الرضي على الكافية ١٤١/١، وشرح التصريح: ٢/ ١٦٧.

(٣) بإجماع النحاة وشذَّ عنهم الشيخ البهائي .

(٤) ينظر: شرح ابن الخباز على الفية ابن معطي المسمى : الغُرّةُ المخفيّة في شرح الدُّرّة الألفية : ص٨٤ : (مخطوطة) ، ومغني اللبيب:٦٩/١، وهمع الهوامع ٣٤/٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢١٣، والكناش في النحو والصرف ١٠٨/٢، وشرح الألفية للاشموني :١٦/٣، وشرح الالفية للشاطبي : ٢٣٤/٥.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٣.

(٧) ينظر: المقدمة الجزولية :١٨٧.

(٨) ينظر: الفية ابن مُعطي المُسمَّاة : الدُّرّة الألفيّة :٥٢. وشرح فصول ابن معطي في النحو:٦٦٣.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية :٣/ ١٢٨٩، والجنى الداني :٣٥٥، وهمع الهوامع : ٣٤/٢.

و(يا): وهي أُمُّ البابِ ، وأصلُ حروفِ النداء، وتستعملُ لنداء القريب والمتوسط والبعيد والمستيقظِ والنائمِ والمُقبِل والغافل ، وتكونُ في التعجب والاستغاثة. وقد تدخلُ في النُّدبة بدلاً من "وا" ؛ فنراها داخلةً في جميع أبوابه، وهي لنداء البعيد مسافةً أو حكماً، وقد يُنادى بها القريب، توكيداً. ومذهبُ سيبويه أن ما عدا الهمزة، من حروف النداء، فهو للبعيد.(١) إلا أنَّه يجوزُ نداءُ القريب بما للبعيد، على سبيلِ التوكيد، وعلى منع العكس، وعليه إجماع النحاة . (٢). وأما (أيا) و(هيا) و(آي) و (آ) للبعيد حَقِيقَةً أَو حكما . والحرفان الأخيران لم يذكرهما النحاةُ الأوائل (٣)؛ واقتصروا على الستة المشهورةِ منها؛ لقلة ورودها في كلام العرب ، وذكرهما ابن مالك ونسب زيادتهما إلى الكوفيين في نداء البعيد وذكرهما النحاةُ المتأخرون بعده، (٤) قال ابن مالك:

وَلِلمُنَادَى النَّاءِ" أو كالناء "يا، ... وأي، وآ" كذا "أيا" ثم "هيا"

والهمز للداني، و"وا" لمن ندب ... أو "يا" وغير "وا" لدى اللبس اجتنب(٥)

واختصتْ "أي" والهمزة بالقريب لأسبابٍ صوتية ؛ فـ "أي" والهمزةُ ليس فيهما رفعٌ للصوت ومدِّه ، فأما الياءُ في "أيْ" ؛ فهي ليست مَدَّةً لفتح ما قبلها. ولا تكونُ مدةً إلَّا إذا أُسكنتْ، وكانت

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/٢٣٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٢٣٠، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٢١٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤٨، والكافية في النحو :٣٤. ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٠١، والجنى الداني: ٣٥٥، وشرح الألفية للاشموني :١٦/٣، وشرح الالفية للشاطبي : ٢٣٤/٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤٨ ، والبديع في علم العربية:١/ ٣٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية: :٣/ ١٢٨٩، وينظر: أوضح المسالك :٤/ ٤، وهمع الهوامع :٢/ ٣٣، وشرح الأشمونى:٣/ ١٦.

(٥) الفية ابن مالك : ٤٩.

حركةُ ما قبلها من جنسها، والهمزةُ ليست من حروف المدَّ أيضا، فاستُعملتا للقريب و "وا": للندبة حصرا. (١)

وكون النداء يفيدُ التخصيص؛ فهو يُكسِبُ الاسم المُنادى التعريفَ كما تُكسبُه الإشارةُ ذلك؛ لأن في الموضعين قصدًا وإيماءً إلى حاضر. (٢)

وقد ذكر الشيخ البهائي متوهما أنَّ الهمزة تُستعملُ لنداء القريب والمتوسط ، والمتحقق لدى النحاة أنّها للقريب حصرا. وردَّه ابن معصوم **منتقدا ومنكرا** وقوع ذلك نكرانا قاطعا بالقول : **(وهذا لم يقل به أحدٌ)** . وقد توهَّم شيخ ابنِ الخبازِ قبله بذلك كما نقل عنه ذلك ابن الخبَّازِ في شرحِهِ على الدرّةِ الألفيةِ بأنَّ الهمزة لنداء المتوسط وأنَّ (يا) لنداء القريب حصرا ، ويبدو أنَّ الشيخ البهائي قد نقل عنه ذلك الخرق جاعلا الهمزة لنداء المتوسط والقريب .

يتضح مما سبق ما يأتي :

١) إنَّ الهمزة لنداء القريب حصرا ، وأنَّ الشيخ البهائي قد وهم بجعلها لنداء المتوسط ؛ خارقا بذلك إجماع النحاة .
٢) يبدو للبحث أنَّ الشيخ البهائي قد نقل هذا الوهم عن ابن الخبَّاز الذي نقله هو الآخر عن شيخه ؛ بأنَّ الهمزة لنداء المتوسط .
٣) انتقد ابن معصوم بشدَّة ما ذهب إليه الشيخ البهائي وخرقه لإجماع النحاة واصفا خروجه عن الإجماع بـ " **وهذا لم يقل به أحدٌ** " .
٤) قد كان ابن معصوم موفقا في رصده لذلك الخرق بالنقد والرفض والإنكار .

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٥/ ٤٩.

(٢) ينظر: م. ن:١/ ٣٤٣.

٢- جواز وقوعِ (إذ) بعد (بينا) من عدمه .

ذكر النحاة المتأخرون [١] أنَّ « إِذْ » تأتي على أَرْبَعَةِ أوجه :

١-**الوجه الأول:** أَن تكون اسْم زمانٍ مَاضٍ ؛ وتستعمل في أَرْبَعَة استعمالات :

أ- **أَحدهَا** :أَن تأتي ظرفا ؛ وَهُوَ الْغَالِب عليها ،نَحْو :**﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾** [التوبة/ ٤٠]

ب- **وَالثَّانِي** : أَن تكون مَفْعُولا بِهِ ، نَحْو: **﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾** [الأنفال/ ٢٦].

وَالْغَالِب أن تأتي(مَفْعُولا بِهِ) فِي أَوَائِل الْقَصَص فِي التَّنْزِيل بِتَقْدِير (اذكر)، نَحْو: **﴿ وَإِذ قَالَ رَبك لِلْمَلَائِكَة﴾** [البقرة /٣٠] ،و**﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾** [سورة البقرة ٥٠] .

ج-**وَالثَّالِث:** أَن تأتي بَدَلا من الْمَفْعُول به، نَحْو: **﴿وَاذْكُر فِي الْكتاب مَرْيَم إِذْ انتبذت ﴾** [سورة مريم : ١٦] فَـ (إِذْ) بدل اشْتِمَال من مَرْيَم .

د- **وَالرَّابِع** : أَن يُضافُ إِلَيْهَا اسْمُ زمَانٍ صَالحٌ للاستغناءِ عَنهُ، نَحْو: (يَوْمئِذٍ) وَ (حِينَئِذٍ) أَو غيرُ صَالحٍ لَهُ، نَحْو قَوْله تَعَالَى: **﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾** .[سورة آل عمران : ٨]

٢-**وَالْوَجْه الثَّانِي:** أَن تأتي اسْمَ زمنٍ لِلْمُسْتَقْبل ، نَحْو: ﴿ يَوْمئِذٍ تحدث أَخْبَارهَا﴾[الزلزلة/٤] وَالْجُمْهُور لَا يثبتون هَذَا الْقسم ويجعلون الْآيَة من بَاب ﴿ وَنفخ فِي الصُّور﴾ [الزمر/٦٨] أَعنِي من تَنْزِيل الْمُسْتَقْبل الْوَاجِب الْوُقُوع منزلَة مَا قد وَقع.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٠٩، مغني اللبيب :١١١، وتمهيد القواعد:٤/ ١٩٢٧ ، والعدة في إعراب العمدة:٢/ ٢١٢، وهمع الهوامع :٢/ ١٧٧، و خزانة الأدب للبغدادي:٧/٧٢.

٣-**وَالوجه الثَّالِث:** أَن تأتي للتَّعْلِيل نَحْو ﴿ **وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ** ﴾ [سورة الزخرف : ٣٩]

٤-**الوجهَ الرَّابِع:** أَن تأتي(إذ) للمفاجأة(وهي ما تعنينا في هذه المسألة)، كَقَوْلِه :

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فبيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسيرُ[١]

وقيل فيها أقوال هل هِيَ : ظرفُ مَكَانٍ ، أَو زمَانٍ، أَو هي حرفٌ بِمَعْنى المفاجأة ، أَو حرفُ توكيدٍ أَي زَائِدٍ. و تناولها ابن معصوم بشكل مفصل[٢] ، فذكر أنّها ترد: " (للمفاجأة) ، نصّ عليه سيبويه ، وهي الواقعةُ (بعد بينما أو بينا)، كقول الشاعر:

استقدَرَ اللهُ خيرًا وارضينَّ به ... فبينما العسرُ إذ دارَتْ مَيَاسِيرُ

والشاهد فيه مجيء (إذ) الدالة على المفاجأة في جواب (بينما) . [٣]

وكقول الشاعر: [٤]

وكنتَ كَفَيْءِ الغُصْنِ، بَيْنا يُظِلُّنِي ... ويُعْجِبُنِي إِذْ زَعْزَعَتْهُ الأَعاصِرُ

---

(١) البيت لحريث بن جبلة أو عنبر بن لبيد العذري في: تحصيل عين الذهب: ٥٢٥ ، ولسان العرب: ٤/ ٢٩٣ (دهر)، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٤٤،وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١/ ٤٢٦ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية:٣/ ٣٦٤،. وبلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٥٢٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢٣٧/١، وخزانة الأدب للبغدادي:٧/ ٦٠.

(٢) ينظر: الحدائق الندية : ٨٢٧ .

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٢٥، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٤٤.

(٤) البيت مجهول القائل : وقد وردَ في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٧/ ٣٠١ .

والشاهد فيه مجيء (إذ) الدالة على المفاجأة في جواب (بينا) ؛ وهو من الشواهد مجهولة القائل مما يضعف اعتماده ، وأنكر بعضُ النحاة مجيء (إذ) بعد (بينا) خاصّةً دون (بينما) ، وجعله الحريريّ من الأوهام في (دُرّة الغوّاص) لقلة وروده على لسان العرب ، قال الحريري :

" وَيَقُولُونَ: بَينا زيدٌ قَامَ إِذْ جَاءَ عَمْرو، فيتلقون (بَينا) بـ (إذ)، وما سُمِعَ عَن الْعَرَب: بَينا زيد قَامَ جَاءَ عَمْرو، بِلَا (إِذْ) ؛ لِأَن الْمَعْنى فِيهِ: بَين أَثْنَاء الزَّمَان جَاءَ عَمْرو، وَعَلِيهِ قَول أبي ذُؤَيْب الهذلي : [١]

بَينا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ ... يَوماً أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ سَلْفَعُ[٢]

والشاهد فيه عدم مجيء(إذ) في جواب (بينا) ، وإِضَافَة بَينا إِلَى الْمصدر الْمُفْرد. [٣]

وَذكر سِيبَوَيْه [٤] أَن (إِذْ) تقع بعد (بينا، وبينما)؛ لغرض المفاجأة تَقول: بَيْنَمَا نَحن نسير إِذْ أقبل زيد ، وذكر البغدادي (١٠٩٣هـ) أنَّ الأصمعي وَكثير من النَّحْوِيين واللغويين [٥] يُنكرُونَ هَذَا وَيَقُولُونَ: لَا حَاجَة إِلَى (إِذْ) بعد (بينا و بينما)؛ لقلَّته أَلا ترى أَنَّك تَقول: حِين زيدٌ جَالس قَامَ

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ٧٦ .

(٢) كذا في رواية ديوانه : ١٧٠، وفي رواية ديوان الهذليين :ص١٨ ، وردت الرواية : (بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ ...)، وروى أبو عبيدة: "فيما تَعَنُّقِهِ " جعل "ما" زائدة صلة في الكلام. ..**وحينها لا شاهد فيه** و(تعنقه) مجرورة بـ (في) . ينظر: حاشية ديوانه :١٧٠، وخزانة البغدادي :٧/ ٧٥.

(٣) ينظر: شرح شواهد المغني ١/ ٢٦٣، وخزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٢٥٨؛ و ٧/ ٧١، ٧٣،٧٤ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية:٤/ ٣١٥ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٣٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦/ ٤٧٠، ٤٧١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤/ ٩٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٠٩ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤/ ١٩٢٧، والتذييل والتكميل:٣/ ٣١٥، والعدة في إعراب العمدة: ٢/ ٢١٢ ، وهمع الهوامع :٢/ ١٧٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ٧/ ٦٣.

عَمْرو. وبَيْنَمَا بِمَنْزِلَة حِين، فضلا عن أنَّ أشعارهم وَردت بِلَا (إِذْ). وَمِمَّا اسْتشْهدُوا بِهِ بَيت أبي ذُؤَيْب هَذَا وَغَيره. (١)

وقد **ردَّ ابن معصوم منتقدًا** ما استند إليه الحريري قائلا: "**وليس كذلك**" (٢)، (أي ليس الأمرُ كما ذكرَ الحريري) معتمدا في رَدِّهِ على شهادتيَ الأصمعي وابن مالك اللذين أَقَرَّا بعربية ذلك الأسلوب ؛ إذ قال الأصمعي : **وقوعُ (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما) عربيّ** . وكذلك ما ذهب إليه ابن مالك، إذ قال : " **تركُ (إذ) بعد (بينا) و(بينما) أقيسُ من ذكرها ، وكلاهُما عربيّ** ." (٣) وبذلك فقد أكّدا عروبة هذا الأسلوب على الرغم من قلة وروده . ولم يكتفِ ابن معصوم بذلك بل دَعَمَ رأيه بحُسْن توجيه الرضي للمسألة الذي اعتمدَ على السماع من خطبة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) المسمّاة بالشِّقْشِقيَّة ، حين قالَ : (٤) وكان الأصمعيّ لا يَستفصحُ إلا تَركَ (إذ) و(إذا) في جوابِ (بينا) و(بينما) ؛ لكثرة مجيء جوابِها بدونهما ، والكثرة لا تدلّ على أنّ المكثور غيرُ فصيحٍ ، بل على أنَّ الأكثرَ أفصحُ ، ألا ترى إلى قولِ أميرِ المؤمنين عليّ (عليه السلام) – وهو من الفصاحة بحيث هو– : " بَيْنا هو يَستقيلُها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته" (٥) .

وبذلك فقد تبنّى ابنُ معصوم – كما رأينا – وجهةَ نظرِ الرضي ؛ مرجحا ما جاء فيها من سماعٍ في الخطبة الشِّقْشِقيَّة للإمام علي (عليه السلام) ، وناقدا إنكار الحريريّ وقوعَ (إذ) بعد

---

(١) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي:٧/ ٧٣.

(٢) ينظر: الحدائق الندية : ٨٢٧ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٠٦.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٩٦.

(٥) كتاب نهج البلاغة : الخطبة الشقشقية : ٥٣/١.

(بينا) خاصّةً استنادا لقول بعضِهم ولقلته ، وَعَدَّ ذلك من الأوهام . وما نطمئنُ إليه في هذه المسألة أنَّ ابن معصوم قد قال بمقالة الرضيّ هنا الذي استند إلى **علَّة كثرة الاستعمال دليلا في النقد النحوي** ويتَّضحُ ذلك جليا حين ذكر الرضي أنَّ الكثرة لا تعني أنَّ المكثور غيرُ فصيحٍ بل يعني أنَّ الكثير أفصح .

ونستنتج من ذلك ما يأتي :

١) قلة ورود (إذ) الفجائية في جواب (بينا) دعت الأصمعي إلى عدم استفصاحها على الرغم من اعترافه بأنَّهُ من كلام العرب !

٢) ذكر ابن مالك أنَّ مجيء وعدم مجيء (إذ) الفجائية بعد (بينا) و(بينما) كلاهما عربي لكن عدم مجيئها أقيس .

٣) استند الرضي إلى إقرار الأصمعي وابن مالك بعروبة ذلك الأسلوب [مجيء إذ الفجائية في جواب بينا خاصةً] متكئا على السماع من كلام أفصح وأبلغ العرب علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إذ ورد هذا الأسلوب في خطبته المسماة بالشِّقْشِقيَّة.

٤) **انتقدَ ابن معصوم بشدَّة** ما ذهب إليه الحريري في كتابه "دُرَّة الغواص في أوهام الخواص" ، بالقول : "**وليس كذلك** " عندما عَدَّ الأخير مجيء (إذ) الفجائية بعد (بينا) من أوهام الخواص ، معتلا بإقرار ابن مالك ومن قبله الأصمعي بعروبة ذلك الأسلوب وروده على لسان العرب على قلته ، ومستندا إلى العلَّة التي أوردها الرضي بالقول : إنَّ قلة ورود الشيء لا تعني أنَّ المكثور[القليل الورود] غير فصيح بل إنَّ الكثير أفصح .

٥) يؤيد البحث ما ذهب إليه ابن معصوم وما ذهب إليه الرضي من أنَّ قلة ورود الشيء لا تعني عدم فصاحته، بل تعني إنَّ الأكثر منه أفصح ؛ وبالأخص إذا وردَ على لسان سيِّد البيان أفصح العرب وأبلغهم أميرَ المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام).

٣- الخلاف في جواب (لو) .

اختلف النحاة في وقوع جواب (لو) جملةً اسميةً بين قبولٍ ورفضٍ وتأويل ، وتناولها ابن معصوم في الحدائق الندّية بالقول :

" قد يكونُ جوابُ (لو) جملةً اسميّةً مقرونةً بـ (اللام) كقوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ**﴾ [البقرة / ١٠٣] ، وهو قول الزجاج [١] ، قيل : الجملةُ مستأنفةٌ ، وقيل : جوابُ قَسَمٍ مَحذوفٍ مُغنٍ عن جوابِها وليس بجوابها ، **وهو الصحيحُ ، وجوابُ (لو) محذوفٌ لدلالة ما بعده عليه،** وتقديرُهُ:[لأُثِيبُوا] [٢] ، وقوله : ﴿ **لَمَثُوبَةٌ**﴾ تقديره : (واللهِ لمثوبةٌ)[٣]".

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

(لو) من حروف المعاني، وتأتي على ضربين: موصولة وشرطية. فالموصولة منها ما تأتي مع الفعل (وَدَّ) عادةً ، ويتم تأويلها بمصدر كما في قوله تعالى: ﴿**يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ**﴾ [البقرة :٩٦] [٤]

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١/ ١٨٧.

(٢) هكذا ورد تقديرها في المصادر النحوية وكتب التفسير التي تناولت المسألة ؛ وهو الصحيح ، وقد وردت (لا يثبتوا) خطأً في صفحة :٩٠٦ ، من كتاب الحدائق الندية بتحقيق :د. أبو الفضل سجادي ، و(لا يثيبوا) في ج٢/٦٦٥، من نفس الكتاب بتحقيق :السيدين حسين خاتمي وعلي خاتمي .

(٣) الحدائق الندّية :٩٠٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٤/ ٩٤.

وأما (لَوْ) الشرطية فأَحْسَنُ ما قيلَ فيها قَولُ سيبويه: "إِنَّهَا حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ"(١)، وفضَّله النحاة المتأخرونَ (٢)؛ فهُوَ عندهم أَحْسَنُ مِنْ القَوْلِ الذي شاعَ بين النَّحاة الأوائل من أنَّها : "حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ " ؛ لِاطِّرَادِ تَفْسِيرِ سِيبَوَيْهِ، وانتقاض تفسيرهم(٣).

وعرَّفه ابنُ مالك بالقول: (لو) حرف يدل على انْتِفَاء تالٍ وَيلْزم لثُبُوته ثُبُوت تاليه .(٤)وقد وصف ابن هشام تعريف النحاة الأوائل بالفاسد في حين وصف تعريف سيبويه وابن مالك بالجيد(٥).

وقيل في (لو) أيضا إنَّها حرفٌ يدلُ على تعليقِ فعلٍ بفعلٍ آخرَ، في زمنٍ ماضٍ. فيترتبُ على حصول شرطها، حصولُ جوابها. ويلزمُ كونَ شرطها محكوماً بالامتناع . (٦)

وقد ترد لمعانٍ أُخرى كالتمني ؛ فهي بمنزلة (ليت) في المعنى لا في اللفظ والعمل؛ وَلذَلِك أُجِيب عنها بِالْفَاءِ نحو: لو تأتينا فتحدثَنا، وفي الآية القرآنية الكريمة: **﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾** [الشعراء:١٠٢] . وَقد تأتي للْعرض نَحْو: (لَو تنزل عندنَا فنكرمك) ،وللتحضيض نَحْو: (لَو تُسلِم فَتدخل الْجنَّة) أَي: هلّا تُسلِم ، وللتقليل نَحْو قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام: " ردُّوا السَّائِل وَلَو بظِلفٍ مُحْرَقٍ "(٧).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:٤/ ١٠٠، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٩٨، والجنى الداني :٢٧٤، ومغني اللبيب: ٣٤٢ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٩/ ٤٤٥٠ .

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٧٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل:٤/ ١٠٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب:٣٤٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني :٢٧٤.

(٧) ينظر: مسند أحمد: ٣٨١/٥، وسنن الترمذي : ٦٦٥ .والنهاية في غريب الحديث والأثر:٢/ ٢١٤ .

يَعْنِي المشوي المنتفع بِهِ[١].

أمّا جوابُها فلا يكونُ إلّا فعلاً ماضياً، مثبتاً، أو منفياً بـ(ما)، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم). والأكثر في الماضي المثبت اقترانه بـ(اللام) ،نَحْوَ: ﴿ **لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا**﴾ [الواقعة :٦٥]. وقد يُجَرَّدُ منها كقوله تعالى: ﴿**لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً**﴾ [الواقعة : ٧٠]. وقلَّ دخولها على المنفي[٢] .

ولعدم مجيء جواب (لو) جملةً اسميةً مقرونةً بـ (اللام) في كلام العرب قيل إنَّ جوابَ (لو) لا يكونُ جملةً اسميةً أصلا [٣]، بخلافِ (إنْ) ؛ فالاسميةُ فيها صريحةٌ في ثبوتِ مضمونِها واستقراره ؛ ومضمونُ جوابِ (لو) ممتنعٌ ومنتفٍ. [٤] واختلفت آراء النحاة في توجيه قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ** ﴾ [البقرة / ١٠٣] ، التي ظاهرها أنَّ جواب (لو) جملةٌ اسميةٌ مقرونةٌ بـ (اللام) ، وهو: ﴿ **لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ**﴾ ؛ فكانوا على ثلاثةِ مذاهب :

المذهبُ الأول : منهم من ارتضاه وتقبَّلهُ على ظاهره وعَدَّهُ جواب (لو) مقرون بالـ(لام) على الرغم من عدم ورود جواب (لو) جملةً اسميةً في كلام العرب كما تقدم . ونسبَ عددٌ من النحاة هذا المذهب إلى الزجاج[٥] على الظاهر حيث قال: "مَثُوبة في موضع جواب (لو) لأنها تنْبِئ عن قولك (لأثيبُوا)؛ ومعنى الكلام: إنَّ ثوابَ اللَّه خيرٌ لهم من كَسْبِهم بالكُفْر والسحْرِ. [٦]

---

(١) ينظر: الجنى الداني :٢٨٤)، وشرح التصريح على التوضيح:٢/ ٤٢٥ ، وهمع الهوامع: ٣٥٢/٤، والكليات :٧٨٦ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل:١٠٠/٤ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٩/ ٤٤٤٩، والإتقان في علوم القرآن:٢/ ٢٨٢.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٩/ ٤٤٤٩.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤٥٤/٤-٤٥٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب:١٩٠٢/٤، والجنى الداني:٢٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣/ ١٩٥، همع الهوامع :٣٥٠/٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١/ ١٨٧.

وتبعه عددٌ من النحاة منهم الزمخشري (٥٣٨هـ) مسوغا العدول من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية في جواب (لو) بالقول : وقد أُوثِرتْ الجملةُ الإسميةُ على الفعلية في جواب (لو)؛ للدلالة على ثباتِ المثوبةِ واستقرارِها كما عُدِلَ عن النصب إلى الرفع في جملة (سلام عليكم). [١] وكذلك تبعه الرازي(٦٠٦هـ) في تفسيره، والعكبريُّ(٦١٦هـ) وابن مالك(٦٧٢هـ) والبيضاوي (٦٨٥هـ) وابن هشام(٧٦١هـ) في أحد قوليه . [٢]

المذهب الثاني : وهو ما نُسِبَ إلى الزمخشري (٥٣٨هـ) في أحد رأييه ؛ إذ يرى أنَّ (لو) في هذه الآية القرآنية الكريمة هي التي تأتي للتمني؛ وهي بمنزلة (ليت) في المعنى لا في اللفظ والعمل نحو: لو تأتينا فتحدثَنا، وفي الآية القرآنية الكريمة ﴿ **فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ** ﴾ [الشعراء: ١٠٢] ؛ فهي لا تحتاج إلى جواب ؛لإشرابها معنى التَّمَنِّي، ويأتي بعدها استئناف . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا** ﴾ تَمَنِّيًا لِإِيمَانِهِمْ، عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَيْتَهُمْ آمَنُوا، ثُمَّ ابْتُدِئَ: ﴿**لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ**﴾؛ فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ ل(لو) جواب لَازِمٌ ؛ فجاز الاستئنافُ والابتداءُ بعدها. [٣]

وتعقُّبه أبو حيان بالقول : وما اختارَهُ غيرُ مختار؛ لأنَّ وقوعَ الجملة الابتدائية جوابًا لـ (لو) غيرُ معهودٍ في لسان العرب ، إنما جاء هذا الاختلاف في تخريجه ، والقواعد الكلية لا تثبت بالمحتمل[٤].

---

(١) ينظر : الكشاف :١/ ١٧٤.

(٢) ينظر : تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير:٣/ ٦٣٤، والتبيان في إعراب القرآن:١/ ١٠١، وشرح التسهيل: ٤/ ٩٤، وتفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل:١/ ٩٨، ومغني اللبيب :٣٥٩.

(٣) ينظر: الكشاف :١/ ١٧٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب:١٩٠٢/٤.

المذهب الثالث : وهو ما عليه الجمهور، مستندا إلى السماع من كلام العرب؛ إذ لم يرد عنهم مجيء جواب (لو) جملةً اسميةً مقرونةً بـ (اللام) ؛ وعليه فقد رفضَهُ جمهورُ النحاة اعتمادًا على المطّرد والشائع من كلام العرب . وما وردَ وظاهرُه خلافُ ذلك جعلوا الجوابَ فيه محذوفًا والـ (لامُ) جوابُ قسمٍ محذوف، وليست لام جواب (لو)، وجوابُ القَسَمِ المحذوف مغنٍ عن جوابها . [١]

ومن صريح قولهم ، قول الرضي الذي يرى أنَّ: جوابَ (لو) لا يكونُ جملةً اسميةً . وأما قوله تعالى:﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ فلتقديرِ القسمِ قبلَ (لو)، وكونُ الاسميةُ جوابَ القسمِ لا جوابَ (لو). كما في قوله تعالى ،﴿**وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ**﴾ [الأنعام:١٢١]، وقوله تعالى: ﴿**كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ**﴾ [التكاثر: ٥-٦] وقد سَدَّ جواب القسم مسدَّ جواب (لو) بخلافِ جواب (إنْ) الشرطية ؛ فالاسمية فيه دليل على ثبوتِ المضمونِ واستقراره ، وعلى خلافه مضمونُ جوابِ (لو) فهو ممتنعٌ ومنتفٍ[٢].

وامّا أبو حيان فقد قال في قوله تعالى : ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ أنَّ :جوابَ الشرطِ محذوفٌ ؛ و(لمثوبةٌ) جوابُ قسمٍ محذوف .

وقال معقِّبا على الزمخشري –كما تقدم –: (ومختاره غيرُ مختار ؛ لأنه لم يُعْهدْ في لسان العرب وقوعُ الجملة الابتدائية جوابًا لـ (لو) ، إنما جاء هذا المختلف في تخريجه ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل).[٣] وإلى مثل ذلك ذهب كل من المرادي[٤] والسيوطي[٥]، وأما ابن هشام في أحد

---

(١) ينظر: الجنى الداني:٢٨٤، ومن جمهور الرافضين : الرضيُّ الاستراباذي(٦٨٦هـ)، وأبو حيان(٧٤٥هـ) ، والمرادي(٧٤٩هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ) في أرجح قوليه ، والسيوطي(٩١١هـ) ، والشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ) .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤/٤٥٤-٤٥٥ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٩٠٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٤.

(٥) ينظر: همع الهوامع:٤/٣٥٠ .

قوليه فكأنّهُ يَعدلُ عن قوله الأول مرجحا الرأي الثاني، بالقول : والأولى في ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ أن تكون لامُها لامَ جوابِ قسمٍ مُقدَّرٍ مُتخذا من كون الجملة اسمية دليلا على ذلك بقوله : (بدليلِ كونِ الجملة اسميةٌ)، مضيفا وأما قولُهم: بأنَّها لامُ جوابِ (لو) ، وأنَّ الاسميةَ قد استُعيرتْ مكانَ الفعليةِ، فأمرٌ فيه تعسفٌ.(١)

أمّا الشّهابُ الخفاجي فقد رفض أن يكون جواب (لو) جملةً اسميةً داعما ما ذهبت إليه في الآية القرآنية بالمعنى الذي يَفسدُ إذا ما جُعِلَ الجوابُ المذكورُ فيها جوابًا لـ (لو)، فقال :

إن الاسمية هنا لا تَصلُحُ جوابَ (لو) لسببين، أحدهما : لفظي ؛ وذلك لإجماع النحاة على أنَّهُ لا يكونُ جواب (لو) إلّا جملةً فعليةً ماضويةً، وأمّا السبب الثاني فيستندُ إلى المعنى ؛ فادعاءُ الشرطية بين الجملتين تعني ارتباطَ جملة جواب الشرط بجملة فعل الشرط وتعلقهما ببعض من حيث المعنى ؛ ولأنَّ خيريَّة المثوبة غيرُ متقيدةٍ بإيمانهم واتقائِهم ولا تنتفي بانتفائهما؛ فالأولى أن يكون الجوابُ محذوفا ، وتقديره : (لأثيبوا) (٢).

وانتقد ابن معصوم ما ذهب إليه الزجاج ومَنْ تبعه من اعتماد الجملة الاسمية المقرونة بـ(اللام) جوابا لِـ (لو) الواردة في الآية القرآنية الكريمة ، خلافا للسماع العربي إذ لم يرد فيه مجيء الجملة الاسمية المقرونة باللام جوابا لـ (لو) **وحَمَلَها ابن معصوم** كما حملها جمهور النحاة على أنَّها جوابٌ لقسمٍ محذوف أغنى عن جواب الشرط وسدَّ مسَدّهُ مستندا **إلى الشائع من كلام العرب** الذي يرد فيه جواب القسم جملة اسمية وهو يتساوق مع ما أثبته الشهاب الخفاجي فيما تقدم .

وخلاصة ما سبق :

١. اختلف النحاة في الجملة الاسمية المقرونة بـ (اللام) الواردة في الآية القرآنية الكريمة : ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ فعدها الزجاج ومن

---

(١) ينظر: مغني اللبيب:٣١٠ .

(٢) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (عنايه القاضي وكفاية الراضي):٢/ ٢١٦.

تبعه جوابا لـ (لو) مخالفا سماع العرب حيث لم ترد الجملة الاسمية المقرونة باللام جوابا لـ (لو) في كلامهم .

٢. رأى الزمخشري في أحد رأييه أنَّ (لو) في هذه الآية هي التي للتمني كالتي وردت في الآية القرآنية الكريمة : **﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾** ولذلك فهي لا تحتاج إلى جواب والجملة الاسمية مستأنفة .

٣. **انتقدَ ابن معصوم** ما ذهب إليه الزجاج ومن تبعه الذي عَدَّ الجملة الاسمية المقرونة باللام في الآية القرآنية :**﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾** جوابا للشرط **مرجَّحا** كفةَ مَنْ عَدَّهُ جوابًا لقَسَمٍ محذوفٍ مغنٍ عن جواب الشرط بالقول : " **وهو الصحيحُ** " . **مستندا للسماع من كلام العرب** الذي لم ترد الجملة الاسمية المقرونة باللام جوابا لـ (لو) في كلامهم بل وردت جوابا للقَسَم **معتمدا رأي الجمهور**.

٤. أجدُ أنَّ وصفَ ما ذهب إليه جمهور النحاة بـ (أنّه الصحيح) نقدًا نحويا يُؤذنُ بأنَّ رأي الزجاج المقابل فيه تعسّفٌ كما ذهب ابن هشام في رأيه الراجح .

٤- (أل) بين الاسمية والحرفية .

جاء في الحدائق النديّة :

على القول بأنّ (أل) الموصولة اسمٌ ، فالمشهورُ أنّها اسمٌ مستقل بذاته موضوعٌ برأسِهِ غيرُ مُقتطعٍ من شيء ، وزعمَ الزمخشريّ أنّها بعضُ (الّذي) ، وأنّهم لكثرةِ استعمالِهِ متوصّلا به إلى وصف المعارف بالجمل فقد أنهكوه بالحذف ، فحذفوا تارةً الياءَ، وتارةً الياءَ والكسرة ، وتارةً اقتصروا على أل ، وصريحُ كلامِهِ في المفصّل أنّ (أل) في (الّذي) حرفُ تعريفٍ ، وأنّ (أل) الّتي تُعدُّ من الموصولات هي تلك الّتي في (الّذي) لكونِهِ تخفيفا ، وهي دعوى لا دليل عليها، وفيها ما رأيتَ من جعل الاسم عينَ الحرف ، **وهو باطل.** [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

قبل دراسة هذه المسالة لابدَّ لنا من الوقوف على النصوص التي ورد فيها رأي الزمخشري ؛ فقد جاء في كشافه : أن «الذي» وصلةً إلى وصفِ كلِ معرفةٍ بجملة ، ولكثرة وقوعه في كلام العرب ، ولكونه مُستطالا بصلته، فهو حقيقٌ بالتخفيف، ولذلك نَهكوه بالحذف، فحذفوا ياءَهُ ثم كسرتَهُ ثم اقتصروا به على اللام وحدها في أسماء الفاعلين والمفعولين [٢] ، وزادَ الأمر ايضاحا في مُفصَّلِهِ ، بالقول:

(إنَّ (الذي) قد وُضِع وَصلا إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ ، كقولنا : (هذا الذي قدم من الحضرة). ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة استعماله خففوه من غير وجه، فقالوا: ""اللذِ" بحذف الياء، ثم "اللذْ" بحذف الحركة، ثم حذفوه كليا، واجتزؤا عنه بالحرف الملتبس به، وهو لامُ التعريف.

---

(١) ينظر : الحدائق النديّة : ٤٩٥- ٤٩٦.

(٢) ينظر: الكشاف ١: ٧٣.

وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه، فقالوا "اللّتِ" و"اللَّتْ" و"الضاربته هندٌ" بمعني "التي ضربته هندٌ". وقد يحذفون النون من مثناه ومجموعه أحيانا.) [١]

وانتقد ابن معصوم الزمخشري الذي عَدَّ (أل) في الذي حرفَ تعريفٍ و(أل) الموصولة مقتطعة من الذي بعد ما أجروا عليه حذفًا وتخفيفًا ؛ فصارت (أل) في (الذي) حرفا واسما في الوقت نفسه، وعَدَّهُ ابن معصوم باطلا؛ لاجتماعهما في حرفٍ واحد ، والملاحظ هنا أنَّ ابن معصوم قد استعمل **كلمة (باطل) توصيفا لنقده النحوي.**

وللنحاة في(أل) الموصولة و(أل) الذي أقوال عدة نوجزها على النحو الآتي:

أولا : الأقوال في (أل) الموصولة : وفيها ثلاثة أقوال:

" **الأول** إنها حرف تعريف، لا موصولة. وهو قول انفرد به الأخفش الأوسط . [٢] و ذهب إليه أبو علي الشلوبين . [٣]

والثاني: إنها حرفٌ موصولٌ، لا اسم موصول. وهو ما ذهب إليه المازني. [٤]

والثالث: إنها اسم موصول. وهو ما ذهب إليه الجمهور. ولكل قول أدلته. والصحيح مذهب الجمهور، لعود الضمير إليها، في نحو: الضاربها زيد هند. [٥]

---

(١) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: ١٨٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٨٥/١، والجنى الداني :٢٠٢، وتعليق الفرائد: ٢/ ٢١٢.

(٣) ينظر: التوطئة :١٦٨، والقول الفصل في حقيقة (أل): ٧٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ١١/٣ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٣٧٨، والجنى الداني :٢٠٢، وتعليق الفرائد ٢/ ٢١٢.

(٥) ينظر: اللمع في العربية : ١٨٩، وشرح الرضي: ٣/ ١١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٧٨/٢، والتذييل والتكميل: ٥٩/٣ ، والجنى الداني :٢٠٢، وتعليق الفرائد :٢١٢/٢، وشرح الأشموني :١٣٩/١.

ثانيا : الأقوال في (أل) الذي : ذهب النحاة إلى أنَّ (أل) في (الذي) زائدة للتعريف ، وما عليه المحققون انَّها أفادت التعريف لفظا لا معنى [١]؛ فأجمع النحاة على أنَّها زائدة للتعريف .

وبذلك يكون قول الزمخشري بأنَّ (أل) الذي حرف تعريف ،وأن (أل) الموصولة هي ذاتها المقتطعة من (الذي) يكون قد جمع في (أل) بين الحرفية والاسمية حقا وهذا ما تأباه الأصول النحوية؛ **ولذلك انتقد ابن معصوم ذلك الجمع ونعتهُ بكونه باطلا .**

وتبيَّنَ للبحث أنَّ النقد النحوي الذي وجهَهُ ابن معصوم للزمخشري لا يعود إليه ، وأنَّهُ قد نقله بالنص عن الدماميني(٨٢٧هـ) في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد [٢]، ولم أجدْ عنايةً من شُرّاح مفصّل الزمخشري في هذه المسألة [٣] ، أمّا ابن الحاجب (٦٤٦هـ) فقد قال معترضا على كلام الزمخشري: " وحذفوه (الذي) راسا واجتزؤا عنه بالحرف الملتبس به وهو حرف لام التعريف " قائلا : " وفيه نظرٌ؛ " لأنَّه يرى أنَّ (الذي) بكمالها للتعريف ولا ينفصل أو يتجزأ . [٤]

وأجدُ أنَّ إهمال بعض شُرّاح مفصّل الزمخشري للمسألة – محل الدراسة – أنّهم قد وجدوا فيها ضربًا من الإجحاف ، نتيجة الاختصار والتخفيف المتكرر الذي طال (الذي) فأصبح (أل) موصولةً بحسب ادعاء الزمخشري، وقد قال ابن جني قديمًا : " واختصار المختصر إجحافٌ به" [٥] وانتهاكٌ صارخٌ لِبِنية الكلمة ، يُبعدها عن أصلها ؛ فيدعو إلى اللبس ؛ وبذلك فهو حذفٌ مرفوض . [٦]

---

(١) ينظر: اللمع في العربية :١٩٠ ، وتوجيه اللمع :٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٣/٢، والتذييل والتكميل: ٥٩/٣.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني ٢ :٢١٢ .

(٣) ينظر: التخمير: ٢/ ١٩١، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٢/ ٣٧٢-٣٨١.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٢: ٤٨٢.

(٥) الخصائص : ٢٧٥/٢.

(٦) ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنحوي – مفهوما وتطبيقا ، د. محمد ذنون يونس، د. أحمد صالح يونس، مجلة كلية الآداب – جامعة مصراته – العدد الثالث – ٢٠١٥، ٩٠-٩١.

وللحذف والتخفيف في اللغة العربية أسبابٌ كثيرةٌ ، وأهم سببين ما استند إليهما الزمخشري هما :

١- **كثرة الاستعمال** : يوضح سيبويه أنَّ كثرة الاستعمال من أقوى الأسباب الداعية إلى الحذف والتغيير، قال:

(وغيَّروا هذا لأن الشيء إذا كثُر في كلامِهم كانَ لهُ نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقولُ: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقُلْ. وتقولُ: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ ، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره.) [١]

ويرى ابن جني كذلك أنّ كثرة الاستعمال سببا في صياغة الأفعال : (خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ) ، من الأفعال : (يأخذ ويأكل ويأمر)، فالأصل قياسها على سائر الأفعال فيقال : اؤخذ ، واؤكل، واؤمر ، وباجتماع همزتين وكثرة الاستعمال استُغني عن الهمزة الزائدة . [٢]

٢- **الحذف لطول الكلام** : ويحدث ذلك في الجمل والتراكيب الطويلة ، التي يعتريها الثقلُ في حال الاستطالة ؛ فيكونُ الحذفُ فيها تخفيفا من الثقل وجنوحا للإيجاز كجملة الصلة ، وأسلوب القسم ، وأسلوب الشرط الذي يتركب من جملتين قد تستطيل إحدهما بتوابعها . [٣]

وذكر النحاة أنَّ صور أو وجوه التخفيف التي طالت الاسم الموصول (الذي) نتيجة استطالته – كما ذكرها الزمخشري – بحذف يائه تارةً؛ ليصبح "اللذِ" وحذف يائه والكسرة ليصبح "اللذْ" ، هي لغات في (الذي) أشهرها اللغات الثلاث السالفة الذكر، وقد تبلغ ست لغات. [٤] وورد

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه : ٢: ١٩٦.

(٢) ينظر: سر صناعة الأعراب ١: ١٢٦.

(٣) ولمزيد من التفصيل ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٤٤ –٤٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٢/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٧٨/١ ، وتوضيح المقاصد: ٤١٩/١ ، وشرح الأشموني ١: ١٢٧ ، والمقاصد الشافية: ١/ ٤٢٦ ، وحاشية الصبان :٢١٥/١.

في توضيح المقاصد : (وفي "الذي" ست لغات هي : إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف "واللام" وتخفيف الياء الساكنة.)

يتضح مما سبق :

١-ادَّعى الزمخشري أنَّ (اللام) في (الذي) حرفُ تعريفٍ ، وأنَّ (أل) الموصولة هي ذاتها في (الذي) لِما طالها من حذفٍ وتخفيف ؛ وبذلك فقد جمعَ الزمخشري في (أل) الذي بين الاسميَّة والحرفيَّة وهذا ما لا يستقيم وقواعد اللغة العربية وأصولها .

٢-أغفل شراحُ المفصَّل:(الخوارزمي(٦١٧هـ)، وابن يعيش (٦٤٣هـ) وابن الحاجب(٦٤٦هـ) ادعاء الزمخشري(٥٣٨هـ) سالف الذكر إلاّ ابن الحاجب الذي وصفه بأنَّ " فيه نظرا ". وأُرجحُ أن سبب ذلك يعود للإجحاف الذي تحمله المسألة .

٣-**انتقدَ ابنُ معصومٍ** ادعاءَ الزمخشري في أنَّ (أل) الموصولةَ مقتطعةٌ من (الذي) ، وأنَّ ال (الذي) حرفُ تعريفٍ، فجمع فيه بين كونه حرفًا واسمًا في الوقت نفسه، واصفا إيَّاه بأنَّهُ **باطلٌ** ؛ لأنَّه لا يتوافق وقواعد اللغة العربية .

٤-تبيَّنَ للبحث أنَّ النقد النحوي الذي وجهَهُ ابن معصوم للزمخشري لا يعود له، وأَنَّه قد نقلَهُ بالنص عن الدماميني في كتابه الموسوم : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.

٥-مع ذلك يُعَدُّ الرأي والنقد الذي اختاره ابن معصوم – من دون باقي الآراء- رأيا يمثلَهُ ؛ وبذلك فقد وافق الدماميني في نقده للزمخشري .

٦-إنَّ صور التخفيف في (الذي) التي ادعاها الزمخشري ، ذكرها النحاةُ على أنَّها لغاتٌ فيه لا صورٌ مخففةٌ عنه .

المبحث الثاني

نقده في الحروف العاملة

١- استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان والزمان .

جاء في الحدائق الندّية :

ذكر ابن معصوم أنَّ من معاني (مِنْ) ؛لابتداء الغاية ،" والابتداءُ يكونُ في المكان باتفاق ، نحو: ﴿**مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ**﴾ [الإسراء / ١] ، وفي الزمان خلافا لأكثر البصريّين ، نحو : ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾ [التوبة / ١٠٨] ، وفي الحديث : " فمُطِرنا مِنَ الجُمُعةِ إلى الجُمُعةِ [١] "، والشواهد عليه كثيرة ، **وتأويلها تعسّفٌ.**"[٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

قبل دراسة المسالة يودُّ الباحث بيان التعسُّف مصطلحا يدخلُ في حيّز النقد النحوي ؛

فالتعسُّف لغةً :

العَسْفُ : الظلمُ ، وتَعَسَّف فلانٌ فلانا إذا ركبه بالظلمِ ولم ينصفه ، والظلمُ وضعُ الشيء في غيرِ موضعه حتى صار كل عَسْفٍ ظلما. [٣] ، وتَعَسَّفَ السلطان إذا ظَلَم ؛ والعَسْفُ في الأصل حَمْلُ المسافر على غير طريقٍ ولا جادةٍ ولا علمٍ [٤] .

---

(١) صَحيحُ البخاري ، باب الاستسقاء: ٢/ ٥٠٨ .

(٢) الحدائق الندية : ٣٦١.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة :٢/ ٩٣٤(ظلم) .

(٤) ينظر: لسان العرب :٦/٢٤٩(عسف). تاج العروس: ٢٤/١٥٧(عسف).

وأمّا التعسّف اصطلاحا : فهو حملُ الكلام على معنى غير واضح ، وهو الطريقُ غيرُ الموصِل للمطلوب ، أو هو الحملُ على غيرِ جادةِ الطريق [١]، وهو ارتكابُ ما لا يجوزُ عند المحققين وإن جَوَّزه البعضُ ، وما لا ضرورةَ فيه ، والأصلُ عدمه. [٢] ويبدو واضحا ما بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي من علاقة وترابط ؛ فالتعسُّف : هو الظلم لِما فيه من مَيلٍ عن القصد والحَمْلُ على غيرِ جادة الصواب ؛ فهو وضعُ الشيء في غيرِ موضعِه ، واخلالٌ بالشروط وخروجٌ على الضوابط والقوانين . [٣]

فخلاصة التعسف :هو الميلُ عن القصد وأخذُ الرأي النحوي بعيدا عما استقرَّ له في الصناعة النحوية أو المعنى . وأهم أسبابه: مخالفةُ السماع والمعنى والصناعة النحوية والأخذُ بالشاذِ والنادر، وقد يكونُ من أسبابِهِ التعصبُ للعقيدة. [٤]

وذكرَ النحويون لـ (مِنْ) معاني كثيرة أشهرُها لـ (ابتداء الغاية). حتى ادعى بعض النحاة أنَّ المعاني الأخرى راجعة إليه [٥] . وتفيد ابتداء الغاية في المكان، وعليه اجماع النحاة لكثرته [٦]، نحو قوله تعالى : ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أسرى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى**﴾ [الاسراء:١] ، واختلف النحاة في إفادتها لابتداء الغاية في الزمان فأجازها الكوفيون[٧]،

---

(١) ينظر: التعريفات :٦٥.

(٢) الكليات :٢٤٥.

(٣) أسرار البلاغة : ٣٩٤.

(٤) ينظر: التعسف في الرأي النحوي : ٢٦٩. ولم يفت الباحث الاشارة إلى التعسف في مسألتنا (محل الدراسة) ينظر:١٩٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب:٤١٩.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٤، ٢٢٦، ومعاني القرآن للفراء:١/ ٤٥٢، معانى القرآن للأخفش:١/ ٣٦٦،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:٢/ ٤٦٩، ومعاني القرآن للنحاس:٣/ ٢٥٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/ ٩٢، والتبيان في إعراب القرآن:٢/ ٦٦٠،وشرح المفصل :٣/ ١١٦،وشرح التسهيل : ٣/ ١٣١، والتذييل والتكميل : ١١/ ١١٧، وحاشية الصبان:٢/٣١٣.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :١/ ٣٠٦، وشرح التسهيل : ٣/ ١٣١، والتذييل والتكميل: ١/ ١١٧.

ووافقهم بعض النحاة من البصريين الأوائل: كالأخفش [١]، والمبرد [٢]، والزجاج [٣]، وابن درستويه (٣٤٧هـ) [٤]، واستشهدوا بعدة شواهد، فمن القرآن ، قوله تعالى :﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى** من **أَوَّلِ يَوْمٍ** أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ **[التوبة:١٠٨]**

ومن الشعر قول النابغة الذبياني : [٥]

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إلى اليوم قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

وقول زهير بن أبي سلمى : [٦]

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ ... أَقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومِن دَهْرِ

وفي حديث الرسول (ﷺ) قوله: " فمُطِرْنا مِن الجُمْعَةِ إِلَى الجُمْعَةِ "[٧] وقد ورد في أقوال العرب ومنه ما نقله الأخفش عن بعض العرب قولهم :" لم أره من يوم كذا يريد به من أول الأيام". [٨]

أما المانعون البصريون فقد تأولوا كل ذلك، ففي قوله تعالى : " من أول يوم " يجوز أن يكون معناها: (من تأسيس أول يوم)، وقد حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه. وقدَّروا قول النابغة الذبياني :

---

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش:١/ ٣٦٦.

(٢) ينظر: المقتضب:٤/ ١٤٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج :٢/ ٤٧٧.

(٤) لم اجد رأيه في كتابه المطبوع : تصحيح الفصيح وشرحه ، ولكن رأيه تناقله النحاة المتأخرون ، انظر مثلا: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي :٢/ ٧٤٩، ومغني اللبيب :٤٢٠، وهمع الهوامع :٢/ ٤٦١.

(٥) ينظر: ديوانه :٤٥.

(٦) ينظر: ديوانه :٥٤ .

(٧) ينظر: صَحيحُ البخاري، بابُ الاستسقاء: ٢/ ٥٠٨.

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٣٦.

" مِنْ أَزْمَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ " أي: (من مُضِيّ أزمان يَوْم حليمة) ، وقول زهير: " من حُجَجٍ " أي (من مرّ حُجَجٍ). [١] وَردَّه السُّهيْلي(٥٨١هـ) بِأَن لا حاجة لهذا التقدير ، فِرَارًا مِنْ دُخُولِ (مِنْ) عَلَى الزّمَانِ ؛ لأن هذا التقدير سيحوجهم إلى تقدير الزمان مرة أخرى وبعدها سيحتاجُ لتقدير مصدر آخر وهكذا، فيعود لما هرب منه في كل مرة ؛ لذا فقد عدَّ هذا التقدير فاسدًا "ولا يفيدُ شيئا" ، واستشهد بآيةٍ أُخرى وحديثٍ نبوي آخر، قائلا : وَمِنْ تَدْخُلُ عَلَى الزّمَانِ وَغَيْرِهِ ومنه قوله تعالى: **﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾** [الرّوم: ٤] وَالْقَبْلُ وَالْبَعْدُ زَمَانان ، وَفِي الْحَدِيثِ النبوي الشريف: [٢] " مَا مِنْ دَابّةٍ إلّا وَهِيَ مُصِيخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينِ تَطْلُعُ الشّمْسُ إلَى أَنْ تَغْرُبَ." [٣]

ونتيجة لتغيّر موقف النحاة المتأخرين من الحديث النبوي الشريف واتخاذه دليلا رئيسا من أدلّة السماع – وعلى وجه الخصوص – بعد أنْ أكثرَ ابنُ مالك من الاستشهاد به، مالَ أكثرُ النحويين والمفسرين إلى تأييد الرأي الكوفي [٤]، ومال بعض النحاة المحدثين أيضا إلى هذا الرأي [٥] ، وقد وصفَ بعض النحويين الموقف البصريّ من مثل المرادي[٦] وابن معصوم بـ (المتعسف)؛ لكثرة أدلة السماع ، واصرارهم تكلف تأويل كل تلك الأدلة. وهو ما أبرزَ لنا دورَ الحديثِ النبوي الشريف في تغيير أحكام بعض النحويين ومواقفهم ، وترجيح كفةٍ على أخرى ، وحسمِ بعضِ مسائل الخلاف .

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي :١/ ٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧. المسألة رقم:٥٤.

(٢) ينظر:شرح سنن ابي داود ج٣: ١٣٣.

(٣) ينظر: الروض الأُنف:٤/ ١٥٦.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٦٦٠ ، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث:٤٠، وشرح التسهيل: ٣/ ١٣٣، والتذييل والتكميل:١١/ ١٢٠، والجنى الداني:٣٠٨، ومغني اللبيب :٤٢٠، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ٢٤٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٦/ ٢٨٧٦، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٣/ ٥٨٩ ، ومن المفسرين :غرائب التفسير وعجائب التأويل :١/ ٤٦٦، والمحرر الوجيز:٣/ ٨٣ ، وتفسير القرطبي : ٨/ ٢٦١، وتفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣/ ٩٧.

(٥) ينظر: النحو الوافي:٤٥٩/٢، ومعاني النحو: ٦٦/٣.

(٦) ينظر: الجنى الداني:٣٠٨.

ولعلّ من المفيد الإشارة إلى أنَّ لأبي علي الفارسي رأيا راجحا ومبكرا في حلِّ هذه المسألة يدل على نباهته ورجاحة عقله وانصافه على الرغم من ميله إلى المذهب البصري ، نقله لنا الشاطبي [١] عن كتابه (التذكرة) يقول فيه : "وينبغي أن يُستقرأَ هذا، فإن أُصيبَ في مواضعَ تكثرُ قُطِعَ على هذا- يعني على دخول (مِنْ) على الزمان- ولم يُحملْ على حذفِ المضافِ، كما تأولَ أصحابُنا قوله تعالى :﴿ **مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ** ﴾ [التوبة: ١٠٨] ."

ونستنتج مما تقدَّم ما يأتي :

١) من أشهر معاني (مِنْ) هو ابتداء الغاية . وقد وردت كثيرا في المكان وعليه اجماع النحويين ، وقليلا لابتداء الغاية في الزمان، فأقرها الكوفيون وقلةٌ من البصريين الأوائل وأنكرها أغلب البصريين.

٢) **انتقدَ ابن معصوم** موقف البصريين الذين عَدُّوا (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان فقط . على الرغم من ورودها لابتداء الغاية في الزمان في القرآن والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من شعر ونثر. وتكلُّف تأويلهم لكل تلك الشواهد ؛ وهو ما دفعه إلى وصف موقفهم بـ **(التعسف)** لأخذهم الناس على غير جادة الصواب واصرارهم على الخطأ .

٣) نلحظ في هذه المسألة **أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف** الذي اعتمده النحويون المتأخرون ؛ لكونه أحد أدلة السماع الأساسية ودوره في ترجيح كفَّةٍ على أُخرى ، وحسم بعض مسائل الخلاف ؛ إذ رجَّح الحديثُ النبوي كفةَ المذهب الكوفي على المذهب البصري في هذه المسالة .

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية:٣/ ٥٩٢.

٢- (أَن) الداخلة على فعل الأمر المسبوقة بـ (الباء) بين المصدرية والتفسيرية .

قال ابن معصوم في الحدائق الندية عند تناوله موضوع (أَنْ) الحرفية :

"وإذا قلتَ : (كتبتُ إليه **بأنْ افعلْ**) بإدخال حرفِ الجرِّ، كانتْ (أن) مصدريّةً ؛ لأنّها معمولةٌ بحرفِ الجرّ ، وجعل أبو حيّان (الباء) زائدةً ، **وهو وهمٌ منه** ؛ فإنّ حروفَ الجرِّ وإن كانت زائدةً لا تدخلُ إلّا على الاسمِ." [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

توسع بعضُ النحاة المتأخرين في عَدِّ أنواع (أنْ) الحرفية حتى عَدَّوها عشرة أنواع [٢]. لكن ما تردد على لسان العرب ، وأجْمَعَ عليه النحاةُ ، واشتهر بين جمهور المتقدمين والمتأخرين منهم، أربعةُ أنواعٍ منها[٣]، وهي :

الأول: (أن) المُفَسِّرةُ: وهي التي يحسنُ استبدالها بـ (أي)، وتسبقها جملَة اسمية أو فعلية تتضمن معنى القَوْل دون حُرُوفه ، نحو: ﴿ **فَأَوْحَيْنَا إلى موسى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ**﴾ [الشعراء:٦٣] ، وتتلوها جملة فعلية أو اسمية كقوله تعالى : ﴿**وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا** ﴾ [الأعراف :٤٣] ، وألَّا تقترن (أنْ) المُفَسرة بحرف الجر فإن اقترنت بحرف الجر كـ(الباء) صارت (أنْ) المصدرية، نَحْو : (كتبت إِلَيْهِ بِأَن افْعَل) لدُخُول الْخَافِض عَلَيْهَا. وذهبَ البصريون إلى أنَّ

---

(١) الحدائق الندية : ٨١٦.

(٢) ذكر ذلك المرادي في كتابيه : الجنى الداني: ٢١٥ -٢٢٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٢٣٧.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه :٤٠٧/١، والأُزهية في علم والحروف : ٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك:١/ ٢٢٣، ورصف المباني في شرح حروف المعاني :١٩٣، والتذييل والتكميل :٣/ ١٤٨ ، والجنى الداني: ٢١٦ ، توضيح المقاصد والمسالك:٣/ ١٢٣٧ ، ومغني اللبيب: ٤٦ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٧٥٦، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٢/ ٢٦٩، و موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١١٩ ، وهمع الهوامع :٢/ ٣٦٠، وحاشية الصبان :١/ ٢٥٥ .

(أنْ المفسرة) هي قسمٌ ثالثٌ بنفسه ؛ وأمّا الكوفيون فنُقلَ عنهم أنّها عندهم المصدريَّة.[١] وهو ما ذهب إليه ابن هشام بقوله : "وَهُوَ عِنْدِي مُتَّجه" [٢].

الثانية : المخففةُ من الثَّقِيلَة : وهي ثلاثيةٌ وضعاً، بخلاف التي قبلها. وهي كأصلها تنصب الاسمَ وترفعُ الخبرَ بعدها خلافًا للكوفيين الذين زَعَمُوا أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئا. إلا أن اسمها منوي (مضمر) لا يظهر إلا عند الضرورة، كقوله تعالى : ﴿ **وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [يونس:١٠] ، وتَقَعُ بعد فعل الْيَقِين أَو مَا نزل مَنْزِلَة اليقين، مثل الأفعال : أيقنت وعلمت، ورأيت في معنى علمت، نَحْو: ﴿ **أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِع إِلَيْهِمْ قَوْلاً** ﴾ [طه: ٨٩] ، و ﴿ **عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى** ﴾ [المزمل :٢٠] و ﴿ **وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ** ﴾ [المائدة : ٧١] فِيمَن رفع تكون [٣]، وَقَول الشاعر جرير[٤]:

زعم الفرزدقُ أنْ سيقتلُ مَرْبَعًا ... أبشرْ بطولِ سلامةٍ يا مربعُ

والشاهد فيه: أنّ (أن) فيه مخفّفة من الثقيلة. [٥]

الثالث: (أنْ) الزائدة . وهي التي تُزاد لتقوية المعنى وتوكيده ، وتطَّرد زيادتها بعد (لمّا)، نحو: ﴿ **فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ** ﴾ [يوسف :٩٦] ، وبين القسم و(لو)، كقول الشاعر[٦]:

---

(١) ينظر: الجنى الداني:٢٢١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٢٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢١٧، ومغني اللبيب: ٤٧.

(٤) ديوان جرير:٢/ ٩١٦.

(٥) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ١٢٤/٨ ، وشرح الشواهد الشعرية:٢/ ٨٦ .

(٦) البيت مجهول القائل وقد ورد بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء:٢/ ٤٤ ، والمقاصد النحويَّة ٤٠٩/٤، وخزانة الأدب ٤/ ١٤١.

أَمَّا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

الشاهد فيه: زيادة (أن) بين (لو) وفعل القسم المحذوف. (١)

الرابع:(أنْ) المصدرية : وهي من الحروف الموصولة الثنائية الوضع ، توصل بالفعل المتصرف، المضارع ، والماضي ، والأمر، نحو: (يعجبني أن يفعل) و **﴿لَوْلَا أَن مَنَّ اللهُ علينا﴾** [القصص:٨٢] ، و(أمرته بأن أفعل). فأما وصلها بالمضارع فمُجْمَعٌ عليه، ولا إشكال فيه. (٢)

وأما وصلها بالماضي فخالف فيه ابنُ طاهر (٥٨٠هـ) (٣) النحاة مدعيًا أن (أن) الموصولة بالماضي ليست هي ذاتها الموصولة بالمضارع؛ لأن (أن) الناصبة تجعل الفعل المضارع خالصًا للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف؛ وهي غير ناصبة؛ لذا لا يُحكم على موضعه بالنصب، كما يُحكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطية (٤)، وقد ذهب مذهبه من النحاة المتأخرين ابن الصبّان . (٥)

وأمّا وصلها بالأمر فقد نصَّ على ذلك سيبويه(٦) ، نحو:(كتبت إليه بأن قم) . وجعله بعضهم قليلاً(٧)، وعندها يجب وصلها بالباء ؛لأن عدم وصلها بالباء يحولها إلى (أن) التفسيرية

---

(١) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢/ ١٧١، المعجم المفصل في شواهد العربية:٥/ ٢٤٤.

(٢) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٢/ ٢٦٩ .

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن أحمد بن طاهر الاشبيلي المعروف بالخِدّب ، وهو لغويٌّ ونحويّ أندلسي ، يعدُّه المؤرخون من رجال المدرسة النحوية في الأندلس، وأشهر تلاميذه ابن خروف الذي فاقت شهرته شهرة معلمه. انظر في ترجمته :الوافي بالوفيات:٢/٨١، ولسان الميزان :٦/٥١٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب :٤/ ١٦٣٧ ، والجنى الداني :٢١٧ ، ومغني اللبيب :٤٣ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٢/٢٧١ .

(٥) ينظر: حاشية الصبان :١/ ٢٥٥.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه : ٣/ ١٢٦.

(٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:١/ ١٧٠.

قال ابن مالك : " (أرسلت إليه بأن افعلْ)، وقُرِنَتْ (أن) بـ (الباء) بعد: أرسَلتُ، لئلا يُوهِمُ تَجردُها من الباء أنَّها التفسيريةُ" [١] ؛ فاقترانُها بحرفِ الجرِّ (مع فعل الأمر) يجعلها مصدريةً ، وتجردُها منه يجعلها تفسيريةً.

أمّا أَبُو حَيَّان فقد أنكر وصلها بالأمر [٢] مستدلا بدليلين ، الأول : إِنَّها إِذا ما قُدّرتْ بِالْمَصْدَرِ فَاتَ معنى الْأَمر، والدليل الثَّانِي أَنَّهُمَا لم يقعا فَاعِلا وَلَا مَفْعُولا في لسان العرب ؛ فلَا يَصحُ (كرهت أَن قُم) وَلَا (أعجبني أَن قُم) كَمَا يَصح ذَلِكَ مَعَ الْمُضَارع ومَعَ الْمَاضِي. وزعم أَن كلَّ ما سُمعَ من ذَلِك فـ(أَن) فِيهِ تفسيرية . أما حكاية سيبويه المتقدمة فقد وجهها ابو حيان بأنَّ عدَّ الباء زائدةً كما زِيدتْ في (... لَا يقْرَأن بالسور) من قول الراعي النميري[٣]:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحمرةٍ ... سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

والشاهد: قوله: (لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ)، حيث زِيدَ حرفُ الجرِّ الـ (باءُ) فِي الْمَفْعُول بِهِ (السُّور)، فالأصلُ (لا يقرأنَ السورَ). [٤] ظنًّا منه وتوهما أنَّ زيادة الباء سيجعل من (أن) تفسيرية لا مصدرية . فتعقَّبهُ ابن هشام منتقدا إياه ، بالقول : **وَهَذَا وهمٌ فَاحش** معللا ذلك ؛ بأنَّ حُرُوفَ الْجَرّ الزَائِدَة أَو غيرُ الزَائِدَة لَا تدخلُ إِلَّا على الِاسْم ، أَو مَا فِي تَأْوِيله . [٥]

ويتبيَّنُ من ذلك أنَّ **النقد النحوي** الذي وجهه ابن معصوم إلى أبي حيان في كتابه الحدائق الندية لا يعود له ، بل هو في حقيقتِهِ **نقدٌ نحويّ** سَبَقَ أن وَجهَهُ ابنُ هشامٍ إلى أبي حيانَ في تلك المسألة .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك:١/ ٢٢٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل :٣/ ١٤٨-١٤٩ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢/ ٧٥٦ .

(٣) ديوانه :١٢٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه:١/ ٤٦١، وخزانة الأدب :٩/ ١٠٧.

(٥) ينظر: مغني اللبيب :٤٥.

ويترتب على ما سبق ما يأتي:

١. عَدَّ بعض النحاة من أنواع (أَنْ) عشرة أنواع ، لكن ما اشتهر منها واتفقوا عليه ، وتردد على لسان العرب كثيرا أربعةُ أنواعٍ منها، هي : الزائدةُ ، والمخففةُ من الثقيلة ، والمُفسِّرةُ ، و(أَنْ) المصدرية .

٢. تُوصَلُ (أَنْ) المصدريَّةُ بالفعل المضارع – على الأصل – بكثرة ، وباتفاق النحاة ، وبالفعل الماضي بقلة ، وبفعل الأمر بندرة ، وقد حكاه سيبويه بقوله :(كتبتُ إِلَيْهِ بِأَن قُم) مشترطا اقتران (أَنْ) بالباء.

٣. أنكر أبو حيان الأندلسي اقترانَ (أَنْ) بحرف الجر الـ(باء) ؛ لندرة وروده على لسان العرب ، ولفواتِ معنى الأمر معه ؛ ووَجَّهَ حكايةَ سيبويه المتقدمة بزيادة حرف الجر الـ (باء) .

٤. تعقَّبَ ابنُ هشامِ الأنصاري أبا حيانَ الأندلسي ، وانتقده، بالقول : "**وَهَذَا وهمٌ فَاحش** " منه ، مفندًا العلةَ التي استند إليها بالقول : أَنَّ حُرُوفَ الْجَرّ الزَائِدَة أَو غيرُ الزَائِدَة لَا تدخلُ إِلَّا على الِاسْم ، أَو مَا فِي تَأْوِيله .

ظاهرُ نصّ ابن معصوم تُؤذن بأنَّ النقد النحوي الذي وجهه إلى أبي حيان الأندلسي يعودُ إليه ، والمتحقق أنَّه ردُّ ابنُ هشامٍ الأنصاري على أبي حيان ، ولكن يُمكن أن يُعَدَّ النقدُ الذي تبنّاه ابنُ معصوم وارتضاه في هذه المسألة مطابقا لتوجهِهِ في النقد النحوي؛ فاختيارُ الرجل قطعةٌ من عقله ، كما قيلَ ؛ وعليه يُمكننا أنْ نعدَّهُ قد وجَّهَ هو الآخر نقدًا نحويا لأبي حيان منتقدا إيّاه بالقول : "**وهو وهمٌ فاحشٌ** ".

٣- التوهمُ والخلطُ بين التعديةِ بـ (الباء) والتعديةِ بسائر حروفِ الجر.

جاء في الحدائق الندية :

من معاني الباء " التَّعديّةُ ، وهي تغييرُ معنى الفعل وجعلِهِ متضمّنا لمعنى التصيير كما في الهمزة والتضعيّف ، وهذا المعنى ممّا انفردتْ به عن سائر حروفِ الجرّ ، وتُطلقُ التعديةُ على معنى آخر ، وهو إيصالُ معنى الفعل إلى معمولِهِ بواسطة حرفِ الجرّ ، وهي بهذا المعنى متحقّقةٌ في جميعِ موارِدِ حروف الجرّ ، وذهب ذلك [التفريقُ] على بعضِ مَنْ عاصَرَنا ، ففسَّرَ التعديةَ في هذا المقام بهذا المعنى الثاني ، **وهو وهمٌ منه .**

قال ابنُ هشام : وتُسمّى(باءُ) النقلِ أيضا ، وهي المعاقبةُ للهمزة في تصييرِ الفاعل مفعولا ، وأكثرُ ما تُعدّي الفعلَ القاصرَ ، تقول في(ذهب زيدٌ): ذهبتُ بزيدٍ وأذهبتُهُ ومنه : **﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾** [البقرة / ١٧] ، وقرئ [(١)] " أذهَبَ اللهُ بنورِهم "[(٢)] ، وقول المبرّد والسهيليّ: " إن بين التعديتين فرقا" مردودٌ بالآية. ومن وُرودِها مع المتعدّي **﴿دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾** [البقرة / ٢٥١] ، وصككتُ الحجرَ بالحجرِ، والأصلُ دفعُ بعضِ الناسِ بعضا ، وصكّ الحجرُ الحجرَ." [(٣)].

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

تقسَّم الأفعال من حيث التّعدّي على نوعين :

---

(١) هي قراءة اليماني، وهو: محمد بن عبد الرحمن بن السميفع–بفتح السين– أبو عبد الله اليماني، له اختيار في القراءة يُنسب إليه شَذَّ فيه، قرأ على أبي حيوة شريح بن يزيد عن ابي البرهسم، وقيل: إنه قرأ على نافع وطاوس بن كيسان عن ابن عباس. وقرأ عليه إسماعيل بن مسلم الملكي. ينظر: طبقات القراء لابن الجزري: ١٤٣/٢، والكشاف: ١/ ٧٤، وتفسير الرازي: ٢/ ٣١٤، والبحر المحيط : ١٣٠/١، ومعجم القراءات ٥٣/١ .

(٢) كذا وردت والصحيح : (أذهَبَ اللهُ نورَهم) المغني : ١٣٨، والحدائق الندية تحـ :حسين خاتمي :٥٩٥ .

(٣) الحدائق الندِيَّة ، تحـ :ابو الفضل سجادي : ٣٦٩-٣٧٠.

الأفعال المتعدية : وهي التي تصل إلى معمولها بنفسها مثل: أكرمتُ الغلامَ، والأفعال اللازمة : وهي التي لاتصل إلى معمولها إلا بواسطة حروف الجر ، نَحْو قَوْلك: مَرَرْتُ بزيدٍ . [١] وحروف الجر هذه إنما دخلت الاسمَ للتعدية، بإيصال معنى الفعل إلى الاسم؛ لأنّ الافعال قبلها لا تصلُ إلى الاسماء بنفسها؛ لضُعفِها عُرْفًا واستعمالًا، فوجبَ تقويتُها بالحروف الجارّة، فيكون مجرورا لفظا منصوبا محلا على أنّه مفعولا به ، ولذا جازَ فيما عُطف عليه وجهان: الجرُّ والنصبُ، نحوُ قولك: "مررت بزيد وعمرو، وعمرًا"، فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع. [٢] ويُسمَّى الفعل اللازم قاصرا أيضا؛ لقصوره على الفاعل، وغير واقع، وغير مجاوِز [٣].

وأمّا التَّعْدِيَةُ فتأتي بمعنيين رئيسين :

الأول : تعدية الأفعال اللازمة أو القاصرة وايصالها لمعمولاتها من الأسماء بحروف الجر وهذه التعدية تشمل كلَّ حروف الجر وأطلق عليها الزمخشري(٥٣٨هـ) "التعدية بالحرف " [٤] وأسماها صاحبُ الكليات " التعدية النحوية "[٥] وذكر العكبري :

إنَّ حروف الْجَرّ اختصت بالأسماء ؛ لَان الْغَرَض مِنْهَا إِيصَال الْفِعْل الْقَاصِر عَن الْوُصُول إلى مَا يَقْتَضِيهِ ، وَالْفِعْل لَا يقتضى إِلَّا الاسمَ؛ فَصَارَ الْحَرْفُ وصلَةً بَين الْفِعْل وَمَا يتَعَدَّى إليه. وأداةً لتعدي الأفعال القاصرة ؛[٦] فحرف الجر أصبح الوصلة التي تُوصِلُ تلك الأفعال القاصرة إلى

(١) ينظر: اللمع في العربية :٥١.
(٢) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ٢٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب :٤٧/١ .
(٣) ينظر:شرح الأشموني على الألفية: ٨٩/٢ .
(٤) الكشاف للزمخشري : ١/ ٧٦.
(٥) الكليات: لأبي البقاء الكفوي : ٣١٢ .
(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب :٤٧/١ .

معمولاتها من الأسماء ؛ لضعفها عن الوصول إليها بنفسها ؛ فهو أداة لتعدية تلك الأفعال ، وهذه التعدية تشمل كل حروف الجر، وتختصُ بالأفعال اللازمة فقط .

وأمّا التَّعْدِيَةُ الثانية : فهي التعدية التي تحصل للأفعال الثلاثية المزيدة بالهمزة في أولها أو بتضعيف عين فعلها ،على وزن (أفعَلتُ ، وفعَّلتُ) وهذا التغيير الصرفي في بنية الفعل يُحدِثُ تغيّرا في معنى الفعل ليتضمن معنى التصيير، فيُصيّرُ الفاعلَ مفعولا ، وأكثر ما تُعدَّى الأفعالُ اللازمةُ القاصرة ، وتردُ قليلا في الأفعال المتعدية[١] ، ومثالها – كما ذكر ابن يعيش – خرَج وأخرجتُ وخرَّجتُ ، وقعد وأقعدَ وقعّد ، وجلس وأجلستُ ، وفرح وفرَّح ، فنقول :قعد زيدٌ ، وأقعدتُ زيدا، وقعَّدتُ زيدا ، فالتضعيف في عين الفعل أضفى على الفعل معنى التصيير الذي جعل الفاعل مفعولا، بمعنى: حَمَلتُهُ على ذلك وجعلتُهُ يفعله؛ ولذلك صار متعديًا بعد أن لم يكن كذلك.[٢] وهو تغييرٌ في بنية الفعل لحقهُ تغييرٌ في معناه ، وأطلق عليه صاحب الكليات " (التعدية الصرفية) " [٣]، ومن هنا جاء نقد ابن معصوم واعتراضه على بعض معاصريه ممَّن لا يميزُ بين التعديتين ؛ لأن الأولى تعدية تحصل للأفعال اللازمة حصرا ، تقوم بها حروف الجر، فتوصل معاني أفعالها القاصرات إلى معمولاتها من الأسماء ؛ فتؤدي فيها حروف الجر دور الوسيط بين أفعال قاصرة عن بلوغ معمولاتها بنفسها فتبلغها اياها .

وأمّا التعديةُ الثانية (الصرفية) فنتجت عن تغيير في صيغة الفعل الثلاثي بزيادة همزة في أوله أو تضعيّف عين الفعل؛ فينتج عنه تغييرٌ في معناه يجعلُ الفاعلَ مفعولا ، وهي تطال الأفعال اللازمة كثيرا والمتعدية قليلا ؛ وهذه الفروق بين التعديتين دفعت ابن معصوم لأن **ينتقدَ** بعضَ معاصريه ممن لا يفرق بين التعديتين بالقول **(وهو وهمٌ منهُ)** ، وقد أَلحقَ جمهورُ النحاة باء

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٥٥، باب: (أفعلت وفعَّلت)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي :٤٣٦/٤ ، ومغني اللبيب : ١٣٨.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣٠٠/٤ .
(٣) الكليات: لأبي البقاء الكفوي : ٣١٢ .

(التعدية) بالفعل المزيد بالهمزة (أفعلتُ) زاعمين أنهما بالمعنى نفسه ، فنحو : ذهبتُ بزيدٍ ، هي ذاتُها : أذهبتُ زيدا ، وأذهبتُهُ . قال ابن هشام :

" باءُ التَّعْدِيَة : وَتسَمى بَاءُ النَّقْلِ أَيْضا وَهِي المعاقبةُ للهمزةِ فِي تصييرِ الْفَاعِل مَفْعُولا وَأَكْثر مَا تعدِّي الْفِعْلَ الْقَاصِرَ، تَقولُ فِي ذهب زيدٌ : ذهبتُ بزيدٍ وأذهبتُهُ ، وَمِنْه : **﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾** [البقرة / ١٧] وقرئ (أذهب الله نورَهم) واستدل بهذه القراءة على أنَّ المعنيين واحد. " [١]

بمعنى أنْ لا فرق بين تعديتهما بالهمزة أو بالباء، وهذا رأي الجمهور، وفرَّق بينهما المبرِّد كما تقدَّم ،ولم أجد رأيه في أشهر كتبه –المقتضب والكامل في اللغة والأدب – غيرَ أنَّ النحاة قد أكدوا ذلك نقلا عنه [٢]، ووافقه السهيلي . [٣]

فمعنى "ذهب به" عندهما: صاحَبَهُ في الذهاب، و"أذهَبَهُ" حَمَلَهُ على الذهاب، أو صيَّرهُ ذاهبا،

وتبعهم من المحدثين الطاهر بن عاشور[٤].

---

(١) مغني اللبيب ١٣٨/١، وانظر: الجنى الداني :٣٨ .

(٢) يُنظر: إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي: **٤٨٢/١**، والكشاف ١/ ٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٩، شرح المفصل: ٤/ ٢٩٩، المقاصد الشافية للشاطبي ٦٣٠/٣ .

(٣) ينظر: الروض الأنف :٣/ ٤١٣.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٣١٠/١، و ٢٢/ ٩.

ويظهر مما تقدم :

١) هناك نوعان من التَّعديَّة :

أ- تعدية الأفعال اللازمة إلى معمولاتها بحروف الجر، وتشمل حروف الجر جميعا، وسمَّاها الزمخشري"التعدية بالحرف "، وسمّاها أبو البقاء الكفوي "التعدية النحوية".

ب- التعدية الصرفية : كما أطلق عليها أبو البقاء الكفوي، وتتعدّى فيها الأفعال المزيدة بالهمزة في أولها أو التّضعيف في عين الفعل (أفعلتُ وفعَّلتُ)، وأُلحقت بها باء التعدية أو النقل ، وشُبِّهتْ بالهمزة ولهما المعنى نفسه على مذهب الجمهور .

٢) رفض المبرّد والسهيلي من القدامى والطاهر بن عاشور من المحدثين التسوية في المعنى بين التعدية بالباء و(أفعلتُ)، مرجحين أن التعديّة بالباء تحملُ معها معنى المصاحبة بين الفاعل والمفعول .

٣) **انتقد ابن معصوم** بعضا من معاصريه ممن لم يفرّق بين التعدية بالباء والتعدية بحروف الجر بالقول : **(وهو وهمٌ منهُ)** .

٤) **نبَّه ابن معصوم** إلى أنَّ هناك نوعين للتعدية وضرورة التفريق بينهما .

الفصل الرابع

نقده النحوي في الحدود ومسائل متفرقة

المبحث الأول : نقده النحوي في الحدود .

المبحث الثاني : نقده النحوي في مسائل متفرقة

المبحث الأول

نقده النحوي في الحدود

قبل أنْ ندخل في بحث النقد النحوي عند ابن معصوم في مسائل الحدود ، لابدَّ لنا من كلمة ، نُبيّنُ فيها الحدَّ في الاصطلاح وشروطه ومكانته في الحدائق الندِيَّة .

الحدُّ في الاصطلاحِ:

يسمِّي النحاة الحدَّ أحياناً (تعريفاً)، وهما في عرف النحاة والأصوليين والفقهاء اسمان لمسمى واحدٍ.(١) وهو قولٌ وجيزٌ يستغرقُ المحدودَ، ويحيط به،" (٢) فيُميِّزُه عمَّا عداهُ، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً.(٣)

والحدَّ أحد الآثار الواضحة التي تركها المنطق في مباحث النحو العربي ، وقد ظهر جليا في القرنين الرابع والخامس للهجرة والقرون اللاحقة؛ فكانت الحدودُ والتعريفات تتصدر الأبواب، وتتقدّم الموضوعات، لنجدها على رأس المسائل النحوية ؛ ليميزوا بهذه الألفاظ بين مضامين المحدودات ومضامين الموضوعات الأخرى. (٤)

---

(١) ينظر: الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار. دراسة ومعجم ، زاهدة عبد الله العبيدي، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٩٩٦م:٢٤.

(٢) الحلل في اصلاح الخلل: ٦٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو:٤٩.

(٤) ينظر: الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار:٢٤-٢٥.

وللحدّ شروطٌ وضعها النحويون ومن أهمها: [١]

١. **أن يكون الحدُّ جامعا مانعا:** فيمنع أن يدخل في المحدود شيءٌ ليس منه، أو يخرج منه شيءٌ هو منه.

٢. **تضمنه الجنس والفصل:** أي أن يكون الحدّ مركباً من جنس الشيء الذي يتشارك فيه مع غيره، ومن فصوله التي تميّزه من كلِّ ما يقع تحت ذلك الجنس .

٣. **ضرورة توفر الاطّراد والانعكاس فيه:** اللذان يمنعان المحدود من الخروج عن الحدّ، ويمنعان دخول غيره فيه.

٤. **اختيار أوضح الألفاظ في التعبير عن الحدود .**

وقد أولى ابن معصوم الحدودَ عنايةً خاصة فاقت عناية البهائي نفسه في هذا المجال[٢] ؛ فقد أولع ابن معصوم بها ولعاً شديداً ، حتى إنّه لم يدع باباً ولا مسألةً من مسائل النحو الرئيسة لم يحدّها البهائي إلا وقدّم لها حداً أو حدّين منسجماً في ذلك مع ما تمليه عليه قواعد المنطق من ذكر الجنس والفصل. وتجلت عنايته من خلال شرحه حدود البهائي وإيضاحها ومناقشتها متوخيا الدقة والشمول في كل ما يورد من حدود، ولم يقف المدني عند الحدود النحوية أحيانا بل تعدّاها إلى ذكر حدود بعض الأبواب الصرفية والمصطلحات العروضية. [٣] وسنسلط الضوء على بعض نقوده في مسائل الحدود، نذكر منها :

---

(١) ينظر: الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار: ١٧-٢٤.

(٢) ينظر: الحدائق الندية ،على سبيل المثال حدّ المفرد: ٥٥ ، والمركَّب :٥٦، والكلام : ٥٩، والحرف :٧٥، والبناء: ١١٣، والخبر: ١١٥، والمثنى: ١٢٥، والإضافة : ٣٣٥، والنسق: ٥٢٤، والبدل: ٥٥٧... وغيرها .

(٣) ينظر: الفرائد البهية ، رسالة ماجستير، نجلاء حميد مجيد:٣٥، والفوائد الصمدية والتهذيب/ المقدمة:٤٦ .

١- نقدُهُ النحوي في حدِّ الإعراب .

قال الشيخ البهائي :

" الإعرابُ أثرٌ يجلبُهُ العاملُ **في آخر الكلمةِ**، لفظا أو تقديرا . وأنواعُهُ : رفعٌ ، ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ."[١]

وحدَّ ابن معصوم الإعراب بقوله :

" وهو ما أثَّرَ في آخرِ الكلمة أثرا ، له تَعلّقٌ بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل ، كحركة النقلِ والإتّباعِ والحكايةِ والتقاءِ الساكنين." [٢]. وقد فصَّل ابن معصوم حدَّ الشيخ البهائي للإعراب معترضا على مكان الأثر الإعرابي ناقدًا إيَّاه، لأنَّ البهائي قد قصره على نهاية الكلمة إذ قال :" **في آخر الكلمةِ**" فقال ابن معصوم **معترضا** وموضحا **أنَّ هناك حالات عديدة لا يردُ فيها الأثر الإعرابي في نهاية الكلمة** ، بل قد يكون في وسطها أو في جزئها الأول أو ما بعد نهايتها ؛ وبذلك يكون الحدّ قاصرا وغير شامل، فقال:

(والمراد به [بالآخِرِ] ما كان حقيقةً كـ(دال) زيد ، أو منزّلا منزلته كدال (يد) ، وكذا الأفعال الخمسة ، فإنّ علامات الإعراب فيها النون وحذفها ، وليست[النون] آخر الكلمة ، ولا متّصلة بالآخر ، بل بالضمير الذّى هو فاعل ، وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة ، فإنّ الإعراب فيهما في جزء أوّل الكلمة .) [٣]، وعَدَّ ابنُ معصوم حدَّ الشيخ البهائي غيرَ شاملٍ للكلمات المتقدمة التي لا يظهرُ فيها الأثر الإعرابي في آخر الكلمة ؛ مما يُعدُّ خرقا له، ولا تدخلُ فيه إلا بالعناية ،على حدّ تعبيره ؛ إذ قال:

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب:٨٤، والحدائق الندية :١٠٧.

(٢) الحدائق الندية : ١٠٨.

(٣) ينظر: م. ن:١٠٨.

" كذلك **ولا يَخفى أنّ إدخال ذلك كلّه إنّما هو بالعناية** ، وإلا **فالحدُّ غيرُ شاملٍ** له ؛ فالأحسنُ أن يُقال : (في الآخِر ، وما يَنزِل منزلته) ، أو (في الآخِر حقيقةً أو مجازا). " [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

اختلف النحويون حول الإعراب فيما إذا كان لفظيا أو معنويا ، فعلى مذهب البصريين هو لفظي : وهو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ، يجلبُهُ العاملُ **في آخرِ الكلمة.** وعليه فالضمة والفتحة والكسرة والسكون هي الإعرابُ في عرف البصريين ، ومعنوي على مذهب الكوفيين، وهو: تغييرُ **أواخرِ الكَلِم** لفظا أو تقديرا ؛ لاختلافِ العوامل الداخلة عليها.[٢] وعليه فالإعراب هو التغيير من الوقف قبل التركيب الى الإعراب عند الإدراج بتأثير العوامل. وما هذه الحركات إلا دلائلٌ على ذلك التغيير؛ فالحركاتُ نفسها هي الإعراب عند البصريين، وعند الكوفيين دلائلٌ على حصول ذلك التغيير. [٣]

وبذلك نلحظ اجماع النحويين على أنّ الأثر الإعرابي وموضع التغيير يكون في(**آخر الكلمة المعربة)**[٤]

إلّا أنَّ الأمرَ قد اختلف قليلا مع بعض النحاة المتأخرين ؛ فأضافوا الى جملة (آخر الكلمة): (وما نزل منزلته) بدءا بالسيوطي(٩١١هـ) [٥] والحنبلي (١٠٣٣هـ) [٦] وأبي البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ) [٧] . وقد اعتمد الشيخ البهائي(١٠٣٠هـ) في تعريفه للإعراب حَدَّ النحاة

---

(١)الحدائق النديَّة:١٠٩.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل :١/ ١١٥، وشرح شذور الذهب للجوجري:١/ ١٧٠ .

(٣) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية:٨٧.

(٤) ينظر حدّ الإعراب في: شرح كتاب سيبويه :١/ ١٤٧، والإيضاح العضدي:١١، وأسرار العربية:٤٥، والكافية في علم النحو:١١، والتعريفات : ٣١، والحدود في علم النحو:٤٤٩.

(٥) ينظر: همع الهوامع :٤٣/١ .

(٦) ينظر: دليل الطالبين لكلام النحويين: ١٨.

(٧) ينظر: الكليات:١٤٣.

القدماء ولم يلتفت لتعريف السيوطي وإضافته؛ مما حدا بابن معصوم إلى أن ينتقد الحدَّ الذي اعتمده البهائي وعدَّهُ قاصرا؛ لكونه غير شامل وغير جامع ؛ لوجود عدد من الكلمات التي يظهر الأثر الإعرابي عليها في غير آخر الكلمة. كالكلمات التي ترد ثنائية وهي في الأصل ثلاثية محذوفة اللام كـ (دم ، يد، أب، أخ) ؛ فأصلها (يَدْيٌ، ودَمْي، وأبو ، وأخو) حُذفت لامها [١] ، وتظهر حركاتها الإعرابية على عين الكلمة ، وعينُ الكلمة ليس آخرها إلّا أن يكون مجازا . وهناك كلماتٌ مركبةٌ من جزأين كـ (اثنا عشر، واثنتا عشر) والعلامات الإعرابية تظهر في الجزء الأول من الكلمة، وهو ليس آخرها ، وكذلك الأفعال الخمسة فهي من الكلمات التي لا تظهر فيها علامات الإعراب على آخر الكلمة بل ما بعد الآخر؛ مما حدا بابن معصوم لأن يعدَّ الحدَّ السابق الذي اعتمده الشيخ البهائي حدًّا قاصرا لا يشملُ الكلمات السابقة إلّا بالعناية ، مقترحا إضافة جملة (آخر الكلمة وما نزل منزلته) أو (آخر الكلمة حقيقةً أو مجازا) ؛ لتلافي ذلك القصور وليصبح الحدُّ شاملا مانعا.

نستنتج مما سبق الآتي :

١) أجمع النحويون المتقدمون والمتأخرون على أن الإعراب تغييرٌ أو أثرٌ يظهر مكانه على **آخر الكلمة** المعربة ، وأضاف السيوطي وبعض النحاة من بعده جملة : (آخر الكلمة وما ينزل منزلته) ليشمل الحدُّ كلماتٍ يظهرُ أثرها الإعرابي ليس في آخر الكلمة .

٢) اعتمد الشيخ البهائي(١٠٣٠هـ) في تعريفه للإعراب تعريفات النحاة السابقين للسيوطي، ولم يلتفت لما أورده السيوطي(٩١١هـ) على ذلك التعريف، ولم يذكره.

٣) **اعتمد** ابن معصوم حدَّ النحاة المتأخرين بإضافة جملة (آخر الكلمة وما نزل منزلته) ، **وانتقد الحدَّ** الذي اعتمده الشيخ البهائي وعدَّهُ قاصرا غير شامل ؛ لوجود عدد من الكلمات

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف:١٠١.

التي ترد في العربية ويكون مكان الأثر الإعرابي فيها ليس في آخر الكلمة؛ لذا فقد **عَدَّ الحدَّ السابق قاصرا وغير شامل، ولا يمكن عدَّه جامعا إلّا بالعناية** . مقترحا إضافة جملة : (آخر الكلمة وما نزل منزلته) أو (آخر الكلمة حقيقةً أو مجازا) ؛ ليصبح الحدّ جامعا مانعا، وهذا ما يؤيده الباحث .

٢- نقدُهُ في حدِّ اسم الفاعل .

قال الشيخ البهائي :

" اسم الفاعل: ما دَلَّ على حَدَثٍ ، وفاعله على معنى الحدوث . " [١]

وقد فصَّل ابن معصوم في حدِّ الشيخ البهائي موضِّحا إياه بالقول: [٢]

" «ما» أي اسم ، فلا يشتملُ الفعل لما مرَّ " دلّ على حدثٍ ، وفاعله على معنى الحدوث " فالدّالُّ على الحدث بمنزلة الجنس يشتملُ جميعَ الأوصاف ، وخرج بذكر فاعله اسمُ المفعول ، فإنّه إنّما يدلُّ على مفعوله لا على فاعله ، وبقوله : (على معنى الحدوث)، اسم التفضيل والصفة المشبّهة ؛ فإنّهما **يدلّان على معنى الثبوت لا الحدوث** ، كذا قال غيرُ واحد. " [٣]

وفي تنبيهاته بيَّنَ معنى الحدوث، فقال:

" المراد عندهم بالحدوث **عدمُ استمرار الحدث للذّات بعد ما حدث لها**، وبالثبوت ما يقابله ، لا ما يكونُ مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاحُ المتكلّمين ، ويقابله القدمُ ، قاله بعضُ المحقّقين. [٤]

وعقَّب بأنَّه قد قيلَ بأنَّ : "هذا الحدُّ منقوضٌ ، بنحو : (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرٍّ) ؛ ممّا يدلُّ على الدوام والثبوت ، مع أنَّ كلّا منها اسمُ فاعل ، وليس على معنى الحدوث ، وأجاب

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب :١٤٢.

(٢) الحدائق الندية :٥٨٤ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٧٠، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٢/ ٨٧٥ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد :٣/ ١٧٤ ، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم:٨٧ ، والتوقيف على مهمات التعاريف:٥١.

(٤) الحدائق الندية :٥٨٥ .

عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية: [١] بأنّها تدلُّ على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار" لكنَّ إجابة القاضي شهاب الدين لم تكن مقنعة لابن معصوم ، ورأى أنَّ فيها نظرًا؛ لأنَّهُ فسَّر الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح النحويين ؛ فعَّقب عليها ابن معصوم منتقدا ومعترضا ، فقال ": **وفيه نظرٌ**، يظهرُ من تفسير الحدوث المتقدِّم ذكرُه ، فإنّه ظاهرٌ على معنى الحدوثِ باصطلاح المتكلّمين لا باصطلاح النّحويّين." وقال: **ناقدا ومصححا: " ولعلَّ الأظهرُ في الجواب أن يقال : إنّ الثبوتَ والدوام في نحو ذلك مدلولُ المادّة لا الصيغة .** " [٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

حدَّ النحويون اسم الفاعل على أنَّه " : ما اشتُقَّ من فعلٍ لمَنْ قام به **على معنى الحدوث** " [٣]

وقولنا: على معنى الحدوث، يخرج الصفة المشبَّهة فإنها تدل على الثبوت ، [٤] ويُعَدُّ الفارق المهم بين اسم الفاعل والصفة المشبهة؛ فاسم الفاعل يدلَّ على الحدوث والتجدد، والصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوام والاستمرار.

وقيل :" ما دلَّ على حدثٍ، وفاعله جاريًا مجرى الفعل **في إفادة الحدوث**، والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال " [٥]، وتابعه غير واحدٍ من النحاة . [٦]

---

(١) شهاب الدين: أحمد بن عمر الهندي المتوفى سنة (٨٤٩ هـ) من شرّاح الكافية ، وعلى شرحه حاشية لـ ميان الله داد الجانبوري. كشف الظنون : ٢ / ١٣٧٠.

(٢) الحدائق الندية :٥٨٥ .

(٣) الكافية في علم النحو:٤٠.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٥٢٩/٢.

(٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٣٠١.

(٦) ينظر: أوضح المسالك:٣/ ١٨١، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم:٨٧ ، وشرح كتاب الحدود في النحو:١٨٦، والتوقيف على مهمات التعاريف:٥١ ، والكليات:٨٨ ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:١/ ١٩٣.

ونلاحظ أنَّ حدود اسم الفاعل عند النحويين تكاد تُجمع على أنَّ اسم الفاعل **دالٌ على الحدوث** بخلاف الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والاستمرار ، وهو ما يميز اسم الفاعل عن سائر المشتقات .

وتمتاز اللغة العربية من غيرها من اللغات باجتماع الفاظِها في مجموعات ، وتشتركُ مفرداتُ كلِّ مجموعةٍ منها بثلاثة حروفٍ وتتشارك في معنى عام ، ثم تنفردُ كلُّ كلمةٍ من المجموعة وتتميزُ عن قريباتها في النسب بصيغتها أو مبناها وبمعنى خاصٍ بها ناشئٌ عن اختلاف صيغتها .[١]

فالمشتقات عموما ومنها اسمُ الفاعل يحمل معنيين مندمجين في ذاته يمنحانه المعنى النهائي ، معنًى رئيس متأتٍ من مادة الكلمة أو دلالتها المعجمية، والآخرُ ثانوي متأتٍ من دلالة صيغته أو دلالة مبناه ، ومنه يحصلُ اسم الفاعل على صفة الحدوث والتجدد الملازمة والمميزة له، على خلاف الصفة المشبهة الدَّالةِ على الثبوت والاستمرار، قال الشاطبي: " إنّ الكلمة [المشتقة] لها دلالتان : دلالةُ مادةٍ ، ودلالةُ صيغةٍ . إلا **أنّ دلالة الصيغة مبنيةٌ على دلالة المادة فهي الأصل لدلالة الصيغة،** فالاشتقاق يردّ الكلمة إلى أصلها وهي المادةُ الدالة التي هي: (الفاء والعين واللام) ، وبارتباط الدلالتين يحصل تمام المعنى." [٢] ومن المعلوم أنَّ صيغة اسم الفاعل هي التي تضفي عليه الدلالة على الحدوث لا دلالته المعجمية كما تقدم في حدِّه. **لكنَّ بعض النحاة عَدّواَ حدَّ اسم الفاعل الدّال على الحدوث منقوضا بالكلمات الدالة على اسم الفاعل،** نحو : (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرٍ) التي تبدو دالةً على الثبوت والاستمرار ، لكن ما حصل مع هذه الكلمات انّ صفة الثبوت والدوام فيها متأتية من دلالتها المعجمية لا من دلالة صيغة اسم الفاعل (كما يرى ابن معصوم) ؛ لأنَّ الدلالة المعجمية هي الدلالة الرئيسة فقد طغت

(١) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك : ٧٠-٧١.

(٢) المقاصد الشافية:٨/ ٤٥٠ ، وينظر: الكليات:١٠٨١.

على دلالة الصيغة ؛ " لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة،" [١]وبدا المعنى العام للكلمة دالا على الثبوت والاستمرار؛ وهذا ما أدّى الى الخلط واللبس عند بعض النحويين ظنا منهُم أنَّ حدَّ اسم الفاعل الذي ينصُّ في دلالته على الحدوث منقوضٌ بهذه الكلمات التي توحي دلالتها على الثبوت والاستمرار، وهي على صيغة اسم الفاعل ، وقد انتقد ابن معصوم ذلك وعَدَّ أنَّ دلالتها المعجمية هي التي أكسبتها صفة الثبوت واللزوم لا دلالة صيغة اسم الفاعل فيها ؛ لكونها الدلالة الرئيسة والطاغية ؛ **من هنا كان ابن معصوم مصيبا في اعتراضه و تحليله ، دقيقا في نقده وتصويبه للمسألة** – وفي رأيي المتواضع– أرى أنَّ ثمَّةَ تضاربا حصل داخل هذه الكلمات:(خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرٍ) بين دلالتين متضادتين، إحداهما: دلالة معجمية رئيسة دلّتْ على الثبوت والاستمرار من جهة، وأُخرى دلالة فرعية لصيغتها دلّتْ على الحدوث ، وقد غلبت –على ما يبدو– فيها دلالتها المعجمية وطغت على الكلمة لقوة الدلالة المعجمية ولكونها الدلالة الرئيسة؛ فظهر المعنى العام للكلمة وكأنها تدلُّ على الثبوت والاستمرار. والله أعلم.

نستنتج مما سبق :

١) أجمع النحويون في حَدِّهم لاسم الفاعل على (دلالته على الحدوث) على خلاف الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والاستمرار.

٢) عَدَّ بعض النحاة حدَّ اسم الفاعل منقوضا ببعض الكلمات التي جاءت على صيغة اسم الفاعل وهي تدّل على الثبوت والاستمرار، مثل: (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرٍ) .

٣) أجابهم القاضي شهاب الدين أن هذه الكلمات تدلُّ على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار" غير أنَّ ابن معصوم رأى **أنَّ في إجابته نظرًا؛ لأنَّهُ فسَّر الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح النحويين .**

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٣/ ١٧٤ .

٤) وأجابَ ابن معصوم بأنَّ **دلالة تلك الكلمات على الثبوت والاستمرار متأتٍ من دلالتها المعجمية الرئيسة التي غلبت على دلالة الصيغة الفرعية ؛ وأن حدّ اسم الفاعل غير منقوض بهذه الكلمات.**

٥) يرى الباحث أن الكلمات : (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرّ) حصل فيها تناقض بين دلالتين، إحداهما دلالةٌ معجمية رئيسة تدلُّ على الثبوت والاستمرار، ودلالة صيغة فرعية وثانوية ، تدلُّ على الحدوث، فغلبت وظهرت على الكلمات الدلالة المعجمية الرئيسة ، وإنَّ تلك الكلمات غير ناقضة لحدّ اسم الفاعل كما يرى ابن معصوم .

٣. نقدُه في حدِّ المفعول المطلق:

قال الشيخ البهائي:

" **المفعول المطلق : وهو مصدرٌ يؤكّدُ عاملَهُ أو يبيّنُ نوعَهُ أو عددَهُ ، نحو : ضربتُ ضربا ، أو ضربَ الأميرِ ، أو ضربتين** ." [١]

وبعد ان فصَّل ابن معصوم القول في شرح وتبيان الحدّ، قال معقبا ومنتقدا وموضحا ما يدخل فيه من غير المفعول المطلق فيفسده :

"... نعم ، **يَردُ عليه الخبر** في نحو : ضربُك ضربتان ، وضربُك ضربٌ أليمُ ، فإنّه مبيّنٌ للعدد في الأوّل ، وللنوع في الثاني ، أو صفةٌ بأليم ، **فهو**[أي الحدُّ] **منقوضٌ به ، وكذا الحالُ الموكّدةُ لعاملها** ، إذا كانت مصدرا ، نحو : ﴿**وَلَّى مُدْبِرًا** ﴾ [النمل: ١٠]، **فلو قال : وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابنُ هشامٍ في الأوضح** [٢] **لَسَلِمَ من ذلك.**" [٣]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

جاءت تسمية المفعول المطلق ؛ لأنّه مُطْلَقٌ من القيود، بخلاف غيره من المفعولات الأخرى، المقيّدةٌ بحروف الجر،[٤] وتسميةُ كلٍّ منها مفعولا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به، أو وقوعه فيه، أو لأجله، أو معه؛ لذا فقد احتاجت في حمل المفعول عليها إلى تقييدها بحرف الجر،

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب : ١٠٥-١٠٦.
(٢) ينظر: أوضح المسالك :٢/ ١٨١.
(٣) الحدائق النديَّة:٢٧٧-٢٧٨.
(٤) ينظر: معاني النحو:١٤٩/٢.

ولمَّا خُصَّت هذه بالتقييد خُصَّ ذلك بالإطلاق [١] ؛ ولذلك قدَّمهُ الزَّمَخشَريّ وَابْنُ الْحَاجِب [٢]على غَيره من مفعولات؛ لأنَّهُ المَفعُول الحقيقي من بين المفعولات.[٣]

وقد اختلفت تعبيرات النحويين في حدِّهم للمفعول المطلق غير إنَّهم شِبْه متفقين على أنَّه (اسمٌ أو مصدرٌ أو فضلة تؤكِّدُ عاملها أو تبيّنُ نوعه أو عدده) فقد عرّفه أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) بأنه: " الذي لم يقيَّد بشيءٍ من حروف الجر ، وهو أسماء الأحداث " [٤] ، وقيل : " هو اسمُ ما فعلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه. ويكونُ للتّأكيدِ، والنّوعِ ، والعدد." [٥]

أمّا ابن الناظم**(ت ٦٨٦ هـ)** فقد زاد عليه شرط ألَّا يكون خبرا من مصدرٍ ، فقال : " المفعولُ المطلقُ: **ما ليس خبرًا** من مصدرٍ، مفيد توكِّيدَ عاملِه، أو بيانَ نوعِه، أو عدده." [٦] وتبعه على ذلك الصبان. [٧]

أمَّا ابن هشام (ت ٧٦١هـ) فقد اشترط في كتابه (أوضح المسالك) ألَّا يكون المفعول المطلق خبرا أو حالا ، فقال: بأنَّه " اسمٌ يؤكِّد عاملَهُ، أو يبيِّنُ نوعَه، أو عددَه ، **وليس خبرا ولا حالا.**" [٨]كقولنا: علمُك علمٌ نافعٌ " ولا حالًا ، نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ وتبعه على ذلك عدد من النحاة المتأخرين والمحدثين . [٩] وعرَّفه في كتاب ثانٍ له على أنَّه : " المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَطُ

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية:١٩١.

(٢) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: ٥٥ ، والكافية في علم النحو: ١٨ .

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام:٢٩٢.

(٤) الإيضاح العضدي:١٦٧.

(٥) الكافية في علم النحو:١٨.

(٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٩٠.

(٧) ينظر: حاشية الصبان :١٦٠/٢.

(٨) أوضح المسالك:٢/ ١٨١.

(٩) منهم محمد عبد العزيز النجار في كتابه: ضياء السالك إلى أوضح المسالك :٢/ ١٢١، و عبد الغني الدقر في كتابه: معجم القواعد العربية : ١٩٥/٢.

عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كـ (ضَرَبْتُ ضَرْباً) ، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ (قَعَدْتُ جُلُوساً) " [١] ، وتبعه على ذلك بعض النحاة من بعده . [٢]

والملاحظ أنَّ بعض النحاة المتأخرين بدءا بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) رأوا أن يضيفوا إلى الحدِّ السابق شرطا وهو (على ألَّا يكون ذلك الاسمٌ أو المصدرٌ أو الفضلة (خبرا أو حالا) ؛ ليمنعوا نوعا من أنواع الخبر والحال من خرق حدّ المفعول المطلق بالدخول فيه ؛ فيصبحَ الحدُّ بهذه الإضافة مانعا من دخول غيره فيه ، وهذا ما رآه ابن معصوم أيضا؛ مما دعاه **إلى انتقاد حدّ** الشيخ البهائي وعدَّه منقوضا غيرَ مانع؛ إلّا أن تضاف له تلك الإضافة (ليس خبرا أو حالا) ليكون الحدُّ بها مانعا من دخول بعض أنواع الخبر والحال كقولنا: علمُك علمٌ نافعٌ " ولا حالًا ، نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ في حدِّ المفعول المطلق، مفضلا حدَّ ابن هشام في أوضح المسالك الذي يحوي تلك الإضافة ، فحدّ الشيخ البهائي جامعٌ لكنَّه غيرُ مانع ؛ لذا فقدَ **انتقد** ابن معصوم هذا الأمر وعدّه خرقا ونقضا للحد الذي يجب أن يكون مانعا من دخول غيره فيه، ورأى أنَّه لو قال : وليس خبرا ولا حالا كما فعل ابن هشام في حدِّه للمفعول المطلق لَسَلِمَ من ذلك الخرق .

وثمرة ما تقدم ندرجه فيما يأتي:

١) المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي من بين المفعولات، وقد سُمّي مطلقا لعدم تقيّده كسائر المفعولات .

٢) حدَّ النحاة المفعول المطلق على أنَّه اسمٌ أو مصدرٌ أو فضلةٌ تؤكِّد عاملها أو تبيّنُ نوعه أو عدده . إلّا أنَّ بعض النحاة المتأخرين بدءا بابن الناظم وابن هشام أضافوا للتعريف شرطَ ألَّا يكون (خبرا أو حالا)؛ ليمنعوا بعض أنواع الخبر والحال من الدخول فيه ونقضه .

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو:٢١٤، و دليل الطالبين لكلام النحويين:٥٤.

٣) اعتمد الشيخ البهائي – رحمه الله– في حدِّه للمفعول المطلق حدًّا خاليا من عبارة (ليس خبرا او حالا) كما تبيّن ؛ لذا فقد انتقده ابن معصوم ، وعدَّ حدَّه منقوضا ؛ لأنّه لا يمنع بعض أنواع الخبر والحال من الدخول في حدِّ المفعول المطلق .

٤) يذهب البحث إلى أنَّ ابن معصوم كان موفقا في نقده لحدِّ الشيخ البهائي في موضوع المفعول المطلق .

٤.نقده في حدِّ التنازع : قال الشيخ البهائي :

" إذا تنازع عاملان ظاهرًا بعدهما ، فلك إعمالُ أيّهما شئت ، إلا أنّ البصريّين يختارون الثاني ؛ لقربه..."[١]

وقال ابن معصوم شارحا ومعقبا على قوله " عاملان" :

".. وتعبيره بـ(العاملين) أحسن من تعبير ابن الحاجب بـ(الفعلين)؛ لشموله الفعل وشبهه في العمل."[٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

استحسن ابنُ معصوم العبارة التي استعملها الشيخ البهائي في حدِّه للتنازع ؛ إذ قال : " **إذا تنازع عاملان ظاهرًا بعدهما** " مفضلا ومرجحا عبارته "**عاملان**" على عبارة " **فِعْلان**" التي استعملها ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ) في الباب نفسه ؛ إذ قال في حدِّه للتنازع: "إذا تنازع **الفعلان** ظاهرا بعدهما " [٣]، وقد انتقد ابن معصوم حدَّ ابن الحاجب وعدَّهُ قاصرا ؛ لأنَّ قَصْرَ التنازع على الأفعال فقط يجعلُ الحدَّ قاصرا غير جامع؛ إذ إن هناك عددا من العوامل الشبيهة بالأفعال في تنازعها وعملها، كاسم الفعل والمصدر العامل والمشتقات العاملة عمل فعلها، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل . [٤]

---

(١) الفوائد الصمدية والتهذيب :١٥٧-١٥٨.

(٢) الحدائق الندية : ٧٢٣.

(٣) الكافية في علم النحو:١٤، واستعمل الجزولي (ت ٦٠٧هـ) أيضا تعبير " فِعْلان " ينظر: المقدمة الجزولية في النحو:١٦٤. إذ قال: " إذا تنازع **فعلان** معمولا واحدا " .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب :٤/ ٢١٤٠، وأوضح المسالك :٢/ ١٦٧، وضياء السالك: ٢/ ٩٨.

فجميع هذه العوامل تدخل في باب التنازع ، وقصرُ التنازع على الأفعال يجعل حدَّ ابن الحاجب قاصرا غير جامع أمّا استعمالُ الشيخ البهائي لعبارة " عاملان" فتجعلُ الحدَّ جامعا لجميع أنواع النوازع .

وبذلك فقد تجنَّب الشيخ البهائي ما غفلَ عنه ابن الحاجب وتلافاه ، وقد استحسن ابن معصوم ذلك ، وعدّه من حسنات الشيخ البهائي (الذي كان متتبعا ومنتفعا من شروح الكافية وما أورده أصحابها (النحويون على ابن الحاجب في هذا الباب .) [١]

وقد استعمل أكثر النحاة كلمة " عاملان" بدلا من " فِعْلان " لكونها أشمل وأعم ؛ لأن التنازع قد يكون بين فعلين أو بين اسمٍ وفعل أو بين الأسماء المشتقة العاملة واسم الفعل وغيرها، وقد استعمل ابن مالك كلمة "عاملين" بدلا من " فعلين" وأوضح السبب: [٢]

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ ... وَاخْتَار عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

موضحا في شرحه إنما قلت: "عاملان" ولم أقل: "فعلان"؛ ليدخل في قولي: "تنازع فعلين نحو: ﴿**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾ [الكهف/ ٩٦]، وتنازعُ اسمٍ وفعل، نحو:﴿هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة /١٩]، وتنازع اسمي فاعل، نحو قول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ ... فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْئِلًا[٣]

---

(١) ينظر: مقدمة الحدائق الندية بتحقيق خاتمي : ٣٣.

(٢) ألفية ابن مالك:٢٨، وينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٦٤١.

(٣) البيت بلا نسبة ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٤٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٦٢٩، وأوضح المسالك: ١٦٨/٢.

وموضع الشاهد فيه قوله: "مُغِيثًا مُغْنيًا": وهما اسما فاعل تنازعا في قوله: "مَنْ أَجَرْتَهُ" لأن كلًّا منهما يستدعي أن يعمل فيه ، فهو: اسم موصول تنازعه كلٌ من مغيثٍ ومغنٍ. (١) أو بأن يكونا اسمي مفعول، كقول كُثير عزَّة:

قضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا (٢)

فقوله : (غريمُها) نائب فاعل تنازعَه كل من العاملين:(ممطول، و مُعنّى). (٣)

وزاد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تفصيل أنواع العوامل المتنازعة ، قائلا : أو أن يكونا مصدرين، كقولك: عجبتُ من حبّك وتقديرِك زيدا، أو بأن يكونا اسمي تفضيل، كقولك: زيدٌ أضبطُ الناسِ وأجمعُهم للعلم، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين، نحو قولك: زيدٌ حَذِرٌ وكريمٌ أبوه، أو بأن يكونا مختلفين، كالفعل والمصدر، ومنه قول الشاعر:

لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أنّني ... لحقتُ فلم أَنْكِلْ عن الضْربِ مِسْمَعَا(٤)

والشاهد فيه أنه نصب (مسمعا) وهو اسم رجل بـ (الضرب)، وقد تنازعه من حيث العمل كل من " لحقت " و" الضرب ". (٥) واعلم أنَّه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل(٦).

---

(١) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:٣/ ١٠٠٩

(٢) ديوانه :١٤٣.

(٣) ينظر: المقاصد النحوية :٣/ ١٠١٠، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٣/ ٣٧.

(٤) البيت للمرار الفقعسي؛ ينظر: المرار بن سعد الفقعسي: حياته وما بقي من شعره، نوري حمودي القيسي ، مجلة المورد– العدد: ٢ ، ١ أبريل ١٩٧٣: ١٦٩، والكتاب ١/ ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠، وقيل البيت لمالك بن زغبة ، ينظر: خزانة الأدب ٨/ ١٢٨، ١٢٩.

(٥) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢/ ٧٥.

(٦) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ٢/ ١٥٧.

نلخص ما تقدَّم :

١. استحسن ابن معصوم المدني استعمالَ الشيخ البهائي عبارة " عاملان" في حَدِّه للتنازع وفضَّلها على عبارة " فِعْلان" التي استعملها ابن الحاجب في حدّ التنازع .

٢. عدَّ ابن معصوم حدَّ ابن الحاجب بفعل هذه العبارة قاصرًا غير جامع ؛ وفضَّلَ عليه عبارة الشيخ البهائي التي جعلت الحدّ جامعا لجميع أنواع المتنازعات .

٣. كان ابن معصوم موفقا في رصده ونقده هذا ، ويوافقه الباحث فيما ذهب إليه .

المبحث الثاني

نقده النحوي في مسائل متفرقة

١-اقْترانُ المؤكِّدُ بالعاطف

جاء في الحدائق الندِيَّة :

والأكثر أن تقترن الجملة المؤكّدة بعاطف ، وهو (ثُمَّ) خاصّةً ، نحو قوله تعالى : ﴿**كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ**﴾ [النبأ / ٥ و ٤] ، ويأتي بدونه نحو قوله (ﷺ) : وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا [١].ويستوجب ترك العاطف في حال إيهام التعدّد ، نحو : ضربت زيدا ؛ إذ لو قيل : ثمّ ضربت زيدا لتوهّم السامع أنّ الضرب وجد مرّتين، وتراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنّه وقع مرّةً واحدةً. [٢]

ثم طرح ابن معصوم سؤالا شائكا وأجابَ عنه ، فقال: إذا قُرِنَ المؤكِّدُ بالعاطف ، فهل يكونُ توكيدا أو عطفَ نسق؟ فأجابَ :

" قلتُ : النَّحويُّونَ على أنَّهُ عطفُ نسقٍ وإن أفاد التوكيد ، وزعمَ ابنُ مالك أنّه توكيدٌ لفظيّ ، اغتُفِرَ فيه الفصلُ بالعاطف،[٣] كذا قال ابن عادل في تفسيره. [٤] أقول : **والصوابُ ما ذهب**

---

(١) سنن أبي داود:٣/ ٢٣١.

(٢) ينظر: الحدائق الندية : ٥٤٤ .

(٣) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٣٠٥.

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب:٧/ ٥١١.

إليه ابنُ مالك ؛ فإنّ العطف في ذلك نظيرُ العطف في الأوصافِ المتعدِّدة ، وقد مرّ أنّ إطلاق العطف عليها مجاز[١] ، فيكون هنا كذلك. " [٢]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الاتي :

قسَّمَ ابنُ الناظم(ت ٦٨٦ هـ) التوابع من حيث اتصالها بمتبوعها على ثلاثة أنواع :

الأول ما يكون بينه وبين متبوعه كمال الاتصال ؛ فينزلُ منه منزلةَ جزئه ؛ فلا يحتاجُ إلى رابط ، وهو عطف البيان ، والتوكيد ، والصفة، والثاني ما يكون بينهما كمال الانقطاع ، فهو بمنزلة ما لا علاقة له مع ما قبله؛ فلا حاجة له بالرابط، وهو **البدل**، وكأنَّه في نية الإضراب عن الأول، واستئناف الحكم للثاني، والثالث : ما يكونُ متوسطا بين كمال الاتصال، وكمال الانقطاع ؛ فهو بحاجة إلى الرابط، وهو عطف النسق. [٣]

وقد واجه النحاة إشكالا في توجه وتخريج اجتماع التوكيد اللفظي بين الجمل المقترنة بحرف العطف (ثم) غالبا كقوله تعالى: ﴿**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [التكاثر: ٣، ٤] أو الـ(فاء) قليلا ، نحو قوله تعالى: ﴿**أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى، ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى**﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥] ، ويتمثل الاشكال في أنَّ بين المؤكَّد والمؤكِّد كمال الاتصال ؛ فلا يجوز الفصل بينهما بعاطف فضلا عن أنَّهما ليس بهما حاجة إلى رابط كما ذكر ابن الناظم فيما تقدّم ، كما ذكر اللغويون للمسألة إشكالا آخر ، وهو أنَّ المؤكَّد والمؤكِّد كالاسم الواحد فلا يجوز العطف بينهما؛ و" القاعدة أن الشيء لا يعطف على نفسه لأن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل " [٤] ؛ فالعطف لا يكون

---

(١) إذ قال : " ولا يردُ التوكيدُ والنعتُ المقرونان بحرف العطف ؛ لأنّ التبعيّة ليست بواسطة الحرف ، بل هي حاصلةٌ فيهما ، وإن لم يوجد حرف ؛ ولهذا قال بعضُهم : إطلاقُ العطفَ في هاتين الصورتين اطلاقٌ مجازيّ." (الحدائق : ٥٢٤) .

(٢) الحدائق الندية : ٥٤٤ .

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧٠.

(٤) بدائع الفوائد:١/ ١٨٩.

إلّا بين الأسماء المختلفة ولو بشيء يسير كالأوصاف المتعددة ؛ إذ إنَّ " الأصلَ في عطف النسق المغايرةُ بين المتعاطفين؛ فلا يصحُ عطفَ الشيء على نفسه، وأجازَ بعضُهم ذلك إذا اختلف اللفظان لغرضٍ بلاغي وهو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده ، أو لقصد التفسير والتوضيح " (١)، ومنه قول الشاعر عدي بن زيد العبادي: (٢)

وقدَّمتِ الأديمَ لراهِشَيْهِ ... وألفى قولَها كَذِباً ومَيْنا

فَالْمَيْنُ هُوَ الْكَذِبُ وقد حَسُنَ الْعَطْفُ بينهما لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ (٣)؛ وعليه فقد أجاز النحاة العطف بين المترادفات والأوصاف المتشابهة؛ لأنَّها مهما تشابهت سيبقى بينها اختلافٌ – وإن كان يسيرا – يجيزُ العطف بينها ، بينما استشكل اللغويون العطف بين المؤكدات ؛لأنه كعطف الشيء على نفسه ، ومن هنا كان التساؤلُ عن حكمِ حرفِ العطفِ الرابطِ بين الجملِ المؤكدةِ ، **وعن طبيعة التبعية بينهما أهي بالعطف أم بالتوكيد ؟** وللإجابة عن هذه التساؤلات لابد من عرض آراء العلماء القدماء والمحدثين في هذه المسألة ، وتتبع تطور المسألة ، وقد كانت تخريجاتهم على ثلاثة أوجه:

الوجهُ الأول : ما رآه بعض العلماء الأوائل والمفسرين ، فقد أجازوا العطف بين الجملتين المؤكِّدتين لبعضهما بتأويل اختلاف متعلقيهما ، ففي قوله تعالى : ﴿**لا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ وَلا أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ**﴾ [الكافرون٢– ٣] " أي لا أعبد الآن ما تعبدون ولا أجيبكم فيما بقي أن أعبد ما

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣/ ٢٢٥ .
(٢) ديوانه: ١٨٣.
(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس :١/ ٦٢.

تعبدون." فزال التوكيد إذ قد تقيدت كلُّ جملةٍ بزمانٍ مغايرٍ للأُخرى ؛ فجاز العطف بينهما لاختلاف متعلقيهما . (١)

وروي مثله عن الإمام علي عليه السلام ففي قوله تعالى :﴿ **كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ** ﴾ [التكاثر: ٣، ٤] أنه قال: " مَا زِلْنَا نَشُكُّ فِي عَذَابِ القَبْرِ حَتَّى نَزَلَتْ: أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ. "

فـ(كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) الأولى وعيدٌ بعذاب القبر ، و(ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) الثانية فِي الْبَعْثِ والآخرة ؛ لذا جاز العطف بينهما ؛ لاختلاف متعلقيهما باختلاف الأزمنة ، وحرف العطف حقيقي والتبعية بينهما بالعطف لا بالتوكيد. (٢)

ومثل ذلك ما ذهب إليه ابن عباس إذ قال : ﴿**كَلاّ سَوفَ تَعْلمُونَ**﴾ ما ينزل بكم من العذاب في القبور ﴿**ثُمَّ كَلاّ سَوْفَ تَعْلمُونَ**﴾ في الآخرة إذا حل بكم العذاب، فالتَّكرار للحالين.

وَقَالَ الضَّحَّاكُ (٣):(كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ)، يَعْنِي الْكُفَّارَ، "ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ" يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ يَقْرَأُ الْأَوْلَى بِالْيَاءِ وَالثَّانِيَةَ بِالتَّاءِ . (٤)

وقيل: إنَّ الثانية منها لعصاةِ المؤمنين(٥)، وقَالَ الْحَسَنُ، وَمُقَاتِلٌ: هُوَ وَعِيدٌ بَعْدَ وَعِيدٍ، وَالْمَعْنَى:

سَوْفَ تَعْلَمُونَ عَاقِبَةَ تَكَاثُرِكُمْ وَتَفَاخُرِكُمْ إِذَا نَزَلَ بِكُمُ الْمَوْتُ. (٦)

---

(١) ينظر: مجاز القرآن:٢/ ٣١٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري :٢٤/ ٦٠٠ ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:٢/ ١٣٨٣، وتفسير البغوي:٨/ ٥١٨، ، والبحر المحيط:١٠/ ٥٣٦ ، والدر المصون:١١/ ٩٧. واللباب في علوم الكتاب:٢٠/ ٤٧٩.

(٣) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي: من التابعين، المفسّرين، وأحد رواة الحديث النبوي، وقد روى عنه أصحاب السنن الأربعة ، ينظر: سير أعلام النبلاء:٤/٥٩٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير:١٠/٥٣٦ ،واللباب في علوم الكتاب:٢٠/ ٤٧٩.

(٥) ينظر :إعراب القرآن للنحاس:٥/١٧٧ .

(٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل:٢/ ١٣٨٣.

وبذلك فقد أجاز الفريق الأول العطف بين الجملة المؤكِّدة والجملة المؤكَّدة وهذا غير جائز في عرف اللغويون؛ إذ يعدون المؤكِّد والمؤكَّد كالشيء ونفسه ولا يجوز العطف بينهما الّا أنهم تأولوا اختلاف متعلقيهما.

الوجه الثاني : ما رآه ابن مالك[١] ، ومَنْ تبعه من نحويين ومفسرين وهو رأي الجمهور[٢] ورجَّحه ابن معصوم بالقول : **(والصوابُ ما ذهب إليه ابنُ مالك)** وفيه يرى ابنُ مالك أنَّ الجملة الثانية توكيدٌ لفظي للأولى ؛ ولأن الجملتين المؤكدتين متطابقتين ولا يجوزُ العطف بين المتطابقات (بين الشيء ونفسه) ؛ لذلك قدروا في مثل قوله تعالى : **﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾** [التكاثر: ٣، ٤] ، **أنَّ حرف العطف مجازي أو صوري**؛ فيكون العطف صوريا والتبعية بالتوكيد ، وهو رأي لا يُتكلَّفُ فيه تأويل اختلاف الجملتين المتطابقتين ولا يترتب على ذلك تقدير متعلقات مختلفة لكل جملة كما حصل مع الوجه الأول.

وقد يكونُ ابن معصوم موفقا في ترجيحه ونقده إلّا أنَّه لم يكن موفقا في قياسه حين قال: " فإنّ العطف في ذلك[الجمل المؤكِّدة] نظيرُ العطف في الأوصافِ المتعدِّدة " ؛ فقد قاس عدم جواز العطف بين الجمل المؤكدة بعدم جوازه بين الأوصاف المتعددة . وقد أجاز النحاةُ الأخير لوجود الاختلاف بينها مهما كان يسيرا– كما تقدَّم– وعدم وجوازه بين المؤكدات لتطابقها .

وهناك وجه آخر للتوكيد اختلف فيه السبكي عمَّن سبقه من النحاة إذ يرى أن التوكيد هنا لم يحصل بتكرار اللفظ – كما رأى مَنْ سبقه – بل هو توكيدٌ أبلغ ، وقد حصل بـ(تكرار التأسيس)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل:٣/ ٣٠٥.

(٢) ينظر: تفسير البغوي: ٨/ ٥١٨ ، وشرح أدب الكاتب: ٨٥، وأوضح المسالك:٣/٣٠١، وتفسير القرطبي:٢٠/ ٢٢٦، والبحر المحيط:٤/ ٣٦٠، وشرح شذور الذهب :٢/ ٧٩٩، ومعترك الأقران :٢/ ٢٨، وحاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي :٨/ ١٧، وحاشية الصبان :٣/ ١١٩ ، والنحو الوافي:٣/ ٥٣٦.

بوجود الحرف العاطف . وأضاف أنَّ التأسيس أبلغ من التوكيد ؛ لأنَّ التوكيد تقرير الإخبار بالنسبة إمّا العطف فيعملُ على تكرير الاسناد فيزيد ثبات النسبة أو طلبها [١]...ويرى أنَّهُ لا يقعُ في كل الأحوال بل عند أمن اللبس فقط . كما قرر ذلك ابن مالك من قبل ؛ فقال :

" فإذا قلت: سوف تعلم ثم سوف تعلم كان أجود منه بغير عطف؛ لأنه بالعطف لا يكون خبرا مؤكدا بل خبرين، وبدون العطف يكون تأكيدا وخبرا واحدا ... ولو كان تأكيدا لفظيا لما فُصِلَ بالعاطف، وتسميةُ النحاة لمثل ذلك تأكيدا مجازٌ " [٢]

أمّا الوجه الثالث : فقد تبنّاه بعض النحاة والمفسرين المحدثين . ويتمثل بالمزاوجة بين الرأيين المتقدمين ، مستندين فيه إلى رأي الزمخشري الذي يرى أنّ تكرار الجملة المعطوفةً بـ (ثُمَّ) في مثل قوله تعالى: ﴿**كَلَاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ، من باب التغليظ في التهديد والزيادة في التهويل ، والعطف بـ(ثُمَّ) دلَّ على أنَّ الإنذار الثاني أبلغُ وأشدُ من الأوّل. [٣]وبسبب كون الجملة الثانية أبلغُ وأشدُ من الأُولى –من حيث المعنى– جازَ العطفُ بينهما بفعل المغايرة . يقول الدرويش :

" ﴿**كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ**﴾ ردعٌ ووعيدٌ للمتسائلين هزؤا، وفيه معنى الوعيد والتهديد فالردعُ بكلمة (كَلاَّ) والوعيدُ بكلمة (سَيَعْلَمُونَ) ومفعوله محذوفٌ لقَصْدِ التهويل؛ فيقدِّرُ السامعُ أعظمَ ما يَخْطر بباله . و(ثم) حرف عطف للترتيب مع التراخي و(كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) تأكيدٌ لفظي للجملة السابقة ولا يضرُّ توسط حرف العطف، والنحويون يأبون إلا أن يكون عطفا وإن أفاد التأكيد، **ويمكن أن يُجاب بأن ثمة تغايرا ملحوظا وهو أن الوعيد الثاني أشد من الأول ، وبهذا**

(١) ينظر: عروس الأفراح :١/ ٥٣٠.
(٢) م .ن:١/ ٥٣١.
(٣) ينظر: الكشاف :٤/ ٧٩٢.

الاعتبار صار مغايرا لما قبله ؛ ولذا عُطِفَ بـ (ثُمَّ) " [١] وبذلك لم يعد حرف العطف – عند أصحاب الوجه الثالث – مهملا بل إنَّ له دورا كبيرا في تعضيد المعنى وتقويته بما هو أشد من الجملة الأولى، وهو المعنى الذي لاتحققه الجمل المؤكَّدة التي لا يتوسطها حرف العطف .

ونخلص مما سبق ما يأتي :

١. يُشكلُ اللغويون وأصحابُ المعاني اقترانَ حرف العطف (ثم) غالبا والـ(فاء) قليلا بين الجمل المؤكدة ، في مثل قوله تعالى : ﴿**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ، واختلفوا في عَدِّ التبعية بين الجملتين عطفا أو توكيدا .
٢. جوهر الإشكال متأتٍ من كون الجملِ المؤكدةِ متطابقةً لفظا ومعنًى ؛ فهي كالشيء ونفسه؛ ولا يجوز العطف بين الشيء ونفسه ، مما دفع النحاة الذين قالوا به إلى تأول اختلاف متعلقات الجملتين المتطابقتين ؛ لتسويغ العطف بينهما .
٣. أمّا النحاة والمفسرون الذين عدّوا التبعية بين الجملتين بالتوكيد فقد عدُّوا حرف العطف مهملا والعطف مجازيا . وهو رأي ابن مالك والجمهور ورجَّحه ابن معصوم .
٤. كان ابن معصوم موفقا في اختياره إلا أنَّه لم يكن موفقا في قياسه ، فقد قاس عدم جواز العطف بين الجملتين المؤكدتين –وهو أمرٌ يقرُّه النحاة وأهل المنطق – قاسه على عدم جواز العطف بين النعوت المتعددة وهو أمرٌ أقرَّه النحاة وأجازوه ؛ إذ إنَّ النعوت مهما تشابهت فإن هناك اختلافا يسيرا بينها يُجيزُ العطفَ بينها على خلاف الجمل المؤكدة التي تُعَدُّ متطابقة ولا يجوز العطف بينها.

(١) إعراب القرآن وبيانه للدرويش:١٠/ ٣٥١، وينظر: تفسير حدائق الروح والريحان:٣١/ ٤٦.

٥. **انتقد ابن معصوم** موقف النحاة الأوائل الذين رأوا أنَّهُ عطفُ نسقٍ وإن أفاد التوكيد، مختارا رأيَ ابن مالك بالقول : **والصوابُ ما ذهب إليه ابنُ مالك** الذي رأى أنَّه توكيدٌ لفظيّ ، اغتُفِرَ فيه الفصلُ بالعاطف.

٦. استند بعض النحاة والمفسرين المحدثين إلى رأي الزمخشري للجمع بين الرأيين السابقين الذي يرى أنَّ العطف بين الجملتين المؤكدتين يجعل الجملة الثانية أقوى وأشد من الأُولى مما يُجيزُ العطفَ بينهما ؛ فكان للعاطف دورا مهما في تقوية المعنى ولم يعدّوه مهملا .

٧. يرجح الباحث ما ذهب إليه بعض النحاة والمفسرين المحدثين بأنَّ حرف العطف بين الجملتين المؤكّدتين يمنحهما زخما وقوةً تفوق ما عليه نفس الجملتين المفتقرتين لذلك الحرف .

٢- الكلام في إثبات واسطة بين المعرب والمبنيّ .

جاء في الحدائق الندية :

" **الأصحُّ** انحصارُ الاسم في المعرب والمبنيّ خلافا لمن أثبتَ واسطةً بينهما لا توصفُ بالإعراب ولا بالبناء ؛ وذلك في أشياءَ منها: **الأسماءُ قبل التركيب.**

وذهب قومٌ إلى أنّها واسطةٌ ، لا معربةٌ ولا مبنيّة ؛ لفقدِ موجبِ الإعراب والبناء ، والسكونُ آخرُها وصلا بعد ساكن ، نحو :(قافْ سيْنْ)، وليس في المبنيّات ما يكونُ كذلك ، وهو مختارُ أبي حيّان ، وتبعَهُ جماعةٌ من المحقّقين ، واختارَ ابنُ مالك أنّها مبنيّة كما مرّ ، والزمخشريّ أنّها معربة . " [١]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

الإعرابُ : هو تغيير أواخر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا. [٢] وأمّا الْبناءُ: ففي عُرفِ اللغويين هو: "وضعُ شَيْء على شَيْء على صفةٍ يُرَاد بهَا الثُّبُوت "[٣] والمبني اصطلاحا نوعان: لفظي ومعنوي ، فاللفظي هو : ما يردُ لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس اتباعا أو نقلا أو حكاية أو تخلصا من سكونين. والمعنوي: هو أنْ تُلازمُ آخرُ الكلمة حركةً أو سكونا لغيرِ عاملٍ ولا اعتلال.[٤]

والسكون أصلٌ في المبني والحركةُ فرعٌ فيه ، أمّا الاسمُ فالأصلُ فيه الإعرابُ ، وما بُني منه فلسببٍ ما أَخرجَهُ عن أصله ، وذهبَ الجمهور، إلى أنَّ الإعراب إنما يؤتى به في الاسم للدلالة على المعاني المعتَورِة عليه كقولهم: "ما أحسن زيد" رفعا في النفي، ونصبا في التعجب ،

---

(١) الحدائق الندية : ١٦٠.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/ ٢٩٦.

(٣) الكليات: ص٢٤١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:١/ ٣٣ ، وارتشاف الضرب: ٢/ ٦٧٣.

وجرا في الاستفهام، فلولا الإعرابُ لالتبستْ هذه المعاني . وليس كذلك الأفعال ؛ لأن صيغة الفعل تختلف وتتغير باختلاف معانيه ؛ فلذلك كان الإعرابُ في الاسم أصلا وفي الفعل فرعا.

وأما شبه الاسم للفعل فليس سببا للبناء، بل سيكون سببا لمنعه من الصرف، فالاسم لمّا يشبه الحرف يُبنى، ولمّا يشبه الفعل يُمنع من الصرف . (١)

وقيل: إنَّ المحققين حصروا سبب بناء الأَسماء في مناسبتها للحروف ، وسمَّوا الأَسماء الخالية منها معربةً، وجعلوا سكونَ أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناءً، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوّزت في الأَسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما في الوقف فقالوا : (زيْدْ، عَمْرْو، ق ،ص)، ولو كان سكونها بناءً لما جمعوا بينهما كما في سائر الأَسماء المبنية، بخلاف : (كيفَ، وأينَ، وحيثُ، وجيرِ) التي إنْ عدَدتْها وصلا، فلا تزولُ حركتها ؛ لكونها لازمةً إلا بوجود الوقف حقيقةً . (٢)

هذا ما يخص الأسماء المبنية والمعربة ، وهي تشكل غالبية الأسماء في اللغة العربية ، وهناك نوعٌ ثالث من الأسماء لا تنطبق عليها موجبات البناء ولا موجبات الإعراب احتار النحاة بشأنها ، وقد ارتأى بعض النحاة أن يطلقوا عليها اسم الواسطة ؛ لكونها تقعُ وسطا بين المبنيات والمعربات وليست منهما ، وخصوا منها **الأسماء قبل التركيب** : كأوائل السور، وحروف الهجاء، مثل: الفْ ، باءْ ، تاءْ ، جيْمْ ... ، وأَسماء الأعداد ، مثل : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثهْ ... ، التي تأتي بساكنين متواليين وليست المبنيات كذلك ، كما أَنها تأتي ساكنة قبل التركيب ، وأثنائه ، في حال كونها مقطوعة كالأمثلة السابقة ، أما إذا عُطِفتْ أو وُصِفتْ فتُعربُ بحسب موقعها من الجملة

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/ ٢٩٨.
(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب :٢/ ٢٢١.

فنقول : ألفٌ وباءٌ وجيمٌ ، ونقول في الوصف : هذه كافٌ حسنةٌ ، وهذا ألفٌ حسنٌ . واختلف النحاة حيال هذا الإشكال على ثلاثة مذاهب :

المذهبُ الأول: وهو ما ذهب إليه الزمخشري ؛ إذ رأى أن **الأسماء قبل التركّيب معربةٌ** ، وإنَّ سكونها سكون وقفٍ لا سكونَ بناءٍ، لتجرّدها من العوامل ، وكذلك استدل على إعرابها باجتماع ساكنين فيها، وليس في المبنيات ما هو كذلك ، أما استدلاله الأخير فكان أنَّه إذا عُطِفَ بين المبنيات حافظتْ على حركة بنائها؛ لكونها لازمة ولا تزول إلا بوجودِ الوقفِ حقيقةً ؛ فنقول : كيفَ وهؤلاءِ وأينَ.. في حين أنَّ حروف المعجم والأعداد في حال عطفها تُعرَب وتفقد سكونها ؛ لذا فقد عدَّ سكونها سكون وقفٍ لا سكونَ بناء . إذ قال :

" ألا ترى أنّ هذه الحروف أسماءٌ لِما يلفظ بها؟ فإن قلتَ: من أيّ قبيلٍ هي من الأسماء، أمعربةٌ أم مبنيةٌ ؟ قلتُ: بل هي أسماءٌ معربةٌ، وإنما سُكِّنت سكونَ (زيْدْ وعَمْرْو) وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسّها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه. والدليلُ على أنّ سكونها وقفٌ وليس ببناء: أنها لو بُنيتْ لَحُذي بها حذوَ: كيفَ، وأينَ، وهؤلاءِ ، ولم يقل:(صادْ ، قافْ ، نوْنْ) مجموعا فيها بين الساكنين. " [١]

المذهبُ الثاني : رأى أصحابهُ أنَّ الأسماء قبل التركيب مبنيةٌ[٢]وهو ما ذهب إليه كل من ابن الحاجب إذ عرَّف المبني بأنَّه : " ما ناسب مبنيّ الأصل، **أو وقعَ غيرَ مركّبٍ.**" [٣]

---

(١) الكشاف :١/ ٢١.

(٢) ويذكر شهاب الدين أنَّه رأي الجمهور ، ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي =عناية القاضي وكفاية الراضي:١/ ١٥٧.

(٣) الكافية في علم النحو:٣٢.

فجعل(عدم التركيب) من أسباب البناء ، وجزمَ الرضي بأن سكونها للبناء وليس للقطع كما ذهب إليه بعض النحاة ، إذ قال : " فسكونُ أواخرُها ليس لأنّها كانت متحركةً ثم قُطعتْ حركتها لأجل الوقف، بل لكونها مبنيةً على السكون " ، [١] ورأى ابنُ مالك أنَّها مبنيةٌ أيضا لكنَّ سبب بنائها عنده هو لشبهها الحروف شَبَها إهماليا أيْ أنَّ الأسماء قبل التركيب قد أشبهت الحروف المهملة لأَنها لا عاملة ولا معمولة وعلى هذا الأساس بُنيت . إذ قال :

" ومما يشكلُ أمره من الأسماء المبنية ما بُني قبل التركيب كحروف التهجي المسرودة، وهي أيضًا غيرُ خاليةٍ من شَبَه الحرف، لأنها كلَّها غيرُ عاملةٍ في شيء ولا معمولةٍ لشيء ؛ فأشبهت الحروف المهملة كـ(هل) و(لو) و(لولا). " [٢]

المذهب الثالث : وأصحابه عَدَّوا الأسماء قبل التركيب " **واسطة** " ؛ كونهم يرون أنها لا معربةٌ ولا مبنيةٌ ؛ لانعدام موجبات البناء والإعراب فيها .[٣] وهو مذهب أبي حيان الأندلسي كما ذكر ابن معصوم وسبقه ابن عصفور واختاره بعدهما السيوطي[٤] ، قال ابن عصفور معرفا العامل الإعرابي:

(الألفاظُ المفردةُ قبل دخول العامل عليها كانت موقوفةً ساكنة ، لا معربةً ولا مبنيةً ، نحو: (عمرو وزيد ويقوم ويقعد) ؛ لأنها آنذاك ليست جزءا من كلام ، فإذا أُدرجَتْ في الكلام ، ودخل عليها عاملٌ من العوامل ، نقلها عن ذلك الوقف إلى الحركة .) [٥]

أمّا أبو حيان الأندلسي فقد كان واضحا في القول بالواسطة ، إذ قال :

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – للرضي الأسترآبادي:٢/ ٢٢٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك:١/ ٣٨، وينظر أيضا : شرح الكافيةَ الشافيةَ ١: ٢١٦.

(٣) **تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مفهوم الواسطة يكاد أنْ يكون قريبا جدا من مفهوم " المنزلة بين المنزلتين"** ، يُنظر: المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ، بحث د. حامد عبد المحسن كاظم ود. علي جميل العبيدي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد : ١٤ – العدد (١-٢) /٢٠١١م ، ١٠٥.

(٤) ينظر: همع الهوامع :١/ ٩١.

(٥) ينظر: مُثُل المقرب لابن عصفور:١٠٠.

" فأما الأسماءُ المُسَكَّنة قبلَ التركيب كحروف الهجاء المسرودة وأسماء العدد ...، فاختار المصنفُ أنها مبنيةٌ على السكون لشبهها بالحرف ...، وذهب غيرُهُ إلى أنَّها ليست مبنيةً ولا معربةً. أمّا كونها غيرَ مُعربةٍ فواضحٌ لأنها لم تُركَّب بعدُ مع عامل. وأمّا كونها غيرَ مبنيةٍ فلسكونِ آخرُها وصلاً بعد ساكن نحو: قافْ سيْنْ ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك " (١)

وبذلك فقد ذكر أبو حيّان علَّة عدم إعراب الأسماء قبل التركّيب لغياب العامل وعلَّل عدم بنائها بسبب اجتماع ساكنين فيها ولا نظير له في المبنيات . وبذلك فقد أثبت أنّها ليست من المعربات وليست من المبنيات وهي واسطة كما ذكر .

وقد انتقد ابن معصوم المدني مَنْ عدَّ وجود واسطةٍ بين المبني والمعرب ورجَّحَ حصر الأسماء قبل التركيب بالمبني والمعرب استنادا إلى رأي الجمهور واصفا نقده بالقول : " **الأصحُّ** انحصارُ الاسم في المعرب والمبنيّ خلافا لمن أثبتَ واسطةً بينهما لا توصفُ بالإعراب ولا بالبناء"

نلخص ما يأتي:

١. لفت موضوع (الأسماء قبل التركيب) نظر النحاة إليه واختلفوا فيه بسبب غرابة أحكامه .
٢. فحروف الهجاء مثلا والأعداد تأتي ساكنة (سكون قطع أو سكت) في حالتين ، الأولى : قبل التركيب ، والثانية : إذا أُدرجت في التركيب وكانت مقطوعة ، وأمَّا إذا ما وُصِفَتْ أو عُطِفَتْ فستخرج عن كونها حكاية وتُعربُ بحسب موقعها من الجملة .
٣. اختلف النحاة في تفسير تصرف الأسماء قبل التركيب وبعده ، فعدَّها الزمخشري معربةً وسكونُها سكونَ قطعٍ أو وقفٍ أو سكت لا سكون بناء .

---

(١) التذييل والتكميل ١/ ١٣٥.

٤. أمّا ابن الحاجب وابن مالك فقد عدَّاها مبنية ،وسبب بنائها عند ابن الحاجب عدم التركيب ، وعند ابن مالك لشبهها الإهماليّ بالحروف ، والأسماء عنده أمّا معربة أو مبنية ولا وجود للواسطة .

٥. وعدَّها أبو حيان الأندلسي وقبله ابن عصفور وتبعهما السيوطي في عدِّها واسطةً لانعدام موجبات بنائها وإعرابها .

٦. أمّا **ابن معصوم** فقد **انتقد** مَنْ ذهب إلى وجود واسطة بين المبنيات والمعربات بقوله: "**الأصح** " حصرُ الأسماء بالمبنيات والمعربات خلافا لمن عدَّ وجود **واسطة** بينهما ، مستندا في نقده وترجيحه إلى رأي الجمهور.

٧. يقر البحث بوجود (واسطة) بين المبنيات والمعربات وفي غيرها من الأبواب إذ أنَّ المنزلة بين المنزلتين تَرِدُ في العديد من الأبواب ، تلك التي تعدُّ محل خلاف بين النحويين ، ولو أُقرَّ هذا الأمر لَحُلّت الكثير من الإشكالات العالقة بين النحويين إلى يومنا هذا.

٨. يرى الباحث أنَّ في وجود حالة ثالثة بين المعرب والمبني المسمّاة بـ (الواسطة) يُعدُّ توسعا تستوجبه المصلحة ويفرضه واقع اللغة ؛ إذ إنَّ هناك عددا من الأبواب الثنائية في النحو أثبتت الروايات أنَّ فيها طرفا ثالثا وسطا بين الطرفين الرئيسين يحملُ صفات مشتركةً من هذا الطرف وأُخرى من ذاك، ولا يمكن حسابه على أحدهما ؛ مما استدعى باحثين معاصرين إلى تبني وجود منزلة بين المنزلتين يُحَلُّ بها الكثير من المسائل النحوية التي ظلت عالقة ويتجاذبها النحاة إلى يومنا هذا كمسألة (عسى) بين الفعلية والحرفية وأسماء الأفعال وأسماء الفاعلين وغيرها، وهو أمرٌ جدير بالدراسة ، وقد يكون له دورٌ في تيسير النحو .

٣- **صحة استعمال " لا غير" .**

جاء في الحدائق الندّية :

بعد أن ذكر ابن معصوم نص الشيخ البهائي: " ما يردُ مرفوعا **لا غيرُ**" [١] ، فصَّلَ القول حول **"لا غيرُ"** قائلا : " لا غيرُ " بضمِّ الرّاء بناءً لقطعِها عمّا أُضيف [٢] إليه لفظا ونيَّة [٣] معنى ، كـ (قبلُ) و (بعدُ) ، أي: لا غيره ، ومنعَ ابنُ هشام في شرح الشذور قطعَها بعد (لا) [٤]، قال : وَلَا يجوزُ حذفُ مَا أُضيفتْ إليه(غير) إِلَّا بعد (لَيْسَ) ، وَأما مَا يَقع [٥]في عبارة العلماء من قَوْلهم : (لا غير) ، فَلم تَتَكَلَّم بِهِ الْعَرَب ، فإمّا [٦] أَنّهم قاسوا (لَا) على (لَيْسَ) أَو قَالُوا ذَلِك سَهوا عَن شَرط الْمَسْأَلَة ، وقال في المغني[٧]: قولهم (لا غير) لحنٌ. ، انتهى.

وقد استعمله [٨]في مواضع من كتابه المذكور[٩] ؛ فيكون قوله هنا شاهدا عليه بارتكاب اللحن ، **والصحيحُ جوازهُ من غيرِ توقّف** . وقد ذكره جماعة من أئمة العربيّة ، منهم ابن السرّاج في الأُصول [١٠] ، والسيرافيّ في شرح الكتاب [١١] ، وابن مالك في شرح الكافيّة[١٢] ، وأبو حيّان

---

(١) الفوائد الصمدية و التهذيب :٩١، والحدائق النديَّة بتحقيق سجادي: ١٦١.

(٢) وردت : " أُضيفتْ " في الحدائق النديَّة بتحقيق خاتمي: ١/ ٢٧٩.

(٣). وردت " ونيّته" في الحدائق النديَّة بتحقيق خاتمي: ١/ ٢٧٩.

(٤) شرح شذور الذهب:١٣٨.

(٥) كذا بتحقيق خاتمي : ١/ ٢٧٩، وبتحقيق سجّادي وردت : " يقطع " :١٦١.

(٦) كذا وردت بتحقيق خاتمي ، ووردت "فأمّا" بتحقيق سجّادي، والصحيح ما أثبتنا، وينظر: شرح شذور الذهب:١٣٨.

(٧) ينظر: مغني اللبيب : ٢٠٩.

(٨) كذا بتحقيق خاتمي و" استعمل" بتحقيق سجادي .

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٣١٤/١، ٣١٦، ٣٣٣، ٤٥٧، ٤٩٧، ٥٦٠، ٥٩٢، ٧٨١ .

(١٠) ينظر: الأصول في النحو:١/ ١٤٤، ٢٥٧.

(١١) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٢٦٣/١ .

(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٧٧.

[١] ، وابن الحاجب في الكافيّة[٢] والزمخشري في المفصّل [٣] ، وتبعهما شارحو كلامهما [٤] ومنهم محقّقون. قال الرضيّ: (غير)" لا تتعرف بالإضافة، وهي أشد إبهاما من (مثل)... ؛ فلا يُحذف منها المضاف إليه، إلا مع (لا) التبرئة و (ليس) ؛ لكثرة استعمال (غير) بعد (لا) ، و(ليس) ."[٥]

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

(غير) هي اسمٌ يدلُّ على مخالفة ما قبلها لحقيقة ما بعدها، وتلازمه الإضافة في المعنى ، وَلَا تعرّفُها الإضافةُ لشدَّة إبهامها ،[٦]وهي شبيهة بـ (قبلُ وبعدُ وحسبُ وأولُ ودونُ، والجهاتُ السِّتُ– وهي: أمامُ ووراءُ وفوقُ وتحتُ، وقُدّامُ وخلفُ، – وسائر أسمائها، وعلُ، وحكمُها حكمُ (غير)[٧] .وشدّة ابهامها وحاجتها لغيرها تقربها من الحروف المبنيَّة، أمّا إضافتها فتقربها من الأسماء ، فإذا ما قُطعتْ عن الإضافة بُنيت مشابهةً للحروف ، يقول ابن مالك: " (غير) ذو إبهامٍ يشابه الحرف وذو إضافة تعارض الشبه . وأنه إذا قطع عن الإضافة، ونويت على الوجه المذكور زال المعارض اللفظي ؛ فبُنيَّ." [٨]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب :١/ ١٢٥.

(٢) ينظر: الكافية في علم النحو:٣٦.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٦٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١/ ٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي:١/ ١٨١. **ووردت (لا غير) في مؤلفات علماء كثُر**، منها : العين:٥/ ١٥٤، ٦/ ٢٧، كتاب سيبويه:٤/ ٢٤٧، وكتاب فيه لغات القرآن:٧٥، ومعاني القرآن للفراء:١/ ٧٤، والمقتضب:٤/ ١٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/٤١١ . وبذلك فقد شذَّ ابن هشام عن رأي الجمهور .

(٥) شرح الرضي على الكافية :٣/١٧١، الحدائق الندية: ١٦١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل:٢/ ٣١٨.

(٧) قال ابن مالك في ألفيته:٣٧: واضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إنْ عَدِمْتَ مَا = لهُ أُضيفَ ناوِيًا ما عُدِمَا
قَبْلُ كَغَيْرُ بعدُ حَسْبُ أَوَّلُ = ودُونُ والجهاتُ أَيْضًا وَعَلُ

(٨) شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٦٤.

وذكر النحاة لهذه الأسماء أربعة أحوال [١]، تُبنى في حالةٍ منها ، وتُعربُ في بقيتها، وهذه الأحوال هي:

١) **الحالة الأُولى:** إذا أُضيفتْ لفظا، نحو: أصبتُ درهما لا غيره، وجئتُ مِنْ قبلِ زيدٍ، وقوله تعالى: ﴿ **قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ** ﴾ [آل عمران: ١٤٤] .

٢) **الحالة الثانية** : إذا حُذِفَ المضاف إليه وينوي لفظه ، والمضافُ معنىً كالمضاف حقيقةً ، وهذا قليل كقول الشاعر: [٢]

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلىً قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيه العَوَاطِفُ

والشاهد فيه قوله: (من قبلِ)، فإن الرواية بجر (قبل) من دون تنوين؛ وذلك لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وأصل الكلام: (ومن قبلِ ذلك)، حدث كيت وكيت، فحذفَ اسم الإشارة من الكلام، مع أنه يقصدُه، ويعاملُ المضاف كأن المضاف إليه مذكور. وهي معربة في هذه الحالة المتقدمة. [٣]

٣) **الحالة الثالثة** : إذا حُذفَ ما تُضاف إليه ولم ينوَ لفظه ولا معناه ؛ فتكون حينئذ نكرةً. ومنه قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] بجر (قبلٍ وبعدٍ) وتنوينهما، وكقول الشاعر:

فساغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قَبْلًا ... أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحميمِ[٤]

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/ ٧٢، وخزانة الأدب :٦/ ٥٠٤، ومعاني النحو: ١٣٧/٣.

(٢) البيت غير منسوب لقائل معين ؛ ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٦٣، وأوضح المسالك :٣/ ١٣١، وشرح الأشمونى على الألفية :٢/ ١٦٨.

(٣) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢/ ١٣٦.

(٤) يُنسب البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب: ١/ ٤٢٦، ٤٢٩؛ ولعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية:٣/ ١٣٤٨، و بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء:٢/ ٣٢٠، وشرح كتاب سيبويه:١/ ٦٧، والمفصل في صنعة الإعراب:٢١٠، ويروى "الفراتِ" بدلا من "الحميمِ" .

والشاهد فيه هو: (قبلا) ظرف زمان منصوب ، وجاء منونًا؛ لأنّ الشاعر قطعَ هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ، ولم ينوِ المضافَ إليه، لا لفظَهُ ولا معناه. (١) هذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها .

٤) الحالة الرابعة: البناء إذا حُذِفَ ما تُضاف إليه ونُوى معناه دون لفظه؛ فإنها حينئذ تبنى على الضم، وتُجرى مجْرى الغايات (٢)؛ إذ حُذِفَت منها الإضافَةُ، وَجُعِلَت غاية الكلمة ما تبقى بعد الحَذْفِ ، (٣) كقوله تعالى :﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] . ورأى الفراء أن سبب الرفع في (قبلُ) و(بعدُ) للدلالة على حذف الإضافة ، إذ قال:

" القراءةُ بالرفع بغيرِ تنوينٍ ؛ لأنَّهما فِي المعنى يرادُ بهما الإضافة إلى شيءٍ لا محالة. فلمّا أدّتا عَن معنى ما أُضيفتا إِلَيْهِ وسَمُوهُما بالرفع، وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفعُ دليلًا عَلَى ما سقطَ مما أضفتهما إِلَيْهِ. **وكذلك ما أشبههما** ." (٤)

أمّا الرضيّ فيرى في (غير) التي تشبههما أنّها إذا قُطعت عن الإضافة بعد (لا) فإنها تكون (لا) التبرئة و ليست (لا النافية). وعليه يكون (غيرَ) اسمها مبنيا على الفتح في محل نصب.(٥)

وحصر ابن هشام قطع (غير) عن الإضافة بمجيئها بعد (ليس) ، وعَدَّ ما ورد بعبارات العلماء من قولهم :(لا غير) لحنًا وأنكر وروده عن العرب (٦). وقد انتقد ابن معصوم ما ذهب

---

(١) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١/ ٢٠٥، والمعجم المفصل في شواهد العربية:٧/ ٤٤٩.

(٢) ينظر: المقتضب:٣/ ١٧٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٤/ ١٧٦.

(٤) معاني القرآن للفراء:٢/ ٣١٩.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية :١٧١/٣.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب :١٣٨، ومغني اللبيب : ٢٠٩.

إليه ابن هشام بقوله :" **والصحيحُ جوازهُ من غيرِ توقّف**" ، **مستندا** إلى قول أبي العباس المبرِّد الذي لم يُفرِّق بين تركيبي : (ليس غير) و(لا غير) إذ قال: " غير " مبني على الضم، مثل (قبل) و(بعد)، **كذلك إذا قلنا (لا غير)**، وكذلك القول في سائر الحروف التي جرت مجرى هذا إذا حذف منها المضاف إليه وكان معرفةً ، مثل: قدام، وخلف، وتحت، وأمام، ووراء، وفوق " [١]

وبرَدِّ صاحب القاموس إذ قال[٢] : قولهم : (لا غير لحنٌ) **غيرُ جيّد** ؛ لأنّ (لا غير) كذا **مسموعٌ** في قول الشاعر: [٣]

جَواباً به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا ... لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْألُ

والشاهد فيه قوله: (لا غير)، و(غير) مبنيٌّ على الضمّ؛ لقطعه عن الإضافة. ورُدَّ به على ابن هشام الذي اشترط وقوعها بعد (ليس)، وأن قول العلماء: (لا غير)، لحنٌ. فهذا البيت أنشده ابن مالك شاهدا لصحة البناء بعد (لا) النافية . [٤]

ويضيف الفيروزآبادي (٨١٧هـ) إلى أنَّ مذهب ابن هشام في (لا غير) قد يكون مأخوذا من قول السيرافي : " إنّما يستعمل [الحذف] إذا كانت (غير) بعد (ليس) ، ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد ، **لم يجز الحذف** ، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ." [٥]

وعقَّب صاحب القاموس على ذلك بقوله : " **وقد سُمِعَ** ." أي : أجازه السماع .

---

(١) المقتضب :٣/ ١٧٥، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/ ٤٩، والحدائق الندية : ١٦٢.

(٢) ينظر: القاموس المحيط :٤٥٣ ، مادة (غير) .

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣١٨ ، وشرح الأشمونى :٢/ ١٦٥، وشرح التصريح :١/ ٧١٨، وحاشية الصبان :٢/ ٤٠٢.

(٤) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢/ ٣٣٣. والمعجم المفصل في شواهد العربية:٦/ ١٦٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣/ ٩٢، القاموس المحيط :٤٥٣، مادة (غير)، والحدائق الندية : ١٦٢.

واستعان ابن معصوم أخيرا بورود تركيب (لا غير) في مؤلفات جماعة من أئمة العربيّة تقدم ذكرهم وزدنا عليهم ذكر علماء متقدمون وردت (لا غير) في مؤلفاتهم [١] ؛ وبذلك فقد شذَّ ابن هشام عن رأي الجمهور. وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن السيرافي الذي قد يكون ابن هشام قد اعتمد نصه في تلحين القائلين بتركيب (لا غير) – كما أسلفنا– قد استعمل هذا التركيب (٦٧) مرةً في كتابه (شرح كتاب سيبويه). [٢]

وثمرة ما تقدَّم ندرجه فيما يأتي:

١. (غير) اسمٌ تلازمهُ الإضافةُ في المعنى لشدَّة إبهامه ، فاذا ما أُضيفَ أُعرِبَ ؛ لتشبهه بالأسماء المعربة ، واذا ما قُطِعَ بُنيَ ؛ لشبهه بإبهام الحروف وحاجتها للإضافة .

٢. شذَّ ابنُ هشام عن جمهور النحاة ، وعدَّ ان (غير) لا تُقطع عن الإضافة إلا بعد (ليس) ، أمّا قول العلماء (لا غير) فلحنٌ . ورجحَ صاحب القاموس (الفيروزآبادي) أنّه استند في تلحينه إلى نصٍ للسيرافي .

٣. انتقد ابن معصوم ابنَ هشام لتلحينه من قال : (لا غير) مبيحا استعمال هذا التركيب، بالقول:" **والصحيحُ جوازهُ من غيرِ توقّف**" مستشهدا بورودها سماعا في بيتٍ شعري ، وفي مصنفات علماء العربية بدءا بابن السراج وصولا لعلماء متأخرين . **وقد أثبت البحث** – فضلا عن ذلك– ورودها في كتب العلماء المتقدمين كمعجم العين للخليل وكتاب سيبويه وكتاب فيه لغات القرآن للفراء ومقتضب المبرد ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج .

٤. قد يكون ابن هشام اعتمدَ في تلحينه القائلين بـ (لا غير) على قول السيرافي في كتابه (شرح كتاب سيبويه) إلّا أن اللافت للنظر أنَّ السيرافي نفسه قد استعمل تركيب (لا غير)

---

(١) ينظر: العين:٥/ ١٥٤، ٦/ ٢٧، كتاب سيبويه:٤/ ٢٤٧، وكتاب فيه لغات القرآن:٧٥، ومعاني القرآن للفراء:١/ ٧٤، والمقتضب:٤/ ١٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/٤١١ .

(٢) ينظر مثلا الصفحات : ١/٣٥، ١/٤٩، ١/٥٠ ،١/١٠٢، ١/١١٠، ١/١١١، ١/١٢٧، ١/١٥٢، ... الخ.

في كتابه السابق (٦٧) مرةً ، واستعملها ابنُ هشام أيضا في مواضع متعددة من كتابه مغني اللبيب مما يدل على تناقضه وقد أشرنا إلى تلك المواضع .

٥. يؤيد البحث استعمال التركيب (لا غير) ؛ إذ استعمله أعلام العربية كما استعمله منكروه ، ابنُ هشام والسيرافي على رواية الفيروزآبادي .

الخاتمة

خلص البحثُ إلى جملة نتائج نذكر منها ما الآتي:

- يُعدُّ كتاب الحدائق النديَّة لابن معصوم من أهم الشروح على مختصر الشيخ البهائي المسمى بـ (الفوائد الصمدية) ؛ لِما تميَّز به شرحه من توسُّعٍ وإحاطة وغزارة مادته ، وكثرة شواهده الشعرية والقرآنية، وجمعه لآراء معظم كبار النحاة في أغلب مسائله من قدماء ومتأخرين ومعاصرين، ومن شتى المشارب والاتجاهات.

- لم يكتفِ ابن معصوم بجمع آراء النحاة وتقصيها في بطون الكتب بل كان يعقّبُ- أحيانا- مُبديا رأيه مرجحا و مؤيدًا ومعضدًا أو رافضًا رادّا موهِنا ، مستندا إلى ثقافةٍ لغويةٍ عالية تنمُ عن علو شأنه في هذا الجانب .

- على الرغم من أنَّ دراسة ابن معصوم والشيخ البهائي للأصول والمنطق جعلتهما ميَّاليْن للمذهب البصري ومنطقه إلاّ أنَّ ابن معصوم كان حياديا في تقييماته، منصفا وموضوعيا في الأعم الأغلب منها، لا يتبعُ فيها ميوله وهواه بل يستندُ فيها إلى السماع والقياس والإجماع وغيرها .

- يُعَدُّ السماع (النقل) من أهم الأسس التي اعتمدها ابن معصوم في تقييمه وتثبيت أحكامه النقدية، ويدلنا على ذلك كثرة استشهاده بالقرآن الكريم وأشعار العرب حتى أنه لا يعتدُّ بالقياس وحده إن لم يسعفه السماع ويرفض الاحتكام إليه وحده .

- الملاحظ أنَّ ألفاظ ابن معصوم المدني النقديَّة كانت تتَّسمُ – في الغالب – بالوضوح والتهذيب وعدم التجريح .

- وجد البحث أنَّ بعض النحاة المتأخرين ومنهم ابن معصوم ، **كانوا محقين في نقدهم** لابن عصفور الذي اختار مثالا مخطوءًا وهو: (لعمرُك) الذي جوَّزَ فيه أن يكون المحذوفُ فيه المبتدأَ أو الخبر، غير أنَّ (لام الابتداء) قد حتَّمَ أن يكون المحذوفُ هو الخبر على حين أنهم جوَّزوا ذلك في مثل :(يمين الله) ، وأثبت البحث أن أول من جوَّزَ ذلك هو أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه.

- اتبع ابن معصوم رأي الجمهور في معظم مسائله ، لكنَّنا نجده قد خالفهم بمسألة مجيء (إذ الفجائية بعد بينا) التي لم يستفصحها الأصمعي لقلة ورودها ، وقد عدَّها الحريري من أوهام الخواص ، غيرَ أنَّ ورودها على لسان سيد البلاغة والبيان علي بن أبي طالب (عليه السلام) في خطبته الشقشقيَّة ، وعَدّ ابنُ معصوم كلامَ المعصومين من أدلة السماع المعتبرة دعتهُ إلى رفض وانكار قول الحريري واصفًا رأيه بالقول: " **وليس كذلك** " .
- نبَّه ابن معصوم على أنَّ هناك نوعين للتعدية وضرورة التفريق بينهما ، وهما التعدية بالباء والتعدية بحروف الجر، وانتقد ابن معصوم بعضا من معاصريه ممن لم يفرّق بينهما.
- أثبتَ البحثُ أنَّ الصَّيمري **أولُ مَنْ توسَّعَ في شروطِ لامِ الجحود** فجعلها كلَّ لامٍ يأتي بعدها فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ مسبوقٌ بنفي ، فإن سُبقَ بإثبات فهي لامُ التعليلِ .
- انتقد ابن معصوم مَنْ عَدَّ المفعول الثاني لـ (ألفى) حالا ؛ لكونه قد جاء معرفةً في البيت الشعري :

قد جَرّبوه فألفَوْه المغيثَ إذا ... ما الرّوْعُ عَمّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أحَدِ

والحال لا يأتي إلاّ نكرةً مستندًا إلى علة الأصل ، وقد جزم الدكتور نعيم البدري بأنَّ هذا البيت من صنيع ابن مالك ، والحق فإنَّ هناك أكثر من شاهد شعري في زمن الاحتجاج قد وردَ مساوقا لما استشهد به ابن مالك .

- أثبتت لنا مسألة (**استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان والزمان**) أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف الذي اعتمده النحويون المتأخرون ؛ لكونه أحد أدلة السماع الأساسية ، ودوره في ترجيح كفَّة على أُخرى ، وحسم بعض مسائل الخلاف ؛ إذ رجَّح الحديثُ النبوي كفةَ المذهب الكوفي على المذهب البصري الذي وُصفَ (بالتعسف) في هذه المسألة بعد ان كان مرجوحا.
- يرى الباحث أن الكلمات : (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرّ) حصل فيها تناقض بين دلالتين، إحداهما دلالة معجمية رئيسة تدلُّ على الثبوت والاستمرار، والثانية دلالة صيغة فرعية ثانوية ، تدلُّ على الحدوث، فغلبت وظهرت على الكلمات الدلالة المعجمية الرئيسة ، وإنَّ تلك الكلمات غير ناقضة لحدّ اسم الفاعل كما يرى ابن معصوم .
- يرى الباحث أنَّ في وجود حالة ثالثة بين المعرب والمبني المسمّاة بـ (الواسطة) يُعدُّ توسعا تستوجبه المصلحة ويفرضه واقع اللغة ؛ إذ إنَّ هناك عددا من الأبواب الثنائية في النحو أثبتت الروايات أنَّ فيها طرفا ثالثا وسطا بين الطرفين الرئيسين يحملُ صفات مشتركةً من هذا الطرف وأُخرى من ذاك ، ولا يمكن حسابه على أحدهما ؛ مما استدعى باحثين معاصرين إلى تبني وجود منزلة بين المنزلتين، يُحَلُّ بها الكثير من المسائل النحوية التي ظلّت عالقةً ويتجاذبها النحاة إلى يومنا هذا، كمسألة (عسى) بين الفعلية والحرفية

وأسماء الأفعال وأسماء الفاعلين وغيرها، وهو أمرٌ جدير بالدراسة ، وقد يكون له دورٌ في تيسير النحو .

- انتقد ابنُ معصوم ابنَ هشام لتلحينه من قال : (لا غير) مبيحا استعمال هذا التركيب، بالقول: " **والصحيحُ جوازهُ من غيرِ توقّف**" مستشهدا بورودها سماعا في بيتٍ شعري ، وفي مصنفات علماء العربية بدءا بابن السراج وصولا لعلماء متأخرين . **وقد أثبت البحث –فضلا عن ذلك– ورودها في كتب العلماء المتقدمين من مثل معجم العين للخليل وكتاب سيبويه وكتاب فيه لغات القرآن للفراء ومقتضب المبرد ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج .**
- تبيَّنَ للبحث أنَّ الشيخ البهائي كان يعتمدُ في حدوده النحوية – في الغالب– على ما ذكره النحاة المتقدمون ، يقابله ميلُ ابن معصوم المدني لاعتماد حدود النحاة المتأخرين الذين زادوا فيها بعض التفصيلات ؛ لتزيدَ من دقتها، وتجعلها جامعةً مانعةً.

روافد البحث

***القرآن الكريم .**

- **أولا : الكتب المطبوعة .**

– أ –

- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزَبيدي (ت:٨٠٢ هـ)، تحـ: د. طارق الجنابي، ط١، ١٩٨٧م .
- أبو الحسن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ، علي مزهر الياسري ، دار الرشيد للنشر– بغداد ، ط١، ١٩٧٩م.
- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، ١٩٧٤ م.
- أحكام القرآن ، أبو بكر أحمد بن علي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، تحـ: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) ، تحـ: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨١م.
- الأربعون حديثاً، الشيخ البهائي (ت: ١٠٣٠هـ)، تحـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم– إيران، ١٤٣١هـ .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨ م .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، برهان الدين بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ)، تحـ: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط١، ١٩٥٤ م .
- الأُزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروي (ت: ٤١٥هـ)، تحـ: عبد المعين الملّوحي ، مجمع اللغة العربية في دمشق ط٢ ، ١٩٩٣م
- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) تحـ : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- أسرار العربية ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحـ: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م .
- إسفار الفصيح ، أبو سهل محمد بن علي الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تحـ: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، المملكة العربية السعودية ، ط١ ،١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، تحـ: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١، ١٩٨٥م .
- أصول النقد الأدبي ،أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ط١٠ ، ٢٠٠٤م.
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحـ: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.

- إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣ هـ)، دار ابن كثير – دمشق – بيروت ، ط٤، ١٤١٥ هـ .
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة، ط١، ١٩٩٩م .
- الأعلام ، خير الدين ، الزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- أعلام العرب في العلوم والفنون ، عبد الصاحب عمران الدجيلي، مطبعة النعمان– النجف ، ط٢، ١٩٦٦م .
- أعيان الشيعة، محسن الأمين العاملي، تحـ، حسن الأمين ، دار التعارف للمطبوعات، ،ط٥ ،٢٠٠٠ م .
- ألفية ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، ضبطها و علق عليها الدكتور: عبداللطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة – الكويت، ط١، ٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق .: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، د.ط ، ١٩٨٩ م .
- أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل، محمد بن الحسن، الحر العاملي (١١٠٤هـ)، تحـ: أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس – بغداد ، ط١ ، ١٣٨٥هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١ ، ٢٠٠٣م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبو سعيد البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)،تحـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .د.ت.
- الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)، تحـ: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٩٦٩ م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، تحـ: موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ط١، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت: ٣٣٧ هـ) ، تحـ: الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت، ط٥ ، ١٩٨٦ م.
- إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس ، أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر، د. ت.

– ب –

- بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، محمد باقر بن محمد تقي مجلسي، وزارة الارشاد الاسلامي – طهران، ط١، ١٩٨٦م .
- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحـ: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت ، ١٤٢٠ هـ.
- بدائع الفوائد ، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ط ، د.ت .
- البديع في علم العربية ، أبو السعادات ، مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

- البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٩٥٧ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، د. ت .
- البلاغة والتطبيق ، د. أحمد مطلوب ، د. كامل حسن البصير ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد، ط١، ١٩٨٢.

– ت –

- تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث ، د. داود سلّوم ، مكتبة الأندلس – بغداد، د. ط ، ١٩٦٩م.
- التبصرة والتذكرة ،لأبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصّيمري ، من نحاة القرن الرابع الهجري، تحـ: فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر – دمشق ، ط١، ١٩٨٢م .
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ) ، علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحـ: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤م .

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، للأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦ هـ)، تحـ : د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية – بغداد ، ط١ ، ١٩٩٢.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ،بدر الدين الدماميني (ت: ٨٢٧هـ)، تحـ :محمد بن مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث ، إربد –الأردن ، ط١، ٢٠١١م.
- تحقيقات نحوية ، للدكتور: فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر –عمان ، ط١ ،٢٠٠١م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحـ: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي،ط١، ١٩٨٦ م .
- تذييل سلافة العصر، عبد الله الجزائري ، تحـ : السيد هادي باليل الموسوي ، المكتبة الأدبية المختصَّة ، د.ط ، ١٤٢٠هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي، تحـ: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط١، ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م .
- تصحيح الفصيح وشرحه ، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه (ت: ٣٤٧هـ)، تحـ: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ، د.ط ، ١٩٩٨م .
- التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، د.ت.
- التعسف في الرأي النحوي عند علماء العربية ، د. غانم هاني كزار الناصري، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات – القاهرة ، ط١، ٢٠١٧م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧ هـ)، تحـ: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الناشر: بدون، ط١، ١٩٨٣ م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي، الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحـ: د. عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، ١٩٩٠م .
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن ، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محب الدين محمد بن يوسف ،المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب اللغة ، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحـ: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، ٢٠٠١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١ ، ٢٠٠٨م .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين (ت: ٦٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع ، ط٢، ١٩٨١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف ، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي (ت: ١٠٣١هـ) ، عالم الكتب – القاهرة ، ط١، ١٩٩٠م .

– ج –

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) ، تحـ: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠١ م .
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد القرطبي، تحـ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م .
- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحـ: د. فخر الدين قباوة ، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ، ١٩٩٢م .
- الجهود اللغويّة والنحويّة عند ابن معصوم المدني ، د. عادل عباس النصراوي ، العتبة العلوية المقدسة ، ط١، ٢٠١١م .

– ح –

- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي ، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)، الطبعة الخديويَّة، تصوير دار صادر – بيروت، ١٢٨٣هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٧م .
- حجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ) ، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني ،مؤسسة الرسالة ، ط٥، ١٩٩٧م .

- الحدائق النَّديَّة في شرح الفوائد الصَّمديَّة ، السيد: علي خان المدني الشيرازي(١١٢٠هـ)، تصحيح وتحـ وتعليق : الدكتور : السيد أبو الفضل سجادي ، قم – ذوي القربى – ط٢، ١٤٣٢هـ.
- الحدائق النَّديَّة في شرح الفوائد الصَّمديَّة ، السيد: علي خان المدني الشيرازي(١١٢٠هـ)، حققهُ وعلَّق عليه : السيد حسين الخاتمي والسيد علي الخاتمي ، قم – دار الهجرة – ط٢ ، ١٤٣١هـ .
- الحدُّ النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري ، د. رياض يونس السّواد ، دار الرّاية – عمان ، ط١، ٢٠٠٩.
- الحدود في علم النحو ، شهاب الدين أحمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، الأندلسي (ت: ٨٦٠هـ)، تحـ: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١ ،٢٠٠١م .
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحـ: سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت ، ط١، د. ت.

– خ –

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧ م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحـ: محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤ ، ٢٠١٠م .
- الخلاف النحوي في الأدوات ، عامر فائل محمد بلحاف ،عالم الكتب الحديث ، إربد – الأردن ، ط١، ٢٠١١م .

– د –

- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحـ : الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ، د: ط، د:ت .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة ، د. ط ، ١٩٧٢م.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، د. المختار أحمد ديرة ، دار قتيبة –دمشق، ط٢ ، ٢٠٠٣م.
- الدُّرَّةُ الألفية (الفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة) ، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي (٥٦٤هـ–٦٢٨هـ) ، ضبطها وقدَّم لها : سليمان ابراهيم البلكيمي ، دار الفضيلة – القاهرة ، ط١، ٢٠١٠م .
- درّة الغواص في أوهام الخواص ، أبو محمد القاسم بن علي ، الحريري (ت: ٥١٦هـ)، تحـ: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م .
- دليل الطالبين لكلام النحويين ، مرعي بن يوسف بن أبى بكر المقدسي(ت: ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، د.ط ، ٢٠٠٩ م .
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق وشرح : د. انطونيوس بطرس ، دار صادر – بيروت ، ط١، ٢٠٠٣م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق : د. محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز– مصر، ط١، د. ت.
- ديوان امرِئ القيس ، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي: دار المعرفة – بيروت ، ط٢، ٢٠٠٤م.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحـ: د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٣، ١٩٨٨م.
- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري ، شرح وتقديم : عبد أ.مهنّا، دار الكتب العلمية – بيروت ،ط٢، ١٩٩٤.
- ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق: رانهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية – بيروت ، ١٩٨٠م .
- ديوان الراعي النميري ، شرح د. واضح الصمد، دار الجيل – بيروت ، ط١، ١٩٩٥.
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدّم له :علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٨٨م .
- ديوان العباس بن مرداس السَّلمي، جمع وتحقيق : د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة – بيروت– ط١، ١٩٩١ م.
- ديوان عدِّي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطباعة – بغداد ، ط١، ١٩٦٥م.
- ديوان عنترة ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي، المكتب الاسلامي ، ط١ ،١٩٧٠م .
- ديوان كثير عزَّة ، جمع وتحقيق :د. إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت ،١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، اعتنى به: حمدو طمّاس ، دار المعرفة – بيروت، ط١، ٢٠٠٤ م.
- ديوان مالك ومتمِّم ابنا نويرة اليربوعي ، ابتسام فريد الصّفار، مطبعة الرشاد– بغداد، ط١، ١٩٦٨م.
- ديوان النابغة الذبياني ، تحـ: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف – مصر، ط٢، د. ت.

- ديوان الهذليين ، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ط١– ١٩٦٥ م.

– ذ –

- الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة ، الشيخ آقا بزرك الطهراني ، : دار الأضواء ، ط٢، د.ت.

– ر –

- ردود ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) على النحاة ، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد ، مؤسسة المختار ، ط١، ٢٠٠٨م .
- رسالة منازل الحروف ، أبو الحسن ،علي بن عيسى ، الرماني (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، د.ت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النّور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق :أ.د. أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم – دمشق ، ط٢ ، ١٣٩٤هـ.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحـ: عمر عبد السلام السلامي دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م .

– ز –

- الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر ،محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحـ: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٩٢م .

- زهر الأكم في الأمثال والحكم، أبو علي، الحسن بن مسعود اليوسي (ت: ١١٠٢هـ)، تحـ: د محمد حجي، د محمد الأخضر، الشركة الجديدة – دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب ، ط١، ١٩٨١م.

– س –

- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحـ: محمد حسن اسماعيل و أحمد رشدي عامر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- سلافة العصر في محاسن اهل العصر ، علي بن معصوم المدني الحسيني ، تحـ : د. محمود خلف البادي ، دار كنان للطباعة والنشر،ط١، ٢٠٠٩م.
- سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحـ: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، دار الرسالة العالمية ، ط١، ٢٠٠٩ م.
- سنن الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة (جـ ٤، ٥) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ط٢، ١٩٧٥ م.
- سير أعلام النبلاء ، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣ ، ١٩٨٥ م.
- السيرة النبوية لابن هشام ، أبو محمد، عبد الملك بن هشام (ت: ٢١٣هـ)، تحـ: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط٢، ١٩٥٥ م .

– ش –

- شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر بن محمد النحّاس (ت: ٣٣٨هـ) ، تحـ : الدكتور: زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحـ: الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٩٧٤ م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، تحـ: عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث– بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى) ، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ) .
- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة ، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقى (ت: ٥٤٠هـ)، قدّم له مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط١ ، د. ت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن، علي بن محمد الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، تحـ: محي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١ ، ١٩٩٨م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل الهمداني (ت: ٧٦٩هـ)، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٩٨٠ م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١،٢٠٠٠ م.
- شرح تسهيل الفوائد ، أبو عبد الله، جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحـ: د. عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان،ط١ ، ٢٠٠٠م .

- شرح جمل الزجاجي (شرح الكبير) لابن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) ، تحـ : د. صاحب ابو جناح ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي، لابي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت: ٦٠٩هـ) ، تحـ: سلوى محمد عرب ، جامعة ام القرى ، ط١ ،١٤١٩هـ.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت: ٦٤٦ هـ) ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر– جامعة قار يونس – ليبيا، ط١، ١٩٧٥ م .
- شرح سنن ابي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ،د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ) ،تحـ: محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، د. ط ، ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحـ: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا ، د. ط، د، ت .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري (ت: ٨٨٩هـ)، تحـ: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤م .
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد بن محمد حسن شُرَّاب ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٧ م .
- شرح شواهد مغني ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي ، د. ط، ١٩٦٦ م .

- شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد، عبد الله جمال الدين ابن هشام(ت: ٧٦١هـ) ، تحـ: محمد محيى الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة – القاهرة ، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢ م .
- شرح كتاب الحدود في النحو ، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت:٩٧٢ هـ)، تحـ: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٩٩٣ م .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ) ، تحـ: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م .
- شرح المفصل في صنعة الأعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ) ، تحـ: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط١، ٢٠٠١ م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للأستاذ أبي علي الشلوبين (ت: ٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ) تح: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية – الكويت ط١، ١٩٧٧ م.
- شعر أبي زبيد الطائي ، حرملة بن المنذر المتوفي حوالي سنة (٤١هـ) ، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المعارف – بغداد ، ط١، ١٩٦٧م.
- شعر الخوارج ، د. أحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت – لبنان ، ط٣، ١٩٧٤.

- شعر زياد الأعجم ، جمع وتحقيق ودراسة: د. يوسف حسين بكار، دار المسرة ، ط١، ١٩٨٣ م.
- شعر عمرو بن معدي كربٍ الزبيدي ، جمع وتنسيق : مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط٢، ١٩٨٥.
- شعر المخبل السعدي : صنعة حاتم الضامن ، مجلة المورد ،المجلد الثاني ،العدد الأول ، بغداد ١٩٧٣.
- شواهد النحو الشعرية : قراءة في الإقصاء والإستبقاء ، د. فيصل صفا ،عالم الكتب الحديث – إربد ، ط١، ٢٠١٢ م .

– ص –

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م .
- صحيح البخاري ، أبو عبد الله ، محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ) ، تحـ: جماعة من العلماء، مطبعة بولاق ، مصر ١٣١١ هـ .
- صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي ، د. نعيم سلمان البدري ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق ، ط٢، ٢٠١١.

– ض –

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م .

– ط –

- طبقات فحول الشعراء ،محمد بن سلّام الجمحي (ت: ٢٣٢هـ) ، تحـ: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة ، د. ط ، د. ت .

– ظ –

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م .

– ع –

- العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (ت: ٦٥٠هـ)، تحـ: فير محمد حسن ، المجمع العلمي العراقي – بغداد، ط١ ، ١٩٧٨م .
- العُدّة في إعراب العُمدَة ، أبو محمد بدر الدين بن فرحون(ت: ٧٦٩هـ)، تحـ: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد) ، دار الإمام البخاري – الدوحة ، ط١، د.ت.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ)، تحـ: الدكتور عبد الحميد هنداوي ،المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣ م.
- علل النحو ، أبو الحسن، محمد بن عبد الله ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحـ: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط١، ١٩٩٩م .
- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) تحـ: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

– غ –

- غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين ابي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) ، تحـ: برجستراسر– دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
- الغدير في الكتاب والسنَّة ، عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (ت:١٩٧٢م) ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت – لبنان ، ط٢، ١٩٩٤م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، أبو القاسم برهان الدين الكرماني (ت: نحو ٥٠٥هـ)، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، د. ط ، د.ت.
- غريب الحديث ، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحـ: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، ط١، ١٩٦٤ م .
- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، تحـ: سعيد اللحام ، د. ط ، د.ت.

– ف –

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ،أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠ م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، أبو سعيد صلاح الدين الدمشقي (ت: ٧٦١هـ)، تحـ: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط١ ، ١٩٩٠م .
- فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٦٤م.
- الفوائد الصمدية والتهذيب ، بهاء الدين محمد بن الحسين المعروف بالشيخ البهائي (ت: ١٠٣٠هـ)،تحـ :علي الخاتمي ، نور المعارف – قم ، ١٣٩٦هـ.

- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ط ٢، ٢٠٠٥ م.

– ق –

- القاموس المحيط ، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ) ، تحـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨ ، ٢٠٠٥ م .
- القول الفصل في حقيقة (أل) ، د. سعدون بن احمد بن علي الرَّبعي ، مطبعة دار الأرقم ، ط١، ٢٠٠٩م .

– ك –

- الكافية في علم النحو ، جمال الدين بن عثمان بن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، تحـ: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م .
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ، الملقب بسيبويه (١٨٠هـ) ،تحـ: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٩٨٨ م.
- كتاب فيه لغات القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، ط١ ، ١٤٣٥هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو ، جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحـ: الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠٦ م ..
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) ، تحـ: محمد شرف الدين يالتقايا ، مكتبة المثنى – بغداد، ط١ ، ١٩٤١م.

- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحـ: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .
- الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن أيوب، (ت: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠ م .

– ل –

- اللامات ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحـ: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢،١٩٨٥م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ) ، تحـ: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١ ، ١٩٩٥م .
- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ)، تحـ : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- لسان العرب ، جمال الدين ، محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- لسان الميزان أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحـ: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية ، ط١، ٢٠٠٢ م.
- اللمحة في شرح الملحة ، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) ، تحـ : إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١، ٢٠٠٤م .
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ،تحـ: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية– الكويت ،١٩٧٢م .

– م –

- مُثُل المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) ،تحـ : صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية – القاهرة ، ط١، ٢٠٠٦م.
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: ٢٠٩هـ)، تحـ: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، ط١، ١٣٨١ هـ .
- مجالس ثعلب ، أبو العباس، أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحـ : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف– مصر ، ط٤ ،١٤٠٠هـ .
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحـ: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان ، د.ط ، ١٩٥٥م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)، تحـ:عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطي في النحو) لابن إياز البغدادي (ت: ٦٨١هـ)، تحـ: د. شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار– الأردن ،٢٠١٠ م.
- المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ) تحـ: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ٢٠٠٠ م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، ط٢، ١٩٥٨ م.
- المرتجل (في شرح الجمل) ، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت: ٥٦٧ هـ) ، تحقيق ودراسة: علي حيدر، طبعة – دمشق ، ١٩٧٢ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل (ت:٧٦٩ هـ)، تحـ: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط١، ١٩٨٠م .

- المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) تحـ: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٩٩٠م.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ) تحـ: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي: دار هجر – مصر ، ط١، ١٩٩٩م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحـ: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ط١ ، ١٩٩٥ م .
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ) ، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط،٤، ١٩٩٧ م.
- معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحـ: محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحـ: أحمد يوسف النجاتي وآخرون ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١، د.ت.
- معانى القرآن للأخفش ، أبو الحسن البلخي ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) ، تحـ: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت: ٣١١هـ) ، تحـ: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٨٨ م .
- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ٢٠٠٠ م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحـ: احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٨ م.

- معجم القراءات ، د. عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين – دمشق ، ط١، ٢٠٠٢م .
- معجم القواعد العربية ، عبد الغني بن علي الدقر (ت: ١٤٢٣هـ) ، دار القلم – دمشق ، ط١، ١٣٧٣هـ .
- المعجم المفصل في شواهد العربية ، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١،١٩٩٦ م .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى – بيروت، ط١، ١٩٥٧م .
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، عبد الرحمن ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحـ: أ. د محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، ط١، ٢٠٠٤ م .
- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين ، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، ط١، ١٩٧٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد، عبد الله جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحـ: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق، ط٦ : ١٩٨٥م .
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
- المفتاح في الصرف ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١، ١٩٨٧م .
- المفصَّل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو ، جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ، تحـ : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحـ : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون ، معهد إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧ م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينّي (ت: ٨٥٥ هـ)، تحـ: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠١٠ م .
- المقتضب ، أبو العباس، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، ٢٠١٠م .
- المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى ، عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت: ٦٠٧هـ) ، تحـ: د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط ١، ١٩٨٨م .
- المقرَّب ، علي بن مؤمن المعروف بأبن عصفور(٦٦٩هـ) ، تحـ : أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة ، ط٢٠، ١٩٨٠م .
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)، تحـ: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، خالد بن عبد الله الأزهري(ت: ٩٠٥هـ)، تحـ: عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، ط١ ، ١٩٩٦م .

– ن –

- نتائج الفكر في النَّحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحـ: عادل أحمد عبد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٢ م .
- النحو الوافي ، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥ ، د، ت .
- نسمة السحر بذكر من تشيّع وشعر، ضياء الدين يوسف بن حسين الصنعاني (١١٢١هـ) تح: كامل سلمان الجبوري، دار المؤرخ العربي، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٩م.
- النقد الأدبي ، أحمد أمين ، كلمات عربية – جمهورية مصر العربية ، ط١، ٢٠١٢م.
- النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، للحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ) .تحـ: رشيد بلحبيب ، المملكة المغربية – وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ، ١٩٩٩م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحـ: طاهر أحمد الزاوى ، محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية – بيروت، ١٩٧٩م.
- نهج البلاغة ، شرح الشيخ محمد عبده ، خرَّج مصادره : حسين الأعلمي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت –لبنان ، ط١، ١٩٩٣.

– هـ –

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلة – استانبول ، ط١، ١٩٥١ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحـ :عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت ، ١٩٧٩ م.

– و –

- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحـ: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م .

ثانيًا: البحوث المنشورة:

- بيبليوغرافيا المصادر العلمية والأدبية لابن معصوم المدني ، د. حسين مرعشي ، د. عادل عباس النصراوي ، مريم إشراقبور ، جامعة شيراز – طهران ، مجلة كلية الفقه – العدد (٢٩) – ٢٠١٩م.
- ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنحوي – مفهوما وتطبيقا ، د. محمد ذنون يونس، د. أحمد صالح يونس، مجلة كلية الآداب – جامعة مصراته – العدد الثالث ، ٢٠١٥ م.
- المرار بن سعد الفقعسي: حياته وما بقي من شعره، نوري حمودي القيسي ، مجلة المورد– العدد: ٢، ١ أبريل ١٩٧٣.
- المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ، بحث د . حامد عبد المحسن كاظم الجنابي و د. علي جميل أحمد العبيدي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية –جامعة القادسية ، المجلد : ١٤ – العدد (١–٢) /٢٠١١م .
- النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك ، بحث ، د. صبيحة حسن طعيس ، ود. . سلام حسين : مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية ، العدد: ٦٨، ٢٠١١.

ثالثًا : الرسائل والأطاريح :

- آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شراح الألفية في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية) لمحمد عمر عمَّار الدراوشة ، رسالة ماجستير – كلية الآداب – الجامعة الاسلامية بغزة – ٢٠١٥ م.
- الترجيح النحوي عند المرادي (ت: ٧٤٩هـ) في كتبه(توضيح المقاصد، والجنى الداني ، وشرح التسهيل) ، حسين عليوي حسين عبود السيلاوي ، أطروحة دكتوراه ،كلية التربية للعلوم الانسانية –جامعة بابل ، ٢٠١٨م .
- الخلاف النحوي عند ابن معصوم المدني في كتابه الحدائق الندِيَّة في شرح الفوائد الصمديَّة ، عبد الهادي فليح حسن ، رسالة ماجستير، التربية الأساسية ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨م
- الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار . دراسة ومعجم ، زاهدة عبد الله العبيدي، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٩٩٦م .
- الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، محمد نوري الموسوي، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بابل –٢٠٠٦م .
- الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية ، نجلاء حميد مجيد ، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بابل –٢٠٠٦م .
- النقد النحوي في تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ،عباس حمد عبد سلطان، رسالة ماجستير ،كلية التربية – جامعة ذي قار، ٢٠٢٠م.
- النقد النحوي في فكر النحاة الى القرن السادس الهجري ،(رسالة ماجستير) سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، كلية التربية – جامعة ديالى ، ٢٠٠٦م.

رابعًا : المخطوطات :

- الغرَّةُ المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفية لابن معطي ، أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخبَّاز (٦٣٩هـ) ، الناسخ : علي بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمود بن بلدجي ، تاريخ النسخ : ٦٨٥هـ.

Abstract:

In the name of God, the most gracious, the most merciful

Praise be to God, who made his thanksgiving permanent for blessings, to God be praise first and last, and prayers and peace be upon our prophet Muhammad, the last of the prophets and messengers, and upon his good, pure, and venerable family, and his most faithful companions, and may the peace be abundantly.

In the beginning.

The emergence and importance of Arabic grammar was connected with the beginning of the spread of the Islamic call and the extension of its state by the abundance of conquests, the mixing of tongues, and the spread of misusing the grammar between non-Arabs and Arabs, and the most dangerous of which was what was in the Holy Qur'an; So there was a need to put in place controls that protect the Arabic tongue and preserve the Arabic language, which gained its sanctity from the sanctity of the Holy Qur'an that was revealed in it. Therefore, Arab scholars took the initiative to set these controls, and Arabic grammar gradually appeared, and with it the growth of grammar criticism, which had its modest beginnings, and was represented by the early grammarians directing criticism to poets, orators and the public when they deviated from the controls of language and raised a position or raised a position.., and thus began the first seeds of grammar criticism.

But the grammatical criticism that we will discuss in this letter differs from this grammatical criticism, which began modestly, as it is a reconsideration of a previous grammatical ruling on an issue that is usually thorny and bears more than

one grammatical aspect, either by supporting it and supporting it with new evidence, or by rejecting and rejecting it or giving it preference over other aspects. Possible, or by weakening previous opinions and putting forward a new opinion, based in all of this on what the grammatical profession dictates to him from listening, analogy, consensus and accompanying the situation.

The Committee for Scientific Affairs in the College of Arts - Department of Arabic Language - thankfully offered me the study of "grammatical criticism according to **Ibn Masum Al-Madani (1120 AH) in his book Al-Hadayek Al-Nadiah"** as a title for the master's thesis.

The nature of the material necessitated dividing the thesis into four chapters preceded by an introduction and a preface and followed by a conclusion with the most important findings of the research, followed by a list of the research tributaries and a summary in English. As for the preamble, it included a summary of the definition of The Author Sheikh Al-Baha'i, and another to introduce the commentator Ibn Masum Al-Madani, and an explanation of the concept of grammatical criticism, then an inventory of the words of grammatical criticism used by Ibn Masum, his methods in grammatical criticism, and finally the foundations he adopted in it. As for the **first chapter, it was in the criticism of Ibn Masum in the names**, and it included three sections, the first of which is in his criticism of the names that are raised, and the second topic in his criticism of the names that are attributed, and the third is in his criticism of the names.

As for **the second chapter, it dealt with his grammatical criticism of verbs**, and the **third chapter his grammatical criticism of working letters**, and it included two sections, the first of which was in his criticism of non-working letters, and the second was his grammatical criticism of working letters.

As for **the fourth chapter, it was devoted to his grammatical criticism of rules and separate issues**, and it was in two sections, the first of which was in his grammatical criticism of rules, and the second topic was his grammatical criticism of miscellaneous issues.

The sources of research and references varied, starting with the Holy Qur'an, grammar books, Qur'an meanings, Qur'an parsing books, interpretation books, Qur'anic readings, Hadith books, and others.

The difficulty of the research was represented in conjunction with the outbreak of the Corona disease, and the consequent total or partial ban and closure of libraries, and the difficulty and danger of movement. Add to this the difficulty of issues on which grammarians usually differ; It requires me to understand the essence of the issue and the dispute first, and to follow the opinion of the grammarians and root it in their books. Usually the grammarian has more than one book and with many parts that make the task of rooting difficult.

As for the research method, I followed in the research a descriptive and analytical approach, represented by mentioning the text of Al-Baha'i or mentioning the text of Ibn Masum, which includes the content of the issue and the critical phrase of Ibn Masoum. Of those whom Ibn Masoum did not mention either, extracting and reciting Qur'anic verses and noble Prophetic hadiths, poetic evidence, Arab proverbs, and their sayings, all of their original fluorescence and reliable sources, and a collection of similar and convergent opinions with some and disagreement on the other; To reach the essence of the dispute, and to reach the closest and most ideal opinions to the spirit of the Arabic language and its uses, and the familiar from its sound linguistic system.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Babylon University

Faculty of Arts / Department of Arabic Language

The Grammatical Criticism of Ibn Masum Al-Madani (d. 1120 AH) in his book (Al-Hadaeq Al-Nadiyah fi Sharh Al-Fawaed Al-Samadiyah)

A letter submitted by the student

Mohammed Jalil Hasan Ahmed

To the Council of the College of Arts / University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic language and literature / language.

supervision of Assistant Professor

Dr.Alaa K.jasim Almusawy

1443 AH **2021 AD**

الخاتمة

خلص البحثُ إلى جملة نتائج نذكر منها ما الآتي:

- يُعدُّ كتاب الحدائق النديَّة لابن معصوم من أهم الشروح على مختصر الشيخ البهائي المسمى بـ (الفوائد الصمدية) ؛ لِما تميَّز به شرحه من توسُّعٍ وإحاطة وغزارة مادته ، وكثرة شواهده الشعرية والقرآنية، وجمعه لآراء معظم كبار النحاة في أغلب مسائله من قدماء ومتأخرين ومعاصرين، ومن شتى المشارب والاتجاهات.

- لم يكتفِ ابن معصوم بجمع آراء النحاة وتقصيها في بطون الكتب بل كان يعقّبُ- أحيانا- مُبديا رأيه مرجحا و مؤيدًا ومعضدًا أو رافضًا رادّا موهِنا ، مستندا إلى ثقافةٍ لغويةٍ عالية تنمُ عن علو شأنه في هذا الجانب .

- على الرغم من أنَّ دراسة ابن معصوم والشيخ البهائي للأصول والمنطق جعلتهما ميَّاليْن للمذهب البصري ومنطقه إلاّ أنَّ ابن معصوم كان حياديا في تقييماته، منصفا وموضوعيا في الأعم الأغلب منها، لا يتبعُ فيها ميوله وهواه بل يستندُ فيها إلى السماع والقياس والإجماع وغيرها .

- يُعَدُّ السماع (النقل) من أهم الأسس التي اعتمدها ابن معصوم في تقييمه وتثبيت أحكامه النقدية، ويدلنا على ذلك كثرة استشهاده بالقرآن الكريم وأشعار العرب حتى أنه لا يعتدُّ بالقياس وحده إن لم يسعفه السماع ويرفض الاحتكام إليه وحده .

- الملاحظ أنَّ ألفاظ ابن معصوم المدني النقديَّة كانت تتَّسمُ – في الغالب – بالوضوح والتهذيب وعدم التجريح .

- وجد البحث أنَّ بعض النحاة المتأخرين ومنهم ابن معصوم ، **كانوا محقين في نقدهم** لابن عصفور الذي اختار مثالا مخطوءًا وهو: (لعمرُك) الذي جوَّزَ فيه أن يكون المحذوفُ فيه المبتدأَ أو الخبر، غير أنَّ (لام الابتداء) قد حتَّمَ أن يكون المحذوفُ هو الخبر على حين أنهم جوَّزوا ذلك في مثل :(يمين الله) ، وأثبت البحث أن أول من جوَّزَ ذلك هو أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه.

- اتبع ابن معصوم رأي الجمهور في معظم مسائله ، لكنَّنا نجده قد خالفهم بمسألة مجيء (إذ الفجائية بعد بينا) التي لم يستفصحها الأصمعي لقلة ورودها ، وقد عدَّها الحريري من أوهام الخواص ، غيرَ أنَّ ورودها على لسان سيد البلاغة والبيان علي بن أبي طالب (عليه السلام) في خطبته الشقشقيَّة ، وعَدّ ابنُ معصوم كلامَ المعصومين من أدلة السماع المعتبرة دعتهُ إلى رفض وانكار قول الحريري واصفًا رأيه بالقول: " **وليس كذلك** " .
- نبَّه ابن معصوم على أنَّ هناك نوعين للتعدية وضرورة التفريق بينهما ، وهما التعدية بالباء والتعدية بحروف الجر، وانتقد ابن معصوم بعضا من معاصريه ممن لم يفرّق بينهما.
- أثبتَ البحثُ أنَّ الصَّيمري **أولُ مَنْ توسَّعَ في شروطِ لامِ الجحود** فجعلها كلَّ لامٍ يأتي بعدها فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ مسبوقٌ بنفي ، فإن سُبقَ بإثبات فهي لامُ التعليلِ .
- انتقد ابن معصوم مَنْ عَدَّ المفعول الثاني لـ (ألفى) حالا ؛ لكونه قد جاء معرفةً في البيت الشعري :

قد جَرّبوه فألفَوْه المغيثَ إذا ... ما الرّوْعُ عَمّ فَلَا يُلْوَى عَلَى أحَدِ

والحال لا يأتي إلاّ نكرةً مستندًا إلى علة الأصل ، وقد جزم الدكتور نعيم البدري بأنَّ هذا البيت من صنيع ابن مالك ، والحق فإنَّ هناك أكثر من شاهد شعري في زمن الاحتجاج قد وردَ مساوقا لما استشهد به ابن مالك .

- أثبتت لنا مسألة (**استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان والزمان**) أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف الذي اعتمده النحويون المتأخرون ؛ لكونه أحد أدلة السماع الأساسية ، ودوره في ترجيح كفَّة على أُخرى ، وحسم بعض مسائل الخلاف ؛ إذ رجَّح الحديثُ النبوي كفةَ المذهب الكوفي على المذهب البصري الذي وُصفَ (بالتعسف) في هذه المسألة بعد ان كان مرجوحا.
- يرى الباحث أن الكلمات : (خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرّ) حصل فيها تناقض بين دلالتين، إحداهما دلالة معجمية رئيسة تدلُّ على الثبوت والاستمرار، والثانية دلالة صيغة فرعية ثانوية ، تدلُّ على الحدوث، فغلبت وظهرت على الكلمات الدلالة المعجمية الرئيسة ، وإنَّ تلك الكلمات غير ناقضة لحدّ اسم الفاعل كما يرى ابن معصوم .
- يرى الباحث أنَّ في وجود حالة ثالثة بين المعرب والمبني المسمّاة بـ (الواسطة) يُعدُّ توسعا تستوجبه المصلحة ويفرضه واقع اللغة ؛ إذ إنَّ هناك عددا من الأبواب الثنائية في النحو أثبتت الروايات أنَّ فيها طرفا ثالثا وسطا بين الطرفين الرئيسين يحملُ صفات مشتركةً من هذا الطرف وأُخرى من ذاك ، ولا يمكن حسابه على أحدهما ؛ مما استدعى باحثين معاصرين إلى تبني وجود منزلة بين المنزلتين، يُحَلُّ بها الكثير من المسائل النحوية التي ظلّت عالقةً ويتجاذبها النحاة إلى يومنا هذا، كمسألة (عسى) بين الفعلية والحرفية

وأسماء الأفعال وأسماء الفاعلين وغيرها، وهو أمرٌ جدير بالدراسة ، وقد يكون له دورٌ في تيسير النحو .

- انتقد ابنُ معصوم ابنَ هشام لتلحينه من قال : (لا غير) مبيحا استعمال هذا التركيب، بالقول: " **والصحيحُ جوازهُ من غيرِ توقّف**" مستشهدا بورودها سماعا في بيتٍ شعري ، وفي مصنفات علماء العربية بدءا بابن السراج وصولا لعلماء متأخرين . **وقد أثبت البحث –فضلا عن ذلك– ورودها في كتب العلماء المتقدمين من مثل معجم العين للخليل وكتاب سيبويه وكتاب فيه لغات القرآن للفراء ومقتضب المبرد ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج .**
- تبيَّنَ للبحث أنَّ الشيخ البهائي كان يعتمدُ في حدوده النحوية – في الغالب– على ما ذكره النحاة المتقدمون ، يقابله ميلُ ابن معصوم المدني لاعتماد حدود النحاة المتأخرين الذين زادوا فيها بعض التفصيلات ؛ لتزيدَ من دقتها، وتجعلها جامعةً مانعةً.

Abstract:

In the name of God, the most gracious, the most merciful

Praise be to God, who made his thanksgiving permanent for blessings, to God be praise first and last, and prayers and peace be upon our prophet Muhammad, the last of the prophets and messengers, and upon his good, pure, and venerable family, and his most faithful companions, and may the peace be abundantly.

In the beginning.

The emergence and importance of Arabic grammar was connected with the beginning of the spread of the Islamic call and the extension of its state by the abundance of conquests, the mixing of tongues, and the spread of misusing the grammar between non-Arabs and Arabs, and the most dangerous of which was what was in the Holy Qur'an; So there was a need to put in place controls that protect the Arabic tongue and preserve the Arabic language, which gained its sanctity from the sanctity of the Holy Qur'an that was revealed in it. Therefore, Arab scholars took the initiative to set these controls, and Arabic grammar gradually appeared, and with it the growth of grammar criticism, which had its modest beginnings, and was represented by the early grammarians directing criticism to poets, orators and the public when they deviated from the controls of language and raised a position or raised a position.., and thus began the first seeds of grammar criticism.

But the grammatical criticism that we will discuss in this letter differs from this grammatical criticism, which began modestly, as it is a reconsideration of a previous grammatical ruling on an issue that is usually thorny and bears more than

one grammatical aspect, either by supporting it and supporting it with new evidence, or by rejecting and rejecting it or giving it preference over other aspects. Possible, or by weakening previous opinions and putting forward a new opinion, based in all of this on what the grammatical profession dictates to him from listening, analogy, consensus and accompanying the situation.

The Committee for Scientific Affairs in the College of Arts - Department of Arabic Language - thankfully offered me the study of "grammatical criticism according to **Ibn Masum Al-Madani (1120 AH) in his book Al-Hadayek Al-Nadiah"** as a title for the master's thesis.

The nature of the material necessitated dividing the thesis into four chapters preceded by an introduction and a preface and followed by a conclusion with the most important findings of the research, followed by a list of the research tributaries and a summary in English. As for the preamble, it included a summary of the definition of The Author Sheikh Al-Baha'i, and another to introduce the commentator Ibn Masum Al-Madani, and an explanation of the concept of grammatical criticism, then an inventory of the words of grammatical criticism used by Ibn Masum, his methods in grammatical criticism, and finally the foundations he adopted in it. As for the **first chapter, it was in the criticism of Ibn Masum in the names**, and it included three sections, the first of which is in his criticism of the names that are raised, and the second topic in his criticism of the names that are attributed, and the third is in his criticism of the names.

As for **the second chapter, it dealt with his grammatical criticism of verbs**, and the **third chapter his grammatical criticism of working letters**, and it included two sections, the first of which was in his criticism of non-working letters, and the second was his grammatical criticism of working letters.

As for **the fourth chapter, it was devoted to his grammatical criticism of rules and separate issues**, and it was in two sections, the first of which was in his grammatical criticism of rules, and the second topic was his grammatical criticism of miscellaneous issues.

The sources of research and references varied, starting with the Holy Qur'an, grammar books, Qur'an meanings, Qur'an parsing books, interpretation books, Qur'anic readings, Hadith books, and others.

The difficulty of the research was represented in conjunction with the outbreak of the Corona disease, and the consequent total or partial ban and closure of libraries, and the difficulty and danger of movement. Add to this the difficulty of issues on which grammarians usually differ; It requires me to understand the essence of the issue and the dispute first, and to follow the opinion of the grammarians and root it in their books. Usually the grammarian has more than one book and with many parts that make the task of rooting difficult.

As for the research method, I followed in the research a descriptive and analytical approach, represented by mentioning the text of Al-Baha'i or mentioning the text of Ibn Masum, which includes the content of the issue and the critical phrase of Ibn Masoum. Of those whom Ibn Masoum did not mention either, extracting and reciting Qur'anic verses and noble Prophetic hadiths, poetic evidence, Arab proverbs, and their sayings, all of their original fluorescence and reliable sources, and a collection of similar and convergent opinions with some and disagreement on the other; To reach the essence of the dispute, and to reach the closest and most ideal opinions to the spirit of the Arabic language and its uses, and the familiar from its sound linguistic system.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Babylon University

Faculty of Arts / Department of Arabic Language

The Grammatical Criticism of Ibn Masum Al-Madani (d. 1120 AH) in his book (Al-Hadaeq Al-Nadiyah fi Sharh Al-Fawaed Al-Samadiyah)

A letter submitted by the student

Mohammed Jalil Hasan Ahmed

To the Council of the College of Arts / University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic language and literature / language.

supervision of Assistant Professor

Dr.Alaa K.jasim Almusawy

1443 AH **2021 AD**